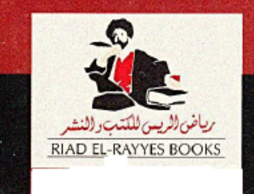
جوزيف كشيشيان

السلطة وتَعاقب الحكم في الممالك العربية

الجزء الأول

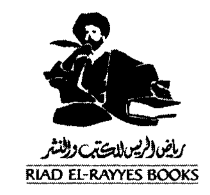


جوزيف كشيشيان

السُّلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية

ترجمة
محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي

الجزء الأول



Power and Succession in Arab Monarchies
A Reference Guide

Joseph A. Kéchichian

Part 1

First Published in January 2013

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978 - 9953 - 21 - 523 - 5

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

شكر وعرفان

جاء هذا الكتاب من وحي دراسة سابقة لي تحمل عنوان «تعاقب الحكم في المملكة العربية السعودية» أثارت موضوعاً حساساً في دولة تقدر التقاليد وتحترم الخصوصية كثيراً، وقد شعرت بامتياز خاص حين حصلت على فرصة نادرة جداً لمناقشة مسألة تعاقب الحكم مع الكثير من المسؤولين في المملكة العربية السعودية، وفي الواقع كانت هذه اللقاءات هي التي أنضجت فكرة كتابة مجلد أكثر شمولاً بحيث يغطي مسألة تعاقب الحكم في كل الحكومات العربية، ويمكنني القول ببساطة إنه لم يكن في وسعي أن أجمع المعلومات الواردة في هذا الكتاب ولا أن أكتب نتائجي بصراحة وانفتاح لولا فضل عدد كبير من الأشخاص الذين أتاحوا لي ذلك. وكان هذا شرفاً حقيقياً، وخاصة لو أخذنا في الاعتبار طبيعة الموضوع الشائكة. وبالرغم من أنني قد تناولت أربع عشرة أسرة حاكمة في ثماني حكومات معاصرة إلا أنه لم يكن بالإمكان مقابلة كل حاكم شخصياً. وأثناء كتابتي لهذا الكتاب قمت بزيارة العديد من الحكومات العربية بما فيها المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ومشيختا الكويت وقطر والمملكة الأردنية، ويستطيع الناظر إلى جواز سفري الذي يعج بالرحلات أن يميز ثماني وعشرين رحلة إلى الإمارات العربية المتحدة، وأربع عشرة رحلة إلى سلطنة عُمان، حيث ناقشت مسألة تعاقب الحكم مع المسؤولين على أعلى المستويات، والدولة الوحيدة التي لم أستطع زيارتها هي المغرب، علماً بأن لقاء أفراد الأسرة المالكة هناك والنخبة من المفكرين كان

ليثري هذه الدراسة ويحسن من تحليلي للشعب المغربي، ولكنني على ثقة من أنه لن يطول الوقت قبل أن تسد هذه الثغرة في هذا العمل.

وقد ساعدني الكثير من الأشخاص لإتمام هذا الجهد، وهناك قائمة جزئية بأسماء الذين استقبلوني بلطف بالغ واردة في الملحق (١)، وهناك أيضاً العديد من الأشخاص الذين يستحقون مني كل الثناء والعرفان، فأود أن أشكر أولاً: السيد هيثم بن طارق آل سعيد وزير التراث والثقافة العماني، فبالرغم من مسؤولياته الجمة كان دائماً يجد الوقت لاستقبالي وسماع أسئلتي، والأهم من ذلك الإجابة عنها بكل صراحة وتفصيل، فما زلت أقدر له نقاشاتنا الطويلة وأطمح إلى المزيد، أشكر سموه على ثقته الكبيرة في عملي وتقديراً مني لهذه الثقة والتي نشأت بعد أول لقاء بيننا عام ١٩٨٩ أهدي هذا الكتاب إليه.

وأذكر هنا أيضاً سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس الوزراء لدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي فتح أمامي الكثير من الأبواب، بواسطته فقط تمكنت من لقاء العديد من الملوك والشيوخ وغيرهم، فأضفى بذلك أهمية على كتابي، وفوق هذا وذاك فإني أثمن صداقته قبل كل شيء، وسموه يعلم تماماً ما يعنيه شخصه بالنسبة إليّ فأنا لا أجد من الكلمات ما يفيه حقه أو يوازي لطفه معي ومع عائلتي.

وأذكر أيضاً تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود السفير الأسبق للمملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة، الذي سهل السبيل لي للقاء العديد من المسؤولين في المملكة، فلا يسعني إلا أن أعبر عن امتناني العميق لهذا القائد الفذ المتفاني. أمّا عبد الرحمن بن سعود الثاني السكرتير الخاص لحاكم قطر حالياً فيستحق مني ثناءً خاصاً لأنه استطاع بنحو استثنائي أن يجد مكاناً لي على أجندته الحافلة بالمواعيد.

أشكر أيضاً مؤسسة سميث ريتشارد ون التي مولت بحثي الأول في «تعاقب الحكم في المملكة العربية السعودية»، وها هي تمول عملي الثاني، ولقد شجعني مارين ستومكي على التقدم للحصول على منحة أخرى لتمويل هذا العمل والتي حظيت بالقبول، فالشكر له وللمؤسسة. ولقد عكس اهتمامه بهذا العمل رغبة المؤسسة في تكريس اهتمامها بمنطقة الخليج، فأشكره على دعمه الذي لم ينقطع، وأشكر أيضاً ديل ستورات

(وهو من نفس المؤسسة أيضاً) الذي كان زميلاً ودوداً بمعنى الكلمة حيث وافق على بعض التوسعات اللازمة لإتمام هذا العمل ثم تولّى بتأمين عملية نشره كما تولى مشكوراً بالتنسيق لإجراءات المنحة لدى جامعة ببرداين في ماليبو بكاليفورنيا.

أما في ببرداين فلقد حظيت بالترحيب من قبل عميد كلية السياسة العامة جيم ولبرن وذلك كزميل مبتعث من دافنبورت عامي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ بعد تأليف الجزء الأكبر من الكتاب، ثم كان لي شرف العودة إلى ببرداين حيث حاضرت فيها عام ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ حول دول الخليج العربي أمام مجموعة من الطلبة المتميزين، كما يسعدني أن أشكر جون كمب مساعد العميد ومدير معهد دافنبورت الذي رعى منحة ببرداين.

ويسعدني أيضاً أن أشكر جهود عدد من الزملاء والأصدقاء الذين قرؤوا أجزاءً من النسخة الأولية وتفضلوا عليّ باقتراحاتهم القيمة، فلقد قدمت لي السيدة عفاف لطفي السيد مرسوت ـ وهي نائب سابق لمدير مركز جرانيوم لدراسات الشرق الأدنى في جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلوس ـ ملاحظاتها الدقيقة حول العمل، وجاءت مراجعتها الجادة والدقيقة للفصل الثاني (الإسلام ونظام الملكية) لتطور التحليل الوارد فيه، فأشكرها على الوقت الذي منحته لقراءة الفصل شكراً جزيلاً. وبالمثل فلقد ساهم البروفسور هرير دوكمجيان ـ أستاذ العلوم السياسية في جامعة جنوب كاليفورنيا ـ في تعيين عدد من الفصول والأجزاء التي تحتاج إلى مزيد من العناية، فله خالص شكري وعرفاني على مساعدته وعلى صداقته أيضاً.

وأخيراً أشكر فريق النشر في بولدر، كولورادو وأبدأ بـ(لين ريز) نفسها التي لمست قيمة الكتاب من الوهلة الأولى، كما أشكر مارلين جروبشميدت محررة الكتاب التي رعت النسخة الأولى من مسودته بالرغم من العقبات الأكاديمية المعتادة، بمعاونة ومتابعة من كلير فالسك فلهما الشكر، أما كارين شنايدر (وهي منسقة التسويق والعرض) فلقد أهدت إلينا معونتها في أوقات حرجة جداً شحت فيها الأيدي، بالإضافة إلى شيتا ردموند (المحرر الرئيسي للعمل) التي أصغت مشكورة إلى كافة تفاصيل العمل. وأخيراً وليس آخراً أدين بالشكر لجاسون كوك محرر الطباعة المتميز الذي قرأ النص بعناية وصحح أخطاءه الإنشائية ولم يبخل باقتراحاته القيمة، فشكراً لفريق النشر الذي عمل بجهد لإتمام العمل ضمن التوقيت المطلوب.

ملاحظات حول نقل الكلمات العربية إلى الإنكليزية

اتّبعت نظام نقل الكلمات العربية إلى الانكليزية الخاص بمكتبة الكونغرس ولكن مع بعض التعديلات، وفي نقل الأسماء والكلمات العربية اعتمدت على النمط الذي تستخدمه الدورية العالمية للدراسات الشرق أوسطية، واستخدمت التهجئة الانكليزية الاعتيادية لأسماء الأعلام والأقطار حيثما كانت معروفة لديَّ: فاستخدمتُ Zayed بدلاً من Zayid واستخدمت Qaboos بدلاً من Qabus، واستخدمتُ Casablanca بدلاً من الدار البيضاء، وبالرغم من أنني حاولت جاهداً أن أراعي التوافق في نقل الكلمات إلا أن القارئ قد يجد بعض الاختلافات وأطمح إلى أن يفهمها ويتفهمها. ولأغراض تسهيل البحث استبعدت كل الإشارات المستخدمة للدلالة على صوت حروف العلّة الطويلة والحروف الطبقية الصحيحة باستثناء الهمزة (س) والعين (ط) ويمكن للناطقين بـ«اللغة العربية أن يعرفوا الشخص المدلول عليه في كل كلمة منقولة إلى العربية في الكتاب. ولأن هذا الكتاب يدرس ثمانية أقطار وأربع عشرة أسرة حاكمة منتشرة على رقعة جغرافية واسعة الامتداد فإن أسماء الأعلام والألقاب تتسبب للقارئ بمعضلة ثنائية الأبعاد: الأولى، أن هناك تهجئات مختلفة لأسماء الأعلام والأماكن وهذا الخلط ناشئ جزئياً من العادات العثمانية والفارسية والتي يتم تطبيقها على نحوٍ اختياري في العالم الإسلامي. فمثلاً يسمى الملك عند العثمانيين (باديشه) أمّا لدى الفرس (شاهٍ شاه) أي ملك الملوك، وحتى لو استخدم الطرفان لقباً آخر بما في ذلك لقب (ظل الله) ولقد أدى ملوك فارس ــ وتحديداً سلالة كاجار الناطقة باللغة التركية ــ دوراً هاماً في الشؤون الداخلية واختلفوا لقرونٍ مع الحكّام العثمانيين حول الأراضي العربية، وحدث في هذه العملية أن تم استوردت أنماط للتسمية وفرضت على الحكّام العرب الذين أثقلت كاهلهم هذه الألقاب والمسميات الجديدة.

واليوم يعتلي الملك محمد الخامس عرش المغرب الشريفي، و«الشريف» أو «المنحدر من سلالة النبي» لقب يفخر بحمله أي ملك، ويحمل عاهل الأردن أيضاً هذا اللقب بفضل انحداره من سلالة النبي وعلى نحوٍ مثبت بالوثائق بدءاً من قبيلة النبي: قريش، ولذلك حمل العديد من القادة الهواشم لقب «الشريف» قبل أسمائهم. أما الحكّام في منطقة الجزيرة العربية، فيلقبون تقليدياً بـ«الشيوخ» ويستخدمون لفظ «أمير» للتعبير عن نفوذهم

على دولة معينة، وفي اللغة العربية يشير لفظ «شيخ» إلى القائد الديني، كما يمكن استخدامه أحياناً للدلالة على الرجل المتقدم في العمر، وإذا استخدم اللفظ للدلالة على الحاكم كان معناه «السيد» أو «الرئيس»، وأمّا كلمة «أمير» فتشير إلى الإمارة. وبالنسبة إلى الألقاب فإن كلاً من لقب «الشيخ» و«الأمير» يأتي من حيث المكانة بعد «الشريف» و«الملك» حتى لو كان البروتوكول المعاصر يتغاضى عن مثل هذه الفروق.

بناءً على ما تقدم سنستخدم كلمة «أمير» لحاكمي كل من الكويت وقطر، وعائلتيهما اللتين تعتبران أسراً «حاكمة» لا أسر «ملكية»، وأما عاهلي السعودية والبحرين فيشار إليهما بكلمة «ملك» ــ بالرغم من أن عبد الله بن عبد العزيز يفضل تلقيبه بخادم الحرمين الشريفين ــ وكلٌ من عائلتي آل خليفة وآل سعود هي عائلات» ملكية»، وأما خليفة بن زايد آل نهيان وبقية حكّام الإمارات العربية جميعاً فيلقبون بــ«الشيوخ» مع العلم بأن حاكم أبو ظبي هو رئيس الإمارات العربية المتحدة، وقابوس بن سعيد آل سعيد يلقّب «بالسلطان» ويشار إليه أحياناً بقولنا «جلالته»، وكل هذه الألفاظ بعد هذا تعبر عن فئة» الحكام» وفقاً لتعريفات اللغة الإنكليزية.

حاولتُ على امتداد هذا العمل أن أوضح أسماء العائلات، فحين أشير إلى اسم أسرة حاكمة أستخدم الأحرف الكبيرة (AL)، والتي تعني «عائلة»، ففي البحرين مثلاً تسمى عائلة الملك خليفة باسمه ولكن بعد إضافة آل إلى الاسم، وأما استخدام الأحرف الصغيرة (al) فيكون للإشارة إلى فخذٍ من العائلة كقولنا «سعود الفيصل» أي ابن الملك فيصل الراحل بن عبد العزيز آل سعود.

وأخيراً هناك كلمة تتعلق بالملحقات حيث تم حذف كافة الألقاب (شيخ، أمير، ملك، وغيرها) تحاشياً للإسهاب الزائد، ولا مناص من القول إن شجرة السلالات الحاكمة غير مكتملة من حيث حجمها ونقص بعض المعلومات الهامة في بعضها فضلاً عن النزعة إلى التركيز على الحكّام على حساب غيرهم من الأفراد الأدنى مركزاً وحيثما كان بالإمكان قمتُ بإيراد بعض المعلومات عن سيدات المنطقة ولكن باقتضاب.

المقدمة

تعدّ الحكومات العربية الخليجية المحافظة ـ البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة ـ المحطة العالمية للمخزون النفطي بلا أدنى شك، كما تعدّ هذه الحكومات ـ بالإضافة إلى الأردن والمغرب ـ مجتمعات متاخمة لحدود الصراع ضد الإرهاب الذي لا تشترك فيه الحكومات فحسب بل تشترك فيه الغالبية العظمى من السكان، وتعدّ هذه الحكومات الثماني، والأسر الأربع عشرة الحاكمة في هذه المنطقة ـ وسيعرض الكتاب هذه الأسر ـ الحارس الأول للنفط: السلعة الثمينة التي تنظر إليها الدول الصناعية بعين الغبطة والحسد سواء من قبل الأصدقاء أو الأعداء على حد سواء.

استهلك العالم خلال عام ٢٠٠٠ ما يزيد على ٧٠ مليون برميل من البترول يومياً حسب إحصائيات الصناعة النفطية، ومن المقدر أن هذا المعدل سيصل إلى ١٢٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ بحيث توفر منطقة الخليج الجزء الأكبر من الخمسين مليون برميل الإضافية، ومنطقة الخليج مكونة من ست حكومات تترأسها إحدى عشرة أسرة مالكة تستقر في تلك المنطقة، وعليه فإن استتباب الأمن في هذه المنطقة يحظى بالأهمية

القصوى لدى كل من الأنظمة الاقتصادية الصناعية والأنظمة الناشئة.

لكن الاستقرار في تلك المنطقة عانى من تحديات كثيرة على جهات مختلفة، بدءاً من الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وانتهاءً بالحرب ضد الإرهاب، ولكن هناك عاملٌ واحدٌ في هذا الصدد لم يحظَ بالاهتمام اللازم: ألا وهو مسألة تعاقب الأُسر الحاكمة، ولقد نجحت الحكومات في السنوات الأخيرة في السيطرة على الضغوطات الداخلية مع بعض الإصلاحات المحدودة، لكن صراعات الحكم وطبيعتها المتقلبة والتي لا تخضع للتوقعات قد تؤدي إلى اضطرابات مماثلة للثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩.

إن أي طرح لقضية تعاقب الأسر الحاكمة في حكومات الخليج العربي التقليدية لا يكتمل إلا بأخذ النقاط الثلاث التالية بعين الاعتبار: أولاً: رسوخ حاكم كل منطقة ضمن نطاق دولته ومجتمعه مع وجود قيود واضحة واختلافات في المنزلة أو المركز ودرجة الشرعية ــ مع أن الأمر لا يخلو من جهات معارضة محدودة. ثانياً: أن فكرة «الحكم» خلال العقود القليلة الماضية قد تم ربطها بالتطورات السياسية الداخلية والخارجية. وثالثاً: أن فكرة الاستقرار السياسي (وهي ليست مُرضية بأية حالٍ من الأحوال بالنسبة إلى النقاد) قد رسخت السيطرة الحالية للنخبة على السلطة. وعليه فإننا لا نستطيع سبر أغوار التوجهات بعيدة المدى لمسألة تعاقب الحكم دون أن نفهم فهماً عميقاً أهمية الاستقرار السياسي بالنسبة إلى الأسر المالكة وكيف عملت هذه الأسر على إدارة هذا الاستقرار وكيف رسمت تصوراته المستقبلية. ونظراً إلى قلة التطورات الثورية العنيفة في المنطقة فإن التعاقب الملكي الطبيعي في الحكومات العربية التقليدية يعتمد على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول. وإذا استثنينا المملكة العربية السعودية (لكونها دولة مستقلة قائمة منذ أكثر من ٧٠ سنة) وربما تدخل المغرب أيضاً في هذا الاستثناء لاعتمادها على فرنسا، يكون بإمكاننا أن نطلق صفة «الحداثة» والصغر على هذه الحكومات، فهُم

حديثو عهدٍ بمضمار الحكم السياسي العالمي. نال الأردن استقلاله بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أما الكويت فاستقلت عام ١٩٦١، واستقلت كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة في بدايات السبعينيات، وبالرغم من أن عُمان مارست سلطتها المستقلة لقرون عديدة إلا أنها ـ كسلطنة ـ لم تتمتع بالحكم الذاتي قبل عام ١٩٧٠ حين اعتلى السلطان قابوس عرش السلطنة وفتح بلاده على العالم الخارجي. إن هذه «الحداثة» النسبية لأمم المنطقة تعني إمكانية وقوع تغيرات سياسية قد تقلب موازين الحياة السياسية في المنطقة إن لم يُصغِ الحكام إلى طلبات الإصلاح والتحسين.

ويحسب للأسر العربية الحاكمة أنها عملت على زيادة دور المشاركة الشعبية في بناء أنظمتهما السياسية وذلك لإدراكها أهمية الاستقرار الداخلي في تعزيز الأمن في المنطقة. إن غياب المشاركة الشعبية السياسية يحفز دون أدنى شك قيام الاضطرابات والثورات، ولا شك أيضاً في أن نهاية الشاه الإيراني عام ١٩٧٩ لا تفتأ تذكر الحكام العرب بأن أي نظام مهما كان قوياً لا يسعه الصمود في حال رفض شعبه شرعية حاكمه.

وبالرغم من أننا لا نريد المغالاة في آثار الثورة الإيرانية، إلا أنه يسهل علينا إذا فحصنا الحكومات العربية وأنظمتها السياسية أن نرى أن السلطة وشرعيتها لدى الأفراد تأسست ورسخت على نحو يختلف تماماً عمّا كان عليه الوضع في إيران. وفي الحقيقة فقد لجأت الأسر الحاكمة إلى تعزيز سطوتها ونفوذها على رعاياها عن طريق كسب الولاء والإخلاص العشائري على امتداد التاريخ. وإضافة إلى هذا فقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بِها المنطقة منذ اكتشاف النفط دوراً في تسريع الحاجة إلى المشاركة السياسية، وكان السؤال المحوري هنا هو: هل ستكون التغيرات الطارئة على الحكومات العربية في المنطقة تغيرات تدريجية هادئة، أم هل ستعاني المنطقة من العنف والاضطراب؟

ولأنّ الاستقرار السياسي يتطلب من النظام السياسي أو النظام السياسي

الفرعي في المضمار السياسي العالمي أن يحافظ على التوازن بين أعضائه، سعت الحكومات العربية إلى تحقيق هذا الاستقرار السياسي الذي يتطلب تعاوناً سياسياً في ما بينها من جهة ومع حلفاء خارجيين موثوقين من جهة أخرى. ولعل هذه النقطة كانت في غاية الأهمية نظراً إلى كون منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج محور الاهتمام الدولي والصراعات الإقليمية التي هددت كلاً من حكّام الخليج ورعاياهم، وبالمثل فلقد أدت كل من الأردن والمغرب دور مفاتيح السلطة في مضمار الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومنطقة القارة الأفريقية على الترتيب.

وبالتالي تبقى طريقة استيعاب أنظمة الحكم التقليدية للتغيرات وتعاملها معها دون أن يؤثر ذلك على أدائه لوظيفتها بشكل طبيعي عبر تأكيد قيمها الدينية والفكرية هي العامل الرئيسي في الحفاظ على الاستقرار أثناء تعاقب السلطة. ويتطلب تحقيق الاستقرار أيضاً بغياب المشاركة السياسية الشعبية أن يلبي الحكّام المتطلبات الشعبية الضرورية ومن بينها: تأمين مطالب رعاياهم السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية محلياً وخارجياً على حدٍّ سواء، وحماية المواطنين من مصادر التهديد الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تعزيز الحريات الأساسية لهم جميعاً.

خلال سنوات الازدهار بعد اكتشاف النفط، وبوجود نخبة من المفكرين في الدول الثماني موضع الدراسة حيث ازدهرت مستويات الثقافة والتعليم على نحو سريع لم تعد الأنظمة السياسية القسرية ذات جدوى، وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أدت الاضطرابات السياسية إلى تأكيد الحاجة إلى إصلاحات سياسية حقيقية متضمنة بذلك الحكومات نفسها، وبذلك واجه الملوك العرب تحديات جديدة تطلب مزيداً من التسامح والتفهم للآراء المتباينة في الداخل مهما اختلفت مع رؤياتهم وذلك لتعزيز شرعيتهم ومصدر سلطتهم وضمان التعاقب الملكي السلس لهم في نهاية المطاف.

جوزيف كشيشيان

مقدمة الطبعة العربية

خلال السنوات الخمس التي تلت صدور كتاب «الخلافة والسلطة في ممالك عربية» في اللغة الإنكليزية « Power and Succession in Arab Monarchies» عاش العالم العربي الكثير من التغيرات الدراماتيكية، التي تركت آثارها العميقة على الحكومات بل أنظمة الحكم والحكّام في هذه الدول التي تناولها هذا الكتاب.

في أواخر العام ٢٠١٠ انفجرت سلسلة من الانتفاضات هزّت العديد من الدول العربية أنظمة وشعوباً، بما في ذلك البحرين وسلطنة عُمان، دون ذكر التداعيات الخطيرة لما يحدث في الجوار: مصر، ليبيا، اليمن، سورية، غزة، العراق، إلخ.

بحكم طبيعتها، تمثل هذا التحديات تهديدات وجودية مباشرة لهذه الممالك، وقد غيّرت في التوازنات الأساسية للقوى في كل من الأسر الحاكمة لهذه الدول وحكوماتها.

ولكي تكتمل الفائدة من هذا الكتاب تأتي هذه المقدمة لتوضح:

أولاً، التغيرات الأساسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي على صعيد الأسر النافذة.

ثانياً، عرض بعض الإصلاحات التي أدخلتها الحكومات المعنية وخصوصاً في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

تحديات دول مجلس التعاون الخليجي

حين أصبح مجلس التعاون الخليجي حقيقة في الواقع، كان واضحاً أن الاتحاد السياسي والاقتصادي كان ضرورة لحماية المجتمعات القبلية من التهديدات متعددة الأوجه، لكن التقدم كان بطيئاً للغاية، فلم تبصر السوق المشتركة، كما كان مخططاً لها، النور، مما أضاف المزيد من العقبات التي أعاقت الجهود المبذولة أمام اعتماد العملة الموحّدة: «الخليجي». في ديسمبر ٢٠٠٦، انسحبت عُمان من مشروع الوحدة النقدية، وتبعتها الإمارات في مايو ٢٠٠٩ إثر الإعلان أن البنك المركزي للاتحاد المالي سوف يكون مقره الرياض وليس أبو ظبي كما كان مقرراً سابقاً.

ورغم المبادرات العديدة حتى العام ٢٠١٢، لم يتحول الاتحاد إلى وحدة اقتصادية كاملة. وبالإضافة إلى المشاكل المتفاقمة، واجه الأمين العام الحالي عبد اللطيف بن راشد الزياني (البحرين ٢٠١١ ــ) خلافات خطيرة في دول عديدة وخصوصاً البحرين، الكويت، والمملكة العربية السعودية، حيث استيقظت الانقسامات العربية والدينية قبل انتفاضات ٢٠١٠ بفترة طويلة. خلال العام ٢٠١١ في البحرين، مثلاً، أرسلت كل من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة قوات عسكرية إلى المنامة في آذار، مما سلّط الضوء على التوترات القائمة.

على الرغم من السمات المشتركة بين الممالك الست: الثروة النفطية، عدد السكان المنخفض، القدرات العسكرية المحدودة، والمكوّنات الاقتصادية والوحدة الدينية، واللغة المشتركة، والحضارة الواحدة، كانت هناك عقبات متنوعة في طريق الوحدة.

شُغل القادة بإيران والعراق آملين أن تبقى القوتان المهيمنتان على مسافة آمنة بينهما.

كذلك انصبّ اهتمام المشيخات على إيجاد أفضل الوسائل لتجنب عودة الهيمنة السعودية عليها. حتى إن مخططات إقامة قوة تدخل متعددة الأطراف أخفقت في العام ٢٠١٢. ومع ذلك ظل الهدف الرئيس لمجلس التعاون الخليجي توحيد التعاون العسكري من خلال «درع قوات الجزيرة» والتعاون الثنائي بين الدول المعنية والقوى الغربية الكبرى. في هذه الأحداث، ورغم ضخامة إنفاقها العسكري على مدى العقود القليلة الماضية،

أظهرت الممالك والإمارات الخليجية المعتدلة ضعفاً عسكرياً في الميدان قياساً إلى الحاجات المطلوبة.

في مثل هذه الظروف وفي غياب الإرادة الجماعية، كان تكوين نظام أمني جماعي صعباً على أقل تقدير. في الماضي، وبالنسبة إلى التهديدات الأمنية الخارجية كان يمكن القول إن هذه الإرادة كانت شبه معدومة. ومع أن الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، بدّد نوعا ما تلك التناقضات المتصوّرة بالنسبة إلى الحدث، فإن هذه التناقضات، يمكن أن تصبح من أخطر التهديدات للوضع الإقليمي، ولا تزال الاختلافات في الرأي داخل مجلس التعاون الخليجي حول التعامل مع القضية العراقية مستمرة.

حتى إن الاجماع مفقود حول طريقة التعامل مع قوة إقليمية يقارب تعداد سكانها المائة مليون نسمة، إيران، تعتنق عقيدة مواجهة، وتطمح بدون شك إلى التحكم بمنطقة الخليج الفارسي وما بعده.

بالنسبة إلى عُمان، كانت إيران مؤهلة للانخراط في حوار أمني، وبينما فضّلت مسقط بناء قوّة مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، لم تكن مستعدة لمواجهة الجمهورية الإسلامية عسكرياً. من جهة ثانية تبنّت البحرين وجهة نظر مناقضة تماماً ترى إلى إيران مصدر تهديد وجودي لها. إلى هذا الحدّ، ومدركة أن قدراتها المحدودة لا تكفي لمنع التهديدات الإيرانية، دعمت البحرين فكرة مظلة الأمن الأميركية. ومن وجهة نظر البحرين، أن قوة عسكرية رمزية لمجلس التعاون الخليجي ستكون بمثابة مكافأة أو ترضية، لكن لا بد من قوة غربية كافية وخصوصاً أميركية.

في الحقيقة، لم يكن مصادفة وجود الأسطول الخامس الأميركي في المنامة، هذا الحضور الذي أدى إلى توتر في أوساط شيعة المملكة. وحتى قطر التي استضافت قاعدة كبيرة للقوات الجوية الأميركية بالقرب من الدوحة، كانت لديها رغبة في التعامل بعناية بالغة (حذر) في علاقاتها الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة آخذة في حسبانها أن إيران لا تزال عدواً لها.

وبالتالي فإن دول مجلس التعاون الخليجي لا تستطيع التحدث بلغة واحدة في ما يتعلق

بالتهديدات الأمنية الخارجية، مما قلل من شأن الأنظمة الخليجية التي باتت توصف روتينياً بالأنظمة التابعة والمذعنة للغرب.

في هذه الأجواء يطرح السؤال التالي نفسه: كيف تنسق دول مجلس التعاون ردودها على التدخلات الإيرانية في شؤون كل منها كما في العالم العربي؟ كان هذا موضع اختلاف كبير، فوراء التعاون الديبلوماسي، ما هي التحديات والعقبات التي عوّقت التعاون بين هذه الدول المعنية وهل من إمكانية لمعالجتها.

أهم مؤشرات هذه الظاهرة كان الاختلاف اللافت في سياسات التسلّح ــ علماً أن دول مجلس التعاون تنفق على مشترياتها من الأسلحة نحو ٣٧ بالمئة من مجمل إنفاق الدول النامية العسكري ــ وما يتعلق بمعايير ومواصفات الأسلحة وإدارتها[١]. وقد أثبتت المناورات العسكرية المشتركة النادرة عدم جدواها، رغم الخطط العسكرية التي وضعتها القيادة المركزية والتي بقيت حبراً على ورق، وعابها عدم التوافق على القادة العسكريين وجهاز الموظفين. ومن المؤكد أن هذه الاختلافات كانت سياسية وليست بالضرورة لأسباب تتعلق بالضباط وحتى كبار القادة العسكريين، وكان من الضروري فهم مختلف التيارات المتطورة السائدة بين هذه الكوادر إذا كان لأهداف هذه الأحلاف أن تتحقق. في تلك هذه الأثناء، كان تبنّي سياسة دفاعية موحّدة لا يزال غير منظور.

وكانت المشاكل الحدودية مساحة أخرى للخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما وُجدت مفاتيح الحلول لبعض هذه الخلافات منذ عقود قليلة، لتشير إلى تماسك التحالف، لم تفلح الاتفاقات القبلية في وضع حدّ نهائي للنزاعات الحدودية على الأراضي[٢].

ومع أن مفهوم السيادة في الجزيرة العربية يمارس تقليدياً على الشعوب وليس على الأراضي، اكتسبت مسألة ترسيم الحدود أهمية قصوى إثر اكتشاف النفط. والدافع الرئيس بل الوحيد لذلك هو زيادة الثروات. وهكذا باتت تقوية أنظمة الحكم القومية في الخليج حاجة نفعية وسياسية، رغم استمرار الخلافات المعوقة.

ورغم تفويض مجلس التعاون الخليجي وإعطائه صلاحيات لتمكينه حلّ المشاكل العالقة، لم يستطع ــ حتى «الآن» ــ تأسيس بيئة تحكيم جماعية لحل تلك النزاعات. في حالات قليلة (قطر ــ الإمارات ــ عُمان) خفّت حدة التوتر ولكن برعاية ووساطة المملكة العربية السعودية وليس بمجهود مجلس التعاون. وحتى النزاع العاصف بين البحرين وقطر على جزر «حوار»، كما على جزر «فشت الديبال» انتقل إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بدلاً من مجلس التعاون الخليجي، وهذا كان تذكيراً مؤلماً بالعقبات في طريق التكامل التنظيمي.

هذه التحديات كان يمكن معالجتها لولا فقدان عنصر الاستعداد لوضع الخلافات المعوّقة جانباً. ما هو أبعد من «الرغبة في السلطة» الموجودة بالتأكيد لدى حكّام دول مجلس التعا ون الخليجي الذين أدركوا الحاجة إلى حلّ تلك القضايا الشائكة، كان هؤلاء الستة محكومين بالظروف القبلية المتأصلة بأيّ سرعة يستطيع قادة مجلس التعاون الخليجي التحرك لمواجهة هذه التحديات دون أن يخسروا هويتهم ويستبدلوها بأخرى جديدة على صعيد المنطقة الشامل؟ هذا ما يشغل المراقبين.

«الرغبة في السلطة» هوية التحالف

على الرغم من الاختلافات المهمة في شؤون الدفاع والحدود بينهم، وكذلك النزاعات والتحديات التي واجهوها بطرق بدائية وقبلية، هل «الرغبة في السطلة» هي الجامع الوحيد والسمة المكوّنة التي تميز قادة دول مجلس التعاون الخليجي عن سواهم من القادة العرب في المنطقة؟ وفيما يبدو من السهل الإجابة بالنفي، كما فعل كثيرون تكراراً، لا ينقص قادة دول المجلس «الرغبة في القوة» ولا ممارسة هذه الرغبة كما برهنت الأحداث. كانت هناك سلبيات، لكن كثيراً منها يعود إلى نقص في القدرات ولا سيما على صعيد الخبرة والجهود المبذولة لتحقيق الاتحاد.

لا شك في أن التغيرات الكبيرة في النهج السياسي العربي ــ سقوط القومية العربية ــ تعني أن العقيدة السائدة في العالم العربي لم تكن هي الدافع إلى خلق دول مجلس التعاون الخليجي، والحقيقة أن حكّام هذه الدول كانت لديهم مشاعر مناهضة للشيوعية

واعتنقوا التوجهات العربية التقليدية، وكان هذا الخطاب العربي السائد. ولا بد من الاعتراف بأن مبادئ ديناميات الخطاب العربي وتطورها كانت تمليها الهوية السياسية، ولا يمكن فهم هذه التغيرات فهماً كاملاً من دون فهم تلك الهوية[٣].

بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كان للهوية دور رئيس في تكوين سمتين أساسيتين من سمات هذا التحالف ــ الاتحاد: تحديد معايير الانتساب بالنسبة إلى الدول والشركاء الحليفة والمرغوب فيها، والتهديدات المشتركة التي تتطلّب الوحدة[٤]. السمة الأولى، أو السبب الأول كانت النقطة الحاسمة في استبعاد العراق بسبب حكم البعث الذي حكم به صدّام حسين بغداد. وكان ذلك أيضاً سبباً في إنكار عضوية اليمن حتى لو كان انضمامه ليوحّد الجزيرة العربية. وظلت صنعاء كياناً غريباً اتخذ شكل «الجمهورية» في الجزيرة، مما حتّم استبعادها بالرغم من أن احتمال دخولها الكلي لا يمكن استبعاده في المستقبل. وكذلك انضمام الأردن الذي كان ليقوّي الوحدة الجغرافية، فضلاً عن أنها تشارك الدول الأعضاء في كونها «مملكة» وهذا يراعي السمة الثانية من سمات العضوية، التي تنطبق أيضاً على المغرب.

في هذه الأثناء، مثّلت الاهتمامات المتعلقة بهاتين السمتين المميزتين لهوية دول المجلس إجابة جزئية عن المعضلات المميزة التي واجهت التحالف. وتجدر الإشارة إلى أنه مع تزامن انحدار أهمية هوية القومية العربية، وتبلور «الهوية الدولية» لدول الخليج، كانت هناك أسباب حاسمة لتتخلّص دول مجلس التعاون من أولوياتها القديمة ولا تنظر إلى الوراء. لقد تبنى حكّام دول مجلس التعاون الخليجي عقيدة الفكر القومي خياراً سياسياً طوال سبعينيات القرن العشرين، وفي نهاية القرن أدرك القادة الستة أن خيارهم هذا لم يكن واقعياً. وكان من الطبيعي أن يربط قادة العرب هويتهم بالعروبة، ويتبنوا الوحدة العربية هدفاً سياسياً نهائياً تحت عنوان «الأمّة، على الرغم من أن مجرد خلق مجلس التعاون الخليجي قد يفهم خيانة لمبدأ الوحدة العربية المثالي. هكذا ساعد انحلال القومية العربية على انبثاق مفهوم «وسطي» جديد للقومية العربية يتوافق مع مفهوم السيادة.

كان هناك شيء آخر هو ما وحّد دول مجلس التعاون الخليجي، كان هذا هو الخوف من امتداد تأثير الثورة الإسلامية في إيران الذي هدّد بكل ما للكلمة من معنى بإزاحة الأسر الحاكمة التقليدية عن مراكز القوى.

وهكذا خبرت ممالك الخليج تجربة الوحدة الاقليمية التي تتمركز حول الهوية المتمايزة لــ«الخليج» علماً أن هذه الممالك كانت لديها الرغبة المتعمّدة في استبعاد «الجار» الشمالي. كان لديهم التصميم على مواجهة التحدي الوجودي، وفي الآن نفسه شحذ رد الرغبة في السلطة»، وكأن تداعيات الثورة الإيرانية لم تكن كافية لتقوية هوياتهم الانفصالية، جاءت غزوة العراق للكويت لتؤجج تلك النزعة لدى ممالك الخليج، إذ أصبحت كل منها في موقع الدفاع عن مصالحها المنفصلة. برفضها القبول بتصرفات العراق، أنهت الممالك المعنية مسألة الوحدة العربية (الأمّة) القابعة في السبات، وذلك حين لم تستطع غزوة الكويت أن تكون خطوة على طريق هذه الوحدة. على العكس، أصبحت ممالك الخليج أكثر وعياً بضعفها، حتى إن أربعاً من دول مجلس التعاون (باستثناء مسقط والمنامة) استخدمت المساعدات أداة لها في السياسة الخارجية. الكويت، الرياض، الدوحة، أبو ظبي توصلت إلى نتيجة: إن صرف المساعدات لم تجلب لها الوحدة ولا راحة البال! هكذا واجه قادة الخليج سلسلة من التحديات التي تتطلب الاعتماد على النفس، وعند تعذّر ذلك، البحث عن مساعدة من الأصدقاء والحلفاء.

بعد حرب الكويت في العام ١٩٩١، أصبح قادة دول مجلس التعاون الخليجي أكثر نشاطاً في تأكيد هويتهم المستقلة، وفي عرض حاجاتهم لإيجاد حلول معيّنة لبعض المشاكل الاقليمية، طالبين دعم جهات فاعلة من غير العرب.

لتحقيق هذه الغاية، توصل كلّ الأعضاء الستة إلى اتفاقات دفاع ثنائية مع واشنطن سمحت بتخزين العتاد العسكري المسبق، وغيرها من التدابير التي سهّلت التدخلات الأميركية. وإذ فضلت الولايات المتحدة الأميركية اتفاقاً متعدد الأطراف وأوسع شمولاً إثر حرب الكويت في العام ١٩٩١، لم تكن دول مجلس التعاون مستعدة لمثل هذه الارتباطات. ومع ذلك فإن التطوّر التدريجي للتحالفات منذ بدايات تسعينيات القرن العشرين، وخصوصاً إثر الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ أتاح التأسيس لحلف دفاع حقيقي مع واشنطن.

وهنا من المهم السؤال عن قدرة دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات المقبلة على مساهمة أكبر، وإنشاء كيان جامع له دور فاعل؟

وهل سيكون بمقدور التحالف وضع مفهوم شامل وواضح لنظام أمنيّ بمواجهة الهيمنة الإيرانية على الخليج الفارسي؟ وهل سيكون بإمكانه الحصول على هوية خليجية، خصوصاً في مجال الدفاع الخارجي، مما سيكون علامة فارقة وخطوة مستقلة في حياة هذه المنظمة، بالرغم من العقبات الكبيرة؟

هذه الأسئلة كانت المنطلق لدى حكّام دول مجلس التعاون الخليجي لوضع سياسات طويلة المدى تنصبّ على برامج منسّقة، ووضع خطط شاملة وجديدة. وكل ذلك يؤكد تصميمهم على البقاء والازدهار في مجتمعات مستقلة.

أثر الانتفاضات العربية ٢٠١٠ ـــ ٢٠١١

عندما نهب بعض ساكني شمال مدينة صحار في سلطنة عمان أحد مراكز التسوق (سوبر ماركت) وخربوها، تساءل كثيرون عما إذا كانت الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي قد امتدت إلى منطقة الخليج التي كانت تُعد بكل المقاييس أكثر الدول أماناً في العالم. واشتبكت عناصر مكافحة الشغب مع المتظاهرين «الداعمين للديموقراطية» في قتال دموي، أجّج التوترات في المدينة، علماً أن لكن صحار كانت البقعة الثانية التي شهدت مثل تلك المظاهر، فوقعت في البحرين اشتباكات دموية مما استدعى التدخل العسكري لقوات دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية. في عمان كانت الدعوات إلى الإصلاح تتنامى تحت غطاء المطالب الاقتصادية المحقّة في جوهرها.

استغل تلك الدعوات بعض مثيري الشغب واقتحموا مراكز الشرطة، مما أثار غضب السلطات. في هذا الصخب، وإثر نهب «هايبر ماركت» صحار، أصبح الدوار الرئيسي (دوار اللؤلؤة) مسرحاً للاحتجاجات المستمرة يؤمّه الشباب العاطلون من العمل المطالبون بوظائف، ورواتب أعلى، والأكثر أهمية: القضاء على الفساد. وطالب القليلون بتنحية وزراء عديدين متهمين بالمحسوبيات. على مدى أسابيع، شهدت مدن صور وصلالة ومسقط تحركات لبضعة آلاف من المحتجين ضد السلطات تجمعهم رسالة وطنية تدعو إلى إدخال تغييرات ذات مغزى. وأكد جميع المحتجين، بدون استثناء، ولاءهم للحاكم فيما ارتفعت الأصوات الساخطة على كبار المسؤولين. ولاحظ معظم المراقبين هذ التمييز

بين ولاء أغلبية العمانيين للسيادة مقابل الشعارات المناهضة للحكومة، مما يثير القلق على أقل تقدير. ورأى القليلون أن المحتجين يمكن أن ينجحوا في كسر شوكة النظام وحتى قلبه كما حصل في تونس ومصر حيث أطيح رئيسا البلدين. ورأت قلة قليلة أن السلطنة في وضع جيد يسمح بتجنب الفوضى التي شهدتها دول عربية أخرى، ليس فقط لأن دول الخليج يمكنها الاعتماد على الثروات الكبيرة في إدخال تعديلات سريعة، بل لأن قادة هذه الدول يميلون إلى التقرب من شعوبهم[٥].

في محاولة لتهدئة المحتجين، قارب قابوس بن سلطان الانتفاضات مباشرة، فحلَّ المكتب المشرف على الشؤون الاقتصادية في ٢٠١١/٣/٧ في تنازل مهم للداعين إلى إيجاد المزيد من فرص العمل والانفتاح السياسي. أقال السلطان عدداً من الوزراء في إطار التعديل الوزاري رفيع المستوى، مما هدّأ الاحتجاجات، وأمر بخلق ٥٠،٠٠٠ وظيفة رسمية براتب شهري ٣٩٠ دولاراً للباحثين عن عمل. واتخذت عدة تدابير تدريجية لتشجيع القطاع الخاص. لتكتمل الصورة، لم تكن هذه الإجراءات قليلة أو حذرة بل كانت من النوع الذي يقرّ بوجود مظالم محقّة تتطلب العناية. وكانت خطوة تُحسب للحاكم الذي أدرك حراجة الوضع فسارع إلى إجراء إصلاح شامل في وزارته. ونسّق السلطان مع أقرانه من حكّام دول مجلس التعاون الخليجي، وحثّ السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية على الاعتناء بعُمان والبحرين. بدورهم، تجاوب قادة دول المجلس وواجهوا القلاقل بالإنفاق ــ الضخم على البرامج الاجتماعية والعمل على إيجاد عشرات آلاف الوظائف، حتى ولو فشل هذا ــ وحده ــ بتهدئة الوضع. تلقت كلّ من المنامة ومسقط مساعدات من دول مجلس التعاون الخليجي ودعماً مالياً هائلاً للعقد التالي، نحو عشرة مليارات دولار لكل منهما بهدف خلق وظائف جديدة، مما يزيد الثروة بدوره.

وكان لافتاً تصميم السلطان قابوس، في الحالة العمانية، وحسمه بحل وزارة الاقتصاد الوطني التي كانت موضع ملامة المحتجين لفشلها في إيجاد فرص عمل لناشئي الأمة، وأنشأ مكانها لجنة عيّنتها الحكومة. وفي موازاة هذه التعبيرات الإصلاحية العديدة، حافظ على السلم والأمن الداخليين.

ألقي القبض على المئات، لكن غالبيتهم حوكموا، منهم من أدين ومنهم من بُرّئ. نال ما

لا يقل عن ٢٣٤ متظاهراً من الذين اعتقلوا خلال أسابيع من الاحتجاجات في آذار ٢٠١١ عفواً سلطانياً، فيما حكم على ١٣ متظاهراً في أحداث صحار بالسجن حتى خمس سنوات، سبعة منهم حكموا بالسجن خمس سنوات «لتعطيلهم العمل في مؤسسة حكومية» والستة الباقون سجنوا ما بين ٣ و٦ أشهر[٦]. وحكم على ٥٥ شخصاً أيضاً بالسجن حتى سنة واحدة للتخريب خلال الاحتجاجات المختلفة.

ولم يكن مفاجئاً العفو عن معظم هؤلاء في الأشهر اللاحقة. ويبقى الكثير رهن ما يحدث في المنطقة وامتداد انعكاسات التوترات القائمة التي لا يمكن تجاهلها. ورغم أن عُمان في موقع جيد لحماية نفسها بقدراتها الذاتية فهي ليست في معزل عما يجري. واعتمد جلالته على مهاراته التصالحية التي جمعت العمانيين حول عرشه. هذا الجانب كان سهلاً. ما هو شائك كان حماية مصالح عُمان في منطقة باتت التحولات المصيرية فيها حتمية.

في كلمته الافتتاحية والتوجيهية للمجلس السنوي في سلطنة عُمان (مجلس عُمان) في أواخر العام ٢٠١١، تطرّق السلطان قابوس بن سعيد إلى مسائل حساسة، منها الفساد، وحرية التعبير، تلاها إجراء تعديلات هامة في الدستور العماني. وعندما انتخب ٨٤ عضواً من مجلس شورى البلاد خالد المعولّي، وهو رجل أعمال في الخامسة والثلاثين من العمر، يمثل وادي المعوال الواقع على ساحل الباطنة الاستراتيجي دُهش الكثير من المراقبين نظراً لصغر سنّ المتكلم.

وكانت أكثر التغييرات المصيرية حسماً تلك التي تناولت تعديلات في دستور الدولة، والتي أوضحت المادة السادسة المتعلقة بالخلافة. وحين دُعيت العائلة الحاكمة لاختيار خليفة للعرش في خلال ثلاثة أيام إثر شغور المنصب، أضيف اثنان من المسؤولين المدنيين إلى المجموعة التي يمكن أن تنضم إلى مجلس الدفاع للمساعدة على الوصول إلى الخيار المناسب إذا لم تتوافق العائلة الحاكمة على اسم الخليفة.

ومنذ ذلك الحين صار عمداء «مجلس الدولة» و«مجلس الشورى» إلى جانب أعضاء «المحكمة العليا» وكبار رجال البلاط، بالإضافة إلى أقدم اثنين من النواب المنتخبين في

مجلس الشورى، صار هؤلاء هم من يثبّتون الرجل الذي سيختاره جلالته في خطابه إلى مجلس العائلة الحاكمة. وفي الحقيقة، إن إعطاء اثنين من ممثلي العامة دوراً حاسماً في هذه العملية، يثبت أن مسقط طوّرت عملية اختيار الخليفة وارتقت بها.

والأهم من ذلك، ربما، كان منح الامتيازات لعامة المسؤولين. وهكذا أرسل السلطان قابوس إشارتين: إلى أعضاء العائلة للعمل سريعاً، وإلى الممثلين المنتخبين لاختيار أفضلهم لأن من بين هؤلاء من هم مرشحون ليصيروا من ذوي النفوذ الكبير.

وبنتيجة هذه التعديلات الكبيرة، صار مما لا شك فيه، أن أعضاء الأسرة الحاكمة سوف يقدمون المزيد من الاحترام للمسؤولين المنتخبين بما هو أبعد من نطاق المجاملات الرسمية السائدة في المجتمع العُماني.

وفي تعديل مصيري موازٍ، صدرت توضيحات لـ(٤٥) بنداً من المادة (٥٨)، أهمها البند (٢٢) الذي أعطى الحصانة لأعضاء البرلمان في التعبير عن آرائهم بحرية. ولكي يأخذ هذا التدبير حقه ولا يستخفّ به، يجدر التذكير بأنه، باستثناء البرلمان الكويتي، فإن حرية التعبير لم تعطَ سابقاً لأي من برلمانات دول مجلس التعاون. في خطابه إلى مجلس الدولة، أكّد قابوس أن القانون الأساسي (الدستور) كفل «لكل عماني الحق في التعبير عن رأيه والمشاركة بأفكاره البنّاءة في تعزيز مسيرة التقدم».

وتأكيداً لهذا الإقرار، شدّد السلطان على أن كل العُمانيين سواسية أمام القانون. كما شدّد على أن حرية التعبير «لا تعني فرض رأي أي أحد أو حزب أو مجموعة على الآخرين ومنعهم من حرية التعبير». وبالاستناد إلى الدستور، ذكّر قابوس مستمعيه بأن «قوانين العصر الحديث تمنع احتكار الرأي وفرضه على الآخرين، كما أن التطرّف والمغالاة غير مقبولين. وفي ألمع لحظات خطابه، منتقياً مفرداته بعناية، مشدداً على كل حرف يهجّئه، رفض السلطان التطرف والغلوّ، مفصحاً عن رؤية عصرية تركّز على الإنسانية والابتكار.

وموجّهاً حذّر السلطان من إغراءات الفساد منبّهاً أولئك الذين يحظون بامتيازات إلى أن يكونوا عند مسؤولياتهم، موضّحاً للمسؤولين أن «يدقّقوا في سلطاتهم ليقوموا بواجباتهم

بحزم وإخلاص بقوة القانون، بعيداً عن الشكوك والظنون لتأخذ العدالة مجراها ولتكن هي النهاية والهدف». وكان من المهم التذكير بأن مسقط تعتمد على الهيئة القضائية في أداء واجباتها. ويلاحظ أيضاً أن الخطاب تخللته إشارات إلى المؤسسات المدنية، التي هي أساس استقرار المجتمع. بالمقاربة مع التصريحات السابقة، كان هذا تأكيداً جديداً يلفت إلى تركيز الحاكم على التفصيلات الضرورية.

والمدهش أن التعديلات الجوهرية على إجراءات الانتخاب في الدستور العُماني، شجّعت الشيخ حمد بن خليفة حاكم قطر، على إصدار تصريحات مماثلة واعداً بإجراء انتخابات «مجلس الشورى» في العام ٢٠١٣. وأصبح ذلك نوعاً من التركة التي ترددت أصداؤها عبر الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أنار قابوس الطريق، ولا يزال، مما يدل على بُعد نظره. وفوق هذا فإن أولويات السلطان للتحولات الجذرية التي تشدد على إيمان المواطن وولائه لأمته، فيهما إقرار ودلالة على قدرة العماني على الريادة والإبداع.

من جانبه، وضع الملك عبد الله بن عبد العزيز تعديلات موازية وبعيدة المدى في سنوات قليلة منذ أن تبوّأ العرش في الأول من أغسطس عام ٢٠٠٥، والتي، باعتراف العموم، غيّرت وجه المملكة بكل ما للكلمة من معنى. من بين التغييرات المهمة كانت التعديلات الجوهرية المتعلقة بالقضاء، إطلاق آلية حوار وطني سمحت للمواطن السعودي بالانخراط في التصدي لقضايا مجتمعه، إقامة الحوارات بين الأديان التي أثمرت في أغسطس ٢٠٠٨ «مؤتمر مدريد»، تأسيس هيئة جديدة لاختيار الملك ووليّ العهد من بين أولاد المؤسّس وأحفاده، إدخال تعديلات بيروقراطية لا سابق لها على إدارات المؤسسات الدينية من ضمنها تعيين رئيس جديد «لمجلس القضاء الأعلى» فضلاً عن إجراء تغييرات في «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، تعيين امرأة في منصب نائبة وزير الثقافة، إضافة إلى العديد من التغييرات الإصلاحية في مجالات حقوق الإنسان، ولا سيما المرأة، وفي مجالات مكافحة التطرف و«الإرهاب». والقول إن عبدالله بن عبد العزيز رجل على عجلة من أمره، فيه بخس بحق الرجل، وسيسجل التاريخ أنه ملك إصلاحي استشعر أن ثورة إصلاحية سياسية اجتماعية باتت واجبة وسيجد لاحقوه حصاد ما تركه.

هذا لا يعني أن الملك كان معصوماً (لا يُخطئ) أو لم يكن هناك تأخير في تنفيذ أوامره.

بل من بين كل حكّام المملكة المعاصرين، كان عبد الله أفضل من فهم مواطنيه، ولذلك سار كل العرب والمسلمين في هذه المسيرة، مما زاد من أعباء المسؤولين في معالجة قضاياهم قبل فوات الأوان. في الواقع، تحدث الملك عن أوجه قصور خطيرة قبل أن يتحمل المسؤولية بفترة طويلة، داعياً أقرانه الحكّام في قمة مجلس التعاون التي عقدت في مسقط، إلى شد الأحزمة. في خطابه الصريح، فهم عبد الله لماذا:

«[هو] لم يخجل من أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن قادرة على تحقيق أهدافها التي سعى [الأعضاء] وراءها عندما أسسوا تحالفهم منذ عشرين سنة.. لم تشكّل بعد قوة عسكرية موحّدة تردع الأعداء وتدعم الأصدقاء. لم تصل إلى سوق مشتركة، ولا إلى صياغة موقف موحّد في الأزمات السياسية.. والأحداث الأليمة التي أثّرت على المجتمع العربي والمسلم في أنحاء العالم تحتّم علينا تحمّل مسؤوليتنا التاريخية وتتطلّب منّا مراجعة أنفسنا قبل اتهام الآخرين. نحن نعترف بأننا جميعاً ومن دون استثناء، أسأنا إلى الأمة حين سمحنا لأنفسنا باقتراف الشك وسوء الفهم بدلاً من اعتماد الموضوعية والصراحة. وفيما نشدنا مساعدة الأجانب نسينا [أبناء] جلدتنا، وحين فتحنا بلادنا وأسواقنا للأجانب، أغلقنا أبوابنا بوجه بضائع الدول الإسلامية والعربية»[٧].

بالطبع، مثلت التدابير الإصلاحية ثورة فريدة من نوعها، في المملكة، مما عكس رغبة الملك في الحكم بقوة، وترك أثره. لكن بطء التنفيذ في أمور متعددة تشمل المسائل الحساسة المتعلقة بـــ «الخلافة، والقضايا الدينية، والشؤون الاقتصادية والسياسية جعل النقاد يرون أن معظم هذه التغييرات إن لم تكن كلها، كانت شكلية، وعلى نحو كبير، بلا مغزى، وتعكس، بطء التغيير، وتردّد الملك، وفي أحيان كثيرة عدم رغبته في فرض إرادته. والكل رثى للانطباع السائد بأن الحاكم لم يتخذ قرارات أقسى ليرى أهدافه وهي تتحقق بدون تأخير، ساخرين من الجهود المبذولة وغافلين عن الضغوط الهائلة التي يمارسها أعضاء الأسرة المالكة والهيئات الدينية على الملك. ورغم أن الملك عبد الله بن عبد العزيز كان في عجلة من أمره، لم يكن ذلك الديكتاتور الذي مارس نفوذه بالقوة المطلقة. ورغم أن كلامه هو «قانون البلاد» بدا واضحاً في كثير من مواقفه، ومن ضمنها التي أظهر فيها «الرغبة في السلطة»، أن هناك أموراً غير مفهومة حتى داخل المملكة، إذ بدلاً من أن يُصدر قراراته بطريقة الأوامر، أعدّ الملك ووجّه جيلاً من السعوديين ليقدّروا

حدود القوة ومدى قابليتها للتطبيق. ولأن هدف عبد الله المزدوج كان الحفاظ على الأسرة الحاكمة إضافة إلى شرعنة حلف العام ١٧٤٤ الذي حقق شرعية المملكة، فقد كان هذا الهدف بعيداً، رغم أنه لا الملك ولا خليفتاه عُنوا بتفسيره، عادة، ولعل لأن المملكة كانت غارقة بقواعد وتقاليد من حقبة مختلفة، وخصوصاً بالنسبة إلى الجنس وقضايا شرعية، رأى الملك وكبار العائلة أن السعوديين يجب أن يثقوا بالرياض بالنسبة إلى الخيارات الصحيحة. ببساطة، هذا الرأي لم يكن صالحاً في القرن الواحد والعشرين، ولهذا أُسيء فهم مبادرات الملك عبد الله التغييرية: والسؤال ما هي تداعيات تدابير الملك عبدالله الثورية من النواحي القانونية التي تفسّر هذه المعضلة؟

التحديات القانونية والإصلاحية في المملكة

من بين المجالات التي تناولتها الإصلاحات في المملكة، كان الأصعب هو ذلك المتعلق بالشق القانوني. وكان التقدم بطيئاً وبشق الأنفس. بعد الإصلاحات الملكية في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ انصبّ اهتمام الملك على إعادة تنظيم شامل للسلطات القضائية كان من المفترض أن تُتوّج، تقنياً، بإدخال الرموز الموحدة للمدوّنات القانونية في مناطق المملكة كلها. للأسف، لم يحصل ذلك جملة وتفصيلاً، مما أثار السؤال حول قدرة الملك. تركزت الخطوات الملكية الأولى على إجراءات جديدة تشجع القضاة على استقبال المحامين في قاعات المحاكم، وفي ذلك، عموماً، ما يجعل الممارسات القضائية والقانونية أكثر وداً على الصعيد المهني. بطبيعة الحال، أكثر التغييرات جذرية كان في «أعلى هرم» المهنة حيث انتزعت الكثير من صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء وأعطيت إلى المحكمة العليا، بالإضافى إلى تغيير الموظفين. وفي كل الحسابات، هذه التغييرات كانت مصيرية وأربكت المؤسسات الدينية.

واستاء معظم رجال الدين من تدخل الملك في أمورهم، بل ورفضوا التزحزح عن تقاليدهم الدينية. وجادل العديد في أن الشريعة ليست سياسة، فيما فضّل القضاة السعوديون الحكم على أسس المذهب الحنبلي كما فهموا نصوصها.

ورغم أن الفقه الإسلامي أنتج نصوصاً غزيرة على نطاق واسع، اختار القضاة السعوديون

الاعتماد على خبراتهم الخاصة والآنية لإصدار أحكامهم. وكانت حجتهم أن النص الشرعي النهائي والأخير هو القرآن الذي لا يخطئ ولا يتطلب المزيد من التوضيح. كان هذا السياق الذي واجه الملك في منحاه الإصلاحي حيث بأمكانه وضع القوانين ولكن بحذر وعناية، في مجال الحقائق المطلقة. وفي النتيجة تجنّب الملك مواجهة «الظروف» واختار تشجيع رجال الدين على تحمل المزيد من المسؤوليات كي يبيّنوا أن «النظام»، بدوره، يستطيع أن يطوّر «قوانين»، معيّنة لا تناقض النصوص المقدسة بل تساعد على تطوير تعريف أفضل لحقوق المؤمنين وواجباتهم.

بكلام آخر، وضع الملك عبء عملية التدوين على رجال الدين الذين انتقدهم لكونهم صارمين، والذين باتوا الآن مدعوين إلى أنسنة القوانين. أما التناقضات بين الشريعة والقوانين والأنظمة التي تحتاج إلى توضيح، فعلى الباحثين أن يبيّنوها.

وبما أن القانون الإلهي هو القانون الوحيد المميّز والمعمول به في المملكة، فأي تعريف له عرضة لسلسلة من الأحكام القاسية، منها تبرير إصدار نظام موازٍ حيث لا ينبغي أن يتحوّل القانون الإلهي إلى تشريع من صنع الإنسان.

بالطبع، لا الحاكم ولا أي من مستشاريه المتنورين دعا إلى مدوّنة تناقض الشريعة الإسلامية. فهدف الملك، لم يكن فقط ترويض رجال الدين وأقلمتهم مع الظروف الحالية المتغيرة، ولكن أيضاً الترحيب بفكرة وحدة القانون، الأمر الذي رفضه رجال الدين ذوو النزعة الفردية لأنهم سيخسرون أفضليتهم في التفسير كما يريدون. كان هذا نتيجة إصلاحات الملك عبد الله بن عبد العزيز، وما أزعج رجال الدين المتشرنقين الذين رفضوا هذه التنازلات مفضّلين العيش في شرانقهم المريحة. أيّ قاضٍ سوف يكون مستعداً ليحكم على الأسس نص مقبول عالمياً، حتى بالمقاييس السعودية، حين يكون الكثير من نفوذه متأتياً من تجربته الشخصية ومعرفته الفقهية الشائعة والتي لا تشوبها شائبة؟ كان رجال الدين في المملكة على قناعة حقيقية بأنه لا فقيه، أو حتى لجنة فقهية، مؤهلة يمكن أن تكون لها الكلمة الفصل في تفسير الشرع. وبالقدر ذاته من الأهمية، وبخلاف المجتمعات الإسلامية الأخرى، اعتمد رجال الدين االسعوديون في أحكامهم على قدراتهم الفكرية وليس بالضرورة على فكر سابقيهم.

بتعبير آخر، يمكن القول أن نظامهم كان أقل صرامة، لأن كل جيل منهم تأقلم في عمله مع الظروف المتغيرة حتى ولو اعتمد النظام جاداً على رجل دين بعينه في الخوض بالنصوص المقدسة.

كان هذا هو السياق االذي رغب الملك أن يعمل إصلاحاته بعيداً عنه، ومن المهم إعادة التأكيد ومراجعة قضية سلطة رجال الدين على الحكم. بإلحاحه على المضي بإصلاحاته القانونية، دعا الملك المؤسسات الدينية إلى منح السلطة التنفيذية حق التشريع، ولو بحذر، في المجالات التي كانت حكراً على رجال الدين. حتى ولو لم يدّع الملك ممارسة هذا النفوذ، في الحقيقة كان يشير إلى أن الملك هو أيضاً قائد روحي، باستطاعته حضّ العلماء على موافقة متطلبات الأمة وتدوين ما اتفقوا على استخدامه «دليلاً» للقضاء في خدمتهم للمملكة. لقد أخفق الملك الراحل فهد في دفع «هيئة كبار الأمة»، (كبار علماء الدين) إلى القبول بهذه الآلية، وربما ينجح خلفه أو أحد الملوك اللاحقين في إرساء نظام كهذا. وفيما كانت المملكة تنخرط أكثر فأكثر في قضايا الدفاع والاقتصاد العالميين، وحيث تلقى أغلبية المواطنين علومهم الثانوية والجامعية، وتفاعل كثيرون مع مجتمعات أخرى، تزايدت الحاجة إلى مؤسسات قانونية موحّدة. لهذا السبب قبل الملك عبد الله التحدّي. وفوق هذا كله أدرك أن الحسم في معالجة هذا الموضوع الحرج كان التحدي الأكثر حساسية في مجتمعه المحافظ، الذي لم يعد يستطيع البقاء منعزلاً. عرض الإصلاحات وإعداد القوانين يمكن أن يحصلا ضمن حدود الشريعة، بما يراعي احترام دور المؤسسات القضائية القائمة، لكن ربما يستدعي ذلك أقلمة الشريعة الإسلامية مع الحياة المعاصرة. هل تنفّذ إصلاحات الملك في المستقبل القريب؟ الجواب ليس واضحاً، مع أن مبادرات كبيرة كهذه، تتطلب الكثير من التفكير، والوقت وربما الشفافية أيضاً. لا شيء غير عادي حصل بعد العام ٢٠٠٥، مع أن هذا لم يكن طبيعياً بحد ذاته علماً أن عجلة القانون تسير ببطء في كل المجتمعات.

في كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠١٢، استقبل الملك عبد الله بن عبد العزيز أعضاء اللجنة الرئاسية لـــ «مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني»، الذين قدموا تقريراً عن نشاطات المركز. أثنى الملك على التقدم المحرز حتى تاريخه، وكرر دعمه لتشجيع انخراط المملكة في حوارات متتالية، وتحديداً لمعالجة الشكاوى بطريقة سلمية.

«هدفي الوحيد»، أعلن الملك، «هو خدمة الأمة، والشعب والدين، هذا هو هدفي الوحيد، وكل ما أشعر به أن هذا هو واجبي كما هو واجب كل مواطن سعودي». بعيداً عن المبالغات، فاجأ الملك ضيوفه حين أدلى باعتراف «من القلب إلى القلب»، قال:

«لديّ أفكار أخرى، إن شاء الله ستحقق بجهودكم وجهودي، بدونكم أن لا شيء، بدون الشعب السعودي أنا لا شيء. أنا واحد منكم ولكم. أسأل الله العون أولاً ثم منكم، هناك أمران لأقولهما لكم.

إن السعودية لها مكانتها الدولية الممتازة وقوتها الاقتصادية الكبيرة. لكني أطمح إلى المزيد، وأقول لكم بقدر ما تساعدونني تساعدون أنفسكم».

صعق الحاضرون إذ لم يسبق أن سمع أحدهم كلاماً بمثل هذه الصراحة. كانت لحظة نادرة في تاريخ المملكة في نهاية أكثر السنوات صخباً بالنسبة إلى الأحداث العربية المعاصرة، والتي شهدت تغيرات دراماتيكية في العديد من الدول. ومع أن الملك كان مرتاحاً بما فيه الكفاية لأن «يوم الغضب» في ١١ آذار/ مارس من العام ٢٠١١ أخفق، أو مرَّ بسلام حين جدد السعوديون ولاءهم للتاج وللوطن، أدرك (الملك) في داخله أن عدم الرضا ما زال مستمراً. وما عزّاه أن غالبية المواطنين رحّبوا بمراسيمه الكثيرة التي كفلت تعويضات العطالة، ورصدت المزيد من المال لمشاريع الإقراض السكني، التعويضات الاجتماعية، وأعفت المحتاجين من ديونهم، وأقرت الزيادة على الأجور ــ وكل هذا طبق قبل سفره للولايات المتحدة في رحلة لأسباب طبية ــ ورغم ذلك خاب أمله لأن التوترات في العالم العربي أربكته. ولهذا كانت اعترافاته في كانون الثاني ٢٠١٢ مؤثرة. ببساطة، تحذيرات الملك عنت أن رغبته في ممارسة السلطة كانت خاضعة لتقلبات داخلية عوّقت تنفيذ أفضلياته. ما همّ القيادة هو الفجوة الأساسية في الصلة بين رؤية بعيدة المدى، بكل ما للكلمة من معنى، والمعايير القيمية التي ترجع إلى زمن ماض. في المجال الاقتصادي، القانوني، الأنظمة الدينية، التقاليد الاجتماعية، وحتى مسألة الخلافة المقدسة، رغب الملك في تسريع خطواته الإصلاحية، مع حرصه على ألّا مبادراته، تقلب النظام كلياً. ولهذا و اجهت السعودية معضلة كبيرة: كيف يتماشى إصلاح المؤسسات مع الإبقاء على عادات وتقاليد مختبرة ومجرّبة؟

بالإضافة إلى التحديات الآنية، لم يعد بمقدور السعودية البقاء في عزلة عن المنطقة، وفي الواقع، انفصالها عن العالم. وفيما المملكة تقف عند مفترق طرق، فقد برزت إلى السطح أمور غريبة عفا عليها الزمن، وفيما الوقت يمضي بسرعة، لجأ الملك إلى تعديلاته الإصلاحية، وقوله: «ليس عندي المزيد من الأفكار»، شمل أموراً عدة، من ضمنها وضع أجندة إصلاح سياسي، وتطوير دستور مكتوب، إجراء انتخابات لمجلس شورى شعبي يمكن أن يتحول إلى مجلس نيابي (برلمان)، تعيين رئيس وزراء يدير شؤون البلاد القابلة للمزيد من التعقيد، والأهم: تقوية سلطة قضائية منقلصلة ومستقلة.

فقط، مثل هذه الأفكار يمكنها أن تلبي التطلعات السعودية إلى مجتمع متجدد، وفقط مثل هذه الأفكار يمكنها أن تنجز الإصلاحات الكاملة للملك المصلح، والتي لم يعد يمكنها الانتظار. إن حِمْل الملك، أو معضلته، كان خدمة أمّته جيداً، تمهيد الطريق للمستقبل، والإزالة التدريجية للعقبات التقليدية. إنه مطلب عزيز لبلد حديث العهد نسبياً، ولو كان جذوره متأصلة في التاريخ.

اختبار لتحالف دول مجلس التعاون الخليجي

في صيف ٢٠١١ وافق قادة دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز قوة «درع الجزيرة» وزيادة عديدها إلى مئة ألف (١٠٠،٠٠٠) مع نهاية العام. وكانت هذه زيادة كبيرة من نحو أربعين ألفاً. سابقاً لم يكن عديد قوات درع الجزيرة ليتجاوز العشرة آلاف يتمركزون في المملكة العربية السعودية. القرار الأخير، كان سياسياً بطبيعته، حيث قلة فكروا بالعواقت العسكرية، لهذا الإجراء.

وطبقاً لما يقول سامي فرج، رئيس «المركز الكويتي للدراسات الاستراتيجية» كان المقصود بهذا التوسع «في القدرة العسكرية مواجهة إيران ورده عناصرها التخريبية عبر دول مجلس التعاون. ولا يزال مشروعاً السؤال عما إذا كان الدافع الحقيقي لبناء قوة أكبرهو الدفاع عن المنطقة إزاء هجوم إيراني محتمل. أم منع تمدّد «الربيع العربي» إلى الدول المعنية؟

وكان لافتاً بعض الشيء الجانب السياسي العسكري في العلاقات بين دول مجلس التعاون، حين أرسل المجلس قوات درع الجزيرة إلى البحرين في عام ٢٠١١ مرتين. لم يكن الهدف حينها استعادة السيطرة بقدر ما كان عرضاً للقوة يتضمن رسالة قوية إلى الحركات المناهضة في دول الخليج والعالم العربي الأوسع. إن نظام الحكم الخليجي وُجد ليبقى، والتحالف كان ولا يزال، وباستطاعته أن يضرب. فكّر معظم الحكّام أنه إذا استسلمت حكومة البحرين لمطالب المحتجين المتعلّقة، على الأقل، بالسياسة والاقتصاد، فسيتبع ذلك تغيير دستوري في السعودية وعُمان، والكويت. ساندت السعودية وعُمان هذا الاستعراض في القوة وفي الوقت ذاته قدموا إلى مواطنيهم المزيد من العلاوات والقروض إثر اندلاع الاحتجاجات في هذه البلدان بعد سقوط رئيس مصر حسني مبارك.

أما إذا كانت هذه القرارات تعكس الذعر المستجد في دول مجلس التعاون الخليجي؟ فذلك يحتاج إلى دراسة متنبهة وحذرة.

بالطبع هناك دلالات أخرى لدخول قوات دول مجلس التعاون إلى البحرين وقرارها تعزيز قواتها بهذا القدر.

على رأس هذه الدلالات، والأسباب، عسكرة المجتمعات في دول مجلس التعاون الخليجي، يضاف إليه الاهتمام التقليدي بأمن الخليج تجاه القلاقل المحلية والتهديدات الأمنية الإيرانية. لذلك، قوّى القرار العسكري المزدوج الأهداف إرادة صانعيه، كما عزز الإرادة الجماعية لمواجهة النوايا العدائية للدولة الخارجية: إيران. ما هي نتائج عسكرة المجتمعات الخليجية على التحالف؟ وهل القادة السياسيون والعسكريون لدول مجلس التعاون الخليجي على استعداد لتلبية المطالب المحقة في الديموقراطية والحرية؟ وكيف يمكن لقرارات حكّام دول مجلس التعاون بتعزيز قدراتها العسكرية وخلق أحلاف جديدة مع المغرب والأردن، وكلاهما عزز جيوشاً كبيرة، أن تغيّر موازين القوى في المنطقة؟ وماذا عن القول بأن دول مجلس التعاون تعزز قدراتها لتحل محل الحضور الأميركي في المنطقة؟

العالم العربي في العام ٢٠٢٠

لا يمكن التنبؤ بما إذا كانت انتفاضات «الربيع العربي»، بمجدها وأوجها، ستمتد إلى دول أخرى وتمتد على مدى العقد المقبل، محدثة التغيير في العالم العربي كما نعرفه!

في فترة زمنية قصيرة أذكت الارتباكات التي رافقت سقوط الديكتاتوريات احتمال حدوث تغييرات في مناطق أخرى. وواكب ذلك ردود فعل داخلية واقليمية ودولية، كان سببها ظاهرياً حماية المصالح الحيوية، والأقرب إلى الحقيقة، أنها نابعة من تبلبل الأفكار في العالم العربي. وأدى الذعر إلى حالة من الانكسار والحسد، وصولاً إلى حالات الإحباط جراء هواجس الاستحواذ الطائفي وترويض الرأي العام العربي وصولاً إلى شبح الانهيار التام. وفيما توقع عدد من المحللين التغيرات المصيرية المربكة والعاملة على الإخلال بموازين القوة، استدعى أصحاب نظرية المؤامرة الفرضية التي لا معنى لها والقائلة بأن المنطقة تتعرض للتقسيم الذي خطط له هنري كيسنجر. هذه النظرية التي كثيراً ما يستشهد بها، كان الهدف المعلن منها هو زيادة عدد الدويلات المعرّفة على أساس طائفي، لم تكن خطة جديدة. وإذا كانت لندن وباريس قد خططتا لتقسيم التركة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى وأعادتا رسم خريطة الشرق الأوسط بواسطة اتفاقية سايكس ـ بيكو الشهيرة، فإن خطة ٢٠١٢ الموازية ليست سوى نتاج خطة قائمة على الخيال، ومع ذلك جادل البعض أن مؤتمر يالطا جديداً بشأن الشرق الأوسط كان يعقد بين روسيا والصين وفرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة الأميركية للإعداد لخطط تقسيمية جديدة.

وأعربت بعض السلطات الدينية والسياسية المرتبكة عن وجهات نظر مشابهة لتحديد شكاوى العرب وآلامهم. فرأى البعض أن الحل اليمني هو الحل السلمي المؤقت، فيما عارض آخرون أي حل وسط مع الحكّام الديكتاتوريين المستعدين لنشر الفوضى من أجل سلطتهم. وتقدم آخرون بنموذج العلمانية التركية كنموذج يحتذى. وبغض النظر عن هذه النماذج والنظريات ماذا بالإمكان التنبؤ بالحال في العام ٢٠٢٠؟

أولاً، يجب أن يكون واضحاً أن تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسورية سوف تمر

بمرحلة طويلة من التغيرات الدراماتيكية. وقلة تستطيع أن تتنبأ بأي أنواع من الحكومات سوف تحل محل تلك الحكومات الساقطة أو المهددة بسقوط ديكتاتورييها دون إهمال أو حذف عناصر الحرية والديموقراطية من الحسبان. الهازئون يقولون إن العرب الغارقين في الجهل والتأخر غير مؤهلين بعد للحرية والديموقراطية، علماً أن هذا القول جائر وغير صحيح.

ثانياً، قد تغزو كذلك موجات من التغيرات السياسية شمال أفريقيا وأنظمة الخليج، رغم أن حكّام المغرب، والسعودية، وعُمان وآخرين اتخذوا التدابير الوقائية للحد من الدعوات الداعية إلى الإصلاح.

والأكيد أن مبادئ «التنوير الأوروبي» [الحرية والديموقراطية وسواها] سوف لن تظل بعيدة عن أنظمة بعض الدول ذات الكثافة السكانية التي تواجه مشكلات اقتصادية (الجزائر والعراق خصوصاً)، لكن أياً من هذه الدول بقيت هادئة؟ على العكس من ذلك، حثّ حكّام دول مجلس التعاون الخليجي المؤسسات القائمة في بلادهم على إدارة محركات التغيير، وتحديداً لتجنب الكوارث المحتملة، وكان لمصلحة هؤلاء، أن تحوّلات ملموسة حصلت لتلبية الحاجات المحلية لشعوبهم.

وتجدر الملاحظة، أن كثيراً من القادة العرب، تنامى إدراكهم بأن التمسك بالسلطة والقوة بكل الوسائل لم يعد وسيلة فعّالة أو مشروعة للحكم. معظمهم أدرك حقيقة أن الحاكم المؤثر والفاعل بكل ما للكلمة من معنى، لا يمكنه استرضاء مواطنيه باختلاق الأعذار أو بإدخال إصلاحات للزينة أو فارغة من المعنى. وأعطى قليلون الاهتمام لما يسمى الحلفاء الدوليين الذين تتقاطع مصالحهم مع عناصر الأمان لكن التزاماتهم بالقضايا العربية كانت عرضية في أحسن الأحوال. كل المقترحات الأجنبية تدور حول الإصلاحات الأساسية لكل من المجتمعات العربية هي الآن موضع تجربة، ولا شك في أن نتائجها غير واضحة وتصعب رؤيتها. ولا يمكن للمرء أن يكون متفائلاً، خصوصاً حين يعترف كبار الوزراء السعوديين بأن على الرياض أن تتابع نهج مبادرة الملك عبد الله في آذار ٢٠١١، أو حين يلحّ الكتّاب التونسيون على إعطاء «الإخوان المسلمين» الفرصة لعرض براعتهم، مما يوجد حراكاً غير مسبوق أو مألوف في المجتمعات العربية. وراء المناظرات والحجج الكلامية، لا

تزال الفرص ممتازة في أن يلحّ المواطنون العرب على أنظمة أفضل من القائمة الآن، رغم أنه من الصعب التكهن بكيفية الحكم في هذه البلدان بحلول العام ٢٠٢٠.

ويبقى أن من يفترضون حقيقة «نظرية المؤامرة» أو نماذج «الأنظمة العلمانية» سيصابون بخيبة أمل لأن ذلك لم يعد مجدياً.

حريّ بالسلطات، العربية وغير العربية، التنبه والنظر إلى تاريخ المجتمعات حيث التاريخ هو العنصر المخيف، والمحاسبة، والمسؤولية، والمطالب الشعبية في إجراء تغييرات جوهرية وحقيقية هي الحقيقة المطلقة ولو كان الثمن أكبر بكثير من المتوقع.

جوزيف أ. كششيان
بيروت ـ لبنان ـ أيار ٢٠١٢

الهوامش

(١) Data derived from Richard F. Grimmett, *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2003-2010*, Washington, D.C.: Congressional Research Service, September 22, 2011, at http://www.fas.org/sgp/crs/weapons/R42017.pdf.

(٢) Joseph A. Kéchichian, "The Gulf Cooperation Council: Search for Security," *Third World Quarterly* 7:4, October 1985, pp. 853-881. See also Richard Schofield, "Down to the Usual Suspects: Border and Territorial Disputes in the Arabian Peninsula and Persian Gulf at the Millennium," in Joseph A. Kchichian (ed.), *Iran, Iraq and the Arab Gulf States*, New York: Palgrave, 2001, pp. 213-236.

(٣) Michael Barnett, "Sovereignty, Nationalism, and Regional Order in the Arab States System," *International Organization* 49:3, pp. 479-510. See also Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order*, New York: Columbia University Press, 1998.

(٤) Matteo Legrenzi, *The GCC and the International Relations of the Gulf: Diplomacy, Security and Economic Coordination in a Changing Middle East*, London: I.B. Tauris, 2011.

(٥) Rowland White, "Oman's Benevolent Autocrat May Avoid a Similar Fate to Libya's Gaddafi: The pressure for change is contagious, but Qaboos bin Said's good governance makes him less likely to face an uprising," *The Guardian*, 15 June 2011, at http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/jun/15/oman-middle-east-uprising.

(٦) Saleh Al-Shaibany, "Oman Court Jails 13 People After Protests for Jobs," *Reuters*, 29 June 2011, at http://uk.reuters.com/article/2011/06/29/uk-oman-protesters-idUKTRE75S3YD20110629.

(٧) «خادم الحرمين للشعب السعودي: أنا بدونكم لا شيء» جريدة الحياة، ٢٠١٢/٣/٢٥، ص ١ و١٤ http://www.ksa.daralhayat.com/ksaarticle/366955.

الفصل الأول

التحديات التي تواجه القادة في الحكومات العربية المعاصرة

يأتي هذا الكتاب في الوقت الذي تتنامى فيه أهمية العالم العربي (بحيث صارت تؤثر بشكل متزايد على مصالح الأمن الدولي وتحديداً للدول الغربية) لكي يقدم تقييماً للتغيرات القيادية في ثماني دول عربية، كما يحلل الكتّاب قضايا تعاقب الحكم في الحكومات العربية المسلمة الأخرى[1]، ويلقي الكتاب الضوء على مفاهيم الأمن الحالية والمستقبلية لدى القادة السياسيين والعسكريين بما في ذلك علاقات الأمن المستقبلية مع القوى الغربية الرئيسية وخصوصاً الولايات المتحدة.

ولا توجد قضية من بين القضايا الكثيرة التي تواجه الحكومات العربية خلال العقد القادم تفوق في أهميتها قضية التغيرات القيادية المتوقعة على أعلى المستويات أو أدناها حيث يخدم الكثيرون عاهلهم الأعلى طوال فترة توليه السلطة الكاملة ويطيحونه عند انتقال السلطة إلى خلفه. وفي واقع الأمر فقد توصل أحد التقارير الرئيسية الحديثة إلى النتيجة التالية: «سيأتي جيل جديد من النخبة [العربية]... ممن يمثلون خبرات تطورية وطموحات شخصية وقومية تختلف تمام الاختلاف عن خبرات أسلافهم»[2].

ولقد بدأت مع مطلع التسعينيات موجة من التغييرات القيادية التي سجلت في العديد من الحكومات العربية، بما في ذلك البحرين والكويت والأردن والمغرب والمملكة العربية

السعودية والإمارات العربية المتحدة، ويتوقع المزيد من التغييرات خلال السنوات القليلة المقبلة، وخصوصاً في الإمارات العربية المتحدة التي تقدم العمر بكثير من حكامها، كما يتوقع أيضاً أن يبدأ مرشحو الحكم الأصغر سناً بحركات تغيير ثابتة[٣]. ويبدو أن التعديلات والتحسينات قد طرأت على مجموعة من الدول الرئيسية بما فيها البحرين والكويت والأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة، ولا تزال هذه الدول تشهد موجات متجددة من التوتر وذلك بسبب التغيرات القيادية التي حدثت في تلك الدول، وحتى المغرب لم تسلم من هذا التوتر، إذ لا يخلو الأمر من محاولات يقوم بها مناهضو السلطة لتغيير نظام الحكم، ولو أخذنا حالة الأردن فإننا نجد ولي العهد السابق يعلن على نحوٍ واضح رغبته واهتمامه بأي عرشٍ «هاشمي»، وفي منتصف عام ٢٠٠٢م شارك الأمير الحسن بن طلال ـ وهو باحث واسع الثقافة والاطلاع ـ في سباق مناهض لصدام حسين في لندن وذلك ليختبر إمكانية إعادته إلى دفة الحكم ولو على بغداد[٤]، ولم يكن هو التنافس الوحيد على العرش الهاشمي الثاني إذ كان الشريف علي بن حسين ابن عم الملك الراحل فيصل الثاني يطمح إلى أعلى المناصب في السباق نفسه، وحتى قبل أن تقرر الحكومة الانتقالية أن تجري الانتخابات وتضع مشروع الدستور الجديد عام ٢٠٠٥م كان الشريف علي قد أفاد قائلاً للصحافيين بأن حركته الملكية الدستورية في العراق ستجري استفتاءً للرأي لدى الشعب العراقي «لمعرفة ما إذا كان سيختار حكومة ملكية دستورية أو حكومة جمهورية»[٥].

وأثناء ذلك تملص المجلس الدستوري من الموضوع، وخاصة حين ظهرت جماعة منافسة جديدة وهي المكونة من الشريف عبد الرحمن النيسان وحزبه الملكي العراقي الهاشمي[٦]، ولم يفلح أي منهما في جمع التأييد إلى الحد الذي يمكنه من تغيير العراق الناشئ إلى حكومة دينية وديموقراطية، ولكن لا يزال حلم إعادة مملكة آيلة للنهاية أمنيةً عزيزة جداً على الأقل بالنسبة إلى الملوك المحافظين والتقليديين.

إن إمكانية حدوث الاضطرابات في الحكومات الثماني موضوع الدراسة هنا عالية جداً وذلك لأن أياً من هذه الحكومات لم يتبع نمطاً متطوراً من أنماط التعاقب الملكي، فالحكومات العربية اليوم يرأسها حكام مسيطرون كلياً أو رجال سلطة أقوياء قد يتسترون خلف برلمان يفتقر إلى السلطة الفعلية ولكنهم غالباً ما يمارسون سلطة مطلقة، غير أن

براعتهم في الحفاظ على وجودهم ظلت أمراً يصعب التكهن به إلى حد ما بالرغم من تحديات الاستقرار السياسي الداخلي والاتجاهات التي يحملها الشرق عن الغرب بشكل عام وعن الولايات المتحدة بشكل خاص وتحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ولذلك حظيت التغييرات المستقبلية للقادة العرب في الحكومات العربية التقليدية ودورها المحتمل كجزء من التغيرات الدولية الرئيسية بالاهتمام البالغ لدى صناع السياسات في الحكومات العربية نفسها، ولدى النخبة المختارة ممن يتعاملون مع هذه الحكومات أيضاً[٧].

الضغوطات الناشئة عن مسألة تعاقب الحكم

إن حقيقة الضغط الناشئ عن مسألة تعاقب الحكم وتعقيداته في الكثير من الدول الإسلامية أمر يحظى باهتمام دارسي ومراقبي الشؤون الشرق أوسطية والأفريقية والآسيوية[٨]، فليس ما يهدد الحكومة شخصاً أو جماعة وإنما ما يهددها فعلاً هو الوقت، فالحكام في المنطقة قيد الدراسة يتقدمون في العمر ولا شك في أن مرور الوقت يؤدي إلى استنزاف أعداد لا بأس بها ممن يصلحون كخلف لأسلافهم من حيث مؤهلاتهم وقدراتهم، بل إن هذا قد يؤدي في الواقع إلى تغيير معدل إبدال الحكومات والحكام على نحوٍ يُضعف النظام ويفقده توازنه واستقراره، ففي الوقت الذي يتناقص فيه عدد الحكام الكبار المخضرمين يقبع المئات من الطامحين إلى المراكز القيادية من أفراد الجيل الثاني والجيل الثالث منتظرين من دون أن يكون هناك أي معيار متفق عليه لاختيار الخلف من بينهم، وغالباً ما تكون المنافسات العائلية ذات دور حاسم في هذا الأمر حتى لو كانت الفرصة لدى بعضها في اعتلاء العرش ضئيلة جداً خلال العقد القادم. ومما يثير الدهشة حقاً أن القادة الدكتاتوريين العسكريين قد مارسوا ــ تقريباً ــ نفس هذا النمط في تأمين السلطة لجيل القادة التالي كما هي الحال في سورية ومصر واليمن وليبيا وأذربيجان[٩].

لكن تظل البنية والاستقرار المستقبلي للنخبة من صانعي القرار في الحكومات العربية الرئيسية عرضة للتغييرات العنيفة وذلك بسبب العلاقات العائلية الشديدة التعقيد وأولوياتها: كيف سيتطور هذا الخلف؟ من سيسود كل نظام من هذه الأنظمة؟ ماذا يكلف شراء ود ودعم أولئك الذين نحُوّا جانباً؟

وبلا شك فإن أحزاباً معينة تملك القدرة على التفاوض في شأن الاختيار والتنحية من بين المرشحين في الجيلين الثاني والثالث، ولو استخبرنا التاريخ لوجدنا أن بعض الأسر الحاكمة المهمة (كما في المملكة العربية السعودية والكويت) تستطيع أن تقدم للعالم الخارجي شرحاً أو حلاً لمسألة تعاقب الحكم بطريقة قد تبدو عقلانية وموجزة، ومثل هذه الإجراءات قد تؤدي إلى استبعاد التردد والشك ووضع نهاية لفرصة وقوع أي تكهنات حول النزاعات التي تقع بين الأسر، ولكن تظل احتمالية تعقد القرارات «غير المعلنة» حول مسألة تعاقب الحكم قابلة للتزايد. كما أن هذا الشرح أو الحل قد لا يوافي بعض الدول بالسرعة المطلوبة، وقد لا يكون أيضاً حلاً موفقاً في بعض الدول المهمة، وهذا ما يجدر تقييمه بعناية بالغة.

وبالرغم من أن الأسر المالكة تحاول دوماً أن لا تصل الخلافات في ما بينها إلى درجة غير لائقة وأن لا تنزل إلى مستوى خلافات العامة، إلا أن التفاوت في وجهات النظر بين كبار أفراد الأسر المالكة ليست بالأمر الجديد في تاريخ العرب المسلمين، إذ يوجد تاريخ متكرر من الاضطرابات الأيديولوجية والعقائد في شرعية بعض الأنظمة الحاكمة[١٠]، وهناك فرصة أن تتحول القرارات المتعلقة بقضية تعاقب الحكم في العديد من الحكومات العربية إلى نزاعات خطيرة «مستترة» وقد يعمل بعضهم بالتمهيد المبكر لإعداد وبناء مراكز قد تشكل عواصم سياسية داخلية أو خارجية تحزم أبناءهم كمراكز سلطة موثوقة، أو قد يحاولون توسيع قاعدتهم العائلية على النطاقين الحكومي والعائلي، وذلك على حساب غيرهم من ذوي النفوذ.

إن أية محاولة يقوم بها أي حزب تابع للنظام الحاكم لبناء قاعدة سلطة منافسة ضمن المؤسسة الدينية أو العشائرية يمكن اعتباره مؤشراً على هذه النزاعات «المستترة» المذكورة آنفاً.

ولم يخْلُ تاريخ النزاع على السلطة في دول معينة من وجود العنف، فالكثير من حكام عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة اعتلوا عروشهم عن طريق انقلابات نفذت بإحكام.

واليوم بالنظر إلى الدعم الشعبي كسلعة قيمة، بإمكان أي خلاف على السلطة في أوج ازدهارها في أي من الملكيات الثماني أن تقسم هذه المجتمعات المسلمة المحافظة إلى أقطاب، ومن المؤكد أن احتمالية وقوع إحراجات سياسية أو عداءات شديدة أو اضطرابات في أنظمة الحكم ستظل أمراً يؤرق كلاً من القادة المحليين وحلفائهم في الغرب، ومثل هذه التطورات قد تفضي إلى تورط قوى الغرب الرئيسية إذا وصلت هذه النزاعات الداخلية إلى حد إعاقة النظام الحاكم عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتنامية وقد تؤدي أحياناً إلى الإخلال باستقرار النظام الحاكم.

أثر الدين والسلوكيات العشائرية على مسألة تعاقب الحكم

تأخذ قضية تعاقب الحكم في الحكومات الملكية طبيعتها الصعبة الشائكة نظراً إلى صراع الرغبة في السلطة الأصيل في النفس والذي يحدد بحسناته ومساوئه الكيفية التي يسود بها القوي.

في أوروبا حيث ازدهر نظام توارث الحكم التعاقبي، كان يتم تحديد الخلافة بعد استعراض القوّة بين أبناء الحكّام لتحديد الأنسب، وفي فترات أخرى عادت تلك الحكومات إلى نظام حق الابن الذكر البكر باعتلاء العرش[١١].

ولأسباب عدّة ـ وأهمها التقاليد الدينية والعشائرية ـ لم يطبق نظام سيادة الابن الأكبر في السلالات الحاكمة المسلمة بالطريقة نفسها، فبناءً على أحكام الشريعة الإسلامية يكون أبناء الرجل الواحد متساوين تماماً في الحقوق ولهم الشرعية نفسها حتى لو كانوا أبناءً من زيجات غير شرعية، وفضلاً عن هذا فهناك أيضاً بعض المعايير العشائرية التي سادت قبل الإسلام والتي تتيح انتقال العرش من جيل إلى آخر ضمن نفس العائلة ولكن من دون أن تشترط انتقاله من الأب إلى ابنه فحسب، فمن الممكن أن يرث العرش الأخ أو العم أو ابن العم وذلك بالاعتماد على توفير خصال أُخرى في الشخص الأكبر سناً مثل «خصال النبل وبراعة التحكيم والقضاء وحسن الأصل وفراسة القيادة»[١٢].

لكن الصعوبة الحقيقية في هذا العرف المتبع تكمن في تحديد توافر القدرة القيادية أو انعدامها لدى المرشحين وتحديداً في المواقف الغامضة ولاسيما أن المجموعة التي تمثل

المرشحين غالباً ما تكون فضفاضة تشمل أبناء الحاكم وإخوانه فضلاً عن بقية أفراد العائلة المالكة. ونظراً إلى كثرة المرشحين مع انعدام آلية واضحة ومحددة ـ سواء كانت رسمية أو ارتجالية ـ لاختيار واحد من بين كثرةٍ يدَّعون أهليتهم للمنصب فلقد كان من البديهي أن تعاني الأنظمة السياسية الإسلامية من نزاعات الحكم وأن تكون بيئةً خصبة لذلك. وبالرغم من أن لهذا العرف حسناته الممتازة والتي تتمثل في إمكانية الاختيار المفتوح لأفضل المرشحين للدور القيادي: بكلماتٍ أخرى «أن يكون المنصب للأصلح» إلا أن الأمر يختلف على أرض الواقع، فقد تتحول المنافسة إلى صراع مدمر قد يعرض الحكومة أو الدولة العسكرية إلى التهديد الجدي من قبل أعدائها الداخليين والخارجيين على حدٍّ سواء[١٣].

قد تؤدي صلاحية الحاكم التقليدية في تعيين وريث له (وأحياناً وريث للوريث الشرعي نفسه) دوراً يخفف من حدّة الخلافات المذكورة ويحد من هشاشة نظام تعاقب الحكم في الدول الإسلامية إلى حدٍّ ما، وهذه الحال تنطبق تحديداً على الحكام ذوي النفوذ والذين تمتد فترة حكمهم زمناً طويلاً وهم غالباً ما يسعون إلى جعل الخلافة في أبنائهم وحسب، وتحديداً الابن البكر (كما هي الحال في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) ومع أن هذا التحديد لوريث العرش يضمن انتقال الخلافة بسلاسة وسلام إلا أنه لا ينفي وقوع الصراعات على الحكم إن وجدت المشاكل أو الاضطرابات أو الفشل السياسي.

وبالمثل فإن استمرارية حاكم ما تظل ضعيفة في طبيعتها وذلك لأن أساس شرعيته تعتمد على تقديمه لدلائل متواصلة على قدرته القيادية، وعليه فإن أية أدلة على فشل الحاكم أو انعدام قدرته القيادية تضعف من مكانته وتفتح باب الفرصة أمام أي من منافسيه ليعترض على الحاكم وبشرعيةٍ تامة تسند ادعاءه لمقدرته على حكم الدولة على نحوٍ أفضل. ولهذا السبب تكون الأزمات التي تواجه الحاكم في السلالات الإسلامية هي المحرك الذي قد يستفز المنافسين المحليين لهذا الحاكم إلى الحد الذي يجعلهم أحياناً يحملونه مسؤولية وقوع أزمة ما أو الفشل في إيجاد حل لهذه الأزمة في الحقيقة يمكن أن يتحدى أفراد الأسرة أو النخبة فيها بل وحتى الأسر المنافسة ـ وأحياناً المؤسسات ـ حاكماً ما بالرغم من اقتداره كحاكم، ولكن لعب تقسيم الثروات مؤخراً دوراً في التقليل من

الاحتجاجات التي قد ترد ضد الحاكم، خاصة إذا أظهر الحاكم حصافةً وتعقّلاً في اقتسام عوائد الثروة النفطية بحيث يغطي أكبر جزء ممكن من أفراد العائلة[١٤].

وإذا استخبرنا التاريخ نجد أن غياب البنية المؤسساتية للدولة يزيد من تعقيد الصراع على الحكم، إذ بدون وجود جهاز مركزي للدولة يصبح من الصعوبة بمكان على وريث العرش أن يضمن اعتلاءه للعرش أو ردعه للمناهضين لحكمه أو محافظته على مكانته في حال أصبح هو الحاكم، وبالمثل فلا يوجد مراكز حكومية مستقلة عن الحاكم بحيث يستفيد منها جميع المؤيدين حوله ومكافأتهم على ولائهم وردّ المعارضين، وعوضاً عن ذلك تعتمد سلطة الحاكم المسلم ونفوذه على سلسلة معقدة ـ ولكنها في غاية الكفاءة ـ من الولاءات الشخصية التي يكنها له أقاربه وناصحوه. إن غياب المؤسسات الرسمية للدولة لا يعني أن الحكّام يعملون ضمن محتوى فارغ بل يعني أنه بالرغم من غنى التقاليد العشائرية ـ والتي تضمن استمرار بقاء السلالة الحاكمة وعيشها ـ فإن الملوك في العالم العربي يضطرون إلى حمل عبء مضاعف إذا حُل نظام الدولة فيها.

تراث الخلافة الإسلامية

لم يرسم النبي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ آلية معينة لعملية تعاقب الحكم الشرعي المنهجي، لكن فكرة عدم وجود ابن ذكر للنبي أكدت انتفاء فكرة التوارث و«السلالة الحاكمة» في الدول الإسلامية الأولى[١٥]، ولم يكن الخلفاء الراشدون الأربعة (أبو بكر ٦٣٢ ـ ٦٣٤ وعمر ٦٣٤ ـ ٦٤٤ وعثمان ٦٤٤ ـ ٦٥٦ وعلي ٦٥٦ ـ ٦٦١) مجرد أصهار للنبي عن طريق الزواج بل كانوا أيضاً ينتمون إلى قبيلة قريش.

تم اختيار الخلفاء الثلاثة الأوائل أبو بكر وعمر وعثمان بتزكية عشائرية، ولم يتفاقم النزاع حتى عام ٦٥٦ حين تمت تولية علي بن أبي طالب، ولكن هذا لا ينفي وجود خلافات شديدة في وجهات النظر منذ البداية. فلقد احتج علي بن أبي طالب على عثمان الذي اغتاله عام ٦٥٦ مؤيدو علي، وحتى علي بن أبي طالب واجه احتجاجاً من قبل معاوية بن أبي سفيان (الحاكم الأموي في سوريا) الذي طالب بالثأر لمقتل عثمان، وكان أكبر انشقاق طائفي في الدولة الإسلامية ـ بين السنة والشيعة أتباع علي ـ يمثل صراعاً على السلطة الشرعية[١٦].

قام أحد الأتباع الساخطين على علي بقتله عام ٦٦١ في صراع آخر على الحكم أنشأ على أثره معاوية بن أبي سفيان الدولة الأموية السُّنية (٦٦١ - ٧٤٧) في دمشق والتي حكمتها السلالة الأموية حتى أطاحتها السلالة العباسية السنية (٧٥٠ - ١٢٥٨) في بغداد[١٧] ومن جهتهم قام شيعة علي بتأسيس كيان خاص بهم في القاهرة في ما يسمى الخلافة الفاطمية (٩٠٩ - ١١٧١)[١٨].

ثار العباسيون (الذين يدعون نسبهم إلى النبي وانحدارهم من قبيلة قريش من عم النبي هاشم) ضد الأمويين في نزاع تقليدي على السلطة ما بين الأسر الحاكمة، وأثناء ذلك قام العباسيون بقتل غالبية القادة الأمويين باستثناء عبد الرحمن الذي فرّ هارباً إلى إسبانيا حيث أسس الخلافة الأموية الحديثة (٧٥٥ - ١٠٣١)، وأما ما تلا هذه الفترة فكان يتسم بالهدوء والاستقرار النسبي واليقظة التطورية الفريدة التي شهدها العالم الإسلامي آنذاك [١٩].

وفي القرن العاشر خسرت الدولة العباسية سلطتها لصالح القادة العسكريين في بغداد حتى جاء الغزو المغولي الذي اجتث الخلافة العباسية من جذورها عام ١٢٥٨، وظهرت بعد ذلك العديد من القوى العسكرية التي كان قادتها من الفطنة والبراعة بحيث سادوا وحكموا باسم الإسلام وطبقوا بشك ظاهري الشريعة الإسلامية، وبمرور الوقت أخذ فقهاء السّنة يحللون شرعية القادة الذين يستولون على السلطة بالقوة شرط أن يعلنوا تبنيهم للشريعة الإسلامية[٢٠]، مثل هذا التفسير بالرغم من نفعيته البحتة وربما ضرورته قد ساعد على إعاقة أية عملية تهدف إلى تطوير آلية منهجية لتعاقب الحكم في العالم الإسلامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، ولا نغفل الذكر عن بعض الظروف الأخرى التي أدت دوراً حساساً جداً بما في ذلك السياسات العشائرية والإقليمية.

إرث الإمبراطورية العثمانية

في فترة الستمئة عام التي تلت الخلافة الإسلامية سادت الإمبراطورية العثمانية الجزء الأكبر من العالم الإسلامي بأنماط حكامها ــ الذين اتصفوا بالدموية والقسوة في مجمل عهد الدولة العثمانية ــ فمنذ القرن الثالث عشر وحتى السادس عشر تعاقب على الحكم اثنا عشر سلطاناً توارثوا الحكم من الأب إلى ابنه الأكبر[٢١]، وبالرغم من أن هذا النمط

يبدو منهجياً ومنظماً إلا أنه لم يكن هناك تعريف واضح لنظام سيادة الابن الأكبر هذا، وكان يجب على الذكر الأقوى أن يقضي ويحد من منافسة إخوته، وفي ظل حكم محمد الأول (١٤١٣ ـ ١٤٢١) تم استحداث قانون «قتل الأخ» الذي يعطي للمنتصر الحق في إعدام إخوته الأحياء درءاً للانتفاضات المحتملة[٢٢]، ولقد نفذ محمد الثالث هذا القانون بقسوة متناهية حين أعدم إخوته التسعة عشر بعد اعتلائه العرش عام ١٥٩٥، وأما أولاده فقد أُعدموا هم أيضاً بسبب مؤامرات مزعومة في القصر، وبذلك كانت أجواء الخلافة غائمة مبهمة.

ماتَ محمد الثالث عام ١٦٠٣ تاركاً وريثين ثانويين هما أحمد ومصطفى، وقد توليا الحكم معاً كنتيجة لعملية التصفية الطبقية لا لأسباب ترجع إلى اقتدار أي منهما على القيادة أو لفضائلهما.

أسّس السلطان أحمد عام ١٦١٧ آلية جديدة تعرف بآلية (القفص) وذلك ليزيد من عزل أبنائه وأبناء إخوته عن كرسي الحكم[٢٣].

والقفص عبارة عن قصور معزولة تتوزع في أجزاء نائية من الإمبراطورية يخدمها نساء صمّ وبكم عقيمات وذلك تعزيزاً للسيطرة على النسل غير المرغوب، وإذا اقتضت الحاجة وجود «خلف شرعي» للحاكم يعمد السلطان إلى استحضار أحدهم من القفص، وغالباً ما تؤدي هذه العزلة إلى تغذية الضعف لدى ساكني القفص، ما يؤثر على «نوعية» الورثة فيه، ولقد عانى العديد من السلاطين الذين تلقوا تربيتهم الأولى ونشأتهم في القفص من مشاكل واضطرابات في الشخصية وأخرى نفسية أثرت على دورهم المفترض كقادة.

لكن هذه السلبيات لم تغب عن ذهن القادة ذوي الفطنة، فقد ارتأى السلطان عبد الحميد (١٧٧٤ ـ ١٧٨٩) ضرورة تجميد فكرة القفص، وبما أن ابنه لم يكن شخصاً واعداً فقد احتفظ السلطان عبد الحميد بابن أخيه سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) وذلك نظراً لألمعيته، ولكن تبين أن السلطان سليم الثالث وبالرغم من إنشائه لمؤسسات الدولة العسكرية لم يكن على هذا القدر من التميز، فلم ينجح في التفوق على عمه السلطان عبد الحميد، إذ بمجرد اعتلائه للعرش أعاد نظام القفص متذرعاً بحجة الحد من مكائد القصور[٢٤].

ونذكر هنا من محاسن حكام العشائر في شبه جزيرة العرب أن أحداً منهم لم يشرع نظام «قتل الأخ» أو «نظام القفص» كما هي الحال بالنسبة إلى سلاطين الدولة العثمانية بالرغم من معرفتهم لهذه الممارسات، وحتى لو منعت التقاليد العشائرية ممارسات كتلك التي يمارسها سلاطين الدولة العثمانية فإن هذا لم يحد من النزاعات على الحكم، ونظراً إلى الفقر الشديد المنتشر في شبه الجزيرة العربية كان صراع البقاء فيها لا يعني أن المكائد والخلافات حول السلطة كانت لأجل السلطة وحسب، بل لضمان اعتلاء حاكم قوي للعرش وذلك كي يؤمن الأمن والحماية لأفراد العشيرة، وكان هذا هو واقع الحال بالنسبة إلى سلالة الرشيد الحاكمة حكمت «حائل» في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٨٣٥ إلى عام ١٩٢١، إذا سادت في الفترة التي سبقت حكمهم سلسلة من الحكام الضعاف الذين فشلوا في الحفاظ على الأمن والنظام ودفعوا بالمنطقة إلى التخبط في الفوضى. ووقعت نفس التغيرات في أبوظبي عام ١٩٦٦ حين حل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان محل أخيه شخبوط بموافقة مطلقة من العائلة، وكان العنف آنذاك محدودا ولكن تمت تصفية كل المناهضين للسلطة حتى آلت إلى الشيخ زايد.

وبالرغم من أن الثأر كان هو الوقود المغذي لسلسلة القتل، كان الضعف المستتر أيضاً أمراً مؤرقاً، وتؤدي التقاليد العشائرية ــ وخصوصاً الصراع حول الملكيات البسيطة ــ دوراً في تحديد مدى نشوء وتطور النزاعات، وعلاوة على هذا كان الاعتقاد السائد بأن الجميع «متساوون»، حتى ولو لم يكن هذا الادعاء صحيحاً، أمراً مشجعاً على الاعتراض على الحكّام وتحديداً من قبل أولئك الذين يملكون الصلاحيات والدعم العسكري وذلك بحثاً عن سلطة لها شرعيتها، وبالمثل كان أثر القوى الخارجية ذا أهمية مماثلة أيضاً وتحديداً أثر كلٍّ من الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية البريطانية اللتين تحالفتا تدريجياً مع العديد من قبائل شبه الجزيرة العربية. ومن الأهمية بمكانٍ هنا أن نذكر أسباب فشل آل رشيد التي تُعزى إلى عدم اهتمام العديد من حكامهم بالانشقاقات الداخلية بحيث فقدوا تدريجياً قدرتهم على التسوية والسيادة بالإجماع وهو درس هام جداً لقادة آل سعود الذين يملكون الطموح ذاته.

بناءً على ما تقدم، يمكن تلخيص الإرث الملكي للإمبراطوريتين الشرق أوسطيتين ــ وهما الإمبراطوريتن العثمانية والعربية ــ الذي ورثوه عن أسلافهم في القرن العشرين بإيراد

الخاصيتين التاليتين: أولاً، تطبيق المبادئ الملكية من دون وجود شرعية إسلامية رسمية، حيث يعتبر لقب «الملك» لقباً غير إسلامي وبالتالي فهو غير قانوني وفاسد، وفي الواقع لم يعمد الحكّام المسلمون إلى استخدام هذا اللقب حتى القرن العشرين. وكانت مهمة الحاكم تتركز حول تحقيق واجبات الخليفة (خليفة النبي الذي يحكم الأمة من المؤمنين) في تطبيق الشريعة الإسلامية في حكمه، ولكن في حقيقة الأمر فلقد مارس الحكّام المسلمون عبر التاريخ الإسلامي نمطين أساسيين من أنماط الحكم الملكي: نمط الحاكم المطلق، ونمط الأسر المالكة.

كما تم ترتيب الأنظمة الاجتماعية المبنية على أساس القرابة أو العرق أو الدين أو أي من عناصر الوحدة الأخرى ضمن هرم تصنيفي، كما تبنوا أيضاً مظاهر ملكية أخرى مثل الحاشية الملكية والحرس والخاصة الذين استفادوا من الهبات والأعطيات التي يمنحها لهم الحكّام، وكان توظيف الحاكم لمثل هذه الأنماط على نحوٍ توارثي يحفظ له دفة الحكم[٢٥].

ثانياً، لم يكن من الممكن تبني وممارسة المظاهر المذكورة أعلاه ولم يكن من الممكن أن تتطور إلى معيار أو مبدأ مقبول من مبادئ الحكم الملكي من دون أن تحصل هذه المظاهر والممارسات على مصادقة رسمية دينية.

أما الأسس الملكية في الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية العربية فقد تطورت على نحو عشوائي إلى حدٍّ ما، وهو أمر متوقع لنظامٍ نشأ بفعل السيطرة القسرية على الحكم والتي حذت حذو إمبراطورية فارس واليونان وبيزنطة، وسلكت سلوكاً يشبع اهتمامات القادة العشوائية والممارسات الإقليمية المتبعة في المنطقة.

ونستطيع القول إن هذا هو تاريخ الإمبراطورية العثمانية وإرثها الذي ترك آثاراً لا تمحي على الأسر المالكة الناشئة، ولقد نشأت القوانين الملكية في آسيا وأفريقيا وفقاً لمعايير وخصائص عرقية وأسرية ودينية وغيرها، وكان هذا ضمن تقسيمات عشائرية واضحة الحدود ومخصصة التعريف ولكن قلة استطاعت الصمود والبقاء أمام الفساد السياسي الذي اتسم به القرن التاسع عشر والقرن العشرون مع خطر التهديد بالزوال السريع الذي يحدق بالأسر الحاكمة المتبقية.

الحكومات العربية المعاصرة

تحكم منطقة الشرق الأوسط حالياً ثماني حكومات فاعلة شبه مطلقة الصلاحيات حيث انهار خلال منتصف القرن العشرين عددٌ من الأنظمة التي سادت قبل ذاك، وتعتبر عملية فهم الأمور المتعلقة بالحكومات الشرق أوسطية ـ لماذا فشل بعضها ولماذا ساد بعضها ـ أمراً ضرورياً إذا علمنا تصدر هذه المنطقة للاهتمام الدولي.

بالرغم من أن مجموعة من تعاقبات الحكم في الشرق الأوسط تبدو وكأنها انتقالات سهلة وسلسة للسلطة من السلف إلى الخلف ـ فالملك الأردني الحسين بن طلال يغير فجأة قراراً تم الإجماع عليه لمدة ثلاثة عقود، وحافظ الأسد في سوريا ينقل سلطته إلى ابنه بشار ـ إلا أن هناك علامات استفهام تخيم على أنظمة الحكم السائدة[٢٦].

يترأس الحكومات العربية الست في الخليج عدد من القادة الذين تقدم بهم العمر وعدد آخر ممن هم أصغر سناً وأكثر نشاطاً وحماسة ينتهجون نهجاً حافلاً بالتحديثات (انظر الملحق (٢) الذي يورد قائمة بالحكام الحاليين وأولياء عهدهم) وبالرغم من انتشار الوعي العام بقضية تعاقب الحكم في العالمين العربي والإسلامي، لا نعرف الكثير حول سيناريوهات تعاقب الحكم التي قد تتمخض عن الفترة القصيرة المقبلة وتحديداً قبل عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥.

مملكة البحرين

عندما توفي الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في السادس من آذار/مارس عام ١٩٩٩ اعتلى العرش بعده الوريث الشرعي، ابنه حمد، كما كان مقرراً وكان هذا هو الخلف الرابع الذي يعتلي العرش وفقاً لقانون الابن البكر في مملكة البحرين والتي تتمتع بأكبر أسرة حاكمة في الخليج بالرغم من حجمها الجغرافي الضئيل، لكن تظل الفروق بين حمد وأبيه الراحل هي ما يقلق الدارسين ومراقبي أحوال دولة البحرين، ففيما كان الشيخ عيسى حاكماً غير متشدد ـ إذ كان يترك أمر اتخاذ القرارات لأخيه رئيس الوزراء خليفة بن سلمان ـ فإن الشيخ حمد يبدو راغباً أشد الرغبة بممارسة كل سلطاته،

وهنا تكمن مفاتيح المعضلة، فرئيس الوزراء خليفة بن سلمان لا يزال الأمير الذي يحكم البحرين بالرغم من أنه ليس الحاكم الرسمي[٢٧].

ومما يثير أشد الدهشة أن حمد قد أحدث تغييرات مؤثرة في المشهد السياسي البحريني بما في ذلك العفو الشامل الذي أصدره عن جماعة المعارضة الشيعية (غالبية الشعب البحريني من الشيعة بينما آل خليفة من السنة) كما قام بتشجيع كتابة مسودة الميثاق الوطني الجديد في شباط/فبراير عام ٢٠٠١ والذي يضمن سلسلة من الحقوق السياسية التي كانت محجوبة طويلاً بالإضافة إلى أحكام إنشاء مجلس منتخب للأمة يحل محل الجمعية التشريعية الوطنية، التي تم «تعليقها» عام ١٩٧٦، وقد تم إخضاع الميثاق الوطني لعملية استفتاء وتصويت، وأما أكثر التغيرات غرابة فهو الموافقة على تحويل «المشيخة» إلى (مملكة) في شباط/فبراير عام ٢٠٠٢ عن طريق استفتاء شعبي إذ وافق ٩٨٪ من البحرينيين على التغيير بحيث أصبح حمد الآن ملكاً، وطبيعي أن هذه الإجراءات تعزز من شعبية حمد ولكنها لا تعني أن فترة حكمه ستكون خالية من النزاعات أو طويلة بالضرورة.

كان أول مرسوم لحمد يقضي بتعيين ابنه سلمان (المولود عام ١٩٦٩) وريثاً شرعياً للعرش في السادس من آذار/مارس عام ١٩٩٩، وكان اختياره امتداداً لسياسة توريث الابن البكر وتماشياً مع دستور عام ١٩٧٣، وفيما يظل خليفة بن سلمان رئيساً للوزراء ولا فرصة له باعتلاء العرش كملك إلا أنه قد يعمل على تهيئة أحد أبنائه ـ وتحديداً علي بن خليفة الذي شغل منصب وزير النقل أعواماً ويشغل حالياً منصب نائب رئيس الوزراء ـ للمركز، وكثيراً ما تشيع سلسلة من الأقاويل حول خلافات مستمرة بين رئيس الوزراء والملك والتي تؤدي إلى التعارض بينهما[٢٨]، ومثل هذه الوقائع تظهر لنا التوتر القائم بين الطرفين والذي لا يمكن إنكاره ولا تجاهله، فلو اشتعلت من جديد نار الخلافات الدينية في البحرين أو تفاقمت الظروف الاجتماعية فيها أو أدت التدخلات الخارجية إلى إرباك نظام الحكم، فإن هذا كله قد يضع مسألة تعاقب الحكم وآل خليفة أنفسهم في مأزق خطر.

وأخيراً، فإن نشوء جيل جديد في البحرين قد يكون له أثر إيجابي فقط على جيرانهم

في المملكة العربية السعودية وخاصة أن العائلتين المالكتين تربط بينهما علاقات صداقة قوية، ويقدم الفصل الثالث من هذا الكتاب تحليلاً للتعاون المستقبلي بين هاتين العائلتين.

دولة الكويت

يقضي دستور دولة الكويت بحصر تعاقب السلطة في سلالة الشيخ مبارك فقط الذي حكم ما بين عامي ١٨٩٦م و١٩١٥م. والجدير بالذكر أن مبارك قد ضمن لدولته الصغيرة الأمن بالتحالف مع الإمبراطورية البريطانية ضد الإمبراطورية العثمانية، ولم يتردد أحد ورثته عام ١٩٩٠م باللجوء إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية ضد العراق، وبالرغم من هذه الإجراءات يعاني النشاط الداخلي في الكويت من الخلل وذلك لأن التناقص الشديد في الدخل أدى إلى تناوب الحكم بين فرعين من فروع عائلة مبارك: الفرع الأول هو جابر بن مبارك (١٩١٥ ـ ١٩١٧) والثاني هو سالم بن مبارك (١٩١٧ ـ ١٩٢١).

وعندما انتقل الحكم إلى الجيل التالي تم اختيار أحمد بن جابر بدلاً من عبد الله بن سالم، ولذلك عانت العائلة الحاكمة لثلاثة عقود من انقسام بين آل جابر وآل سالم.

آلت السلطة أخيراً إلى آل سالم بعد ما اعتلى عبد الله بن سالم العرش عام ١٩٥٠ وحافظ على فرع عائلته في موقع الصدارة من السلطة بعد أن حصل صباح الأحمد آل سالم محل أخيه عام ١٩٦٥، لكن اعتلاء جابر الأحمد آل جابر العرش عام ١٩٧٨ أعاد السلطة مجدداً إلى آل جابر[٢٩].

وإلى جانب هذا السعي المعقد لتحقيق التوازن بين فرعي العائلة فإن دستورها يستلزم من الحاكم تحديد وريثه الشرعي الذي يجب أن يحظى بموافقة مجلس الأمة. والمثير في الأمر أن مجلس الأمة كان معلقاً حين مات عبد الله وعليه كان اختيار الوريث الشرعي إجراءً غير مصادق عليه رسمياً، وفي الحين الذي كان ينتظر فيه اختيار فرد من آل سالم تم تجاهل أقوى المرشحين لصالح ابن عمه سعد بن عبد الله وهو الوريث الشرعي حتى بدايات عام ٢٠٠٦، ولسوء الحظ كانت ولاية سعد نقطة خلافية، وكان هناك عدد من

الأسئلة الهامة عن اقتداره كقائد، وتساءل الكثيرون عمّا إذا كان مجلس الامة قد انخدع بتوليته وأثناء ذلك لم يكن هناك عدد كبير من المرشحين الأقوياء، الأمر الذي أدى إلى خلق معضلة صعبة بالنسبة للكويت، وفي الواقع وحتى بعد أن اعتلى سعد العرش في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ كان من الواضح جداً أن تعيين وريثه الشرعي حتى من بين أفراد الجيل الأصغر من آل صباح ليس بالأمر الهين أبداً.

حكم سعد لمدة تسعة أيام حيث حل محله صباح الأحمد آل صباح، وبالرغم من أن هذا التحول السريع يحترم ترتيبات الكويت التقليدية إلا أن صباح الأحمد كسر هذه الترتيبات حين اختار أخاه نواف الأحمد وريثما له وكما سنرى في الفصل الرابع فإن هذا الخيار المفاجئ قد وقع على أفضل المرشحين حتى لو لم يعلم أحد بالمكان الذي وقف فيه هذا القائد بخصوص مسألة في غاية الأهمية وتحديداً العلاقة الهامة الحساسة بينه وبين الولايات المتحدة، ومن تراه من أفراد العائلة الشباب في كلا الفرعين (آل جابر وآل سالم) يحمل رؤيات تختلف مع رؤيات الحاكم الحالي؟

سلطنة عمان

حين اعتلى السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد العرش عام ١٩٧٠ كانت السلطنة «تمارس السلطة» «governed» ولا «تحكم» «ruled»، وكان العمانيون شعباً «موجّهاً» «guided» ولكن «بدون قيادة» «led»، وكانت أسرة آل سعيد الحاكمة هي التي توجه البلاد بالرغم من كون أفرادها أكثر الناس عزلة في البلاد. على العكس تماماً من الجيل السابق الشديد الاعتداد بنفسه والذين امتد نفوذهم عبر البحار بشكل ملحوظ ولافت، ولكن سرعان ما تضاءل شأنهم وكيانهم، وهو الأمر الذي تمثل بوضوح للسلطان الشاب قابوس الذي تصدى للفرصة السانحة ونجح خلال أربعة عقود بتزويد بلاده بأساسيات الدولة، لكنه لم يحل مشكلة تعاقب الحكم، وكنتيجة لذلك ـ أو ربما كضرورة ـ أصدر مرسوماً زاد من الفرقة بين العمانيين، وبانتهاء القرن العشرين أعاد قابوس تقييم الموقف وطرح بدائل جديدة محطماً بذلك المعايير الإقليمية.

من سيخلف قابوس؟ كان هذا سؤالاً هاماً لأن السلطان ليس له وريث ولم يعين خلفاً

له، ويبدو أن السؤال القانوني المتمثل بمن سيخلف قابوس قد تم إيجاد حل له من الناحية العملية بالرغم من تباين التأويلات حوله.

يحدّد النظام الأساسي لعام ١٩٩٦م والذي تم إعلانه في عرض جماهيري طريقة تختار بها الأسرة الحاكمة خلفاً منها، لكن هذا «النظام» لا يبين في ما إذا كان الوريث محدداً من أحد فروع العائلة، علماً بأن فرع عائلة السلطان قابوس ينتهي بالسلطان قابوس نفسه.

ويشترط هذا القانون أنه في حال فشل مجلس العائلة ـ وليس (العائلة) كمفهوم عمومي ـ في الاتفاق على خلفٍ للسلطان خلال ثلاثة أيام من وفاته فإن عليهم الالتزام بالوريث الذي يسميه السلطان في رسالة يتركها قبل وفاته.

وكما سنلاحظ في الفصل الخامس، بغض النظر عن الاسم الذي قد تحمله رسالة السلطان قابوس هناك مرشحون عدة من بينهم فهد بن محمود (نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء)، وهيثم بن طارق (وزير التراث والثقافة)، وشهاب بن طارق (القائد السابق للبحرية) ، وأسعد بن طارق (القائد الأسبق لإحدى وحدات الجيش) وهم جميعاً مؤهلون للحكم. كل من هؤلاء الرجال بالإضافة إلى غيرهم مؤهلون شرعياً لادعاء أحقيتهم في اعتلاء العرش. وفي مطلق الأحوال فإن قائمة الخلافات التي ستواجه الحاكم العماني التالي قائمة هامة تحتاج إلى أكبر قدر من الوحدة.

دولة قطر

في أعقاب الانقلاب السلمي الذي وقع في الدوحة في حزيران/يونيو عام ١٩٩٥ والذي أطاح فيه حمد بن خليفة آل ثاني أباه، توجس المراقبون السياسيون للمشهد الخليجي من سلسلة متلاحقة من التغيرات المماثلة في المنطقة. وبالرغم من أن الشيخ خليفة كان منُكباً على عمله كحاكم بحيث أدار حكومة قطر كما كان يدير شركته كأنجح مدير تنفيذي، إلا أن تزايد ضغط العمل وأعبائه جعله يفوض ويمنح صلاحيات لابنه . وفي الحقيقة فلقد نجح خليفة في الاستئثار بالسلطة داخل قصره وتحت سيطرته الكاملة لكنه

وفي الوقت ذاته حال بين البلاد وبين تطوير مؤسسات قادرة على إدارة شؤون الدولة على النحو الاعتيادي.

تصدى حمد سريعاً (وهو متخرج من أكاديمية ساند هيرست الملكية العسكرية) لإجراء تغيرات على النظام[٣٠]، ونجح بداية في إعادة الذين استبعدهم والده ووضع بصمة مميزة لهم على السياستين الداخلية والإقليمية، وأطلق سياسة تعزيز الأمن وذلك بالتحالف مع كل من طهران وواشنطن محاكيا بذلك سياسة الكويت. وعلى الصعيد الداخلي، فلقد فعّل حمد الانتخابات الداخلية ومنح المرأة حق المشاركة الكامل فيها وشجع التحرر الاقتصادي وحصل على عضوية في منظمة التجارة العالمية بل ونجح في استضافة قمة من قمم هذه المنظمة.

لكن حمد أزعج العالم العربي والإسلامي كله تقريباً بإطلاقه ودعمه لقناة BBC العربية الفاشلة (والتي سميت قناة «الجزيرة») لتصبح شوكة في حلق كل حكومة عربية، وتحديداً حكومتي المملكة العربية السعودية والأردن، وعلى الصعيد الإقليمي فلقد قام حمد بن خليفة بخطوة انشقاقية حين ترك أحد اجتماعات القمة لمجلس التعاون العربي لدول الخليج العربي وخرج.

أخذت الدوحة رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي من إيران، لكنها حافظت في الوقت ذاته على علاقة زائفة وطيدة مع طهران ـ وأقامت في نفس الوقت حلفاً مفتوحاً بينها وبين الولايات المتحدة، وأصبحت قاعدة «العُديد» الجوية هي أحدث مطار عسكري للنشاطات في منطقة الخليج وخصوصاً للهجوم على أفغانستان عام ٢٠٠١، واهم من ذلك: إطاحة النظام العراقي عام ٢٠٠٣.

اختار حمد بن خليفة آل ثاني ـ كما فعل حمد بن عيسى آل خليفة في البحرين بخصوص مسألة وريث العرش ـ أحد أبنائه وريثاً شرعياً بعده (ابنه الثالث جاسم المولود عام ١٩٧٨) وبذلك كسر مبدأ سيادة الابن البكر ولكنه رسخ فكرة توارث الحكم في عقبه هو، وفاجأ جاسم الجميع حين تخلى عن المنصب وترك البلاد عام ٢٠٠٤ معلناً عدم رغبته في السلطة بحد ذاتها، وحل محله أخوه تميم المولود عام ١٩٨٠ وريثاً

شرعياً، ولم يفهم أحد هذا التحول المفاجئ وتساءل الكثيرون عن طول المدة التي سيحمل فيها تميم لقب الوريث الشرعي، فهل سيرفض كأخيه أن يخلف أباه؟ وماذا عن أخوة الشيخ حمد أنفسهم؟ هل سيرضى أخوه عبد العزيز بن خليفة عن هذا الترتيب الأخير الذي قام به أخوه؟ هل يمكن لعبد العزيز أن يضع إسفيناً بين حمد وأخيه الأصغر عبد الله الذي ظل رئيساً للوزراء حتى عام ٢٠٠٧؟

ومن الجدير بالذكر هنا أن انقلاباً قد وقع فعلاً في الدوحة (في فبراير ١٩٩٦) وأن محكمة الدوحة قد حاكمت غالبية المشتركين فيه وأن ثلاثة وثلاثين شخصاً حوكموا بالسجن مدى الحياة إثر هذه الواقعة. كل هذه التطورات، والتي يطرحها الفصل السادس، تشير إلى أن مسألة تعاقب الحكم في قطر هي أبعد ما تكون عن الاستقرار.

المملكة العربية السعودية

بقدر ما تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة مرموقة كأهم الممالك العربية ـ وذلك نظراً إلى دورها الرئيسي لوجود الحرمين الشريفين فيها ونظراً إلى تمتعها بالثروات النفطية بشكل لا يضاهى ـ فإن مسالة تعاقب الحكم فيها تشغل قادتها وغيرهم من الوسط الخارجي.

وعلى الرغم من أن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود اعتلى العرش في منتصف عام ٢٠٠٥ إلا أنه مارس الحكم منذ منتصف عام ١٩٩٥ حين اعتلت صحة الملك فهد بعد إصابته بالسكتة.

اعتلى عبد الله العرش كما كان متوقعاً، وسرعان ما عيّن أخاه غير الشقيق سلطان (وهو وزير الدفاع) وريثاً شرعياً له، ولعل فهمنا لطبيعة العلاقة بين هذين الرجلين: كيف يلتقيان؟ كيف يتشاوران؟ كيف يختلفان و/أو يتفقان هو أمر غاية في الأهمية. ومن الأسئلة الدقيقة الهامة أيضاً: ما مدى نجاح الأميرين في دعم وتحفيز أبنائهما؟ وما مدى حذرهما في بناء علاقات التحالف المتعددة الأطراف في البلاد؟

تكفلت التقاليد السعودية (والتي عدّلها المؤسس) بأن يظل الولاء لأبناء عبد العزيز بن

عبد الرحمن، وقد خلفه خمسة منهم وفق نمط تسلسلي واضح وهم: الملك سعود والملك فيصل والملك خالد والملك فهد والملك عبد الله.

ولكن بالاعتماد على العمر والعديد من الدرجات والمؤهلات الأخرى، تمكن آل سعود من بث رياح التغيير في مسألة تعاقب الحكم عام ١٩٩٢ وذلك بوضع «القانون الأساسي»: فلقد اشترط هذا القانون أخذ الأفضلية الزمنية للمؤسس واحترام التقليد الذي وضعه ولكنه أضاف تعديلين اثنين: تقييم المرشح بالشكل اللائق، توسيع مضمار المنافسة ليشمل الأحفاد أيضاً، وما عدا ذلك لم يناقش القانون الأساسي الطرق المطلوبة لتعاقب الحكم، تاركاً لمجلس العائلة القوي الصلاحية لتحديد الحاكم واختياره وفقاً للعناية الإلهية. والجدير بالذكر أن الحذر كان واجباً في المملكة العربية السعودية، وخاصة في ضوء أحداث تعاقب الحكم عامي ١٩٥٣ و١٩٦٤ حين حاولت بعض المؤسسات الضعيفة تهديد استقرار العائلة الحاكمة، وفي كلتا الحادثتين احتفظت عائلة آل سعود بالسلطة بفضل براعة فيصل بن عبد العزيز، واستحق فيصل تقدير العائلة وعرفانها بفضل دماثته وفطنته، ولكنه انتهى نهاية مأساوية حين أطلق عليه النار أحد أبناء أخيه (المختل عقلياً) عام ١٩٧٥.

استشرف خليفة الملك الراحل فيصل المستقبل المالي الضخم لبلاده مع تفجر الثورة النفطية في السبعينيات والتي جعلت من المملكة أرض الإلدورادو (أو أرض الذهب) في العصر الحديث. قام خالد بتخويل وريث عرشه فهد صلاحيات إجراء التعديلات الاقتصادية ـ الاجتماعية في البلاد، ولم يدخر فهد جهداً في توجيه نمو بلاده كي تواكب التحديات على نحوٍ فاق أي مستوىً شهدته المملكة العربية السعودية حتى ذلك الوقت وبكل المقاييس[٣١].

لكن سرعان ما انهزمت قدرات فهد القيادية أمام هبوط سعر النفط الحاد وذلك قبيل تسلمه السلطة عام ١٩٨٢ حيث أجّجت الثورة الإيرانية التوتر في المنطقة، ثم غزت العراق إيران وكان المرسوم الملكي عام ١٩٩٢ في السعودية بداية حقبة جديدة من التغييرات في حكم آل سعود.

تتماشى بنود القانون الأساسي لعام ١٩٩٢ مع الترتيب الحالي الذي يتعاقب فيه الحكم في السعودية، بحيث تتنقل السلطة إلى أبناء وأحفاد المؤسس، ولعل أكثر ما يميز شخصيات آل سعود المختلفة ليس تنافر معتقداتها، فعلى سبيل المثال، وبالرغم من إجماع الغالبية على حيازة العائلة المالكة للسلطة هناك العديد ممن يؤيدون أهدافاً أخرى تحفظاً، فإذا تكونت عن عبد الله صورة أخلاقية تعكس الاستقامة يعمد أخوه غير الشقيق نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية إلى تبني توجهات مماثلة أو أكثر تشدداً، وكلّ من فهد وعبد الله وسلطان وغيرهم عملوا خلال التسعينيات على زيادة حلفائهم العائليين وذلك لحماية سيادتهم ودعم أبنائهم ما أمكن، كما شدد العديد منهم على ضرورة تسليح البلاد بالأفراد القادرين المؤهلين والذين يتم اختيارهم فقط من بين رجالهم هم، ويرى بعض المراقبين للأحداث أن هناك جواً عاماً من المناورات الصاخبة والمبررة حول السلطة، والأسوأ من ذلك أن هناك العديد من المتنازعين على السلطة والذين يشكلون خطراً حقيقياً وهو بالتأكيد ما لا تستطيع عائلة آل سعود ضبطه والسيطرة عليه.

زادت النزاعات حول تعاقب الحكم في أكتوبر ٢٠٠٦ حين استحدث الملك عبد الله (هيئة البيعة) وذلك لخلق نوع من الترتيب التعاقبي لمجموعة المتنافسين على الحكم، وفي الواقع فإن قائمة المرشحين قصيرة: فبالإضافة إلى أبناء المؤسس الأحياء، وخصوصاً سلطان ونايف وسلمان وأحمد، هناك عدد قليل من الأحفاد المؤهلين فعلاً لتولي الحكم ومنهم أبناء فهد: عبد الله وسلطان وأبناء الملك الراحل فيصل، وهناك أيضاً بعض الأشخاص غير المتوقعين مثل بندر بن سلطان (السفير الأسبق في الولايات المتحدة) والوليد بن طلال بن عبد العزيز وهو رجل أعمال يصنف من أثرى أثرياء العالم، وكلا هذين الرجلين يتمتع بحضور متميز ولكنهما جدليان إلى حدٍّ يقلل من احتمال توليهما للسلطة[٣٢].

وفي ظل هذه الظروف برز السؤال: كيف سيتمكن آل سعود من تحقيق التوازن على صعيد الأسر الموالية لهم وكيف سيتمكن قادتهم الحاليون من ترويض الأفراد الانهزاميين فيها؟

هل سيتمكن الإسلاميون من تهديد «العرش» أم تتمكن الرياض في حربها على الإرهاب من المحافظة على ترتيب تعاقب الحكم فيها؟ وهل سيكون بإمكان آل سعود المخاطرة برفاه

البلاد بالتورط في إطالة مسألة تعاقب الحكم، علماً بأن الأمن هدفٌ في غاية الأهمية، أم يتفقون سريعاً على تسوية بخصوص المرشحين للحكم كي يحافظوا على الأمن الداخلي؟ يناقش الفصل السابع هذه الأمور بتفصيلاتها.

الإمارات العربية المتحدة

مع انتهاء «المرحلة التجريبية» للإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ومع انتهاء دستور الخمسة أعوام المؤقت وبنهاية رئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي حصلت مجموعة انتقالات للسلطات من الحكومات المحلية الى الحكومة الفدرالية وذلك لتحقيق اتحاد بين الإمارات في المنطقة على أرض الواقع، وهذا أمر جديد كل الجدة على العالم العربي الذي تأخذ محاولات الاتحاد فيه شكلاً اسمياً لا واقعياً، ولا شك في أن درجة التماسك والتجانس في هذا الاتحاد قد لاقت انتقادات منذ منتصف السبعينيات لأن بعض الخبراء ظنوا أن العائلات على ساحل الخليج العربي لن تتعاون معاً نظراً لتوزعهم ضمن إمارات مختلفة واهتمامهم الفطري بالمصالح التجارية، لكنهم في الواقع كانوا في غاية التعاون والتفاهم وخصوصاً على الصعيد المعيشي الشديد الأهمية، وبمرور السنوات عكس ازدهار الثروات في المنطقة رضا الشعب الإماراتي بالأداء العام للبلاد، وكان كل شعب راضياً تماماً عن أداء شيخ إمارته، ولكن بسبب تنامي هذه الاختلافات ـ وهي ظاهرة تسارعت بشكل ملحوظ في التسعينيات ـ ظهر التوجه العام بتشجيع توزع السلطة نحو التمركز بدلاً من توزع السلطة خارج المركز، وبالرغم من التزام زايد بتعهده حيال اتحاد الإمارات العربية ـ متكئاً على الدبلوماسية المالية لتعزيز تماسك الاتحاد وتلاصق أجزائه ـ إلا أن مرحلة ما بعد زايد أحدثت معضلة بالنسبة إلى الاتحاد، وأكد وجود العديد من المتنافسين ووجود النزاعات الجوهرية أن الإمارات العربية المتحدة كاتحاد فدرالي وكمجموعة من الإمارات المنفردة ستمر بمراحل انتقالية تتسم بالمآزق والأزمات[٣٣].

وبالرغم من القضايا الكثيرة التي تواجه الإمارات العربية المتحدة في السنوات القليلة القادمة، فلا قضية تضاهي في أهميتها قضية التغيرات القيادية المتوقعة، وبالرغم من أن الكثير كان معروفاً حول الخليفة المباشر لزايد في إمارة أبوظبي (تولى الحكم ابنه الأكبر

خليفة عام ٢٠٠٤) فلا شيء معروفاً عن أبناء الحاكم الثمانية عشر الآخرين طموحاتهم. والمعلومات حول القادة الشباب في باقي الإمارات الست نادرة، وكذلك الحال بالنسبة إلى المعلومات المتعلقة عن تصورهم لأبوظبي خصوصاً بعد انتقال شعلة القيادة من زايد إلى خليفة بن زايد. وكما كان متوقعاً فقد انتقلت الرئاسة في أبوظبي بسلاسة من زايد إلى خلفه بعد أن مات الأول[٣٤]. ولكن لا تزال قضايا التوترات الداخلية وكيفية معالجة أبوظبي لها بدءاً من الأمن الإقليمي وحتى مسألة الاقتصاد الاجتماعي المحلي أمراً يؤرق المراقبين والدارسين.

لم يرد زايد وقوع أي انقلاب في أبوظبي، وجاء تبديله لنمط تعاقب الحكم قبل أشهر من وفاته مناقضاً لرغباته المصرح بها، إذ كان تصريحه في منتصف عام ١٩٩٨ جلياً حين أعلن أن وريثه الشرعي سيقوم بكافة القرارات المستقبلية المتعلقة بمن سيأتي بعده وبالترتيب التسلسلي الذي يحدده الوريث الشرعي[٣٥]، ولكن، على نحو مفاجئ ـ عين زايد ابنه الثالث محمد وريثاً للوريث الشرعي في ديسمبر عام ٢٠٠٣، وذلك بمرسوم أميري[٣٦]. هذا الواقع يزيد من تعقيد الأمور.

أشاع مناهضو خليفة بن زايد وسلطان بن زايد (الابن الثاني لزايد) أن الأخوان لا ينسجمان معاً ولا يتفقان، وبالرغم من أن أحداً من ولدي زايد الأكبرين لم يطرق موضوع التغيير في الأوساط الخارجية العامة، إلا أن كليهما رضي بقرار الأب، وشاع في القصر أن زايد أقنع ولديه بقبول هذا الترتيب الجديد وذلك لحماية الإمارات العربية المتحدة والدور القيادي الذي تؤديه أبوظبي في هذا الاتحاد. وبكلمات أخرى، عمد زايد إلى هذا الإجراء لاعتقاده أن محمد فقط هو القادر على السيطرة على شيوخ الشمال المحنكين والمتوثبين لأخذ زمام السيطرة في الاتحاد الإماراتي ومؤسسات هذا الاتحاد حالما تحين الفرصة. وإذا كان هذا القلق مبرراً فإنه يؤكد النزاعات المزعومة بين باقي إمارات الاتحاد والتي تحتاج بلا شك إلى مهارات دبلوماسية استثنائية في وقت تتنامى فيه التوترات الإقليمية. وبالرغم من أن قلة يتوقعون تفكك الاتحاد، إلا أن الآلية التي يحاول بها آل نهيان تطوير علاقاتهم الحرجة مع باقي الإمارات أمر يستحق انتباهاً بالغاً، ويجدر بنا أيضاً بحث الكيفية التي تتعامل بها العائلات الحاكمة في باقي الإمارات مع الإمارة الأكبر، ويأتي الفصل الثامن لمناقشة هذه القضايا.

المملكة الأردنية الهاشمية

أدى التغيير المفاجئ الذي قام به الملك الحسين الراحل في مسألة تعاقب الحكم إلى تغيير جوهري في النموذج الهاشمي للحكم وذلك حين أزاح أخاه لمصلحة ابنه عبد الله، ومن بين الأسباب الكثيرة التي أدت إلى هذا التغيير كانت رغبة الحسين في تلبية حاجات موكليه وشعبه. ففي الحقيقة، لا العائلة ولا الجيش كانا (راضيين عن قرارات الحسن حين حكم الأردن فعلياً في الفترة التي سافر فيها الحسين لتلقي العلاج في الولايات المتحدة. وبالرغم من أن الحسن قد اختير لمنصب الوريث الشرعي ثلاثة عقود متتالية من قبل أخيه الحسين، فلقد حاز مستوىً علمياً عالياً ومتميزاً، وهو أمر ليس بالاعتيادي وفقاً للمعايير الملكية العربية. وبالنسبة إلى البعض، كانت خطوة التغيير هذه محاولة خفية قامت بها الملكة نور (الأميركية المولد وأسمها قبل الزواج «ليزا حلبي») لتهيئ لابنها المركز كملك مستقبلي. وبالفعل، عين الملك عبد الله الثاني أخاه غير الشقيق حمزة بن الحسين وريثاً للعرش، ولكن لا شيء يؤكد أن هذه الخطوة ذات أهمية كبيرة، فبتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤ جرد الملك عبد الله أخاه حمزة بن الحسين من اللقب الملكي، والسؤال الرئيسي هنا هو: هل سيعيّن الملك عبد الله الثاني وريثاً للعرش ثلاثة عقود ثم يغيره كوالده؟ وبالرغم من أن حمزة بن الحسين ليس في دائرة الضوء الآن، لكن قد لا يقبل مؤيدوه قراراً كهذا في المدى البعيد، وعليه فإن المكان الذي يضع فيه حمزة نفسه في الهرم الحالي سيعكس بالتأكيد النيات المستقبلية. وبالمثل يجدر بنا أن نتساءل عما إذا كان الأمير الحسن والذي لا يزال يطبب جراحه جراء التغيير الذي تقبله بكرامة ــ سيجدد محاولته في العرش العراقي الهاشمي إذا انهارت بغداد داخلياً؟ ماذا سيكون دور الملكة نور والملكة رانيا؟ كل هذه الأسئلة سيكون لها بالغ الأثر على الإرث الهاشمي في الأردن وستُطرح في الفصل التاسع بالتفصيل.

المملكة المغربية

كان وضع تعاقب الحكم في المغرب خلال عام ١٩٩٩ يشبه الوضع الأردني كثيراً، إذ كان بداية مجموعة من التغيرات الجوهرية لجيل من القادة ضمن المملكات العربية، حيث اعتلى الملك محمد السادس العرش وسط استحسان جماهيري وطموحات وتوقعات

كبيرة. وبالرغم من أن الملك الشاب كان قد تم إعداده للمنصب جيداً، إلا أن المغاربة توقعوا فروقاً واضحة بينه وبين طريقة حكم الملك الحسن الثاني المتسلطة بعض الشيء، فهل سينجح الابن في ما فشل فيه الأب؟

كان من الواضح جداً أن محمد السادس ـ كغالبية الحكام من الجيل الجديد ـ سيواجه مصاعب في المحافظة على الإرث الذي خلفه له والده، وكانت معظم المملكات العربية ـ بما فيها المغرب ـ تعاني من أزمات اقتصادية خانقة مع وجود فرص ضئيلة بالازدهار أو بتوافر مصادر إيراد إضافية تسمح بإعادة التأهيل الاقتصادي أو دفعة إلى الأمام.

لم يتمكن المغرب من «تطوير آليات للحصول على الإيرادات اللازمة أو لتوفير الخدمات الضرورية، كما أن التبعات الاجتماعية والسياسية لمثل هذه الإصلاحات خطيرة على الأقل على المدى القريب»[٣٧].

إن مقدرة محمد السادس على إبعاد الرباط قدر الإمكان عن ضيقتها الاقتصادية بمحاولة تحصيل الإيرادات الإضافية من رعاياه من جهة ومقدرتها على تحقيق التوازن بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة من جهة أخرى، هي بالتأكيد ما يؤكد اقتدار محمد السادس كملك.

وعلاوة على هذا هناك صراع طبقي يعاني منه المغرب ويحتاج إلى النظر في علاج له، وخاصة إذا أراد «النخبة» في البلاد عدم البقاء في عالمهم الخاص. هل سيحتفظ النخبة من المغاربة بانعزالهم ضمن جماعاتهم الفكرية والاقتصادية؟ أم هل سيتقبلون فكرة وجود من هم دونهم مكانة ضمن جماعاتهم؟ وبالرغم من أن محمد السادس يدين بالفضل للنخبة القديمة من ذوي السلطة، إلا أنه يمثل في الوقت نفسه الجيل الجديد، إذ يتوقع منه أن يشجع القادة الجدد على الأخذ بذراع المجتمع المغربي وتسليح أنفسهم على النحو الذي يمكنهم من مواجهة تحديات العالم الجديد، ويتوقع منه أيضاً أن يرفض العقلية التي جعلت والده ينأى بنفسه عن شعبه، فأكد الملك محمد السادس رغبته في تبني «مفهوم جديد للسلطة» وفسّر الكثير من المغاربة هذا الأمر بأن «الملك الجديد يريد من شعبه ورعيته أن يصافحوا يده لا أن يقبّلوها كمؤشر على نيته في تحطيم المسافة الملكية التي كانت بين أبيه والشعب»[٣٨].

ولكن كيف يمكن محمد السادس أن يحقق هذه الأهداف وهو يدين بالفضل للنخبة من أولي السلطة؟ وهل سينجح في التسوية بين المجموعة المتنافسة من الرعية والخاصة والذين عهدوا إليه بالمهمات الزمنية والمالية في الوقت الذي تعد فيه حاجات البلاد الداخلية عظيمة جداً؟ وهل سينجح في صد خصومه التقليديين وردعهم بقوة السلاح وخدمات الأمن؟ وهل سيقبل أخوه الأمير مولاي راشد بمنصبه، وخصوصاً في الوقت الحالي الذي ظهر فيه إلى الوجود وريث شرعي للملك؟ ماذا سيكون دور الأميرات الثلاث الأقوى في المغرب:لالا مريم ولالا أسماء ولالا حسناء؟ هل سيكبحن سلطة محمد السادس، أم هل سيقمن بالعكس ويقفن إلى جانب أخيهن الملك؟ هذه الأسئلة والنزاعات على المناصب في المغرب ستخضع للتحليل في الفصل العاشر.

منهجية البحث

نظراً إلى التغيرات المهمة التي يمر بها العالم الإسلامي ـ مثل تطور الرأي العام بفعل وسائل الاتصال المستقلة من تلفزة وإنترنت وغيرها من أشكال التكنولوجيا ـ أصبح من الضروري فهم الطريقة التي تؤثر بها الضغوط الشعبية والعولمة على القادة الحاليين وقادة المستقبل، ولذلك فإن هذا الكتاب يحدد القوى الجديدة المحركة للسلطة في الساحة في الأقطار الثمانية قيد الدراسة. وتركز الدراسة على الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالاستقرار وتلك المتعلقة بمقدرة القادة وأولياء عهدهم على التعامل مع التحديات المحلية والخارجية. وهناك تساؤلات أخرى تبحثها الدراسة كمحورين لها، مثل تحديد موقف الشعوب من السلطة ـ عائلات وقبائل ـ وأثره على مسألة تعاقب الحكم. فمثلاً يقال إن ملك الأردن الراحل الحسين استبدل أخاه الحسن بابنه عبد الله نزولاً عند رغبة مريديه في الجيش والقبائل، وبالمثل حين مات الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم عام ١٩٩٠ يقال إنه في الوقت الذي اعتلى فيه ابنه الأكبر عرش دبي جرى تنصيب أخ له يتسم «بالقوة» وريثاً شرعياً للعرش إرضاءً لمصالح العائلة والعشيرة، فهل يمكن تحديد مثل هذه الأنماط في الأقطار الثمانية؟ وما هي القوى المحركة للسلطة في الساحة وكيف يمكن القادة التعامل معها؟

وأما المحور الثالث فيبحث في قضية انتقال أنظمة الحكم، فبالرغم من أن جيلاً من القادة

الشباب سيتولون السلطة عاجلاً أو آجلاً، فإن من المهم جداً معرفة إمكانية وقوع تغيرات ومبادرات جديدة تتعلق بالسياسات الخارجية، وذلك في ظل الشخصيات الجديدة التي تعتلي العرش، وبكلمات أخرى: هل سيغير القادة العرب نظرتهم؟ وكيف؟ هل يمكن التكهن بهذه التغيرات؟ ما التغيرات الخاصة التي يجدر بنا أن نطلبها ونبحث عنها؟ وأخيراً، من المهم أن نطرح السؤال التالي في الممالك الثمانية دون استثناء: ما مدى شرعية توارث الحكم في هذه الممالك؟ وكم ستصمد شرعية هذه المملكات في وجه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ وإلى متى ستظل الأسر الحاكمة قادرةً على المحافظة على مناصب الصدارة في ظل العوائق الاقتصادية؟ وأخيراً، ما احتمال تحول الحكومات العربية إلى حكومات دستورية، وما هي درجة المشاركة السياسية فيها؟

هذه هي بعض الأسئلة التي تبحثها الفصول القادمة، ويفترض هنا أن أكثر من نصف الشعب في العالم الإسلامي اليوم هم ممن دون الخامسة عشرة. وفي الحقيقة إن نسبة السكان الصغار في الحكومات الملكية العربية ـ مع العلم بأنها ذات أعداد قليلة وعانت من ظروف صحية سيئة حتى منتصف السبعينيات ـ أكثر من تلك النسبة في الحكومات غير الملكية.

ومن الطبيعي أن تعمل هذه الأعداد المتنامية من الشعوب على رسم وتحديد متطلبات الحكم والسلطة فيها بنفسها، ومن الضروري جداً أن يكون لدى المحللين وصانعي القرار فهم كافٍ لحاجات الشعوب المتنامية وتطورها، وكيف سيقوم القادة في الحكومات العربية الثماني بممارسة الصلاحيات التي منحتها لهم شعوبهم التي يزداد وعيها يوماً بعد يوم ـ وكيف سيؤثر هذا على علاقاتهم بالغرب عموماً وبالولايات المتحدة خصوصاً.

وسنبدأ البحث بتقييم الأنظمة الحاكمة المعاصرة في العالم العربي المسلم؛ أما الفصل الثاني فيدرس مجموعة من التعريفات العلمية لمفهوم الحكومة الملكية وكيفية تطورها مع الوقت، كما يقدم الفصل تقييماً للطريقة التي اعتلى بها الحكام عروشهم والكيفية التي سقطوا بها، وذلك قبل أن تسيطر (القومية) على الساحة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما هي الدروس المستقاة من الأسر العربية الحاكمة التي حكمت المجتمعات المسلمة، وكيف استطاعت كل أسرة من الأسر الأربع عشرة الحاكمة التعامل مع التحديات

الداخلية السائدة بالرغم من الضغوط التي لم يسبق لها مثيل. كيف استطاعت هذه الأسر حماية السلطة والمحافظة عليها لضمان الاستقرار المحلي؟ إن الهدف من هذا النقاش المهم هو إبراز حاجة الحكومات الناجحة ودأبها على البحث عن صدقية دينية تدعمها. وبالطبع فقد قادت الحكومات العربية المعاصرة مجموعة من الأشخاص الذين أدركوا هذه الحقيقة تماماً حتى ولو قام غالبيتهم بتأسيس المرافق والمؤسسات اللازمة لدعم شرعيتهم، وبكلمات أخرى: إن الاعتماد على الدستور لا يلغي ضرورة اللجوء أيضاً إلى المؤسسات الدينية، بل على العكس فقد عمل هذان المحوران معاً كأداتين للتوازن، وربما كضرورتين من ضرورات المجتمعات التقليدية.

بعد ذلك ننتقل للدراسات المتعلقة بالدول الثمانية، وهذه الفصول تعرض بإيجاز الكيفية التي انبثقت فيها الأسر الحاكمة الحديثة قبل أن تحصل كل واحدة منها على «استقلالها» وتفرض سيطرتها و«سيادتها» وتتأكد مما إذا كان «قادتها» ـ أو بشكل أوسع «العائلات الحاكمة فيها» ـ على استعداد وجهوزية للحكم الذاتي.

كل دراسة حالة تُطرح في هذا الكتاب تناقش سؤالاً من أصعب الأسئلة التي تواجه الحكومات الحديثة: كيف يمكن حل المعضلة الدستورية مع المحافظة على «السلطة المطلقة» في الوقت نفسه، وتتفحص كل دراسة حالة يعرضها الكتاب في تقييمها للاستمرارية السياسية الاجتماعية للحكومات العربية الثماني والطريقة التي يناور بها الحكام للنجاة من حقول الألغام السياسية التي تسيطر على أية دولة بعد أن تنال استقلالها. كما تعرض الدراسات كل المبادرات الدستورية التي تتقدم بها الهيئة السياسية في الحكومات وما إذا كانت هذه المبادرات الدستورية قادرة على الصمود أمام امتحان الوقت أو في ما إذا كانت تتناقض مع الشرعية الدينية. ثم تستمر الدراسة لتغطي الحكام الحاليين وكيف تصمد عملية توليهم للسلطة أمام الضغوط الدستورية ـ إن وجدت ـ وما هي بالضبط الإجراءات التي تم اتخاذها لدعم أو تعديل القوانين الموجودة؟ وهل يتبنّى الحكام رؤى جديدة تختلف عن رؤيات سابقيهم؟ وهل خضع الميثاق الدستوري السائد لأي تغييرات من شأنها أن تدعم آلية تعاقب الحكم في الحكومات، وإذا لم يكن للملك أية دعامات دستورية فهل كان هناك أية مبادرات بديلة؟ وكيف أثرت هذه المبادرات على المجتمعات المحافظة؟ وهل كان هناك أفراد متذمرون في الأسر الحاكمة ممن

يطالبون بتأسيس حكومات دستورية؟ وما هي الإجراءات ـ إن وجدت ـ التي اتخذتها الأسر الحاكمة لضمان الاستقرار الداخلي؟

تنتقل الدراسة في ما بعد لتفحص الشخصيات البارزة القيادية في أنظمة الحكم المعاصرة: كيف يرى هؤلاء القادة الشباب السلطة؟ هل يشعر القادة الحاليون بالاطمئنان إلى «عروشهم» وما هي التكيفات التي قاموا بها لتدعيم شرعيتهم؟ يتفحص كل فصل من الفصول حجم وتركيبة العائلة الحاكمة كما يعرف بالديناميكية الخاصة بها، ويثير التحليل قضية الأقدمية والنسب من طرف الأم (والسلطة التي قد تتمتع بها عائلة ما بسبب ظاهرة «الأخ الشقيق») والدور الرئيسي الذي تؤديه القبائل الأرستقراطية ذات الصلة. وتختتم الدراسة بعرض الملوك المعاصرين، وأولت أهمية خاصة للظروف المحيطة باعتلاء الملوك الحاليين للسلطة والمناورات التي جرت ضمن نطاق عائلاتهم للإبقاء على السلطة. كما طُرحت ونوقشت العديد من الأسئلة المهمة، بما في ذلك: هل يسعى الملوك للتوصل إلى حلول وسط متعلقة بمعتقداتهم أو قيمهم بعد اعتلائهم للسلطة؟ وهل كان بمقدورهم النجاح في تعديل علل خاصة بتعاقب السلطة بناءً على تجاربهم الخاصة؟ وهناك سؤال هام آخر ـ وهو: كيف يرى الحاكم معضلة تعاقب الحكم في مجتمعه؟ ـ وقد تم طرحه في هذه الدراسة لتحديد ما إذا كان الحاكم نفسه قد تبنى عمليات الحكم المؤسساتية لتفادي الأخطاء المستقبلية. كما تمت مناقشة معضلة تعاقب الحكم في نطاق العائلة الحاكمة وما إذا كان الحاكم قد تبنى حلولاً بديلة لهذه المعضلة.

وبذلك، إن دراسة كل حالة في هذا الكتاب تحدد المتنافسين المعاصرين على السلطة، وذلك بإيجاز فكرة عن الوريث الشرعي وتقديم خلفية عنه في البداية ثم تقديم قائمة مفصلة بأبرز حلفائه ثم تحليل نقاط التوافق والاختلاف بين المتنافسين حول الشؤون الداخلية والإقليمية والدولية. وبالرغم من أننا لا نصف هذا الجهد بأنه «شامل»، ولكنه خطوة مدروسة لإبراز المتنافسين في الساحة، أو يمكن وصفه ـ على أقل تقدير ـ بأنه محاولة لإبراز الأفراد الذين قد يعملون على التأثير في القادة المستقبليين.

ونختم الكتاب بالفصل الحادي عشر الذي يقيم منظور الأمن الحالي للأسر الحاكمة؛ إذ باستثناء المملكة العربية السعودية التي أعلنت استقلالها عام ١٩٣٢، حصلت الدول

العربية على حق الحكم الذاتي بعد الحرب العالمية الثانية، فاستقل الأردن عام ١٩٤٦، وبعد عقد من الزمان تبعه المغرب. أما الكويت فقامت كدولة مستقلة عام ١٩٦١ ولم تحصل كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة على استقلالها إلا عام ١٩٧١. وبالنسبة إلى عمان فبالرغم من أنها حظيت بسيادة ذاتية لعدة قرون إلا أنها لم تتمتع بالحكم الذاتي قبل عام ١٩٧٠ حين اعتلى السلطان قابوس العرش وفتح بلاده على العالم الخارجي. وخلاصة القول، أن هذه الحكومات جديدة على مضمار الحكم الدولي حتى ولو كانت بعض الأسر الحاكمة قد مارست سلطاتها منذ عقود إن لم يكن منذ قرون، والعديد منها يخضع لضغوط تحويلية ـ وبعضها تجديدية ـ وبالرغم من أن التغييرات العالمية الحديثة قد تزايدت فإن حاجة معظم الشعوب التي تعيش في ظل الحكومات العربية الحالية ظلت تدور حول محور التعديلات الجوهرية الفعلية والغالبية مهتمة بالقضايا الاقتصادية الاجتماعية بالرغم من أن السؤال الجوهري المتعلق بقضية تعاقب الحكم يظل بلا إجابة ولا حل، وذلك لأن الشعب المتيقظ يطالب بالمشاركة السياسية. وبالرغم من أن الحكومات العربية تبدو ظاهرياً غير متوافقة مع الترتيب الزمني والتاريخي الصحيح إلا أنها في حقيقتها ليست كذلك ويظل الهاجس والتحدي الوحيد لها هو المحافظة على التوازن بين القيم التقليدية والحاجة المتنامية للتحديث. وفي كثير من الحالات تكون الأسر الحاكمة هي الملجأ الذي يضمن الاستقرار الداخلي فيما تواصل الدول الثماني التطوير البطيء لبنيتها السياسية الحديثة لتحويلها إلى كيان سياسي مستقر.

الهوامش

(١) كلمة «حكومة» هي أفضل مصطلح لوصف أنظمة الأسر الحاكمة في الدولة العربية موضع الدراسة في هذا الكتاب، وبالرغم من أن الدراسة تغطي ثماني دول فإن هناك ١٤ أسرة حاكمة، سبع منها موجودة في الإمارات العربية المتحدة.

(٢) Directorate of Intelligence, The *Next Generation of World Leaders: Emerging Traits and Tendencies* (OTI IA 2003-017), Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, April 2003, p. 13.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول المملكة العربية السعودية انظر: Joseph A. Kechichian, *Succession in Saudi Arabia*, New York: Palgrave, 2001.

(٤) Beth Gardiner, "Ex-Iraq Officers, Groups Talk Saddam," *The Associated Press*, 13 July 2002.

(٥) Nirmala Hanssen, "Sharif Seeks Support for Constitutional Monarchy," *Gulf News*, 20 December 2004, at http://gulfnews.com/Articles/print2.asp?Article ID = 144548.

(٦) Jeffrey Gettleman, "The King Is Dead (Has Been for 46 Years) but Two Iraqis Hope: Long Live the King,!" *The New York Times*, 28 January 2005, p. 8; انظر أيضاً Ashraf Khalil, "One Candidate Has a Simple Solution: Crown Him King," *The Los Angeles Times*, 27 January 2005, p. A10; and "Royal Dream: Prince Awaits Democratic Crowning by People," *Gulf News*, 5 December 2004, p. 12.

(٧) J.E. Peterson, "What Makes the Gulf States Endure?," in Joseph A. Kechichian, ed., *Iran, Iraq, and the Arab Gulf States*, New York: Palgrave, 2001, pp. 451-60.

(٨) محمد الرميحي «النزوع إلى الملكية» ، **الحياة** عدد ١٤٣٧٠، ٢٤ يوليو ٢٠٠٢، ص٩، انظر أيضاً «سعد الدين إبراهيم»:، فقه الجملوكيات (وهي كلمة للدمج بين الجمهوريات ومملكات) العربية...نهاية الإشاعات وليس نهاية القلق». الحياة عدد ١٤٩٠٨، ٢٠ يناير ٢٠٠٤، ص٩. و Thomas L. Friedman, "The Arab World Needs More Than Fathers and Sons," *International Herald Tribune*, 15 February 1999, p. 8.

(٩) في سورية على سبيل المثال اختار حزب البعث الحاكم بشار الأسد فور موت والده لا لسبب إلا للحفاظ على صلاحيات الحزب واستمرارية منافعه، ومثل هذه الحالة كانت جديدة على دمشق وبغض النظر عن الأمور الشخصية وحتى لو كانت هذه العملية التحضيرية كانت قد بدأت قبل وفاة حافظ الأسد.
وفي مصر يدفع حسني مبارك ابنه ليخلفه كرئيس للجمهورية بالرغم من أن التوقيت لم يكن مواتياً وحين أدركت القاهرة أن التوقيت لم يكن مناسباً لمثل هذا الإجراء المفاجئ (وذلك بسبب العنف المحتمل من قبل الجماعات المناهضة للواسطات ومحاباة الأقارب) ولذلك قرر مبارك ـ في خطوة كان هو الرائد فيها ـ أن يرشح نفسه للحكم لولاية خامسة وقد فاز بها دون أدنى عائق، وبذلك كان على جمال مبارك أن ينتظر

ولكن لم يشك أحد بأنه سيعتلي العرش في النهاية، وفي الواقع كان من المتوقع أن يختار الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في مصر ـ وهو الحزب الذي يشغل فيه جمال منصب أمين عام للجنة سياسات الحزب وهو ثالث أهم منصب في الحزب ـ مبارك الابن ليكون مرشحه التالي.

أما في اليمن فقد عمل علي عبد الله صالح بحذر لتنصيب ابنه ليخلفه على العرش حتى بعدما أشار (بغير تكلف) إلى أنه سيترك السلطة بأسرع مما يتوقع خصومه. وأما القائد الليبي معمر القذافي فقد نفى ببساطة رغبته في تولية ابنه سيف الإسلام أو حتى ابنته عائشة. لم يخطط هؤلاء القادة لشيء بالمقارنة مع (العلاييف) في أذربيجان الذين نسقوا وخططوا لواحدة من أشهر تنظيمات السيطرة على الحكم الحديثة، انظر Michael Eisenstadt, "Who Rules Syria? Bashar al-Asad and the 'Alawi Barons," *Policy Watch*, Number 472, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 21 June 2000.

انظر أيضاً Roula Khalaf and James Drummond, "Mubarak's Son Rules Out Succession," *The Financial Times*, 24 April 2001, p. 7; "Mubarak Has Waited Far Too Long to Name a Successor," The Daily Star, 21 November 2003, p. 5; Paul Schemm, "Egypt's Leader Stumbles; People Ask, 'Who's Next?,'' *The Christian Science Monitor*, 21 November 2003, p. 9; James Drummond, "Cairo Confronts the Succession Taboo," *The Financial Times*, 8 January 2004, p. 6; "PM: Jamal Qualified to Replace Mubarak," *Gulf News*, 18 January 2005, at http://www.gulfnews.com/Articles/print2.asp? ArticleID = 148238; Michael Slackman, "Egypt Holds a Multiple-Choice Vote, but the Answer is Mubarak, The New York Times, 8 September 2005, p. A1; "Gaddafi Denies Grooming son," *Gulf News*, 1 February 2005, at http://www.gulfnews.com/Articles/print2.asp?ArticleID = 146134; Simon Henderson, "Meeting Qadhafi: Blair's Kiss of Acceptability," *Policy Watch*, Number 847, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 24 March 2004; "An Unending Succession," *The Washington Post*, 25 August 2003, p. A16; and "Ruling Party May Nominate Jamal for President, *Gulf News*, 20 September 2006, p. 11.

(١٠) كما كانت الحال في ستينيات القرن الماضي حين قامت حركة «الأمراء الأحرار» بمؤازرة الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية حين حاول الملك المخلوع استعادة منصبه، انظر Gerald De Gaury, *Faisal: King of Saudi Arabia*, New York: Frederick A. Praeger Publishers, 1966, pp. 130-138; and Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century* New York and London: New York University Press, 1984, pp. 64-70.

وقعت أحداث مشابهة في البحرين وقطر ستُناقش في الفصلين الثالث والسادس على الترتيب.

(١١) لمزيد من التفاصيل النظرية حول مسألة تعاقب الحكم انظر Robbins Burling, The Passage of Power: *Studies in Political Succession*, New York: Academic Press, 1974. See also

Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State*, London: Verso, 1974; Reinhard Bendix, *Kings or People: Power and the Mandate to Rule*, Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1978, 1980; Samuel Clark, *State and Status: The Rise of the State and Aristocratic Power in Western Europe*, Montreal and Kingston: McGill-Queen's University Press, 1995; Robert A. Dahl, *Polyarchy*, New Haven: Yale University Press, 1971; Ferdowsi, *Stories from the Shahnameh*, 3 vols., [Selections translated by Dick Davis, prose rendition by Ehsan Yarshater and illustrated by Stuart Cary Welch], Washington, D.C.: Mage publishers, 1998; Alexander Hamilton, James Madison and John Jay, *The Federalist Papers*, New York: New American Library, 1961 [especially numbers 4, 6, 51, 67, and 75 that identify specific shortcomings in "monarchy"]; Joseph A. Kechichian and R. Hrair Dekmejian, *The Just Prince: A Manual of Leadership*, including an authoritative English translation of the *Sulwan al-Muta' fi 'Udwan al-Atba'* [Consolation for the Ruler During the Hostility of Subjects] by Muhammad ibn Zafar al-Siqilli, London: Saqi Books, 2003; Barrington Moore, *The Social origins of Dictatorship and Democracy*, Boston: Beacon Press, 1966; Nizam al-Mulk, *The Book of Government or Rules for Kings*, translated by Hubert Darke, London: Routledge and Kegan Paul, [originally published in Arabic ca. 1110], 1978; George Rude, *Europe in the Eighteenth Century: Aristocracy and the Bourgeois Challenge*, New York: Praeger, 1973; Charles Tilly, *European Revolutions*, 1492-1992, Oxford: Blackwell, 1993; and Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons, ed., and introduced by Talcott Parson, New York: Oxford University Press, 1947.

(١٢) Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Saudi Arabia*, Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1981, p. 57.
نشير هنا إلى أن المناقشة التي طرحها هيلمز حول تأثير الفرقة العشائرية على التنظيم السياسي والاجتماعي في وسط الجزيرة العربية تقدم تحليلاً غنياً بالمعلومات.

(١٣) نوقش هذا الموضوع على نحو متميز في نهضة الآلة العسكرية للدولة العثمانية والتي عادت بالنظام كما عادت أيضاً بالموت والدمار على الدولة العثمانية. انظر: Bernard Lewis, *What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response*, New York: Oxford University Press, 2002, pp. 18-34.

(١٤) Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*, Ithaca and London: Cornell University Press, 1997, pp. 139-92.

(١٥) Noel J. Coulson, *A History of Islamic Law*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 1964, pp. 9-20.

(١٦) لمناقشة وافية في موضوع الخلافة من المنظورين السني والشيعي انظر: Henri Laoust, *Le Califat Dans La Doctrine de Ras[h]id Rida,* Paris: Librairie d'Amerique et d'Orient, 1986; and Abdulaziz Abdulhussein Sachedina, *The Just Ruler in Shi'ite Islam: The Comprehensive Authority of the Jurist in Imamite Jurisprudence*, New York and London: Oxford University Press, 1988.

(١٧) M. A. Shaban, *The Abbasid Revolution*, Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

(١٨) Marius Canard, "Fatimids," *Encyclopaedia of Islam*, new edition, volume 2, Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 1960, pp. 850-862; and D. S. Richards, "Fatimid Dynasty," *The Oxford Encyclopaedia of the Modern Islamic World*, New York and Oxford: Oxford University Press, 1995, pp. 7-8.

(١٩) Shaban, *op. cit.*, pp. 155-168.

(٢٠) H. A. R. Gibb, "Al-Mawardi's Theory of the Caliphate," in Stanford J. Shaw and William R. Polk, eds., *Studies on the Civilization of Islam*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1982, pp. 151-165.

(٢١) Bernard Lewis, "Politics and War," in Joseph Schacht with C. E. Bosworth, eds., *The Legacy of Islam*, 2nd edition, Oxford: Clarendon Press, 1974, pp. 156-209.

(٢٢) Gary Samuel Samore, *Royal Family Politics in Saudi Arabia* (1953 - 1982), unpublished doctoral dissertation, Cambridge, Massachusetts: Harvard University, December 1983, pp. 9-10.

(٢٣) *Ibid.*, p. 10.

(٢٤) *Ibid.* انظر أيضاً Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Societies*, Cambridge: Cambridge University Press, 1988, pp. 597-598.

(٢٥) Bernard Lewis, "Monarchy in the Middle East," in Joseph Kostiner, ed., *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity*, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2000, pp. 15-22.

(٢٦) "Winds of Change," *The Middle East*, Number 293, September 1999, pp. 4-7; Roula Khalaf, "Arab Rulers With a New Agenda," *The Financial Times*, 3 February 2000, p. 15; and Russell E. Lucas, "Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type," *International Journal of Middle East Studies* 36:1, February 2004, pp. 103-19.

(٢٧) Munira Fakhro, "The Uprising in Bahrain: An Assessment," in Gary G. Sick and Lawrence G. Potter, eds., *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics,*

Economy, Security, and Religion, New York: St. Martin's Press, 1997, pp. 167-188. See also Abdul Hadi Khalaf, "The New Amir of Bahrain: Marching Sideways," *Civil Society* 9:100, April 2000, pp. 6-13.

(٢٨) فيصل الشيخ، «رئيس وزراء البحرين ينفي وجود خلافات بينه وبين الملك»، **الوطن (عمان)** ٣٦، عدد ٨٤٦٢، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦، ص٨.

(٢٩) Abdul-Reda Assiri and Kamal Al-Monoufi, "Kuwait's Political Elite: The Cabinet," *The Middle East Journal* 42:1, Winter 1988, pp. 48-58. انظر أيضاً Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

(٣٠) Andrew Rathmell and Kirsten Schulze, "Political Reform in the Gulf: The Case of Qatar," *Middle Eastern Studies* 36:4, October 2000, pp. 47-62.

(٣١) لمزيد من التلخيصات الحديثة والمستفيضة حول هذا الموضوع انظر: Daryl Champion, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform*, New York: Columbia University Press, 2003; Thomas W. Lippman, *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia, Boulder*: Westview Press, 2004; and Pascal Menoret, *L'Énigne Saoudienne: Les Saoudiens et le Monde*, 1744-2003, Paris: ?ditions La Découverte, 2003.

(٣٢) يعتبر الوليد بن طلال بن عبد العزيز مواطناً سعودياً ومواطناً لبنانياً معاً، وذلك نظراً إلى أصول أمه ، وقد يتولى منصب رئاسة الوزراء في بيروت. الغريب في الأمر أن رئيس الوزراء اللبناني الراحل كان كذلك يحمل جنسية لبنانية وسعودية مزدوجة، ولكن بالنسبة إلى ابن صيدا البليونير فقد نال جنسيته السعودية كرماً من الملك فهد.

(٣٣) يوجد في الإمارات العربية المتحدة سبع أسر حاكمة تناقش في الفصل الثامن من هذا الكتاب بالتفصيل، ولم نقدم هنا سوى ملاحظات عامة لتوضيح موقع هذا البلد ضمن الإطار العام لهذا الكتاب.

(٣٤) يجدر بالذكر هنا أن تعاقب الحكم في أبوظبي أخذ مساراً دموياً، وحسب إحدى الروايات قامت الشيخة سلمى،أم شيوخ أبوظبي: شخبوط وزايد وأولاد الشيخ سلطان بن زايد الآخرون (١٩٢٢ ـ ١٩٢٦) بأخذ وعد من أبنائها، بـ «أن لا يؤذي أحدهما الآخر إذا اعتلى أي منهم العرش». لمزيد من التفاصيل انظر.
Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, London and New York: Longman, 1982, 1996, pp. 27-57, and 150.

(٣٥) Douglas Jehl, "Sheik Shares His Misgivings Over U.S. Policies," *The New York Times*, 31 May 1998, p. 5. للحصول على النسخة الكاملة من نص المقابلة انظر : Emirates News, 1 June 1998, pp. 1, 3. ترجمة زكي نسيبة على بُثّت المقابلة المسجلة مع الترجمة الكاملة من العربية إلى الانجليزية، التلفزيون المحلي في ٢ يونيو ١٩٩٨، وأعيد بثها بعد بضعة أيام، وكانت رسالة الشيخ زايد للجميع هي أن الخليفة سيتخذ القرار الملائم في الوقت الملائم.

(٣٦) "With MBZ's Promotion, Sheikha Fatima Sons Take Centre Stage," *Gulf States Newsletter* 27:724, 12 December 2003, pp. 1-2.

(٣٧) Lisa Anderson, "Political Decay in the Arab World," in *Martin Kramer, Middle East Lectures* 4, Tel Aviv: Dayan Center, December 2001, pp. 1-11.

(٣٨) *Ibid.*, p. 9.

الفصل الثاني

الإسلام والحكومة الملكية

يحمل مصطلح الملك أحياناً دلالة «التطاول، بل وقد يحمل دلالة وثنية» إذا أطلق على البشر في النصوص الإسلامية[1] والتفسيرات تحوم حول ما أشارت إليه الآيات القرآنية إلى ملكوت الله. ومن الضروري ملاحظة أن الحكام ـ وخصوصاً أولئك الذين يرغبون بالحكم بعدالة مستبعدين أهواءهم الشخصية وممارسين للشورى على أكمل وجه ـ هم فقط المستحقون للقب ملك، ولا شك في أن أمراً مثل هذا لا يكون جلياً دائماً لأن المسلمين آثروا نموذجهم المجرب مسبقاً وهو في نموذج «الخليفة»، ولابد أن نفهم أن المسلمين اختاروا «الخليفة» بدلاً من «الملك» لأن النبي محمد جاء من أجل نشر الوحي لا من أجل تأسيس مملكة. وركز النقاش الذي جرى بين الخليفة عمر وسلمان الفارسي على الفرق الرئيسي بين السلطة والعدالة كما أورد المؤرخ العربي المشهور أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، وبدأ النقاش عندما سأل عمر سلمان إن كان يجب أن يدعو نفسه ملكاً أم خليفة، فأجابه سلمان: «إنك إذا فرضت ضريبة على أراضي المسلمين وقدرها درهم أو أقل أو أكثر وقمت بتطبيق الأغراض غير المشروعة عندها تكون ملكاً لا خليفة»[2]. وتبرز الحكاية التي نسمعها عادة في مجالس النقاشات المعاصرة في المجتمعات الخليجية الفرق بين الحكم التعسفي والوحي الإلهي، حتى وإن كان المصطلح يشير إلى الحكم العسكري والسياسي، فقد كان هناك فهم محدد يقضي بأن الشرعية الدينية ما زالت ضرورية، ما فسّر ـ ولو جزئياً ـ استخدام هذا المصطلح بشكل متقطع، ولم يتم

التخلي عن المصطلح نهائياً، بل أضيفت إليه عبر القرون ألقاب سامية جديدة مثل السلطان أو الشاه أو خان وذلك لإعطاء الحكام العرب والمسلمين المزيد من النفوذ والشرعية(٣)! وفي الواقع فقد أخذ لقب ملك تعريفاً أقرب إلى مفهوم الخليفة، حتى لو لم تجمع بين السلطة والشرعية الدينية الكاملة. وباختصار، كان اللقب فخرياً دنيوياً اكتسب بعداً إضافياً عندما تفاعل حكام العرب والمسلمين مع الملوك الغربيين، وكان تأثير الإمبراطورية البريطانية هو الأكثر وضوحاً، فقد أعادت الملكية البريطانية ترتيب استخدام المصطلحات الدبلوماسية لتتناسب بشكل أكبر مع أهداف غطرستها، سواء أكان ذلك نحو الأفضل أم الأسوأ. وسرعان ما قلّد العرب والمسلمون الملوك البريطانيين، فقد كانوا معجبين بسلطتهم لا بتفويضاتهم الدينية، ونصّب الشريف الحسين نفسه في مكة «ملكاً على الحجاز» في عام ١٩١٦م وتبعه ابنه فيصل «الذي طالب بمملكة عربية في سوريا في عام ١٩٢٠م وبعد فشله بتلك المغامرة أصبح ملكاً على العراق في عام ١٩٢١م»(٤).

وتقلّد القادة المصريون والسعوديون في خلافتهم السريعة لقب ملك كمقياس للسلطة لتحدي لندن من أجل الحصول على الاستقلال، وكذلك إحاطة مواضيعهم الخاصة بهالة الشرعية العالمية. وفي مصر فضل القادة لقب الملك على لقب الخديوي أو السلطان، إذ ارتبط اللقبان الأخيران بالحكام الذين فقدوا سلطاتهم، وفي عام ١٩٢٦م أصبح عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود «ملك الحجاز وسلطان نجد» وفي عام ١٩٣٢م أصبح ملك المملكة العربية السعودية، وأقرّت كل من المغرب والأردن وليبيا لقب ملك، كما فعلت قبلها مصر والسعودية، وذلك للمطالبة بالاستقلال، ولتحقيق درجة من المساواة بينهم وبين نظرائهم من الحكام العرب والمسلمين.

وفي النصف الثاني في القرن العشرين سقطت عدة ممالك عربية وإسلامية، فكانت مصر أولها بعام ١٩٥٣م ثم تلاها السودان بعام ١٩٥٦م والعراق في عام ١٩٥٨م واليمن عام ١٩٦٢م وأفغانستان ١٩٧٣م، وكانت آخرها إيران ١٩٧٩م. وقد افتقرت النظم الملكية إلى الشرعية الدينية ثم تم استبدال الممالك «بالجمهوريات». وللمفارقة فقد أصرت الجمهوريات أيضاً على وجود سمات التقوى في حاكمها. وبعد عدة عقود ضربت قوات المعارضة الإسلامية والعلمانية أيضاً النظم الملكية لأنها فشلت في التمسك بالشريعة ـ بالإضافة إلى أسباب أخرى ـ ما أدى إلى زيادة الضغط على الحكام المتعاقبين لإظهار

شرعيتهم الدينية والتشديد عليها، فتخلى الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عن لقب ملك في عام ١٩٨٦م ليتقلّد لقب «خادم الحرمين الشريفين»(٥) وكان هذا التخلي استجابة بشكل جزئي لنهضة الأصولية الإسلامية، وبسبب تثمين كبار السن من عائلة آل سعود وجود فجوة كبيرة بين الموسرين والمحرومين في مجتمعهم أيضاً. إثر ذلك برز قادة آل سعود اليقظون الذين أيدوا ضرورة الحكم بتواضع وهو التقليد الموجود مسبقاً عند الوهابيين بطريقة الحكم، فكان هؤلاء القادة هم الوحيدين الذين استطاعوا تقدير طريقة سبر النبض الاجتماعي السياسي للشعوب، وكان توجههم يدعو إلى والتشديد بمحبة والتأكيد على وجود الشرعية الدينية(٦).

ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين توالت ١٤ سلالة عربية على الحكم في ثماني ممالك، وبالرغم من وعود الممالك التي قطعتها لشعوبها بصبر لامتناه، ظهرت التحديات الداخلية وكان الحفاظ على سلطة الأسر الحاكمة منوطاً بالثبات الإقليمي. يبحث هذا الفصل في كيفية تفسير العديد من العلماء المسلمين لمفهوم الملكية، وكيفية تطور هذا المفهوم بمرور الوقت بهدف تقييم حكم السلالات عند ممالك العرب والمسلمين.

التفسيرات الدينية للملكية

لقد آذن انتشار الوحي في الجزيرة العربية ثم انتشاره لاحقاً في جميع أنحاء العالم المعروف آنذاك (إلى جانب الثروة الروحية التي قدمها للشعوب) ببدء معضلات سياسية حقيقية بالنسبة إلى القادة الحقيقيين، وقد شكّل هؤلاء القادة تاريخ الناس امتداداً من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي، سواء أكان ذلك للأفضل أم للأسوأ بحيث ظهرت الأنظمة والسلالات الحاكمة وازدهرت ثم سقطت. وسيطرت الصراعات والثورات والحروب على فترات طويلة من ذاكرة البشرية فأدت إلى ظهور البيروقراطية والعسكرية وشكّلت الأحداث التاريخية شخصيات القادة في الوقت الذي حكموا فيه من دون فرض عقاب، وورث بعض القادة مخططات عظيمة نقشت تراثها في ذاكرة مجتمعها الخاص بينما انسحب آخرون منها في نهايات أكثر تواضعاً، وسعى آخرون إلى الحصول على الشرعية الدينية عن طريق عرضهم للحكم وفقاً لأحكام الشريعة. وطور العلماء المسلمون التفسيرات المختلفة للسلطة لإرضاء مثل تلك المتطلبات بشكل رئيسي،

وأصلحوا دور الأمة وخططوا للخلافة الشرعية وحددوا للبيعة اعترافات أكثر تحضراً. وبالرغم من ذلك، وباقتراب فجر القرن العشرين، وبالرغم من الخطى الهائلة على مدى الألفية، وصل العالم الإسلامي إلى مرحلة غير فعّالة سمحت للقوى الأخرى، وبالأخص الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية، بإملاء الشروط الخاصة بها. وفي ظل هذه الظروف أصبحت الحاجات الشرعية الأساسية التي غالى العلماء في تفسيرها دينياً غير كافية لمخاطبة هذا الكم من المشكلات التي تواجه الحكام العرب والمسلمين، فقد واجه الحكام اضطرابات أضافت بدورها ضغطاً لإعادة تشكيل الحكومة لضمان بقائها ولخدمة الرعايا اليقضين.

وكان تطبيق مثل تلك الخيارات صعباً لأن الحكام العرب والمسلمين سقطوا في دوامة سيطرة القهر، وحشد بعضهم الرغبة لتقطيع حبال السيطرة الاستعمارية الممتدة من لندن أو باريس أو روما أو برلين، سواء كان ذلك بسبب الفساد أو عدم الكفاية أو كليهما معا، وكان الحكم العادل سريع الزوال في العالم، ما دفع محمد عبده إلى التماس سياسة الحاكم المستبد[٧]. وقد ناقش السوري عبد الرحمن الكواكبي الاستبدادي أيضاً من أجل إنقاذ الأمة من أحد أكثر الحكومات الإسلامية فساداً ـ الإمبراطورية العثمانية ـ التي حكمت عن بعد ولكن بسلطوية[٨]. واتفق معه آخرون لكن هذين الرائدين هما اللذان شكّلا النقاش السياسي الذي سيطر على تاريخ العرب مع اقتراب نهاية القرن. وقد حفزت طريقة تبرير الأنظمة للإكراه والقوانين غير العادلة تحليلات المثقفين، وطولبت الجماهير العربية بالسعي المستمر نحو النصوص التقليدية وتطبيقها وذلك بالمراوحة بين الاهتمامات الأخلاقية والقانونية، وكان هدف الحكام العرب هو تبرير المطالب الشعبية حتى لو كانت ولاياتهم محدودة. وبظهور البلدان المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية نشّط الزعماء العرب سلطاتهم الممكنة نحو تفعيل المؤسسات السياسية الجمهورية التي لها علاقة بالأسر الحاكمة، التي جاهرت بأنها تخدم أغراضها الخاصة ولكنها أخفت في الحقيقة هدفها الأول في تأمين سلطتها المكتسبة، وقد جاهرت الغالبية دائماً بقولها إنها ستحكم بالعدل مستندة إلى القانون الإسلامي من أجل تقوية شرعيتها، حتى لو كان القليل من الأسر الحاكمة مطبقاً للمعايير والتفسيرات الإسلامية. ومع ذلك، فقد رفع القادة مقياس شرعيتهم أكثر من أي وقت مضى بإسبال العباءة المقدسة على أنفسهم، وقد أدت هذه المناهج إلى تعقيد القوانين التي تحكم الحياة اليومية حيث إنها زادت من

حاجة الناس إلى العدالة وحركت في النهاية تحديات هامة للأنظمة القائمة تذكّر بالمطالبات التي قدمتها خلال نشأة الإسلام.

أصول الخلافة

لقد واجه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم قضية اختيار الخليفة بدءاً من مكة وانتهاء بالمدينة، وكان من الضروري أن يوكل المجتمع ومصالحه الهامة إلى قائد يرشده لبر الأمان. ومهما كانت التطورات التي جرت على أنظمة الحكم الإسلامية على مر السنين التي تلت ذلك، فقد ظلت نظرية الخلافة جزءاً لا يتجزأ من المبادئ الأساسية للعشيرة العربية، وتقبلت جميع السلطات المتعاقبة ابتداءً من الإمبراطوريتين الأموية والعباسية وانتهاءً بالسلالات الحاكمة الحديثة ضرورة تطابق قواعدها مع النموذج المثالي الذي أرساه الرسول.

وربما كانت الخلافة قد انتهت بخلافة القائد العباسي الكبير هارون الرشيد الذي حكم من ٧٨٦ ـ ٨٠٩م «لأن من جاء بعده غشيته فترة انحطاط» إلا أن التبريرات استمرت بلا هوادة[٩]. لقد اعتبر ابن خلدون مثلاً الخلافة أنها مصدر للإلهام، وافترض في تفسيره لمعنى الخلافة الحقيقي أنها «خلفاً للرسول حيث إنها عملت على حماية الدين وممارسة قيادة العالم» كما فعل الرسول[١٠]. ولم يكن مهماً ما إذا كانت هذه المؤسسة الدينية معروفة باسم خلافة أو باسم بديل آخر مقبول تماماً مثل الإمامة أو السلطنة. أما ما كان مهماً فهو فرض القادة للقانون والنظام لما فيه من مصالح فضلى للرفاه العام ، وفي الوقت الذي ظل فيه الدين مبدأً أساسياً، تكفل الإيمان ـ بالإضافة إلى الوحدة القبلية والتماسك الاجتماعي ـ بمهمة استمرارية النظام.

إن هذا هو التضامن مع العشيرة أو القبيلة أو (العصبية) كما وصفها ابن خلدون وعززتها القوة العسكرية في ما بعد. وقد تعايشت العصبية والسلطة في ظل حكم الخلفاء الأمويين والعباسيين، أي حتى خلافة هارون الرشيد، إلا أن التصور السابق بهت تحت الحكم العثماني الذي اعتمد بشكل متزايد على القدرات العسكرية، وعاد الأتراك والمغول وأيضاً البربر والعرب إلى الولاءات العرقية لدعم الملامح الرمزية للخلافة، بدءاً من القرن الثامن عشر.

وبهذه المنطقية في التفكير برزت لدى العرب ثلاثة مبادئ محددة هي: الإيمان أو التقوى وروابط الدم التي بلورت النظام الاجتماعي والقانون الذي قاد النظام الاجتماعي، وتحتاج هذه المبادئ إلى المزيد من التحليل. وكما ناقشنا أعلاه، فقد سعى الحكام في مراحل الحكم الإسلامي غير العثماني لدعم شرعيتهم من خلال تأكيدهم النسب المباشر إلى عائلة الرسول أو من خلال تطبيق المذاهب الشرعية، وعليه فقد كان حاكم القبيلة (الشيخ) في الجزيرة العربية يدعى «أمير المؤمنين» وتزداد شرعيته بازدياد رغبته في تطبيق النظام الإسلامي. وحتى الحكام الأمويون المتسلطون الذين حكموا من (٦٥٠ ــ ٧٠٠م) اعتمدوا في حكمهم على مبدأ الإيمان وظهر ذلك في تشكيل حركتي السفيانيين والقحطانيين وذلك من أجل دعم سلطتهم[١١]. وظل الإيمان والتقوى محددات مركزية للسلطة بالمجتمعات المسلمة تحت حكم العباسيين (بعد ٧٥٠م) كما أوضحت التفسيرات المختلفة التي صنّفت تلك الروابط: حاجة الأمة إلى إيجاد تحالفات ودية (دار الصلح) وحاجتها لحماية غير المسلمين الذين يعيشون في العالم (أهل الذمة) وحاجتها لتحديد الأعداء (دار الحرب).

إنه هذا التراث المهم الذي فسر جزئياً مركزية الدين في السلوك السياسي المعاصر مرتكزاً على وجود رابطة رسمية بين «دار العبادة» و«الدولة»، وقد تم تكريس هذه الرابطة في جميع دساتير المسلمين الحديثة، كما طور علماء المسلمين في ظل الخلافة العباسية (التي حكمت من ٧٥٠ ــ ١٢٥٨م) «فقه الشريعة» ووضعوا خطوطاً إرشادية واضحة لكل من المسجد والدولة[١٢]. ولقد دعمت الألقاب الدينية هذا الميل أكثر من أجل تكريس السلطة السياسية. وهكذا فإن محمد الخامس، ملك المغرب حالياً، هو أمير المؤمنين والملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية هو خادم الحرمين الشريفين، وهي فكرة يمكن تقصي جذورها إلى سلالات المماليك في مصر في القرن الثالث عشر.

ويعتبر محور العصبية عند ابن خلدون هو الصلة بين النظامين الاجتماعي والسياسي خصوصاً بفعل روابط الدم، وهكذا ينسب ملكا المغرب والأردن أصولهما العلوية والهاشمية إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ويعتبر كل منهما أسرته الحاكمة جزءاً لا يتجزأ من آل البيت (آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم) وبذلك تتعزز شرعيتهم، وقد افترض ابن خلدون وأحمد القلقشندي وعدد من المؤرخين الفلاسفة أن الخلافة تختلف

عن الملكية، لأن الأخيرة تعتمد على القوة (الملك)، حتى لو اتسمت بملامح شرعية مختلفة.

وقد انبثقت السلالات العربية الحاكمة من بيئة قبلية خشنة بشكل لا يصدق. حيث كان البقاء للاصلح نتيجة حتمية. وللتأكد من ذلك، رفضت التفسيرات الدينية السنية تبرير الملك لإعطاء الشرعية للسلطة، وحيث إن المماليك الأكثر عدلاً لجأوا إلى مبادئ الشورى التي كانت تحدد القائد القادر والجدير، فإن الاعتماد على القوة العنيفة لا يمكن تجاهله كلياً. عمر ، وهو أحد خلفاء الرسول محمد (ص)، كقائد وزعيم للمجتمع، كان أول مسؤول عربي مسلم يمرّ بهذا التحول. وقد أسس ترشيحه سابقة يمكن أن تكون النموذج المثالي، ومع ذلك فقد فرض الأمويون والعباسيون حكم سلالاتهم من خلال منظومة من المبادئ من دون أن يهملوا تماماً إرث الماضي. ولهذا كان لكل حاكم من سلالة عربية معاصرة وليّ للعهد يخدم المصالح الاجتماعية والدينية والسياسية بوضوح باستثناء آل سعيد في عُمان[١٣].

وبقيت الشريعة بالطبع هي المكون الأكثر أهمية للحكم العادل. وكان على الحكام وأولياء العهود أن يقيموا الشريعة الإسلامية إذا ما أرادوا لحكمهم الاستمرار ومع ذلك، فعلى مر السنين، أضيفت العديد من التفسيرات إلى الفرضية الأساسية، حيث حوّل القادة المتدينون العقيدة إلى قانون. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الأعراف الاجتماعية المحلية تطلبت تعديلات، حيث ظهرت أربع مدارس للفكر في البلاد، حيث ساد أنصار السنة وانبثقت مدارس منفصلة في عالم الشيعة. ومع ذلك، ظلت الشريعة سليمة على أساس الوحي نفسه، حتى لو ظهرت تفسيرات شرعية متقنة في مجالات جديدة، بما في ذلك القياس والإجماع الشرعي والتفسير.

ولا يستطيع الحكام المعاصرون ـ على الأقل في نظر معظم المسلمين ـ التهرب من منطق الشريعة، إذ يجب عليهم الخضوع المطلق لها[١٤]. ولذلك فإن وظيفة الحاكم هي تطبيق الشريعة بسبب عدم إمكان فصل الدين عن الدولة كما هي الحال الآن، وعلى القائد العادل حماية الدين وحفظه، ويتركز ذلك على جملة أمور هي: تطبيق الوصية الإلهية والتكفل بإقامة النظام الاجتماعي والتعبير عن العدالة وفرض القوة الرادعة للشر وتوحيد الأمة. وقد صغنا هذه المرتكزات بالرغم من التفسيرات المتباينة التي ظهرت في مدارس

أصول الدين السنية والشيعية. وعلاوة على ذلك ليست الشريعة محدودة بالتطبيقات القضائية، ولكنها تشمل أيضاً مقاصد مختلفة أخرى. إن مثل هذه المقاصد يمكن أن تفوق جميع القدرات التشريعية الجوهرية، ويمكن أن يُعترف بها على أنها غفران من الله. ولهذا السبب يجب على القيادة أن تتفق مع الشريعة تحقيقاً لأهداف الدين الطويلة المدى. ويتأتى ذلك بالطبع بأن يصبح الحكم شرعياً، أي عندما يكون محققاً للشريعة بالكامل، وهذا هو من أصل السياسة الشرعية.

ركز الفلاسفة المسلمون ـ الذين جاهدوا بضرورة قيام الحكم العادل تحت كل أشكال السلطة ـ على الدور الحرج الذي أداه الإنسان في المجتمع أولاً، وركزوا على العلاقات بين الحكام ورعاياهم ثانياً، و«الإنسان» بالنسبة إلى الكثير من المؤلفين مثل أبو حامد الغزالي وابن خلدون وأبو إسحق الشاطبي وأبو بكر الطرطوشي وغيرهم هو كائن حي يغطي سلسلة المشاعر والميولاً كلها من الشريرة إلى الطاهرة. وقد أكد الغزالي على سبيل المثال بأن لدى الإنسان ميولاً مختلفة تشمل الملامح الشيطانية والجوانب البهيمية والعادات الصابئية والأفكار الربوبية[١٥]. وعارضه الشاطبي من جهة أخرى مفيداً بان الإنسان تقوده أهواؤه وهذه القيمة ليست إيجابية بالضرورة[١٦]. ومن جانبه عرّف ابن خلدون العدوان والظلم على أنهما سمات محددة[١٧]، وقارن أبو بكر محمد الطرطوشي الإسباني المولد الإنسان بمخلوقات البحر وفيه تبتلع المخلوقات الكبيرة للمخلوقات الصغيرة، مستنتجاً بذلك أن البقاء للأصلح. وباختصار كان الإنسان بطبيعته مخلوقاً ذاتي البقاء يطالب بالعدل لنفسه من دون أن يهتم بإنصاف الآخرين (حب الانتصاف وعدم الإنصاف)[١٨]. وكانت هذه التصورات هي التي شكلت مفاهيم السلطة والقانون في الإسلام، واعتبرت كلها مما لا يمكن الاستغناء عنه لترويض عواطف الإنسان، وعليه تطورت السلطة خصوصاً بالمعنى السياسي لها من خلال القيود والصعوبات التي واجهتها، وقد حدد الغزالي مثل تلك الضغوطات على أنها الملامح الضرورية لتحقيق (قوة الشوكة)[١٩]. وقد عرّف ابن خلدون الصفات الكاملة للإكراه مثل التعويق والكره (القهر) والقوة (الغلبة) فيما اعتبر الشاطبي معظم الموانع القانونية جزءاً لا يتجزأ من السلطة[٢٠]، وأتمّ تقي الدين ابن تيمية المنظومة بقوله إن الأساليب الفظة بما فيها الحاجة لاستخدام الغلظة هي أساليب شرعية تماماً.

وبناءً عليه، اعتبرت أساليب القمع وتطبيق القانون مكونات رئيسية للسلطة، ولعل ذلك

هو الأهم في الجزيرة العربية. وقد أكد ابن تيمية أن أولئك الذين ارتدّوا عن الإسلام سيواجهون في النهاية أيضاً العدالة الإلهية. وقدم ابن تيمية ـ وهو من علماء العصور الوسطى ومن المؤيدين للقراءات الحنبلية ـ الآية القرآنية التالية ليدافع عن قضيته:

(لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز) الحديد: ٢٥. وقد ذكر ابن تيمية أن هذا هو السبب الرئيسي لاعتماد الإسلام على ازدواجية القانون والنظام[٢١]. ففيما أقلقت هذه التفسيرات الجامدة الكثيرين، كان ابن تيمية ومؤيدوه يريدون بهذه الآية إثبات آلية القضاء على رغبات الإنسان وميوله الفاسدة (الفساد).

ولهذا السبب يطبق القانون الشرعي بمثل هذا النوع من الشدة في المدرسة الحنبلية، وهو السبب الذي يجعل مرتكبي الجرائم يواجهون عقوبات قاسية. وفي الحقيقة رفض ابن تيميه وغيره التساهل في حفظ النظام الاجتماعي[٢٢]، ودعوا إلى تطبيقٍ حازمٍ للشريعة حتى في ظروف الجزيرة العربية القاسية من دون أي محسوبيات، وكان المطلوب من الحاكم (والأب) أن يتعامل مع الأمور بحسن البصيرة والتقدير وأن لا يتردد في استخدام القوة لدعم ولايته حتى لو كان أولئك الذين يتلقون العقوبة من أقاربه[٢٣]. وقد جاء هذا المنطق مدرجاً ضمن صيغة بسيطة هي أن باستطاعة الحاكم أن يدعم العدل إذا فهمت الرعية أن العدل الإلهي عدل مطلق وأن تطبيقه عالمياً أمر واجب. ويتبع ذلك بالطبع، أو من ناحية نظرية على الأقل، أن الحاكم العادل في الدنيا متمكن بفضل القرآن لأنه يمثّل كل شيء لرعاياه. وعلى الرغم من رفض بعض العلماء لهذه الفرضية، إلا أن الحاكم نجح في تحقيق أمن المجتمع ورخائه (الازدهار) وضمان حق البقاء على قيد الحياة، وكانت قدرته على الحفاظ على الأمن والسلام هي الأهم بالنسبة إلى الرفاه الاجتماعي الكلي. وبالنسبة إلى الطرطوشي فإن الحاكم العادل بالنسبة إلى المجتمع (كما) هو الله بالنسبة إلى الكون[٢٤].

تصنيف الخليفة

لقد أخذت عملية تطوير تفسير النظام الدستوري في الإسلام قرابة خمسة قرون قبل

أن يؤلف أبو الحسن علي بن محمد الماوردي ـ وهو فقيه صوفي مشهور من البصرة في العراق ـ الأحكام السلطانية. وقد جمع الإمامان الكبيران محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجُفّي البخاري وأبو الحسين القشيري النيسابوري (مسلم) أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم بالأحاديث المتنوعة وألفا أمهات الكتب. كذلك صدر كتاب «أصول الفقه» بعد خمسمئة سنة من البحث، وهو الذي زود العالم المسلم بالنظريات السياسية، وخصوصاً في مدارس الفكر السني، وجاء أيضاً كردّ فعل من السنّة على الشيعة. ومن بين النظريات المختلفة التي ظهرت (وهي الأكثر أهمية في مقامنا هذا) تلك التي تبحث في الإمامة أو الخلافة وفي فكرة أهل الحل والربط، أي الأفراد المخولين بجعل السلطة شرعية.

وقد زودنا الفقيه العالم الماوردي، الذي ارتكزت عبقريته على معرفته الواسعة، بتعريف للخليفة جمع بين الدنيوية والروحية، وافترض هذا العالم الذي جاء من بلاد ما بين النهرين «بأن الخليفة يضمن خلافة الرسول ويحمي الدين ويدير المصالح الدنيوية». (حِراسة الدين والسياسات الدنيوية)[٢٥]. وراوح تعريفه الحساس للسلطة بين تلك السلطة المكتسبة عن طريق القوة الجبرية، وتلك المكتسبة من خلال الانسجام والتوافق، وعلاوة على ذلك فقد صنّف الأساليب الحقيقية لاختيار الخليفة عن طريق وضع آليتين محددتين: أولئك الذين جاؤوا عن طريق السلالة الحاكمة (العهد)، وأولئك الذين كانوا نتيجة خلافة اختيارية.

لقد كانت هذه التغييرات الكبرى للممارسات العشائرية العرفية والفروق بين ما يفضله الماوردي وما يفضله الغزالي وابن تيمية تحتاج إلى المزيد من التعريف بالرغم من وضوحها، وبالنسبة إلى ابن تيمية والغزالي يمكن تبرير الكثير من أجل حفظ القانون الشرعي بغض النظر عن النتائج[٢٦]. وكانت المبادئ الموضوعية هي الأهم لدى الغزالي، وذلك من أجل حفظ مصالح المجتمع بشكل أساسي وليس من أجل جعل قرارات الحكم تخدم الملوك. وقد أثنى الشاطبي على هذا النوع من التحليل في فرض نفس القدر من الموافقة في أصول الشريعة عن طريق تسليط الضوء على كيفية احتياج الأنظمة والقوانين إلى فهم المبادئ (المقاصد). وافترض ابن خلدون أن الواقعية ترتكز على تحالف طبيعي (ملك طبيعي) تُسيطر عليه الرغبة مع تحالف سياسي (ملك سياسي) يرتكز على المنطق

وعلى الخليفة الذي يعتمد على الشريعة وبهذه الثلاثية يكون الخليفة قد قدم صورة للدولة الفاضلة التي تضم الفلسفة وأصول الدين والسياسة وتشبه نهج «المدينة الفاضلة» الذي طرحه أبو نصر الفارابي وما يسمى الخيار الإسلامي الأفلاطوني المتأثر بالفلسفة اليونانية[٢٧].

تحديث الخلافة

بدأت المفاهيم المعاصرة للسلطة والخلافة بالظهور بصورة جدية في القرن التاسع عشر، وقد دقق المؤرخ المصري رفاعة بدوي رفاعة الطهطاوي في مفهوم الجمهورية في عام ١٨٣٠م، ورأى هذا المفهوم النور في بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر[٢٨]، وذهب رشيد رضا أبعد من ذلك حين قال بأن الحكومة الإسلامية هي نوع من الجمهورية[٢٩]. وفي الآونة الأخيرة قام الناقد التونسي البارز أحمد بن أبي الضيّاف بصقل المفهوم فأصبح يعرف بعبء السلطة بدلاً من مسؤولية الخليفة، ولخص ابن أبي الضيّاف، بالاعتماد على واحدة من نظريات ابن خلدون، وجهة نظره في ثلاثة احتمالات:

١. الحاجة للملك المطلق الذي لا تقبل منه العيوب أو النقائص؛

٢. الحاجة للملك الجمهوري المتميز؛

٣. والنصح بتقييد السلطة حيث تنظم القوانين الشرعية والعلمانية السلوك السياسي (الملك المقيد بالقانون)[٣٠].

وقد تم تطبيق المفاهيم الرئيسية التي جاء بها ابن خلدون بمهارة على السياقات المعاصرة فازدهرت مفاهيم الدستور والحرية والحق والقانون والعدل الجمهوري بتناغم كلي مع الشريعة، ولم يكن مستغرباً عدم قبول أولئك الذين رفضوا وأنكروا هذا التوافق لهذه التفسيرات، وتنصّل علي عبد الرازق ـ العالم المصري الذي درس في جامعة الأزهر الذائعة الصيت ـ من المحاولات الجديدة لتنظيم الإصلاحات على أساس أن مثل تلك الإصلاحات شديدة التعقيد[٣١]. وفي الحقيقة فقد خشي علماء الدين المحافظون أن تُفَسَّر الروابط بين الشريعة والخلافة على أنه تهديد لوجودهما في صميمه، فيما كان الساعون للإصلاح يبحثون عن حلول قابلة للتكيف مع العصر الحديث.

وبصرف النظر عن الاتجاهات التي نمت في أعقاب الحرب العالمية الأولى وبانهيار الإمبراطورية العثمانية بقي للخلافة قيمة جوهرية، واستمر طموح الخليفة بربط المؤسسات المعاصرة بالرؤية السياسية المثلى للرسول على الرغم من كون المراجع المعاصرة رمزية بشكل كبير، وخصوصاً إذا كان نظام الدولة ـ المدينة راسخاً بشكل كبير بالسياق السياسي للعرب والمسلمين. وللخلافة دور مجازي في الهوية العربية السياسية، ويفسر لنا هذا الدور المجازي (ولو جزئياً) وجود ألقاب وصفات مثل «خادم الحرمين الشريفين» و«أمير المؤمنين» التي يستخدمها الحكام لوصف أنفسهم ويشجعون رعاياهم على استخدامها. ولذلك لا تزال النزعة العربية لحفظ نظرية الخليفة ـ على الرغم من تطور المفهوم ـ قوية جداً في الجزيرة العربية وكذلك في الأردن والمغرب. وتعتبر هذه النزعة قوية لأن السلطة تشتمل على الفضائل والرذائل معا، ولأنها تشتمل كذلك على الأعباء القانونية الهامشية، فهي مشتقة من الشريعة ولكنها أيضاً تشتق من حكمة المعرفة التي طورها ونشرها الفلاسفة اليونان والفرس والعرب، ولا ننكر أن المجموع الكلي للفضائل المستنبطة والمحدّثة عبر القرون قد تركت بصماتها حول كيفية تصور العرب والمسلمين لحكامهم وكيفية ممارسة هؤلاء الحكام للسلطة.

وهكذا فإن السلطة برمتها، وخصوصاً التي تمارسها الأنظمة الملكية الإسلامية، تتمركز حول العدل أو على الأقل لديها تصور عنه، ويعتبر هذا المفهوم ضرورياً في سياق الحكم الإسلامي والأكثر أهمية للأنظمة الملكية العربية لأنها الداعم الرئيسي الذي ترتكز عليه المجتمعات القبلية، ولكن المفاهيم الميكيافيلية ليست غريبة على ملوك العرب بما في ذلك الحيلة والمكيدة والكذب التي ممكن استخدامها كلها من أجل مصلحة الدولة[٣٢]. وبما أن السياسة قائمة على الإقناع والمنطق قام مجموعة من المفكرين السياسيين المسلمين بتقديم اقتراح يقضي بارتكاز فن السياسة على أشكال العدل المتنوعة والاعتماد على الخير بنفس القدر من الاعتماد على القوة، وبمثل هذا السياق اكتسبت الشورى قيمة لدى الملوك لأنهم يستطيعون الاستغناء عن العدل الذي يحميهم من الاتهام بسوء النية وبنفس الوقت يستفيدون من المشورة الجماعية، ويستطيع الملوك كبح الرذائل الاجتماعية عندما يصغون بانتباه إلى الرعية ويقيسون نبض الخصومات الداخلية، ويستطيعون كذلك تطبيق قيم الإمارة عن طريق الاستماع إلى المستشارين الثقات وعن طريق تشجيع البحث العلمي ودفع رعاياهم لتطبيق الوضوح السياسي.

ويجب على الرعية، من جهة أخرى، أن تلبي مبدأً واحداً: الامتثال لسلطة الحاكم العادل. إن طاعة الأمير العادل (إذا حقق مبدأ تطبيق الشريعة) تعتبر بمثابة طاعة القانون الإلهي المنزل. وبالطبع إن العكس صحيح كما أوضحت المراجع. ومع ذلك يبقى الشرط الرئيسي هو «مفهوم العدل» أو «مظاهر العدل» وأشكاله المتنوعة كما ذكر أعلاه.

وباقتراب فجر القرن العشرين، وبالرغم من الجهود المتكررة لتخليد الصلة المهمة بجوهر الحكم الشرعي، لا يزال الإثبات النظري لهذه الصلة تحت التهديد. وقد وقعت العديد من التحولات الطفيفة التي أثرت على سلطة الحاكم، ومن بينها (وأهمها): أولاً مصدر السلطة الحقيقي وخصوصاً كيفية تطبيق هذا المصدر. لذلك يجب على الملوك المعاصرين أن يعرفوا إذا ما كانت شرعيتهم قائمة بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية أو أن عليهم الاعتماد بشكل متزايد على السلطة الجبرية. ثانياً: كم يبلغ عدد الحكام المرحبين بالنصيحة بصدق ـ خصوصاً في الأوساط الحديثة حيث تنتشر الأخبار بسرعة كبيرة ـ ؟ لقد أُعجب الحكام المسلمون القدامى بمثل هذا النمط من التوجيه والإرشاد (كما هي الحال في مرايا الأمراء) ولكن مَن مِن ملوك اليوم يقدر النصيحة؟ وهل أصبح الحكام معتمدين على أنفسهم وعلى طبائعهم الاستبدادية بدلاً من النصيحة؟ ثالثاً: هل يطلب الحكام من رعاياهم الامتثال للحكم بشكل ديكتاتوري أم هل يسعون بحماسة لمشاركتهم بأعباء السلطة؟ رابعاً: هل يدين الملوك ويستنكرون الفساد بصدق كما نصحهم محمد عبده أن يفعلوا؟ أم أنهم يتسامحون معه من أجل النفعية؟ خامساً: هل يسعى الحكام إلى الحصول على الهيبة والثروة على حساب الجماهير الفقيرة أم أنهم يسعون لتعزيز أهدافهم بالاستقلالية الاقتصادية؟ سادساً: هل يعتمد الحكام على الدعم العائلي والعشائري للحصول على القوة أم أنهم يعتمدون عليها ــ جزئياً ـ من أجل إثبات شرعيتهم المثيرة للتساؤل؟

تسمح هذه الأسئلة الستة للملوك بالحكم حتى لو أظهر الكثير من الحكام مرونة خارقة للتكيف والاندماج والإصلاح. ومع ذلك تمسك حكام السلالات الحاكمة بالمبادئ الدينية الرئيسية بما فيها مبدأ العهد الذي تطور بالتأكيد من صورته التقليدية الأصلية إلى صورة أكثر حداثة. وبالمثل، فقد تم تكييف مبدأي الشورى والبيعة بحذر شديد كي يتلاءما مع الدولة الحديثة فأصبحا جزءاً لا يتجزأ من ملحقات الحكم والثروة

والتحالفات، وحتى إن قانون الشريعة قد رحّب بالإضافات القانونية الأساسية التي دعمت مختلف التفسيرات المطروحة للأحكام بشرط أن يبقى الأصل سليماً (حكماً مقيداً بالقانون). ولذلك فعل الحكام ذوو البصيرة النافذة مبدأ «التعزير» في مقابل تفعيلهم لمبدأ إقامة «الحدود»، وبقيامهم بهذا قفزوا بكل مجتمعاتهم إلى مرحلة الحداثة. ولم يظهر الملوك ذوو البصيرة والحكمة أية نية لتحدي الشريعة الإسلامية وأحكامها لأن مثل هذا التحدي يمثل شكلاً من أشكال الابتكار غير المقبولة والمحرّمة بوضوح (البدعة)، وبدلاً من ذلك، مارس هؤلاء الملوك «الاجتهاد» لكسب دعم العامة وتقوية حكمهم وتأسيس السلوك الأخلاقي مع المحافظة على إيمانهم وصدقيتهم، وبذلك يكونون قد حدّثوا وكيّفوا ووحّدوا سلطة الأسر الحاكمة بمنتهى الوعي والاتزان.

الحكومات الملكية الإسلامية والسلطة

أكدت تعاقبات الحكم الإسلامية المعاصرة في شبه الجزيرة العربية أن السلطة في المجتمعات المسلمة الحديثة تستند إلى الشريعة حتى لو هددتها التحديات الخطيرة. وبالرغم من أن الإمبراطورية العثمانية بسطت نفوذها السياسي على امتدادات جغرافية هائلة، فلقد واجهت السلالات الحاكمة العربية أخطاراً جديدة حين أضعفت السلطات الأجنبية من قوة الدولة العثمانية[٣٣]، وكانت هذه الظروف هي الأكثر خطورة على الإطلاق حتى الوقت الحالي. وفي الواقع فلقد خططت الإمبراطورية الأوروبية، وعلى طول فترة احتلالها عن طريق جيوشها وقناصلها والنخبة من موظفيها الإداريين والنخبة من سياسييها من أجل إعادة تشكيل العالم الإسلامي بما يتفق مع رؤيتها. وكان هذا التهديد السياسي والاجتماعي المتعدد الأوجه ذا أثر شديد بحيث لم يتمكن إلا القلة من التكهن بعواقبه، وكان قد تم تحذير السلالات العربية الحاكمة مسبقاً ولكن قلة منهم كانوا على استعداد للتصدي لهذا التهديد، وكانت النتائج المعلنة واضحة حقاً، إذ غيرت وجه الشرق الأوسط كله.

إعادة إحياء الحكومات الملكية

اشتركت قلة من الحكام الذين اعتادوا الأبهة والفخامة في التنافس على تدشين قناة

السويس عام ١٨٦٩، هذه المنافسة التي جاءت بإمبراطورة فرنسا وإمبراطور النمسا وولي عهد بروسيا وغيرهم إلى بلاط الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) في مصر.

نال الخديوي إسماعيل لقبه كخديوي (ومعناه السيد) من السلطان العثماني عام ١٨٦٧، وكان إلى حد ما تابعاً مستقلاً (تقريباً) عن الدولة العثمانية، وفيما كانت عملية حفر القناة قائمة ـ وكانت القناة ملكية ـ كان الخديوي يعتزم أن يُظهر سخاءه الملكي لضيوفه، ولذلك جاءت احتفالات افتتاح القناة لهدفين: إظهار فخامة التكنولوجيا المصرية، وتأكيد قوة المملكة المصرية في العالم العربي، ولكن افتتاح القناة أدى إلى تغييرات غير متوقعة لكلٍّ من مصر والمنطقة بأسرها.

وبالرغم من أن المصريين هم من حفر القناة، إلا أن المهندس فرديناند دوليسبس (وهو مهندس فرنسي مسؤول أيضاً عن قناة بناما) هو الذي أشرف تقنياً على حفر القناة، وبالنسبة إلى أمة قامت ببناء الأهرامات جاءت عملية حفر القناة (بالتكنولوجيا التي تطلبها الحفر) لتظهر مدى الضعف والتأخر الذي وصلت إليه المجتمعات العربية.

ويزداد الأمر سوءاً حين تقترض القاهرة الملايين لتمويل عملية البناء التي أدت إلى إخضاع مصر لنوع جديد من التبعية، واستغل المقاولون الأوروبيون البلاد لجني الأرباح الطائلة بلا تعب، وازدادت المديونية أكثر فأكثر حين جرى استجلاب الأسقف الكاثوليكي ماري ـ برناد لحضور حفل التدشين، ولا بد أن قد حظي بالتقدير حين تحدث عن المسيحية «رافعاً صوتها بالابتهالات ويدها بالبركات جنباً إلى جنب مع الهلال»[٣٤]. وكان هذا التصريح مهيناً في محضر حكام مسلمين وفي ضيافة بلد مسلم، ولمح إلى أن السلطات الأوروبية قد ترغب في المستقبل ـ أو لعلها تنوي ـ أن تفرض حمايتها على رعاياها المسيحيين المنتشرين في أنحاء الشرق الأوسط، وكان هذا مثالاً شديد الوضوح على التدخل في الشؤون الداخلية للأسر الحاكمة والحكام حتى بوجود الدولة العثمانية التي كانت تمارس آنذاك سطوة حقيقية. ومن المحزن أن رجل الدين المتعصب هذا نجا حتى بعد تلفظه لهذه الملاحظات التي تثير الحفيظة والضغينة، وذلك لأن الإمبرياليين الأوروبيين كانوا في أوج سلطانهم، وقد كانت كل من فرنسا وروسيا قد تدخلتا أيضاً في الشأن الداخلي للبنان والبلقان على الترتيب، فيما كانت لندن تعزز من وجودها في خليج

فارس وعدن، وذلك لحفظ قنوات اتصالها مع الهند، وأهم من ذلك كي تبقى مع فرنسا وروسيا على نفس المستوى من التفوق على الصعيد الاستعماري[٣٥].

وإذا نظرنا إلى مصر جغرافياً نجد أنها تمثل مكافأة استراتيجية في غاية الأهمية، وذلك نظراً إلى ربطها بين القارات المختلفة، وهذا أمر لا يغيب عن سياسي ولا عن رجل دين.

وبذلك كانت الحكومات الملكية العربية تواجه تحديات سياسية وعسكرية لم يسبق لها مثيل، وبالرغم من أن غالبية هذه الحكومات كانت قد بدأت تتقبل فكرة الحاجة إلى التحديث ـ وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي الذي يطور معايير المعيشة للشعوب ـ لقد رفضت أنظمة الحكم العربية في القرن التاسع عشر النماذج الأدبية، ولو كانت نماذج دستورية أوروبية نادرة، ولجأت الحكومات الملكية المسلمة إلى الاعتماد على العديد من المبادئ التشريعية بما فيها تطبيق الشريعة الإسلامية، وتشكيل مجالس الشورى وطلب نصائح العلماء متى توافرت لهم، وفي مناسبات معينة كانت بعض الأنظمة تلجأ إلى الاستعانة بنصح الخبراء الغربيين الذين دمجوا بين الثقافتين وحاولوا إرضاء الطرفين معاً.

كان الملوك المسلمون يعتقدون بأن أسباب الرفاه وأسباب الركود على حد سواء مرتبطة بهم وعائدة عليهم، وهو أمر توضحه كتيبات المناصب الملكية (مرايا الأمراء) وكانوا في مجملهم مقتنعون بأنّ في وسع الحكام ممارسة صلاحيات غير محدودة إذا هم حكموا بعدالة. لكن يجب أن نشدد هنا على أن الملوك العرب حظوا بالاحترام لأن على المسلم أن يطيع السلطان طاعة تامة، فالمؤمنون يتعاملون مع فكرة الحاكم الذي يمثل (ظل الله في الأرض) والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال عصيانه أو الثورة عليه إلا في حالة واحدة هي حالة خروجه عن أحكام الشريعة[٣٦]. وهناك بالطبع العديد من الحكام العثمانيين الذين أُطيحوا بهم عن طريق الثورات الداخلية ولكن هذه الثورات لم تكن نتيجة لتحديات دينية.

وفي ظل هذه الظروف، قامت معظم الحكومات العربية والإسلامية بتأسيس تقاليد أصيلة خاصة بها، وذلك لضمان بقاء الحكم وحفظ التجانس الداخلي. لكن بحلول عام ١٨٦٩، ومع ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي، عانى الكثير من الحكام تحديات جديدة

بسبب عدم قدرتهم على حفظ الأمن الداخلي بالرغم من أنهم هم أنفسهم من شجع النهوض بالمستوى الثقافي. والداعي إلى السخرية في هذا الصدد أن هذه الثورة الثقافية وقعت في وقت كان العالم العربي فيه يسير على طريقه نحو تغييرات جوهرية حيث تصادمت الإمبراطوريات وتركت قواعد سلطتها ولم يكن الحكام في أوروبا ينظرون إلى السلاطين العرب كأندادٍ لهم إلا في بعض الحالات النادرة جداً.

خضعت المملكتان القويتان الهندية والإندونيسية للهيمنة الأوروبية، ولم يكن بوسع الخديوي إسماعيل ولا غيره من الحكام العرب مجاراتهم، وإذا لم يتمكن حكام الهند وإندونيسيا الأقوياء من التسلق في سلم السلطة الإمبراطورية الأوروبية فكيف يمكن للملوك العرب ادعاء ذلك، وخاصة أنهم العرب الذين كانوا مرتبطين بعلاقة تبعية بالأباطرة العثمانيين؟

وفي واقع الأمر فإن، مصير الحكام العرب كان يعتمد أساساً على الدولة العثمانية في مقابل القوى الأوروبية، حتى ولو اعترف القليل فقط بذلك. إذا عطست إسطنبول كانت الملكيات العربية تصاب بالزكام بسرعة كبيرة. وبوضوح كانت الضغوط تتجه نحو التحديث أو التنحي جانباً.

السلالة العثمانية الحاكمة

لقد منحت الفتوحات العثمانية إسطنبول مكانة جوهرية طوال تاريخ الحكم الإسلامي المعاصر، حيث تمتع السلاطين المتعاقبون بعظمة منقطعة النظير، وكان السلطان «خليفة» وحامياً لإرث النبي المحفوظ في قصر «توبكابي»، وكان السلاطين العثمانيون يمارسون حكماً مطلقاً، وذلك لأنهم عملوا على تشجيع نشوء طبقة الملاك (ملاك الأراضي) لكيلا يشكلوا قوة تعارضهم ونظرياً، لم يكن يسمح لأحد بأن يمتلك أية أرض، وبالتالي لا يمكن أي فرد أن يكون مستقلاً. والغريب في الأمر أن نظام المواريث الإسلامي كان مطبقاً بكل جزئياته في العالم الإسلامي، وعلاوة على ذلك، كان كل فرد في الدولة يدين بالطاعة والولاء للسلطان الذي هو خليفة الله في الأرض. ورغم ذلك، كان السلاطين هم المسؤولين عن التغييرات الجوهرية التي طرأت على السلالة العثمانية سواء

كانت تغييرات داعمة أو تغييرات مثبطة. وسنورد هنا مجموعة من الشخصيات المهمة ممن يستحقون تسليط الضوء عليهم، وذلك نظراً إلى قراراتهم التي كان لها أكبر الأثر على الإمبراطورية والتي أدى بعضها إلى انهيارها.

ولعل أبرز سلاطين الدولة العثمانية السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) الذي سعى إلى دعم السلالة الحاكمة وتعزيزها وتزويد قصورها بأدوات السلطة المستوحاة من القصور الأوروبية، حيث ترك السلطان قصر توبكابي إلى قصر جديد عرف باسم (دولامباشيه) في البوسفور، وكان هذا القصر ـ وهو من تصميم المعماري الأميركي الشهير كريكر باليان ـ أول قصر أوروبي النمط في الشرق، وهو مكون من ٢٨٥ غرفة تمتد على مسطح يزيد على ٩٠٠ قدم[٣٧]. وكانت هذه التحفة المعمارية هي الإنجاز العظيم الأول من بين سلسلة من الإنجازات التي استحدثها هذا السلطان ذو الفكر الإصلاحي بعد حرب «الكريميان» (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦)، وبالفعل فإن ذلك الخلاف جعل الأمر أمام ذهن السلطان في ما يجب فعله واضحاً. بداية، بحلول عام ١٨٢٦ انتبه خليفة السلطان عبد المجيد، محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) إلى أهمية تحديث الجيش كضرورة قصوى، ولكن مشكلة الدولة العثمانية آنذاك لم تكن في تشييد القصور الفخمة ولا في طلب العون من أوروبا لإعادة بناء الجيش وتحديثه، بل كانت المشكلة تتمثل في تزايد التوجهات «القومية» وانتشارها في أرجاء الإمبراطورية العثمانية، علماً بأن الغالبية العظمى من الشعب لم يكونوا أتراكاً، فبالإضافة إلى الأكراد المسلمين والألبان والعرب، كان هناك الرعايا الأرمن والبلغار والعرب المسيحيين، ولذلك أيقن عبد المجيد أن سلالته الحاكمة ستهزها الحركات القومية عاجلاً أو آجلاً[٣٨].

في بادئ الأمر توقعت إسطنبول قدرة الدولة العثمانية على السيطرة على الفروق العرقية أو الدينية بين رعاياها، وذلك بتوسيع مظلة سياساتها المتبعة في الحكم لتغطي هذه الفروق. وفي الحقيقة خدم الكثير من المسيحيين واليهود في مناصب قيادية كوزراء مثلاً، وأما المناصب العليا الأخرى القليلة فقد ترك أمرها للملوك. وكان يجري اختيار غالبية أطباء القصور ومستشاريها الماليين من بين فئات الأقليات في المجتمع، لا لأن السلاطين يثقون بهم أكثر من ثقتهم بالأتراك فحسب، بل أيضاً لأن العديد من هؤلاء النخبة المختارة يظهرون براعة واقتداراً يفوق نظراءهم الأتراك في هذه المجالات.

في تلك الآونة أُنشئت المؤسسات التعليمية على أكمل جهوزية لها في إسطنبول، وقد قصدها الطلاب من كافة الجماعات والأقليات، فأصبحت محطة عالمية للثقافة حيث تدامج الشرق مع الغرب، وحيث حظيت الجدارة الفعلية والاقتدار الشخصي بالتقدير والاحترام.

وتمكن الوزراء ذوو الاقتدار السياسي غير الاعتيادي من إيصال أوامر الإمبراطورية الكثيرة إلى الشعب بطريقة ذكية فطنة لا تثير شغباً. ولكن بحلول عام ١٨٧١ ـ أي في العام العاشر من حكم السلطان عبد العزيز ـ ظهرت على السطح بعض التغييرات الجذرية.

كان عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦)، وهو شخص ذو أطباع غريبة وشخصية خجولة ـ مفتوناً بكل ما هو أوروبي. وبزيارته لباريس ولندن وفيينا عام ١٨٦٧ قرر أن ينقل كل ما تقع عليه عينه هناك وينسخه إلى بلده، فشيد القصور الجديدة التي تحفل بالزينة والزخارف، وشجع على المزيد من الإصلاحات على نطاق الجيش، فازدادت المصاريف وتراكمت أنماطه التبذيرية حتى وصلت إلى حد الفساد، وكان على وزارته أن تؤدي مهماتها في نطاق مالي شحيح. وبحلول عام ١٨٧٥ حين استغل «القصر» خزينة ثروة الإمبراطورية لدفع مصاريف حياة السلطان الباذخة، أعلنت الحكومة إفلاسها رسمياً[٣٩]. وكانت هذه هي الفرصة السانحة لأعداء الإمبراطورية لإثارة الانشقاق الداخلي، وقامت كل من روسيا والنمسا ـ الطامحتين إلى إعادة أمجادهما الذاهبة ـ بإثارة المعارضة في أنحاء الدولة العثمانية وأخذ الفساد يتسرب إلى المناطق المختلفة من الدولة.

ظلت غالبية الرعية على ولائها، ولكن قلة منهم أساءت التقدير، ففي العاصمة قامت مجموعة من الشباب المثقفين والساخطين على الوضع (الذين عرفوا في ما بعد بجماعة الأتراك الشباب) بالمطالبة بتبني دستور للدولة[٤٠].

توقع قادة «الشباب الأتراك» من السلطان المولع بتقليد أوروبا في عظمتها أن يقوم بتقليدها فعلاً ولكن على صُعد أخرى غير الصعيد الشكلي، وتوقعوا تحديداً أن يتقبل الحاكم المسلم، بل ويشجع الإصلاحات السياسية الحقيقية، ولكن السلطان عبد العزيز لم يرحب بهذه المبادرات، وصرف قادة «الأتراك الشباب» ببرود واحتقار منقطع النظير،

وكان ما يهمه فعلاً هو إعادة تنظيم الجيش لكي يتمكن بواسطته من حفظ النظام والمحافظة على هيبة القصر ومظهره الخارجي بالأبهة والفخامة المطلوبة، حتى لو كانت أبهة كاذبة.

وحين انفجر الشعب في إسطنبول في مايو ١٨٧٦ قام المسؤول الديني الأعلى في الإمبراطورية بإصدار مرسوم ديني يقضي بعزل عبد العزيز نظراً إلى اختلال قدراته العقلية والانحراف عن المسار العام، فنزل السلطان عن العرش في ٣٠ مايو بعد أن حاصرت القوات العسكرية قصر «دولما باشا».

وخلف مراد ـ وهو أحد أبناء العائلة والذكر الأكبر فيها ـ عبد العزيز ومما يثير السخرية أن مراد الخامس (الذي يتكلم اللغة الفرنسية) ظن أن الوقت كان ملائماً لتحويل النظام بأكمله إلى حكومة ملكية دستورية، ولكن مستشاري القصر ـ الذين عزوا هذا الاقتراح إلى مرض عقلي في صاحبه ـ نبذوا هذه الفكرة، ولا يمكننا أن نحدد ما إذا كانت مكائد القصر بما فيها انتحار السلطان السابق وقتل أحد وزراء الحرب قد أثرت على الحالة العقلية لمراد الخامس، ولكن رغبته الجامحة إحداث تغيير جذري كانت مما لا يمكن إغفاله[٤١]. وجاء انتحار السلطان عبد العزيز ليزيد الأمر سوءاً فجرت إزاحة مراد الخامس عن العرش بعد شهرين من حادثة الانتحار، وكان هذا أمراً غريباً جداً أو لعله كان بادرة نحس في الدولة[٤٢].

كان السلطان عبد الحميد الثاني هو ثالث سلطان يعتلي عرش الدولة العثمانية عام ١٨٧٦، وعلى العكس من أخيه المرح الضحوك مراد الخامس، كان عبد الحميد دائم الشحوب «محاط العينين بهالات سوداء، وكان مظهره يوحي بأنه حاكم يصلح للخير والشر معاً، ولكنه كان يعلم ما يريده وينوي أن تكون له طريقته الخاصة»[٤٣].

سمح عبد الحميد «العابس» بإعلان دستور في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦، بل وسمح أيضاً بانعقاد برلمان ما بين مارس ١٨٧٧ وفبراير ١٨٧٨ وبالنسبة إلى هذا السلطان الماكر ـ الذي كان يواجه تحديات خارجية صعبة في البلقان ـ كانت المناورات الداخلية هامة جداً بالنسبة إليه، ولحسن حظه تدخلت بريطانيا ضد روسيا وبذلك تمكنت إسطنبول من

إسكات الشعب في البلقان، ولكن السلطان بعد انقضاء سنتين من حكمه تخلى عن أية فكرة إصلاح «بالإقناع أو بالمؤسسات الحرة» التي دعمها، ولم يتردد في الإعلان أن «القوة وحدها هي التي أحرك بها الشعب وأسوسه؛ الشعب الذي كلفني الله حفظه»[٤٤]. كان وقت التملق الكلامي قد انتهى.

فتح عبد الحميد الثاني أبواب قصره (قصر يلدز) للجموع، وطلب النصح من الشخصيات السياسية الدينية والعلمانية، وكان من بين ضيوفه جمال الدين الأفغاني وأبو الهدى السيادي ومحمد ظافر[٤٥]. هؤلاء وغيرهم الكثير من القادة الدينيين عملوا على دعم صدقية إمبراطورية عبد الحميد الثاني «الإسلامية العظمى». بذل السلطان بسخاء للمنشآت الإسلامية، فساعد في بناء خط سكة حديد الحجاز لنقل الحجاج إلى مكة والمدينة في عام ١٩٠٠، وأغدق في أعطياته حتى إنه شجع على تبني المناهج الأكاديمية القوية المتوافرة آنذاك وذلك لأنه أدرك ضرورة تزويد إمبراطوريته بالمدنيين الأكفياء المدربين للخدمة المدنية، ولكن قراره عام ١٨٧٨ بالاعتماد على القوة كان يعني العودة مرة أخرى إلى توسيع وتكثير الجيوش التي بدا أن أمر تحديثها لا ينتهي أبداً. ونظراً إلى كونه (أي السلطان عبد الحميد الثاني) حاكماً عملياً، فقد أشرف بنفسه على كل تفاصيل التوسعة هذه التي راوحت بين اقتناء الأسلحة (من ألمانيا في الغالب) ومنح العلاوات للضباط من مختلف الرتب. وعلى العكس من السلطان الأسبق، شجع عبد الحميد الثاني على تجنيد الأتراك والأكراد والعرب، وكان على ثقة تامة من ولائهم وإخلاصهم كمرتزقة وبكلمات أخرى نقتبسها من أحد المحللين «كان عبد الحميد الثاني كغيره من ملوك الشرق الأوسط في تلك المرحلة الانتقالية ذا شخصيتين اثنتين، فلم يكن ذا فكر تحديثي فحسب، بل كان طاغية يملأه الخوف»[٤٦]. وبرغم مبادراته الكثيرة فقد لطخ عبد الحميد الثاني سمعته بقمع الأقليات كلما راقه ذلك، الذي تُوج في عام ١٨٩٥ بمأساة مذابح رعاية الباب العالي من الأرمن. وتم تنظيم المذابح، جزئياً، لقمع مجتمع كان يسعى إلى الحماية الدستورية. ومن المفارقات أنه على الرغم من سياساته المعادية للأقليات، عهد عبد الحميد الثاني بصحته الشخصية إلى طبيب يوناني طوال ثلاثين عاماً، وبأمنه إلى العرب والألبان لفترة أطول. ومع ذلك، لم يستطع طبيبه ولا حراسه إنقاذه، لأن بذور المعارضة كانت قد تمت زراعتها جيداً في نواة الإمبراطورية[٤٧].

وبينما انتشرت الثورات المصيرية في روسيا (١٩٠٥) وبلاد فارس (١٩٠٦)، شكل العديد من الضباط العثمانيين الذين تعلموا في كليات السلطان العسكرية جمعية الاتحاد والترقي. في عام ١٩٠٧، قامت جمعية الاتحاد والترقي يقودها انفر باشا ونيازي باشا من مقر حاميتهم البعيدة، أخيراً بالدعوة إلى استعادة دستور ١٨٧٦. ورفض عبد الحميد الدعوة، وبدلاً من ذلك، حاول حشد العلماء دعمه في المسار الذي اتخذه. ولصدمة السلطان، فإن العلماء العثمانيين خلصوا إلى أن الدستور ليس متناقضاً مع الشريعة، وأن الحاكم ليس لديه أسس لرفض الالتماسات السلمية الأصيلة. وأقنع الشيخ أبو الهدى الصيادي، الفقيه السوري البارز الذي «لديه تأثير كبير مع سيده»، بأن يعلن استعادة الدستور وعقد البرلمان في ٢٤ يوليو عام ١٩٠٨[٤٨]. وعلى الرغم من انخفاض التوتر بشكل عام، فلا السلطان ولا مسؤولو جمعية الاتحاد والترقي ـ الذين خدم الكثيرون منهم في البرلمان ـ وثق بعضهم في بعض. وعزم زعماء جمعية الاتحاد والترقي إسقاط السلطان، وانتظروا بلهفة المناسبة للقفز على النظام. وقدمت الفرصة نفسها في ٩ أبريل عام ١٩٠٩، عندما تطور تمرد صغير في القسطنطينية إلى انتفاضة مدبرة جيداً[٤٩]. وفي ٢٧ أبريل عام ١٩٠٩ أخبر العلماء السلطان أنهم لم يعودوا بحاجة إلى خدماته.

وخلف محمد رشاد، الذي أصبح محمد الخامس، السلطان عبد الحميد الثاني. وعلى الرغم من أنه شخصية تحررية تتعاطف مع الدستور، سرعان ما وقع محمد الخامس، وهو شقيق عبد الحميد، فريسة لمكيدة جمعية الاتحاد والترقي. وفشلت محاولاته الماهرة لتحويل عبء السلطة عندما اشتعل البلقان. وقامت أيطاليا بغزو الطرابلسية (ليبيا حالياً) في عام ١٩١١، وأعلنت ألبانيا العصيان ضد الباب العالي في عام ١٩١٢. وسرعان ما تبنى أفراد السلالة الحاكمة، يقودهم السلطان نفسه، مواقف عدائية تجاه جمعية الاتحاد والترقي التي تزداد قوة. وعلى الرغم من الاستثمار في القوات المسلحة على مدى قرن من الزمان، فقد كان أداء القوات البلغارية ـــ اليونانية الآتية من الجبل الأسود والصربية أفضل بكثير من القوات العثمانية في كل اشتباك عسكري. فقد تم ضخ أصول مالية ضخمة في الجيش، ولكن ذلك لم يحوّل الجيش الناشئ إلى أداة فعالة للسلطة، لأن الحكام المتتالين قاموا بضربه بالتطهير السياسي المنتظم[٥٠]. بحلول ٣٠ مايو عام ١٩١٣، كانت الإمبراطورية العثمانية قد تنازلت عن كل مناطقها الأوروبية الهامة ـ ما عدا بعض المقتنيات الصغيرة بمحاذاة بحر مرمره ـ للأعداء المعادين حتى الآن. وكانت الإمبراطورية

في طريقها نحو التفكك. حتى قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا على تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق نفوذ اقتصادي. وكانت كوارث السياسة الخارجية باهتة بالمقارنة بطغيان جمعية الاتحاد والترقي في الداخل، حيث طرد القادة الأتراك الشباب، في أوائل عام ١٩١٣، معارضيهم خارج المناصب، على الرغم من أن قبضتهم على الحكم ظلت غير مستقرة.

وعلى الرغم من ذلك، لم يفقد الباب العالي تأثيره الواسع في العالم العربي الإسلامي. في عام ١٩١٤، وقع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود معاهدة سرية تقر بالسيادة العثمانية[٥١]. وخضع آخرون لسلطتها الباقية. لكن، مع الباشاوات طلعت وانور وجمال، في السلطة الفعالة، حولت القسطنطينية رؤيتها الإمبريالية، وقام الثلاثي الجديد بالدفاع عن قومية تركية واضحة، ربما لإنقاذ بقايا الإمبراطورية العثمانية، لكن حتماً لتأكيد صفاتها الأكثر أصالة. ولم يهتم أي من كبار القادة بالأقليات من السكان، الذين كان ينظر إليهم على أنهم أعباء بدلاً من مجموعات لمجتمع متطور متحمس ليأخذ وضعه بين القوى الناشئة. وتم تصور دولة من نوع مختلف بينما كان يجري إمرار الشعلة للجيل الجديد من القادة. واحدة من الممالك الإسلامية العظيمة ـ الإمبراطورية العثمانية ـ كانت في طريقها إلى الانقراض، على الرغم من أن العديد من الأنظمة التابعة سريعاً ما ستواجه مصائر مماثلة.

الأسرة الحاكمة في مصر

مصر، التي كانت الإمبراطورية العثمانية تعتبرها مقاطعة قليلة الشأن على الرغم من ميراثها الفريد في التاريخ الإسلامي، كانت نسخة من الذي يحتلها في أوائل القرن التاسع عشر. فالسلالة الحاكمة، التي قادها محمد علي في البداية، كانت ابتكاراً عثمانياً. أتى محمد علي، الألباني، من كافالا في أوائل القرن التاسع عشر، ومع حامية كبيرة، خدم الباب العالي جيداً[٥٢]. وبمرور الوقت، ظهرت طبقة حاكمة ـ تقدر بحوالى عشرين ألف فرد ـ لكن، لسخرية القدر، فشلت في التواصل مع مصر ومجتمعها واسع الحيلة. وقد كان الخديوي وحاشيته بالنسبة إلى القاهريين الأذكياء العارفين، لا شيء سوى «أتراك»، «ألبان»، «أكراد» أو «شركس»، وأطلقت عليهم

تسميات تحقيرية وليست مجرد وصفية. وكان أفراد الطبقة العليا يتحدثون التركية أو في الأغلب الفرنسية. ونادراً ما سمعهم أحد ينطقون العربية. ومن المفارقات، أنه بينما بقوا بعيدين عن السكان الأصليين، فالمصريون «الأتراك» كما أصبحوا يعرفون، كانوا أيضاً منبوذين في القسطنطينية. وفي الحقيقة، فإن الحكام العثمانيين احتقروا أتباعهم المصريين، لكنهم شعروا بأنهم ملزمون بتحمل وجودهم، فقط لأسباب سياسية.

وعلى الرغم من الروابط الموجودة بين القاهرة والباب العالي، كان الخديوي إسماعيل (حكم من ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) حريصاً على زيادة الروابط المصرية مع مختلف القوى الأوروبية. وبالإضافة إلى الاستثمار الضخم في قناة السويس، فقد شجع إجراء مراجعة كاملة لمدونة ١٨٧٥ القانونية الخاصة بالدولة عن طريق إلحاق تنظيمات علمانية لتشريعات دينية معينة. وشجع أسلوب التعليم الأوروبي وإنشاء نظام جديد للسكك الحديدية يصل المدن الرئيسية ببعضها، وتغييرات كبيرة جداً في الزراعة. وباختصار، كان الخديوي عازماً على قذف مصر في الفلك الأوروبي، في رفض صارخ للنموذج العثماني الذي من المفترض أنه يمثله[٥٣]. وتبعت ذلك ثورة ثقافية، مع المسرح الحديث والأوبرا التي تم إنجازها على أعلى المستويات. وفي عام ١٨٧٨، افتخرت القاهرة بنشر سبع وعشرين جريدة، تضمنت تسعاً باللغة الفرنسية، سبع باللغة العربية (والتي سيصبح تأثيرها على القومية العربية لا حد له في العقود التالية)، خمس باللغة الإيطالية ، ثلاث باللغة اليونانية وثلاث ثنائية اللغة[٥٤].

وفي أقل من نصف قرن تحولت كل من الإسكندرية والقاهرة إلى مدينتين عالميتين تزخران بالثقافة، حيث شيدت القصور الفخمة مثل قصر عابدين الذي يمثل تحفة معمارية إسلامية أعادت صياغة الفن الإسلامي الكلاسيكي بصورة معاصرة، وكان الخديوي شديد الولع بالفن الإسلامي فأسس أول متحف إسلامي حديث في القاهرة عام ١٨٨٠. ولا يزال قصر عابدين الملكي يستخدم إلى اليوم كسكن رئاسي في جمهورية مصر العربية، بالرغم من أنه لا يوحي اليوم بتألقه القديم.

بسبب أصوله الأوروبية ووضعه الإقطاعي، كان الخديوي إسماعيل ـ وربما كان يحاكي جده في ذلك ـ تواقاً إلى بسط نفوذه على أفريقيا، ولقد ساهم هذا الأمر في رسم جوهر

السياسة الخارجية المصرية حتى إن يده قد وصلت إلى ما بعد السودان مقترباً إلى الصومال.

بذل إسماعيل بسخاء على قصره وبلاده، وكانت رغبته في تأسيس إمبراطورية إفريقية رغبة باهظة الثمن ولا شك[٥٥]، ولكن بالرغم من بصيرته النافذة الموروثة، إلا أن حساباته كانت مغلوطة فوقع في ورطة ضخمت من مشكلته المالية، إذ سببت عمليات شراء الأرض (وغالباً ما كانت العملية فعلياً «مصادرة» لا «شراءً» للأراضي) أضراراً لا يمكن إصلاحها بالنسبة إلى الفلاحين المصريين، وهكذا زادت النفقات المتهورة وتكاليف التبعية الأجنبية وتكاليف الالتزام حيال الدولة العثمانية ومعدلات فوائد تمويل المشروعات الضخمة، كل هذا زاد من حجم المعاناة المالية في القاهرة.

بحلول عام ١٨٧٢ كانت الديون قد تراكمت على مصر، بحيث قدرت بمبلغ يفوق ٥٤٥ مليون دولار (أي ما يعادل ١٠٠ مليون جنية إسترليني)[٥٦]. وكردّ فعل على هذا العبء ـ وربما أيضاً لقمع التدخل الأوروبي والسخط الداخلي المختنق ـ عرض الخديوي في أغسطس عام ١٨٧٨ على نوبار باشا قيام نظام دستوري. وكان نوبار باشا (وهو وزير أرمني رفيع المستوى خدم عائلة الخديوي لثلاثة أجيال) مسؤولاً عن مهمة عظيمة هي «إصلاح الإدارة وفقاً لمبادئ مشابهة لمبادئ الإدارة في الدول الأوروبية»[٥٧].

ومهما كانت الأفكار التي كان يتبناها الخديوي، وبغض النظر عما كان في وسع نوبار باشا فعله لتطبيقها، كان الدائنون (وعلى رأسهم دوث شيلدر) يعتبرون العبء المالي المستحق على القاهرة عسيراً، لذلك ضغطت الحكومات الأوربية وخصوصاً بريطانيا على عبد الحميد الثاني لعزل الخديوي إسماعيل قبل أن يعجز هذا الأخير عن حل القضية. وفي السادس والعشرين من يونيو عام ١٨٧٩ صدرت برقية من قصر يلدز إلى (عابدين) موجهة إلى إسماعيل باشا الخديوي الأسبق لمصر، وحملت البرقية أمراً بتولي الابن الأكبر لإسماعيل (وهو توفيق) الحكم.

اعتزل إسماعيل باشا العرش وانتقل للعيش في إسطنبول حيث مات هناك عام ١٨٩٥. وعلى النقيض من والده، قام توفيق باشا (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) برفع العبء الضريبي عن

الفلاحين وتبنى نظام إدارة معتدلاً. ولسوء الحظ كانت السيطرة على أوضاع الحكم في مصر شبه مستحيلة نظراً إلى سوء الأوضاع التي أورثها إسماعيل لولده، وقد كان توفيق ضعيفاً بالرغم من أن حالة الحرب بين الأتراك والعرب ليست من صنعه.

كان إغداق إسماعيل على خاصته من الأتراك سبباً في خلق الكراهية نحوه والتي تفجرت في النهاية بحيث ثار عليه (عرابي باشا) في التاسع من سبتمبر ١٨٨١، وكان (عرابي) ضابطاً عسكرياً رفيع الرتبة آنذاك. هذه الثورة القومية على توفيق والثورة على الأتراك جعلت القصر يتوجه إلى طلب العون من الخارج.

في أبريل ١٨٨٢ وضع توفيق باشا مصالح أسرته قبل أي التزام له تجاه أمته وشعبه وذلك حين طلب رسمياً من فرنسا وبريطانيا أن تساعداه على التخلص من «كابوس» عرابي باشا[٥٨]. وحين ذهب توفيق إلى الإسكندرية لملاقاة الأسطول الحليف في ٣١ مايو ١٨٨٢ ضجت المنطقة بالثورة وما حدث بعد ذلك كان المتوقع بالضبط: مقتل أعداد هائلة من السكان سواء من الأصليين أو من الأوروبيين. أرسلت بريطانيا بعد ذلك جنودها لإعادة النظام في الثالث عشر من يوليو.

رفض عرابي باشا سلطة توفيق وطلب العون من الدولة العثمانية ضد الخديوي. وبالرغم من أن علماء مصر أصدروا مرسوماً دينياً يقضي بخلع الخديوي توفيق إلا أن السلطان في إسطنبول رفض حركة عرابي خوفاً من نشوء جمهورية مستقلة في مصر، وبالتالي إيقاظ باقي الدول الخاضعة للإمبراطورية العثمانية[٥٩].

وبعد هزيمة عرابي في الإسكندرية عاد توفيق مزهواً إلى قصر عابدين بالقاهرة في الثلاثين من أكتوبر حيث اصطف ١٢٠٠٠ جندي بريطاني في استعراض عسكري لتحية عرشه، ولا يزال سبب المجزرة التي حرض عليها توفيق في الإسكندرية والتي يعتقد بأنها وسيلة وضعها لتبرير التدخل البريطاني في مصر موضع جدل حاد حتى بعد كل هذه السنين[٦٠]، ولكن الأمر الجلي حقاً أن حركة قومية جوهرية قد استيقظت فعلاً بسبب هذه الواقعة.

تحول «التحرير» البريطاني لمصر ـ وقد استخدمنا هنا وصفاً أكثر حداثة ـ إلى «احتلال»

دام حتى عام ١٩٥٦، وبعد المعروف الذي صنعته الجيوش البريطانية للخديوي انتقلت بريطانيا إلى دفة الحكم لتصبح وجوداً استعمارياً في مصر حتى ولو كان الخاتم الرسمي للخديوي بصفته «الشكلية» يضاف إلى كل قرار أو مرسوم رسمي يصدر عن الدولة.

تصرف القناصل البريطانيون في مصر على نحو يتفق تماماً مع الإمبريالية البريطانية، فتجاهلوا الأولويات المحلية ولم يكترثوا لحاجات السكان الأصليين، وكان الموظفون الموالون لبريطانيا فقط هم من يسمح لهم بشغل المناصب ذات الأهمية، وكان هذا هو سبب بذر بذور الشقاق. وكردة فعل لهذه العراقيل الاجتماعية السياسية لجأ الكثير من المصريين إلى التجمع في روابط أخوية دينية طلباً للتسرية والتنفيس عن سوء حالهم. وكانت هذه الجماعات تؤرق صانعي القرارات الغربيين منذ زمن طويل، وحتى توفيق باشا قام «بتحديد علاقته مع المسجد» كي ينقذ سمعته المشوهة. ورغم هذا، فإن مثل هذه المذاهب والتحزبات كانت لا تزال بحاجة إلى المزيد من الوقت كي تزدهر[٦١]. مات توفيق عام ١٨٩٢ لكن بعد أن تبنى مجموعة من السياسات التي رسمت قدر مصر الثوري[٦٢].

خلف توفيق باشا ابنه الأكبر عباس حلمي (١٨٩٢ ـ ١٩١٤)، ولعله أكثر حكام مصر الحديثين موهبة وذكاء، وبالرغم من أنه بالكاد كان في الثامنة عشرة من عمره حين تقلد مسؤوليات الحكم ومهماته إلا أنه كان مصمماً على الاستقلال الحقيقي عن بريطانيا وسرعان ما احتج على القوى المحتلة في صميمها حين حاول استرجاع السيطرة على الجيش.

في البداية رحب القائد الأعلى للجيش (هوراشو كتشنر) بطلبه كما يجدر بضابط مطيع[٦٣]، ولكن لسوء الحظ انتبه اللورد كرومو (إيفلين بارنغ ١٨٤١ ـ ١٩١٧) إلى العلاقة الطيبة بين عباس حلمي وهوراشو، علماً بأن كرومر كان قنصلاً واسع النفوذ والقوة في مصر، فلم يقم بتأديب كتشنر فحسب، بل أكد ضرورة إهمال أي قرار صادر عما يسمى «حكومة عباس حلمي» اعتباراً من ١٨٩٣ واعتبارها قرارات غير نافذة ما لم تحظَ بالمصادقة الملائمة من المستشارين البريطانيين. وما بين عام ١٨٩٦ و١٩٠٦ زاد عدد هؤلاء المستشارين من ٢٨٦ إلى ٦٦٢، ولكن الحال كانت أسوأ مما اعتقد

الكثيرون، إذ زاد الحنق والسخط على تدخل بريطانيا أكثر فأكثر[٦٤] وتحولت القاهرة إلى ساحة من ساحات بريطانيا.

وأصبح المصريون مجرد متفرجين على التغييرات الحاصلة في بلادهم أو خدماً لدى بريطانيا، وحافظ الرعايا الأوروبيون على المسافة بينهم وبين المصرين الذين تم استُبعدوا عن المنتديات المهمة، بما في ذلك نادي (الجزيرة) الراقي الذي كان يستقبل «علية القوم» من الأجانب فقط. قلة من الأوروبيين كانوا معنيين بمراقبة الساحة المحلية، وقليل جداً منهم اهتموا بتعلم اللغة أو بأخذ حاجات الشعب المسحوق في الاعتبار فأقيمت الحواجز الثقافية نظراً إلى تزايد سيطرة النخبة البريطانية على البيئة المحلية. وجاءت اتفاقية عام ١٩٠٤ الانكليزية ـ الفرنسية لتزيد من سوء القدر المصري حين اعترفت فرنسا بهذه السيادة البريطانية على مصر.

وفي عام ١٩١١ أصبح كتشنر القنصل العام لمصر، وامتلأ بطموح العظمة، وربما تطلع إلى منصب نائب الملك على الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط. عندها، لم يأمل الخديوي ولا أي أحد في قصر عابدين أن تحصل مصر على استقلالها، وفي عام ١٩١٤، حين كان الخديوي عباس حلمي ذاهباً لقضاء إجازة الصيف في اسطنبول كانت جمعية «الشباب الأتراك» قد خططوا لاغتياله وكانت بريطانيا أصلا قد خلعته.

بعد أن خلعت بريطانيا عباس حلمي قامت بتولية حسين كامل على العرش (١٩١٤ ـ ١٩١٧) ولكنه مات بعد مأدبة في قصر عابدين، فخلفه الأمير فؤاد وهو شخص أوروبي بكل معنى الكلمة، وهو الابن الوحيد الحي للخديوي عباس، فأضاع عرش العائلة. وحين طلق فؤاد الأميرة شويكار غضب أخوها فأطلق النار على الملك وتركه في حالة بالغة الخطورة[٦٥].

كانت مصر تهمّ بالنهوض في تلك الفترة التي غزت فيها النشاطات السياسية كل صوب وجهة، وحاول الملوك على تعاقبهم المحافظة على اللياقة العامة، وكانت هذه الظاهرة متأصلة بحيث منحت حزب الوفد في النهاية القوة للمطالبة بالاستقلال، وذلك خلال حديث اعتيادي بين الأمير عمر طوسون ورئيس الوزراء المستقبلي سعد زغلول[٦٦].

ولما زادت مطالب الحزب في تطرفها، عمل الحاكم على إقصاء نفسه عن قائد الحزب بالرغم من أن المملكة المصرية قد استفادت من الامتياز السياسي البريطاني الذي تم منحه في فبراير ١٩٢٢. ومع اضمحلال الإمبراطورية العثمانية بالإضافة إلى الحركات القومية التي أفرزتها ثورة عام ١٩١٩، أدركت لندن الحاجة الماسة إلى رفع مستوى الحاكم في مصر، لذلك قامت بإعلان فؤاد ملكاً على مصر في ١٥ من مارس عام ١٩٢٢.

ورغم ذلك، ظل المفوض البريطاني الأعلى هو صانع القرارات النهائية ولم تفطن لندن إلى خطأها حين أصرت على تبني دستور للبلاد، ما سمح للكثير من السياسيين المصرين بتأليب القصر على المفوض الأعلى. وفي غضون عام واحد احتدمت النزاعات في مجلس البرلمان بحيث جرى تعديل الدستور بسرعة ليزيد من صلاحيات الملك. وكان قادة الوفد بمن فيهم (سعد زغلول) مجردين من السلطة وزاد ثراء فؤاد وازدادت قوته بالرغم من أن الشعب كان لا يزال على حبه للخديوي المنفي عباس حلمي، ولكن بعد الأزمة المالية عام ١٩٢٩ رفض عباس حلمي العودة في مقابل معاش سنوي زهيد تقدمه له الحكومة.

عاد الملك فؤاد بعد أن سوى قضية عباس حلمي للاهتمام بمطالب وحاجات مصر الكثيرة وخصوصاً تلك المتعلقة بالتعليم ـ فشهدت القاهرة في ظله انتعاشاً للحياة الثقافية وازدهاراً للفنون، وذلك من خلال المعاهد الحديثة التي أسسها الحاكم ودعمها. وبالرغم من هذه الإنجازات إلا أن الملك كان مهتماً أولا وأخيراً بأبهة منصبه، فتنقل في أنحاء أوروبا ليرفه عن نفسه ثم مات ميتة مأساوية في أحد المطاعم الإيطالية في روما مختنقاً وهو يأكل. كان الملك في عمر الرابعة والأربعين حين مات، ولكنه كان مطمئناً إلى أن ابنه فاروق كان في أيدٍ أمينة، فقد عهد برعاية ابنه فاروق إلى رجله الأول في القصر ومستشاره المقرب حسنين، وهو خريج جامعة أوكسفورد. وكان فاروق ـ على العكس من والده ـ مهتماً بدارسة تاريخ بلاده ولغتها، وكان مجرد حديثه باللغة المصرية بطلاقة نقطة زادت من شعبيته لدى المصريين[٦٧]، ولكنه كان كمثل أبيه تماماً في حرصه على معاني السلطة الملكية والمحافظة على امتيازاتها. وحرص بمرور السنين على المحافظة على منحى متوازن بين التسليم بالخطوات السياسية التي تحمي القانون الملكي والدفاع بشراسة وعنف عن «حقوقه»، كان يتجاهل حزب الوفد والوزراء الوفديين إذا حاولوا عرقلة

حرياته، ولكنه في الوقت نفسه لم يتردد في مناصرة العروبة حين التقى أعضاء جامعة الدول العربية في اجتماعها الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٤٥. وكان الملك بالطبع تواقاً لمحاربة إسرائيل عام ١٩٤٨ بعد أن أعلنت الأخيرة قيامها كدولة مستقلة، لكن المستشارين البريطانيين نصحوه بالتروي، ولا نعلم ما إذا كانت رغبته هذه قد كلفته ثمناً غالياً هو «عرشه». ولكن الإسلاميين في ذلك الوقت الذي كانت فيه بريطانيا هي المحرك الفعلي للأحداث المحلية في مصر لم ينظروا إلى فاروق إلا كما ينظرون إلى السفير البريطاني في القاهرة أو مستشاري الشؤون الخارجية في لندن، علماً بأن فاروق كان يحاول باستمرار أن يربط ــ ولو بعلاقات زائفة ــ بين القصر وجماعة الإخوان المسلمين، وهي جماعة سرية قادت النهضة الدينية في مصر في الثلاثينيات[٦٨]. والجدير بالذكر أن السفير البريطاني كان غالباً ما يدعو ملك مصر «بالولد» نظراً إلى صغر سنه وكان يفكر باستبداله بغيره في فبراير عام ١٩٤٢.

تقدم مستشار الملك الفطن حسنين بحل ملائم للوضع، وذلك بأن يترأس الملك وزارة تكون وفدية بأكملها شرط أن يقود الحزب النحاس باشا، وهو شخص شديد الولاء لبريطانيا. حقق السفير مايلز لامسون انتصاراً في ذلك اليوم على الحاكم الذي كان يسميه «ولداً»، لكن سلوكه المتحابي زرع بذور المعارضة الدائمة في عقول الضباط في الجيش المصري وقلوبهم، وازدادت قناعة «جمال عبد الناصر» وجماعته من الضباط الأحرار بأن الوقت قد حان للقيام بانقلاب عسكري شامل لتخليص مصر من سادتها الاستعماريين. وكانت سلوكيات القصر الباذخة والمفرطة في إهمال حاجات المجتمع المصري هي التي سرعت أحداث الانقلاب. ولأن الملك فاروق لم يعد مهتماً بالحكم خطط بنفسه لنهايته التي كان يعلم بقربها، لذلك شجع خطة الضباط الأحرار بالانقلاب على الحكم. ومن المفارقات أن تنظيم الضباط الأحرار تجمعت حول مجموعة سرية أسسها علي ماهر (وهو رئيس مجلس وزراء القصر) تسمى «الحرس الحديدي». «تم إنشاء الحرس الحديدي على يد يوسف رشاد بأمر من الملك فاروق» (المترجم)

كان القصر قطعاً لا يريد للضباط الأحرار التواصل مع الوفد لذلك عمل على تشجيع المربي الأسبق للملك ـ وهو عزيز علي المصري ـ كي «يلهم ويشجع» الضباط الأحرار ويحفزهم، مع أن ناصر ورفاقه لم يكونوا في حاجة إلى الإلهام أو التحفيز. فقد وقع

الانقلاب في ٢٦ يوليو ١٩٥٢، وبعد الانقلاب بثلاثة أيام سلم علي ماهر الملك فاروق رسالة خلعه عن العرش فوقعها الأخير من دون تردد وسرعان ما سافر إلى إيطاليا حيث مات هناك عام ١٩٥٤ رجلاً وحيداً هجره كل أصدقائه وطاردته هناك ذكرى فشله في المحافظة على إرث محمد علي.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين وقعت أحداث مماثلة لهذه الأحداث في العديد من الأسر الحاكمة لمنطقة شمال أفريقيا.

الأسرة الحاكمة في تونس

كان غياب الخليفة الحاكم عن منطقة المغرب العربي في مجمل الفترة التي امتدت من القرن الثالث عشر وحتى السادس عشر سبباً في انعدام اعتماد شعوب منطقة شمال أفريقيا (البربر) على أية شخصية دينية كمصدر للسلطة أو الحكم.

ومع سقوط الخلافة العباسية وقيام الإمبراطورية العثمانية، نالت الأسرة الحفصية الحكم على منطقة تونس وتبنت عقيدة الموحدين التي اعتنقها بن تومرت الذي توفي عام ١١٢٨، ولكنها تخلت عنها حين تولت الدولة العثمانية زمام الأمور.

شهد الشمال الأفريقي استعماراً ثقافياً بسبب الحركات الإسبانية التوسعية وأطماعها والتي هدفت إلى فرض سلطة الإسبان الكاثوليكية فتصادمت مع التوسعات العثمانية. وعلى الصعيد نفسه من الأهمية تأتي التطلعات الاقتصادية الأوروبية التي شجعت على قيام القوى الاقتصادية الباحثة عن أسواق لها وكانت الصدامات البحرية بين الإسبانيين والبرتغاليين والعثمانيين شديدة الضراوة وسقطت الجزائر في يد الدولة العثمانية عام ١٥٤٦ وتبعتها طرابلس عام ١٥٥١، ثم احتل العميد البحري خير الدين تونس من أيدي الحفصيين، ولكنه خسرها لمصلحة آل هابسبورغ التابعين لألمانيا والنمسا في مناسبتين منفصلتين. ولم تسقط تونس في يد العثمانيين إلا عام ١٥٧٤ حين استولت القوات العثمانية عليها وأرسلت آخر الحكام الحفصيين إلى المنفى في إسطنبول.

خلال القرن السابع عشر كانت تونس بمثابة إقطاعية تخضع لسيطرة إبراهيم باشا، ثم

خلفه حسين بن علي الذي أسس العائلة الحسينية المالكة التي امتد حكمها حتى استقلت تونس في منتصف القرن العشرين. وبالرغم من أن تونس كانت خاضعة لوصاية الدولة العثمانية إلا أن عائلة الحسيني كانت هي القائمة على الحكم بحيث حافظت في الوقت نفسه على علاقات طيبة بالدولة العثمانية. وفيما كانت بريطانيا ترعى مصالحها الاستراتيجية في مصر، كانت فرنسا أيضاً مدركة لفرصها في تونس بالمثل. ففي عام ١٨٦٩ تدخلت باريس في المشهد التونسي بقوة حين فقد الباي محمد الصادق (١٨٥٩ ـ ١٨٨٢) «الاستقلال الاقتصادي لبلاده لصالح هيئة تحت تخضع للسيطرة الفرنسية»[٦٩]، وتطلب الأمر أن تمر ست سنوات كاملة قبل أن تستطيع تونس استعادة نظامها واستقرارها المالي.

ومن المفارقات أن أحد العبيد الشركس جرى شراؤه في إسطنبول (واسمه خير الدين تيمناً بالعميد البحري السابق ذكره والذي حكم الدولة الحفصية قبل قرون)، هو الذي قام بالتفاوض مع السلطات الفرنسية. ومما يذكر لخير الدين أنه رفض القروض التي قدمتها باريس، ولكن العبء المالي لتونس الذي يشابه وضع مصر السابق ذكره، والمديونية الضخمة التي أدت إلى تدمير الاقتصاد التونسي المتواضع، ورغم هذه الأعباء لم يتردد محمد الصادق عام ١٨٦٠ بإصدار دستور للبلاد، وكان هذا الدستور هو الأول من نوعه في التاريخ العربي المعاصر.

أصبحت تونس بذلك مملكة محدودة النفوذ يرأسها حاكم يعاونه مجلس يخضع لمسؤولية الوزراء[٧٠]، وفشل خير الدين باشا عام ١٨٧٨ في وضع حد للفساد المنتشر، علماً بأن أهم وزراء البلاد شجعوا هذا الفساد وغضوا عنه الطرف، فغادر خير الدين بدوره البلاد إلى إسطنبول حين تضاءلت كل فرص تونس بالاستقلال.

غزت فرنسا تونس عام ١٨٨١ بحجة قيام القبائل التونسية في الجزائر بأعمال الشغب والثورة وبحجة مساعدة أحد الحكام الشديدي الموالاة لفرنسا، وكانت هذه ذرائع فقط لتبرير الغزو الذي لم يستطع الباي محمد الصادق الاعتراض عليه. وفي الثاني عشر من مايو ١٨٨١ وقع الحاكم الشكلي معاهدة (باردو) التي نصت على أن الاحتلال الفرنسي لتونس كان مؤقتاً ريثما يعود الأمن والنظام إلى البلاد.

وحين أدركت باريس أن هذه المعاهدة تحدّ من حرياتها في التصرف في تونس، قام الوزير الفرنسي المقيم في تونس بول كامبون بالتفاوض مع كل من لندن وروما للحد من التدخل الدولي بشؤون تونس المالية، وبذلك حان الوقت لفرض الحماية الرسمية على تونس وذلك حين وقع محمد الصادق معاهدة (المرسى) في يونيو ١٨٨٣ التي أصبحت تونس بموجبها تماماً مثل مصر، لكن تحت الاحتلال الفرنسي لا البريطاني.

حظي الحاكم وبطانته بالعناية الفائقة بالرغم من أنه ـ أي الحاكم ـ بتوقيعه الوثيقتين المذكورتين أعلاه قد تنازل عن كل ما يخوله من تحقيق الرغبات القومية التونسية[٧١].

وعبثاً حاول الحكام التونسيون إعادة الروابط ـ ولو لفترة قصيرة ـ بينهم وبين الدولة العثمانية لكنها كانت قد اضمحلت، ولم تلق محاولات محمد الصادق العديدة لطلب المساعدة من الدولة العثمانية إلا بالرفض وقوبلت محاولاته هذه بكلمات ونصائح يقصد منها فقط إظهار اللين.

لم يكترث عبد الحميد الثاني كثيراً لأمر تونس لأن اهتمامه الحقيقي بشمال أفريقيا كان مركزاً على طرابلس والحركة السنوسية المتدينة التي شكلت تهديداً للشرعية الدينية للخليفة[٧٢]. كان بالإمكان الاستغناء عن تونس، والاهتمام كان منصباً على طرابلس. وفي عام ١٨٣٥ أبعدت إسطنبول عائلة القره مانلي الحاكمة وقررت أن تحكم طرابلس مباشرة بنفسها.

بعد احتلال فرنسا لتونس، ازداد تدخل الاقتصاد الأوروبي ــ وتحديداً الإيطالي ــ بالشؤون الطرابلسية، وحمت الحركة السنوسية طرق التجارة،ولكن بعض الأخطاء المبكرة ـ التي جاءت بسبب التحرك العسكري الفرنسي في منطقة الشمال الإفريقي ـ طاردت قادة الحركة في السنوات الأخيرة[٧٣]. في تلك الأثناء بحلول عام ١٩٠٢ وافقت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا، المجر على ضم طرابلس إلى إيطاليا، فأخذت روما تدريجاً بتقديم خدمات البريد وطواحين القمح والمرافق الصحية، وذلك لكسب محبة الشعب. وحين كسبت حركة الشباب الأتراك النفوذ في إسطنبول عام ١٩٠٨، ادعت إيطاليا أن رعاياها في خطر محقق نتيجة لنشاطات الحركة، فدخلت إيطاليا الحرب ضد

إسطنبول عامي ١٩١١ ـ ١٩١٢ حيث انضمت الحركة السنوسية لمؤازرة الدفاع العثماني. وبالرغم من أن رجل تركيا القوي مصطفى كمال باشا كان عوناً لـ (أنور باشا) في حرب عامي ١٩١١ ـ ١٩١٢ إلا أن الدولة العثمانية كانت مرهقة بسبب حربها في البلقان، ولذلك لم تكن قادرة على الصمود في جبهتين رئيسيتين، ولما أدرك العثمانيون سيطرة إيطاليا على الأوضاع في طرابلس انسحبوا منها عام ١٩١٢. استمرت الحركة السنوسية في مقاومة الاحتلال الايطالي بقيادة عمر المختار في حرب بطولية أكدت أن أنور باشا حصل على الاستقلال بفضل سلطة الحركة السنوسية وحمايتها[٧٤]. وتمخضت الحرب الطويلة بين إيطاليا والحركة السنوسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عن تأسيس المملكة الليبية ، ومع حلول عام ١٩١٢ أصبحت الدولة العثمانية خارج الإطار السياسي[٧٥].

الأسرة الحاكمة في المغرب

بغياب سطوة الدولة العثمانية عن المغرب قامت قبيلة السعديين التي تدعي أنها تنحدر من سلالة الأشراف بتأييد من جماعة «العلماء» من قبيلة الزاوية بإطلاق حركة جهاد ضد الحامية البرتغالية في أغادير عام ١٥١١، ونجحت جهودها في اقتلاع البرتغاليين، وكان هذا في منتصف الأربعينيات من القرن السادس عشر. وكانت مثابرة عائلة السعديين غير الأنانية هي التي بوأتهم شرعيتهم المنقطعة النظير بقيادة محمد الشيخ.

بحلول عام ١٥٥٤ خضعت القبائل المتنافسة في مدينتي فاس وصافي لحكم عائلة السعديين، فيما انتقلت العاصمة إلى مراكش. سددت الدولة العثمانية قبضة الثأر باغتيالها لمحمد الشيخ عام ١٥٥٧، وحين شعرت البرتغال بضعف خليفة محمد الشيخ عمدت إلى تحريك قوة عظيمة من جيوشها إلى المغرب لقتال عائلة السعديين والدولة العثمانية، وشهدت معركة «الملوك الثلاثة» أو كما يسميها العرب «معركة القصر» موت الملوك الثلاثة، تاركة الغنائم والديات في يد أحمد المنصور السعدي، وكانت هذه الغنائم هي سبب ثراء عائلة السعديين خلال فترة حكم أحمد (١٥٧٨ ـ ١٦٠٣)[٧٦].

خصص أحمد السعدي جزءاً من ثروته لإنشاء جيش قوي خوّله الانتصار في كل من

مالي وموريتانيا عام ١٥٩١ وزادت مناجم الملح والذهب في السودان الغربية (هكذا كانت تعرف موريتانيا ومالي آنذاك) من ثراء عائلة السعديين، وكان هذا النصر هو سبب ادعاء المغرب المتكرر لملكيته للصحراء.

بالرغم من أن الفضل في وضع أساسيات الدولة المغربية الحديثة ـ وتزويد بلاده بحكومة مركزية ـ ينسب إلى أحمد السعدي، إلا أن اعتماده على الاقتصاد غير الخاضع للضريبة كان يعني اعتماده على أنظمة تجارية هي خارج نطاق سيطرته. ومع تقلب أسعار السلع عانت العوائد المالية من التذبذب، وبذلك عانى جيشه القوي والمكلف الضعف.

وبموت أحمد، قام ولداه باقتسام المملكة بحيث حكم الأول فاس والثاني مراكش، وضعفت السلطة السعدية، وذلك بسبب تنامي سطوة السلطات الإقليمية، وساد التوتر العلاقات بين بلاد المخزن بلاد السبا (بلاد الانشقاق) التي تهيمن على جميع روابط مراكش وفاس. لقد كان في القرن السابع عشر عندما قام أفراد من القبيلة العلوية بهزيمة مملكتي السعديين ، ولعل أعظم حكامها الأوائل هو إسماعيل (١٦٧٢ ـ ١٧٢٧) وهو قائد مختلط الأعراق عمل على تحسين مدخرات الخزينة وتأسيس جيش من العبيد السود مشابه لجيش الفاطميين في مصر. فرض إسماعيل الضرائب، ولكن غالبية رعاياه عاشوا بازدهار بفضل سياسته التي ضمنت الاستقرار الاجتماعي وبالتالي السلام التجاري. ونقل إسماعيل العاصمة في أوج فترات حكمه إلى (مكناس) بالرغم من أن فاس (في الساحل الشمالي) ظلت هي مركز النشاط الاقتصادي.ولسوء الحظ عانى خليفته الكثير من التحديات كي يحافظ على تماسك البلاد التي عانت من التجار اليهود من جهة والمسيحيين من جهة (والذين كانوا تحت الحماية الأجنبية) والذين ازدهرت تجارتهم بشكل مستقل[٧٧].

وفي بدايات القرن التاسع عشر احتلت فرنسا الجزائر التي كانت خاضعة للقيادة الصوفية فواجهت معارضة عنيفة. وبالرغم من أن التوسعية الاستعمارية الوحشية انتصرت في النهاية إلا أن نصرها في الجزائر كان غالياً[٧٨]. أُقحم الحكام العلويون في المغرب هذا النزاع بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلت لمنع قناصلة أوروبا من الاختلاط بالسكان المحليين. وفي البداية حافظ المغرب على عهوده لبريطانيا بالمحافظة على توازن السلطة،

لكن بعدما هزم الجنرال توماس روبرت بيجود الجيوش المغربية في إيسلي عرف المغاربة كلهم القيمة الحقيقية «السلبية» لوعود بريطانيا وكيف تتنكر بريطانيا لها، وبالرغم من حيرة مولاي عبد الرحمن الشديدة، إلا أنه وقّع اتفاقية مدرة للأموال مع مجموعة من التجار البريطانيين للإفادة من موارد المغرب الطبيعية[٧٩].

اعترضت كل من فرنسا وإسبانيا على هذه الاتفاقية المربحة، فعزّزت باريس وجودها وممتلكاتها في الجزائر، أما مدريد فقد عززت وجودها في سبتة على الساحل المغربي، ولكن قام بعض أفراد القبائل المحليين بتخريب المنشآت الإسبانية في سبتة فاتخذت إسبانيا هذا الأمر ذريعة مباشرة لغزو المغرب.

فقد محمد (١٨٥٩ ـ ١٨٧٣) كثيراً من الدعم عام ١٨٦٠، حيث احتلت القوات الإسبانية (تطوان)، وكان محمد يعاني أزمة مالية في فاس أعاقته كلياً، حتى اضطر إلى الاقتراض، الأمر الذي حدّ من قدرته على الحكم باستقلالية، وأصبح الوجود الأوروبي في المغرب ثلاثي الأطراف: فرنسا وإسبانيا وبريطانيا، كلها احتلت الأرض وفرضت شروطها في التعامل.

كانت المغرب (على العكس من تونس التي «تجرأت» على تبني دستور ومجلس تشريعي بين عامي ١٨٦٠و ١٨٦٤) متميز عن غيرها من الدول بأنها لم تخضع للسيادة العثمانية، فلقد دعم الشعب (من بربر وعرب) سلطانهم الذي كان ينظر إلى السلطان العثماني على أنه مرتد عن دينه. وفي عام ١٨٨٧، حين حاولت ألمانيا تشجيع قيام حلف بين تركيا والمغرب ـ وذلك من أجل مقاومة التوسع الفرنسي وعرقلته ـ أكد مولاي حسين (١٨٧٣ ـ ١٨٩٤) أن «التحالف بيننا وبين تركيا أمر مستحيل»، لأن «السلطان التركي في البوسفور ليس شريفاً»[٨٠]. وباعتبار أن مولاي حسين ينحدر من سلالة النبي، عمل على تأسيس سلطانه «كخليفة» وترسيخه، فيما عمد إلى سلب نظيره التركي هذا اللقب (لقب الخليفة). وفي الحقيقة، فإن حكام المغرب الآن ـــ كما في السابق ـ يعتبرون أنفسهم «شخصيات دينية» قبل أي اعتبار «سياسي» آخر.

قام مولاي حسن ـ وهو قائد مفكر وصناعي ـ بتهميش ادعاءات الدولة العثمانية

المفترضة للخلافة عام ١٨٧٣، وحاول عكس اتجاه الاحتلال الأوروبي. وفيما بشر نظام الضرائب العادل ـ إلى جانب استصدار عملة جديدة ـ بحلول الاستقرار والنظام على الاقتصاد، إلا أن عزم مولاي حسن على تأسيس جيش محترف لم يضمن له الحد الأدنى من إخلاص القبائل وولائها، إذ أطلقت أكثر من ٦٠٠ من قبائل المغرب رغبتها في بيع ولائها، ما شجع على التدخلات الخارجية. ومن المفارقات أنه فيما فشلت سياسة السلطان في ضمان تأسيس دولة حديثة فإن النموذج الذي اعتمده كان قيد التنفيذ عند موته عام ١٨٩٤.

سقط مولاي عبد العزيز (١٨٩٤ ـ ١٩٠٨) وكذلك خلفه ـ وأخوه ـ مولاي عبد الحفيظ فريسة للضغوط الأوروبية، وكان على عبد العزيز أن يفعل كأبيه تماماً ويقبل التدخل العسكري لفرنسا في المغرب، وذلك لحماية «السلطان».

وكانت النزاعات على الحدود الجزائرية المغربية هي التي اقتضت هذا الوجود العسكري الذي جعل من المغرب مع مرور الوقت حكومة خاضعة للحماية الفرنسية، تماماً كما حدث حين أخذت بريطانيا مصر ـ بعد مذبحة الإسكندرية ـ وبعد التفاهم الإنكليزي ـ الفرنسي عام ١٩٠٤ الذي نص على اقتسام المستعمرات، وقعت «مذبحة» التجار الأوروبيين في الدار البيضاء ـ حيث مات تسعة أشخاص ـ وهذه الواقعة هي التي رسمت قدر البلاد[٨١]، حيث واجه مولاي عبد العزيز ثورة خطيرة كانت بمثابة فرصة ذهبية لأخيه عبد الحفيظ للعمل على خلع الأول عام ١٩٠٧، فدخل الأخوان في حرب ضد بعضهما، فيما غرق المغرب في الفوضى. تدخلت فرنسا بموافقة كاملة من بريطانيا وإسبانيا لإعادة النظام إلى البلاد ولم تبد أية جهة الرغبة بمساعدة حاكم المغرب باستثناء القيصر، ولكن سيطرة فرنسا على الجزء الأكبر من المغرب كانت سريعة جداً، ولم يزد عرض ألمانيا لقوتها على بارجة بحرية واحدة في أغادير عام ١٩١١.

وعدت فرنسا الحاكم بعد انتصارها «بحماية جلالة الملك الشريف من كل الأخطار التي قد تتهدده شخصياً أو تتهدد عرشه» وذلك بموجب معاهدة الثلاثين من مارس عام ١٩١٢[٨٢]، وكانت هذه المبادرة التي تولي اهتماماً كبيراً بعبد العزيز ونظامه وسلامته هو شخصياً قد جاءت في مقابل أن تطلق فرنسا يدها في البلاد لأجل إعادة تشكيل

قدرات المغرب الإدارية والاقتصادية والعسكرية، وصارت فرنسا الاستعمارية هي سيد البلاد الفعلي، وذلك عبر جنرالاتها ذوي النفوذ والقوة المقيمين في المغرب.

وعلى العكس من الأسلوب الدموي الذي طبقته فرنسا للسيطرة على الجزائر جاء احتلالها للمغرب عبر سلسلة من المناورات الدبلوماسية الذكية التي لم يستطع أن يمنعها كل من عبد العزيز أو عبد الحافظ. وبالرغم من الأذى المرعب الذي سببه الاحتلال، إلا أن سلالة العلويين ظلت بعيدة عن الأذى، وسرعان ما تنحى عبد العزيز عن الحكم ـ حيث انضم إلى تنظيم ديني للبربر في طنجة ـ وخلفه في الحكم مولاي يوسف (١٩١٢ ـ ١٩١٧).

اعتمد مولاي يوسف ـ الذي اشتهر بالورع ـ نظام حكم لا ينطوي على أي تهديدات من أي نوع، فكان المارشال هربرت لوتي (وهو جنرال مقيم في المغرب منذ ١٩١٢ وحتى ١٩٢٥) هو الحاكم الفعلي للبلاد[٨٣]. أسس لوتي سياسة موالية للبربر في المغرب وشجع مولاي يوسف على نشر تأثيره الديني التقليدي في البلاد.

وفيما كان البربر (سكان شمال أفريقيا) معزولين ـ عن قصد ـ عن البلاط الملكي الشرعي، وذلك لتحقيق أهداف فرنسية محددة، كانت هيبة السلطان في تزايد وذلك لأن المغاربة اندمجوا مع القصر (الشريفي الطابع)، وكان لوتي «المناصر للملك» مقتنعاً بأنه لا يمكن ضمان الحكم الفرنسي إلا بالدعم الذي يقدمه المغاربة الى «الخليفة الشرعي الوحيد للرسول»[٨٤]، ولكن ظل هدف لوتي هو السيادة الفرنسية في السهول المغربية الخصبة، إلا أن جهوده فشلت بسبب تسارع التحضر والمدنية في المنطقة، وخصوصاً مع ظهور المسلمين المثقفين وغالبيتهم ينتمون إلى السلفية (وهي حركة دينية تدعو إلى العودة للأصل التقليدي) التي شكلت العمود الفقري للقيادة القومية المغربية.

وبموت مولاي يوسف عام ١٩٢٧ اختير ابنه الثالث ليخلفه، نظراً إلى كونه سلطاناً غير ذي تهديد جدي[٨٥] وكان محمد قائداً غامضاً وصبوراً وذا تصميم، وكان يراهن على الوقت في سبيل تشجيع القوى القومية على الانتظام والعمل ضد المحتلين، ولكن جواسيس فرنسا الموزعين في كل مكان كشفوا هذا الدعم الخفي للسلطان، ما أدى إلى نفي السلطان ثلاثة أعوام بدءاً من عام ١٩٥٣، ولكن حلم الاستقلال ظل في الأفق لأن

مقاومة الاحتلال لم تكن بفعل قائد واحد، لكنها كانت نتيجة حركات هائلة شديدة التنظيم عملت على تحريك الرأي العام والحراك الشعبي في أحسن توقيت، وبذلك أجبرت فرنسا على إعادة محمد إلى عاصمته لتهدئة المقاومة ضد استعمارها الطويل، وبذلك عاد الحاكم المنتصر إلى المغرب عام ١٩٥٥ ليواصل حكمه في المغرب حتى نال استقلاله.

إجهاد الحكومات الإسلامية وتجديدها

في الوقت الذي دفعت فيه الحرب العالمية الأولى بكل من أوروبا وآسيا وأفريقيا إلى دوامة من العنف، كانت مصر والمغرب وطرابلس وتونس خاضعة للاحتلال الإمبريالي. قايضت حكومات الشرق الأوسط حكم الإمبراطورية العثمانية بنظرائها من أوروبا، وقدمت القوى الأوروبية أفكاراً سياسية جديدة أدت إلى تأسيس برلمان في القاهرة وأسطنبول أيضاً، وحدث بالطبع تبادل للثروات العلمية، لكن على نحو محدود. لكن التحديث ـ كأقل وصف له ـ كان خطوة باهظة الثمن وكان الأمر المميز حقاً هو مقدرة الغالبية العظمى من الحكومات العربية والإسلامية على تكييف وضعها ونجاحها في المحافظة على بقائها في الحكم.

بددت الحرب العالمية الأولى كل سلام إقليمي موجود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعد أن اتضحت علاقات التحالف، لجأ أنور باشا في أسطنبول ـ وهو وزير حليف لألمانيا ـ إلى الوقوف في صف برلين ضد موسكو، فعانت الأهداف الروسية في كل من البلقان والقوقاز من القصف المنظم، وكان قرار أنور الحاسم (والذي اتخذه بناءً على افتراض مغلوط بأن المسلمين يكرهون قوات الحلفاء أكثر من كرههم لسيطرة دول المحور) بتدمير مصالح الدولة العثمانية بشكل نهائي وتدمير الإمبراطورية نفسها على المدى الأبعد. دخلت أسطنبول الحرب بعد أن أصدر «علماء الأمة» مرسوما دينياً يدعو إلى «الجهاد» باسم السلطان، جُمع المسلمون بناءً على ما ورد في «الفتوى»، لكن القليل استجاب لها. وكان لعصيان الفتوى الدينية سببان اثنان: أولاً، لم يتعاطف العرب مع رغبات الدولة العثمانية وطموحها إلا فيما ندر، وذلك لأن الدولة العثمانية حكمت البلاد العربية لقرون عديدة بقبضة من حديد، فقيدت الحريات، والأسوأ من هذا أنها

استبدلت سياسة العباسيين التحررية ـ نسبياً ـ بسياسات متطرفة. أما السبب الثاني والمهم بنفس الدرجة الذي نجم عن هذا التحدي الصريح. حين كثفت بريطانيا وجودها في المنطقة ووقع العرب فريسة لمكيدة بريطانيا التي ادعت دعمها لإحدى السلالات العربية المحلية (وهم الهاشميون) لذلك كان الوقت سانحاً لإيجاد البديل بعد أن نكثت بريطانيا بوعدها.

حكم الهاشميون، وهم «عائلة تقول إن نسبها ينحدر من النبي، وكانت خياراً على أقل تقدير جيداً كغيره من القبائل التي حكمت حوالي مدينة مكة المكرمة[٨٦] وخضع الشيوخ الهاشميون منذ عام ١٥١٧ للسلطة العثمانية بالرغم من بروز التوترات بينهم من فترة لأخرى. وبالرغم من أننا لا نعرف الكثير عن المداولات المتعددة الأطراف التي كانت تجري بين الهاشميين والدولة العثمانية من جهة وبريطانيا من جهة أخرى، لكنّ الهاشميون قبلوا حماية السلطان وأعطياته، محافظين على المدينة المقدسة التي يحكمونها (مكة) ومحافظين في الوقت نفسه على الأمل بالوصول إلى قصر إسطنبول إذا سنحت الفرصة. وبعد عام ١٨٩٤ حين تحرك الشريف حسين وولداه علي وعبد الله كرهاً إلى ميناء البوسفور كانوا قد تعلموا التركية وأتقنوها إلى الحد الذي أدهش السلطان عبد الحميد كثيراً[٨٧].

وكان الشريف حسين يلقب بأمير مكة في عام ١٩٠٨، كما قاد حملة عثمانية إلى منطقة عسير (جنوب السعودية اليوم) «عام ١٩١١ ضد آل سعود، وفيما كان الشريف حسين يحمل الولاء للسلاطين العثمانيين كان ابنه عبد الله أكثر تعاطفاً مع الأفكار والتوجهات القومية. تأسست في أسطنبول عام ١٩١٣ جماعة سرية تدعى (العهد) على يد الشخصية المصرية عزيز علي المصري، وهي «جماعة مؤلفة بأكملها من ضباط الجيش مع وجود عنصر عراقي قوي بينهم»[٨٨]. كان المصري يكره أنور باشا ويسعى إلى تأسيس حكومة عربية ـ تركية على النمط النمساوي ـ المجري، لكن هذا لم يقع. وبالرغم من هذه النزعات القومية الوليدة، كان الشريف حسين ضد أي تدخل للدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى فحذر السلطان من الدخول فيها إلى جانب ألمانيا، إذ إن فعل هذا سيكون «إما جهلاً أو خيانة» كما صرح الشريف حسين، لكن إسطنبول لم تكن تولي أي رأي يعارضها اهتماماً، وخصوصاً إذا كان هذا الرأي عربياً[٨٩].

قام الشريف حسين وبدعم من هورايشو كتشنر (وزير الحرب البريطاني) في القاهرة بتآمر، إذا حالفه القليل من الحظ فسوف يقيم خلافة جديدة في مكة بتشجيع من الأحلاف المناهضة للدولة العثمانية. بالرغم من الدمار الذي وقع عام ١٩١٥ في جاليبولي، قام الشريف حسين بقطع.علاقاته مع إسطنبول، وكان قد عزا هذه الخطوة إلى أنّ حكومة الأتراك الفتية كانت مناهضة للعرب، وأن هذه فرصة نادرة يجب ألا تبدد . فقام الشريف حسين في ١٦ يونيو عام ١٩١٦ بإطلاق الثورة العربية معلناً نفسه «ملكاً على العرب» ولم تكن لندن ولا باريس مستعدتين لفكرة «ملكاً على العرب»، فكان الشريف حسين بالنسبة إليهما «ملكاً للحجاز». وبغض النظر عن التسمية، فقد صرح الشريف حسين لصحيفة القبلة في ٢ نوفمبر ١٩١٦ بأن العرب قد «استعادوا شهرتهم القديمة وبيت الحكم الأقدم في العالم كله»[٩٠].

لكن رؤية الشريف حسين لم تتحول إلى واقع ملموس بالرغم من ثورة بعض العرب على الإمبراطورية العثمانية، فقامت الجيوش البريطانية ـ وليس القوى العربية ـ باحتلال دمشق في الاول من أكتوبر ١٩١٨، فيما وقّعت إسطنبول هدنة مع بريطانيا وسحبت بقايا قواتها من سوريا[٩١].

انهزمت إسطنبول، لكن الغريب في الأمر أن الخلافة العثمانية استمرت في ظل حكم الأخ الأصغر للسلطان رشاد، وهو محمد السادس (١٩١٨ ـ ١٩٢٢) الذي كان معروفاً بميله إلى لندن وباريس، ولذلك عمد إلى تبني السياسات الغربية على نحو واضح مؤمناً بأن هذا التملق كفيل بإبقاء الخلافة واستمراريتها، وفي نهاية المطاف عزيت كافة الأخطاء والشرور التي نجمت عن الحرب إلى حركة الشباب الأتراك. ومن المفارقات أن السلطان كان على علم تام بقرارات الحركة، وكان يدعمها على نحو خفي، الأمر الذي سلط الضوء على عدم نزاهته الفكرية.

وكان على محمد السادس أن يظل قانعاً بالوجود البريطاني والفرنسي والايطالي، وما زاد الطين بلة وجود الجيوش اليونانية في عاصمته إسطنبول.

سيطر «مستشارو» الحلفاء على الحاكم الذي أرغم على التنازل عن غالبية مستعمراته

العربية التي كان يحكمها سابقاً. وكان موقف السلطان الوضيع مقنعاً للدول المنتصرة، وهو الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية بما يتماشى مع رغباتها.

احتلت الجيوش الإيطالية أنطاكيا، وقامت الجيوش اليونانية بتدمير منظم للعديد من القرى التركية، وكان الأخذ بالثأر هو الذريعة التي استخدمت لتعليل إبادة الشعوب المسلمة حول (سميرنا) ولكن هذا التبرير كان غير كاف لهذه المذبحة(٩٢)، ودفعت تركيا المضعضعة ثمناً باهظاً نتيجة سياسات قادتها المتعصبة، وكانت قد فقدت هيبتها وعظمتها، وكان في جملة هذه الإهانات أن قام مصطفى كمال باشا ـ وهو ضابط ولد في سلانيك اليونانية التابعة للدولة العثمانية أنذاك، وكان ضد قرار الدولة العثمانية في وقوفها إلى جانب دول المحور ـ بتولي زمام الأمر(٩٣).

يدين كمال بتعليمه ولقبه الذي يحمله للمعاهد العسكرية التابعة للدولة العثمانية، ولم يكن يثق بأنور باشا، لكنه لم يعارض قيام الحكومة عام ١٩١٨، ولكنه انشق عن الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ حين كان يخدم محمد السادس بإخلاص في الفترة الانتقالية. رفض السلطان طلب مصطفى كمال اللجوء إلى الأناضول، رفض أيضاً أن يعهد إليه بحقيبة وزارة الحرب عام ١٩١٨. وبالرغم من كراهيته الشخصية له، إلا أن محمد السادس أخطأ في تقويم هذا الضابط الطموح، وخصوصاً أنه كان معطلاً عن العمل لا عائد مالياً لديه. وبغياب المصادر الأصلية التي توضح نيات السلطان كان من الصعب التأكيد إذا كان السلطان يخطط لإبعاد كمال عن اسطنبول أو أنه كان يرغب في حفزه على قيادة حركة مقاومة ضد الغرب. وفي هذه الأثناء عين الحاكم كمال باشا في منصب المفتش العام للقوات المسلحة في شمال الأناضول في ١٦ مايو ١٩١٩، ما حد من تحركات كمال باشا ولو لبرهة(٩٤). لبس كمال باشا زيه السلطاني في البداية وأدعى أنه ينفذ الأوامر (أوامر الحاكم) ولكنه استقال من منصبه في أقل من شهر(٩٥)، وبقيادته للثورة ضد الحكومة ـ ولكن ليس ضد السلطان ـ شكل كمال باشا مصدراً بديلاً للشرعية في أنقرة حيث مثل هناك الاتجاهات القومية، وحين جابه السلطان هذه الظروف التي يصعب قهرها بادر بالتوصل إلى تسوية مع القادة الوطنيين في أواخر عام ١٩١١ وبدايات ١٩٢٠ لا لشيء إلا لكي يثبت «وطنيته».

وقد عقد اجتماع مهم في إسطنبول أُعيد بموجبه كمال إلى رتبته العسكرية السابقة حيث زُوِّد جنوده بشكل مستمر بالمعونات الحربية التي كانوا بأمس الحاجة إليها.

احتلت القوات البريطانية ـ التي كانت تسيطر على العرش كلياً ـ وزارة الحرب في مارس ١٩٢٠، أما خارج العاصمة فكانت جيوش السلطان قد تضاءلت وضعفت. وبحلول يونيو ١٩٢٠، كان همّ السلطان الوحيد هو المحافظة على حياته قبل أي شيء آخر، فقد كان الغضب الشعبي ضده متأججاً وقام الوريث الشرعي بمحاولات باهتة للتودد إلى مصطفى كمال ولكنها باءت بالفشل. ونجح كمال بفضل الدعم العسكري والإرشاد الذي قدمه السوفيات بالقضاء على الأكراد وتم طرد ما بقي من الشعب الأرمني إلى اليونان في سبتمبر ١٩٢٢[٩٦]، وتلت هذه الأحداث موجات ضخمة من الهجرات القسرية وبعضها غير قسري حيث غادر الإمبراطورية العثمانية ما يزيد على ١,٢ مليون نسمة ممن يتحدثون اليونانية، عاد ٤٠٠ ألف نسمة ممن يتحدثون التركية من اليونان، وربما وعد العديد من السياسيين البريطانيين ـ بمن فيهم اللويد جورج ـ أثينا باستعادة أمجاد الإمبراطورية البيزنطية، ولكن زمن السيادة الدينية كان في تراجع، على الأقل في القرن العشرين.

لكن كان على اللويد جورج أن يدفع ثمناً سياسياً باهظاً بعد أن فشلت بريطانيا في السيطرة على جيوش مصطفى كمال في شاناكاله في الدردنيل في نوفمبر عام ١٩٢٢، وربما كان قرار التنازل عن الدردنيل قد جاء باكراً بعدما لجأت لندن إلى إبعاد نفسها عن السلطان، وبالطبع كانت محاولات الحاكم لدفع بريطانيا إلى محاربة «شخص مقدوني غير معروف الأصل» بمثابة مؤامرة بينه وبين قوى غريبة أجنبية ضد قوى وطنية قومية[٩٧].

بعيداً عن المراسم وبحركة جرى تنظيمها بحذر، غادر السلطان قصر يلدز في ١٧ نوفمبر ١٩٢٢ برفقة قوات بريطانية متجهاً إلى البوسفور حيث كانت تنتظره بارجة حربية. وهكذا انتهى الحكم العثماني المباشر ومات محمد السادس في سان ريمو بإيطاليا عام ١٩٢٦.

ومع ذلك، نظراً إلى شعبية السلالة الحاكمة، لم يقم مصطفى كمال بإلغائها على الفور؛ وبدلاً من ذلك، أقنع عبد المجيد بأن يقبل الخلافة. وفي خلال عام، ظهرت انشقاقات سياسية خطيرة بين الرجلين، مع حرص مصطفى كمال على دمغ البلاد بطابعه العلماني الصريح. في ٣ مارس عام ١٩٢٤، وُضع السلطان على متن قطار الشرق السريع إلى أوروبا، يتبعه كل من بقي من أفراد السلالة الحاكمة العثمانية. وقامت الجمهورية التركية تدريجاً بمحو الإمبراطورية العثمانية من الذاكرة السياسية للدولة، حيث حول مصطفى كمال نفسه إلى «أتاتورك» (أبو الأتراك). وعلى الرغم من أن المظهر يبدو علمانياً وموالياً للغرب، كان أتاتورك ديكتاتوراً حديدي القبضة، ورث ما أمكن إنقاذه من أسلافه الأقوياء. وسرعان ما استُبدلت المعجزة العثمانية بالقومية التركية، ويبقى للأيديولوجيا قيمة فقط في تلك المناطق من العالم الإسلامي التي تتحدث بالتركية، أو حيث يمكن السكان الأصليين تتبع أصول أجدادهم إليها. وعندما ظهرت حركات قومية شرعية في أنحاء العالم الإسلامي، فإن السكان غير الأتراك نادراً ما كانوا يحرصون على أن يحذو حذوا أنقرة، وفي العالم العربي سرعان ما ملأت القوى الاستعمارية الفراغ السياسي.

المملكة الهاشمية في العراق

بانهيار الإمبراطورية العثمانية، توقع قادة الثورة العربية الكبرى ـ من الهاشميين ـ أن يوحدوا الأمة المنقسمة، ولكن الهاشميين كانوا بين فكي الطموح الفرنسي والطموح البريطاني، وخصوصاً أن بريطانيا كانت قد قسمت المنطقة (حوض البحر الأبيض المتوسط) على نحو يخدم أهدافها الاستعمارية، وقامت فرنسا ـ بمباركة من بريطانيا ـ بسحق جيش الأمير فيصل بن الحسين في قاعدته بدمشق ثم أخرجته من سوريا في ٢٤ يوليو ١٩٢٠. وما يثير السخرية أن فرنسا اعتمدت على الجيوش العربية ـ ومعظمها من الجزائر والمغرب ـ لهزم الحكومة العربية المستقلة الناشئة.

أرسل الشريف حسين من مكة حفيده الابن الأكبر لفيصل (وهو الأمير عبد الله) إلى جنوب سوريا لاستطلاع إمكان تأسيس مقاومة منظمة ضد الفرنسيين من هناك، ولكن لم يكن ذلك ممكناً، فعاد عبد الله إلى عمان التي كانت تقع على الخط الرئيسي لسكة حديد الحجاز، وكانت غالبية سكان المدينة آنذاك من الشركس الذين طُردوا بالقوة من

روسيا واستقروا في عمان بأمر من الحكومات العثمانية السابقة، وكثير منهم خدم في القوات العسكرية المحلية المتعاقبة بولاء.

من الصعب الجزم هنا بأن عبد الله توقع التحركات البريطانية في ما تلا ذلك، أو أنه تلاعب بحذر شديد مع التحالف الفرنسي ـ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، لكن فرنسا وبريطانيا كانتا قد اتفقتا على اقتسام المنطقة عن طريق المعاهدة التي ظلت سرية في تلك الأثناء: معاهدة سايكس ـ بيكو (١٩١٦) التي تنص على أن تأخذ بريطانيا ضفتي نهر الأردن. في عمان قام عبد الله باستثارة الغضب وذلك بتهديده الصريح للندن، كما أصدر العديد من المراسيم المناهضة لتوغل باريس في سوريا. وعلاوة على ذلك، كان ونستون تشرشل ـ وزير المستعمرات آنذاك ـ تواقاً إلى حل مشكلة الوطنيين العرب الذين كانوا يثيرون الشغب والتحدي، الأمر الذي أفضى إلى التحالف بين فرنسا وبريطانيا، فسافر إلى القدس في مارس وأبريل عام ١٩٣١ في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد توصلت إلى اتفاق مع الهاشميين حيث أصبح عبد الله حاكماً لإمارة شرقي الأردن (ترانس جوردان) وله أن يتقاضى عوناً مالياً لقاء التخلي عن طموحه في سوريا.

قُبِل العرض وأصبحت عمان عاصمة لدولة عربية جديدة بالرغم من أنها لم تكن قد نالت شرعيتها بعد. وكي يتمكن عبد الله من حكم شرق الأردن اعتمد على الحرس الشركسي والضباط البريطانيين إلى جانب جيشه[٩٨] وعاش الحاكم عيشة زهيدة بسبب قلة المصادر المالية، ولكنه أخيراً أحاط نفسه بهالة جديدة من السلطة حين بنى قصر بسمان اللافت للنظر. وبالرغم من قناعته بحياته وحالة الشلل السياسي التي سببتها له المكاسب الكبيرة للحركة الصهيونية في فلسطين التابعة لبريطانيا، إلا أنه لم يتخل عن رغبته في أن يكون ملكاً على سوريا.

أدت المبادرات السياسية الفرنسية في بيروت ودمشق أخيراً إلى نشوء جمهوريتين اثنتين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦ على التوالي في كل منهما، وقامت بريطانيا بإلحاق الضفة الغربية بإمارة شرق الأردن عام ١٩٤٨ حين قامت دولة إسرائيل، ولكن هذه الخطوة أعطت لعبد الله جزءاً مهماً من الشعب الفلسطيني الذي لم يكن يدين بولائه له، وربما كان للمسؤولين البريطانيين نيات أخرى، لكن الأمر اتضح حين تلاشت مطالبة الفلسطينيين بالاستقلال[٩٩].

كان عبد الله ـ بفضل لندن ـ هو حاكم إمارة شرقي الأردن، فكان مديناً لبريطانيا، وكان أخوه المنفي فيصل متلهفاً للعودة، فكان هو «الحل الأفضل والأقل كلفة» لحل ورطة بريطانيا في العراق على حد تعبير تشرشل، فقد فشلت بريطانيا في إخماد المعارضة العراقية بعد أن احتلت بغداد عام ١٩١٨، وخلال عامين اثنين كانت بريطانيا تواجه ثورتين ناضجتين تماماً، وكانت في أمسّ الحاجة لتخليص نفسها من هذا المأزق. لذلك، قام برسي كوكس ـ المفوض البريطاني الأعلى في العراق ـ بتزويد لندن بقائمة أسماء المرشحين المحليين للحكم في يناير عام ١٩٢١، واللافت في هذا الأمر أن أياً من الأسماء المقترحة لم يكن من عائلة الهاشميين[١٠٠].

وكان هذا الإجراء غير ذي فائدة لأنه كان بعيداً كل البعد عن الخيار الذي وقع عليه رأي تشرشل، ففيصل هو الذي اختاره تشرشل، وبذلك عاد فيصل إلى البصرة ببارجة بريطانية في ٢١ يونيو ١٩٢١ ليتسلم سلطته هناك. وكان استقبال فيصل فاتراً حيث لم يكن الكثير من العراقيين يعرفونه، وقلة منهم كانوا مهتمين بمهاراته السياسية. ويذكر لفيصل أنه كان مدركاً أنه مدين لبريطانيا «بعرشه» وأهم من هذا: أنه مدين لها بفضل مساعدتها العسكرية الحيوية التي حفظت له السلطة، ولقد صرح للمفوض الأعلى بقوله: «بعيداً عن قيمي ومبادئي الشخصية تجاه القومية العربية، فأنا أداة من أدوات السياسة البريطانية، فأنا وجلالته في مركب واحد، فإما أن نغرق معا أو ننجو معاً»[١٠١].

وبالرغم من إدراك فيصل لأهمية أن يكون مظهره شرعياً أمام الشعب، إلا أنه كان يبدو شخصاً «حجازياً» بين شعب يحمل البغضاء للعرب في شبه الجزيرة العربية: لكن فيصل ـ بدافع من تسليم نفسه للأقدار أو لرغبة أصيلة منه بقيادة أمة جديدة ـ أخذ يبعد نفسه تدريجاً عن القيادة البريطانية لأنه كان محقاً باستنتاجه أن بريطانيا أرادت منه أن يفعل ذلك، وحين تنامت وتسارعت عملية اكتشاف النفط في شمال العراق أخذت لندن تنظر إلى فيصل كحليف تابع لها وأن استمراريته على العرش العراقي كانت جزءاً لا يتجزأ من الأهداف البريطانية في العراق[١٠٢]. تمكن فيصل طوال السنوات الاثنتي عشرة التالية من صياغة شخصية قوية له في المملكة، كما تمكن من محو المشاعر السيئة المكبوتة لدى العراقيين حيال الهاشميين، والأهم من هذا أنه نجح في تحقيق هذا الأمر من

دون أن يهمل التزاماته تجاه بريطانيا، وكان جرتورد بل ـ وهو أحد مؤسسي المملكة العراقية ـ موجوداً دائماً لتقديم النصح حيثما لزم الأمر[١٠٣].

مات الملك فيصل في سويسرا عام ١٩٣٣ وهو يقضي إجازة الصيف، وأما ابنه ذو الخبرة القليلة غازي، الذي حكم حتى عام ١٩٣٩، فقضى باكراً في حادث سيارة.

كان غازي (وهو خريج هارو) يحتقر بريطانيا، والأهم من ذلك أن سلوكه كان متعجرفاً في العراق حيال العراقيين. لكن نظرة غازي للاحتلال البريطاني ـ الذي كان يعلق عليه بشكل متكرر ـ سبباً في ذيوع شعبية غازي بين العديد من العراقيين، وكان من الطبيعي أن تنقم لندن على سلوكه الانشقاقي ـ وبعض من هذه السلوكات كان يسهلها له مستشارون بريطانيون مختارون بعناية وذلك لزيادة موقف الملك إحراجاً ـ وأثار عدم اكتراث الملك بالانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال الكردي باقر الصدقي عام ١٩٣٦ امتعاض بريطانيا، وكان غازي ـ خلافاً لما هو منتظر ـ قد قبل مسبقاً بوزير الخارجية الذي فرضته بريطانيا (نوري السعيد) ولكن هذا الأخير كان قد لجأ إلى السفارة البريطانية عام ١٩٣٦ حين أطاح الانقلاب الحكومة آنذاك[١٠٤].

ولأن نوري السعيد كان محباً لبريطانيا، ونظراً إلى رغبته الشديدة في استعادة مكانته السياسية والاجتماعية، كان موت الملك غازي المفاجئ سبباً في إثارة الأسئلة عن صحة واقعة الوفاة: هل كان هناك أي مخطط لقتل الملك؟

وبالرغم من أن العراقيين في المجمل شكوا في أن يكون الأمر مجرد حادث، إلا أنه لم توجد أي أدلة قاطعة في ذلك الوقت، وحتى بعد مرور كل هذه السنوات لا يمكننا بتّ حقيقة ما حصل بالضبط[١٠٥]، ولكن يكفي أن نقول إن لندن أصبحت «منزعجة تماماً من ازدياد حدة التيار الوطني الذي دعمه غازي عبر محطته الإعلامية الخاصة، وكانت تحديداً منزعجة من محاولاته المتكررة لإقناع الكويتيين بخلع شيخهم والانضمام إلى المملكة العراقية»[١٠٦]. كانت بريطانيا في الوقت ذاته تحاول تقويم ميزات بعض الأفراد من عائلات أخرى وفضائلهم، «وذلك تحسباً لأية حالة طارئة قد تقع»[١٠٧]. أما الدور الذي أدته الملكة في حادث وفاة زوجها، فقد كان ولا يزال سراً، ولكن كان من

المعروف والشائع آنذاك أن الملكة علياء كانت قد أبعدت زوجها عنها في ذلك الوقت وأنها كانت تُعدّ حيلة ما لجعل أخيها عبد الإله هو الحاكم. وبدعم من نوري السعيد نجحت الملكة علياء بالفعل في إقناع بريطانيا بتعيين عبد الإله وصياً على العرش وذلك نظراً إلى كون ابن الملك فيصل الثاني قاصراً[١٠٨].

فكرت لندن بالاقتراح الذي عرضته الملكة ملياً، ثم قبلت باقتراح الوصاية على العرش، ولم تتعدّ الفوضى الدبلوماسية هذا الحد نظراً إلى كون عبد الإله مرشحاً بريطانيا معروفاً جداً، وأثناء جنازة الملك فيصل في بغداد كان النعاة يهتفون «دم غازي ينادي يا نوري»[١٠٩]. وبالرغم من أن عبد الإله كان الوصي على العرش، إلا أن الحاكم الفعلي للعراق كان نوري السعيد، وكان هذا يعني أن رئيس الوزراء في وسعه أن يفعل أي شيء وقد فعل.

من جانبهم تحمّل المسؤولون البريطانيون تصرفات نوري السعيد مصالحهم الرئيسية في البلاد في منأى عن الأخطار. وكان لبريطانيا حق الوصول إلى مصادر النفط الوافرة وتشكيل الأحلاف الإقليمية بموجب ميثاق بغداد المشين عام ١٩٥٥. ولم تكن حكومة نوري السعيد ولا بريطانيا مهتمة بالخلل الاجتماعي في العراق أو بالثورات المدنية المتكررة أو الاضطرابات المتعاقبة للقضايا الفلاحية أو بتزايد أعداد الطبقة المتوسطة التي لا صوت لها.

وعبر عقد من الزمان عملت الكثير من المبادرات التي اقتُرحت ثم طُبِّقت على تهيئة الظروف التي فجرت ثورة عام ١٩٥٨، ومن بين هذه المبادرات إعفاء منخفضي الدخل من دفع ضريبة الدخل، وتشجيع انتقال الأراضي من أيدي الفلاحين إلى أيدي التجار ذوي النفوذ. وربما كان قرار نوري السعيد برعاية ودعم ميثاق بغداد قد خدم مصالح بريطانيا وأميركا في حربهما الباردة، ولكنه بالتأكيد عمل على عزل العراق عن الوطن العربي[١١٠].

ومع ازدهار القومية العربية في دول حوض البحر المتوسط ومصر، وبانضمام كل من بريطانيا وفرنسا إلى صف إسرائيل ضد مصر في حرب السويس عام ١٩٥٦، ضعفت

كل من حكومة نوري السعيد أكثر فأكثر، كل ذلك شجع مجموعة من الضباط في الجيش العراقي بقيادة الرائد رفعت الحاج سري على تنظيم خلايا سرية مناهضة للحكومة. ونظراً إلى قلة خبرة سري، وربما إلى قلة حذره أيضاً تم «القبض عليه سريعاً رئيس الأركان الفريق رفيق عارف ولكنه لم ينجح رغم هذا في تحديد هوية الجنود المنشقين. قام الضباط المنشقون بقيادة العميد عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف بتبني الحركة القومية الناشئة وكان من البديهي أن هؤلاء يخططون لانقلاب يهدف إلى نيل الاستقلال من الحكومة والعائلة المالكة الموالية لبريطانيا.

أثبت قاسم وعارف براعتهما في ١٤ يوليو ١٩٥٨ حين قامت عدة كتائب كانت متجهة «ظاهرياً» إلى الأردن، ولكنها فعلياً اتجهت إلى بغداد واحتلت المرافق الأساسية للبلاد (وزارة الدفاع، محطة الإذاعة، مخازن الذخيرة إلخ....)، وتمت السيطرة على بيت نوري السعيد والقصر ولم يستطع الوريث الشرعي «عبد الإله» أن يصمد باستسلام الوصي الملكي. وفي ظل هذه الجلبة والصخب قُتل الملك وريث العرش وبقية أفراد العائلة الهاشمية المالكة على عجالة، أما نوري السعيد فقد تخفى بزي امرأة وهرب ولكن قُبض عليه وأُعدم في ١٥ يوليو وطاف جسده في شوارع بغداد ثم تم أحراقه، لا لإذلال عائلته فحسب، بل لجعله عبرة لغيره[١١١]. وبكلمات أخرى قالها أحد المؤرخين البارزين: لم يكن العنف غريباً، وذلك لأنه كان «نتيجة حتمية للظروف المهينة للكرامة الإنسانية التي عاشها الناس في بغداد[١١٢]. وهكذا انتهت السلالة الهاشمية الحاكمة في العراق التي صنعتها بريطانيا. وبذلك عاد الهاشميون إلى عمان بعد أن هزموا على يد الضباط الوطنيين في بغداد وفي مكة على يد آل سعود.

الخلاصة

عملت القوى الاستعمارية على فرض مفاهيم التحديث على الحكومات الإسلامية والتي عملت بدورها على تكييف نفسها لصفات بقاء الأسر الحاكمة فيها، ودفعت كل من تركيا ومصر والمغرب ـ تحديداً ـ ثمناً باهظاً لقاء الاستقلال، ودفع الهاشميون ـ أكثر من غيرهم من الأسر الحاكمة ـ أقسى ثمن للوطنيين العرب، وخصوصاً في العراق. أما آل سعود فقد استعادوا حكم سلالتهم بتأسيس مملكة حديثة.

وبالرغم من أن غالبية الملوك المسلمين قد استسلموا أمام أعدائهم الأكثر قوة، إلا أنهم كانوا رغم هذا ظاهرة ذات وزن، فكان السلطان العثماني عبد الحميد بارعاً. وأما الشاه الفارسي رضا فكان مشدوداً للوصول إلى تحقيق شعبية استعمارية، وكان فيصل في العراق قائداً فطناً قادراً على تولي مهماته الكثيرة، بينما عانى عبد العزيز آل سعود من بطانة ضعيفة ومستشارين غير أكفاء بالرغم من أن ذكاءه الخالص مكنه من توحيد القبائل العربية وتخليصها من مستنقع الخصومات والعداوات الذي لا ينتهي.

يؤدي الجانب الشخصي في القائد دوراً مهماً في السلطة، وخصوصاً حين يجب على القائد أن يحكم في جو يفتقر إلى معطيات العدالة. وفي الحقيقة، بعض أسباب انهيار الإمبراطورية العثمانية يعود إلى تصميم بريطانيا على اقتسام العالم الإسلامي وترك السلطان تابعاً لرعيته.

للتأكد من أن الملوك المخلوعين قد شعروا بالأسف على القدر الذي آلت إليه الإمبراطورية العثمانية ـ التي يزعم أنها وحدت العرب ـ لكن في الحقيقية لم تقم أية وحدة بين العرب بفضلها، بل إن توالي أنظمة الحكم سواء في الجمهوريات أو في المملكات هي التي عملت على إنقاذ الحقوق السياسية الفردية أكثر مما هو مسلم به عموماً.

اجتذبت إسطنبول النخبة من المسلمين في أنحاء الإمبراطورية، وكان الهدف من هذا الامتياز الممنوح لهذه النخبة هو خدمة السلطان، وثانياً: مساعدتهم هم أنفسهم. كانت المطالب الشعبية العامة ثانوية بالنسبة إلى مطالب الملك الأساسية، فكانت الدولة العثمانية تخصّ نفسها بكل ما هو ثمين.

ولكن مجموعة من الحكومات في العديد من الدول العربية صمدت خلال القرن العشرين بسبب إخلاص وولاء قادتها للمعايير الدينية العشائرية، وتماماً كما أوضح ابن خلدون، فإن السلطة الملكية تفرض نوعاً من التنظيم الضروري للبشر[١١٣]. وحتى في الجمهوريات العربية التي حذت حذو النمط الأوروبي كان الرؤساء يقلدون بشكل روتيني الملكيات ويزخرفون أنفسهم بأبهات ملكية، وكانت شخصية الحاكم وعلاقاته العائلية واحتياطات الأمن المشددة ومجموعة الألقاب التي تركز السلطة في جهة واحدة هي أكثر الأمور شيوعاً في الحكومات الثماني.

ولكن تتطلب السلطة الملكية الفاعلة «سيادة وقوة»، وإذا كانت سيادة العائلة الحاكمة تتطلب «معايير سياسية ينص عليها مرسوم خاص» من أجل «النجاح في تأسيس سيادة للقانون (قانونهم) إلا أن ابن خلدون يؤكد أن الاعتبارات السياسية أو القرارات السياسية» يجب أن تصاغ وفقاً لقوانين الشريعة[١١٤]. فأية سلطة ملكية تفتقر إلى الإرشاد الديني هي تعادل تماماً المحاولات الدنيوية التي تبوء دائماً بالفشل في النهاية. فالهدف الذي يسعى إليه المشرع هو إرشاد البشرية في الدنيا من أجل رفاهها في الآخرة، هذا هو القانون الذي تعتمده الحكومات العربية المعاصرة.

الهوامش

(١) Bernard Lewis, "Monarchy in the Middle East," in Joseph Kostiner, ed., Middle East Monarchies: *The Challenges of Modernity*, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2000, p. 16. The term "malik" appears in reference to one of the keepers of hell in the Qur'an [Surah 43:75]. انظر *The Koran*, Translated with notes by N.J. Dawood, London: Penguin Books, 1999, p. 347.

(٢) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، مجلد (١)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠، ص٢٧٥٤.

(٣) انظر أيضاً Lewis, p. 17.

(٤) انظر أيضاً Lewis, p. 19.

(٥) "Fidei Defensor," *The Economist* 301:7471, 8 November 1986, p. 49.

(٦) الاستثناء الذي غير فيه أحد الشيوخ لقبه من شيخ إلى ملك كان في فبراير عام ٢٠٠٢ حين تحولت دولة البحرين إلى المملكة وكان هذا التغيير يعود إلى أسباب سياسية أكثر من كونها أسباباً حول شرعية الحكم، حيث كانت سلطة آل خليفة على «دولة ـ الجزيرة» مدعومة وراسخة أصلاً.

(٧) محمد رشيد رضا، **تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده**، المجلد الثاني، القاهرة: دار المنار، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، ص ٨٣ وص٣٩٠.

(٨) Abderrahman al-Kawakibi, *Oeuvres Complètes*, Beirut: Markaz Dirasat al-Wahdah al-'Arabiyyah, 1995, p. 415.

(٩) عبدالله بن مسلم بن قتيبة، **الإمامة والسياسة**، المجلد ٢، القاهرة: د.ن، ١٩٣٧م، ص٢٢٢.

(١٠) Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: An Introduction to History*, abridged and edited by N.J. Dawood, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1967, p. 155.

(١١) Emile Tyan, *Institutions du Droit Public Musulman*, vol. 2, Paris: Sirey, 1954, p. 435. انظر أيضاً Fred M. Donner, "Muhammad and the Caliphate: Political History of the Islamic Empire Up to the Mongol Conquest," in John L. Esposito, ed., *The Oxford History of Islam*, Oxford University Press, 1999, pp. 1-61.

(١٢) Majid Fakhry, "Philosophy and Theology: From the Eighth Century C.E. to the Present," in Esposito, Oxford History of Islam, *Ibid.*, pp. 269-303.

(١٣) «لم يكن لعمر رضي الله عنه ولي عهد، على الرغم من أن الصحابة بايعوه». كان معاوية بن أبي سفيان، مؤسس سلالة الأمويين وحكم من ٦٦١ ـ ٦٨٠، أول من سمى ولياً للعهد، وهو ابنه يزيد وحكم من ٦٨٠ ـ ٦٨٣.

(١٤) يعتبر هذا تفسيراً ذاتياً ، حيث من الممكن الجدل بأن القلة من الحكام التزموا كامل أحكام الشريعة حتى لو سمح الفرد لنفسه المجال الكامل في أن يشك في صحة هذا القول.

(١٥) Henri Laoust, *Politique de Ghazali*, Paris: Geuthner, 1970, p. 217.

(١٦) أبو إسحق الشاطبي، **الموافقة في أصول الشريعة**، مجلد ١، قسم ٢، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٧٥، ص: ٦٤، ٩٢، ١٠٢.

(١٧) Ibn Khaldun, *op. cit*., pp. 97, 288.

(١٨) أبو بكر محمد الطرطوشي، **سراج الملك**، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩، ص٤٠، ٧٧ ـ ٨٠.

(١٩) Laoust, *op. cit*., p. 250.

(٢٠) الشاطبي، **الموافقة في أصول الشريعة**، مجلد ٢، قسم ٢، ص١٠٥.

(٢١) تقي الدين ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، بيروت: دار الكتب العربي، ١٩٦٦، ص٢٦٠.

(٢٢) ومع ذلك، عندما يصدر القصاص لا تكون تفسيرات المدرسة الحنبلية عقائدية دائماً، فهي تكون جامدة في بعض الحالات وبالأخرى أكثر مرونة، فعلى الرغم من أن حد الزنا بالغ الحدة (الرجم حتى الموت) يجب على عدد من المدعين أن يشهدوا تحت القسم أنهم شاهدوا الواقعة (والذي بدوره يعرض المدعي إذ أخل به لقصاص بالغ).

(٢٣) ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، ص٩٨.

(٢٤) الطرطوشي، **سراج المُلك**، ص٤٧ ـ ٤٨.

(٢٥) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ترجمها بالفرنسية: *Les Statuts Gouvernementaux*. translated into French by E. Sagnan, Alger: Jourdan, 1915, p. 5.

(٢٦) هذا واضح بما فيه الكفاية في رائعة الغزالي نصيحة الملوك. انظر Henri Laoust. op. cit., p. 115.

(٢٧) أبو نصر الفارابي، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، بيروت: دار المشرق، ١٩٦٨.

(٢٨) الطهطاوي، ولعله أول مصري في التاريخ المعاصر قام بتوضيح فكرة أمة مصرية، درس في باريس لمدة خمس سنوات (١٨٢٦ ـ ١٨٣١)، حيث تعلّم وتأثر بالتنويريين الفرنسيين. انظر Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983, pp. 69-70. See also Rifa'a Badawi Rafi' al-Tahtawi. *Takhlis al-Ibriz ila Talkhis Bariz* [The Golden Quintessence of Paris]. Cairo, Fahmi, 1905, p. 197.

(٢٩) محمد رشيد رضا، **الخلافة**، القاهرة، د. ن، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣. أنظر أيضاً. Hourani, *Ibid*., pp. 239-44.

(٣٠) أحمد ابن أبي الضيّاف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وأهل الأمان**، تونس: ناشر كتابات الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، ١٩٦٣، ص ٩ ـ ٧١. لقد ترجم هذه الدراسة المهمة وشرحها لـ: Carl Brown in, *Consult them in the Matter: A Nineteenth-Century Islamic Argument for Constitutional Government*, Fayetteville: The University of Arkansas Press, 2005.

(٣١) نشرت أول مرة في القاهرة في عام ١٩٢٥، واعتبرت لدى الأغلبية العظمى من الكتاب العرب المعاصرين أنها جهد أصيل في الموضوع في القرن العشرين. وتعتبر دراسة عبد الرازق النقدية متنوّرة بشكل كبير. انظر

علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**، المترجمة للفرنسية Ali Abderraziq, *L'Islam et les Fondements du Pouvoir*, Paris: Éditions La Découverte/ CEDEJ, 1994.

(٣٢) Joseph A. Kechichian and R. Hrair Dekmejian, *The Just Prince: A Manual of Leadership*, London: Saqi Books, 2003, p. 111. .

(٣٣) بورتي بمعنى «بوابة» هو المصطلح المستخدم للإشارة إلى الحكومة العثمانية وللإشارة ضمناً إلى الحكام العثمانيين. ومن القسطنطينية شجع السلاطين المتعاقبون على الحكم، الذين كانوا يتكلمون الفرنسية بطلاقة، على استخدام هذا التعيين ليدل على أن الدخول من خلالها من الممكن أن يزودنا بغفران في الدنيا. انظر: Carter V. Findlay, *Bureaucratic Reforms in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1980.

(٣٤) ولد الذي كان اسمه الحقيقي هيرمان كوهين، في عام ١٨٢٩ في بودابست، واعتنق الكاثوليكية في باريس. واتبع نظام رهبنة الكرملي ولكنه في النهاية تركه ودعا نفسه خطيب المنبر. بداية في فيينا بعد إلقائه مجموعة من الخطب التي نشرت عام ١٨٦٦ تحت عنوان «اليهودية دليل على النصرانية» وأصبح بعد ذلك كاهن اعتراف للإمبراطور يوجين في عام ١٨٦٧. وقد قدم خطبته الشائنة عند تدشين قناة السويس بتاريخ ١٧/ ١١/١٨٦٩. وتحول باور بعد سقوط الإمبراطورية من الأسقفية نحو المرجية، وأصبح هاوياً لسباقات الخيول. وللحصول على نص الخطبة الافتتاحية التي ألقاها بتدشين القناة، انظر: "Speech given by Monsignor Bauer," at http://www.napoleon.org/en/special_dossier/suez/html-content/inauguration/ceremonie/discours.html.

(٣٥) لقد أضعفت بريطانيا حكم محمد علي وإعادته إلى مصر، وتدخلت لندن في لبنان بالطبع وذلك «لحماية» المجتمعات البروتستانتية هناك.

(٣٦) Ann K.S. Lambton, *Theory and Practice in Medieval Persian Government*, London: Variorum Reprints, 1980, pp. 420, 424, 433.

(٣٧) Philip Mansel, *Sultans in Spendour*, London: Parkway Publishing, 1988, p. 15.
وقد اعتمدتُ على البليوغرافيا الفنية التي وضعها مانسل في هذا الفصل.

(٣٨) بدأت حرب الاستقلال اليونانية في عام ١٨٢٢ ووقفت كنموذج مثير لقلق السلاطين العثمانيين.

(٣٩) Pierre Crabitès, *Ismail, the Maligned Khedive*, London: Routledge, 1933, p. 197.

(٤٠) بفضل تحدث عدد من الأعضاء الفرنسية بطلاقة عرفت الحركة باسم الشباب الأتراك، على الرغم من أن قائدهم هو مصطفى فاضل أخو الخديوي إسماعيل في مصر. وعلى الرغم من أن عدداً من الدوافع عُزيت لتطرّف فاضل، إلا أن السبب الأكبر وراء هذا الموقف كان استياءه العلني بسبب تخطيه بوصفه تابعاً للإمبراطورية العثمانية في مصر. وللحصول على عرض قوي، انظر: Feroz Ahmed, *The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics* 1908-1914, Oxford: Clarendon Press, 1969.

(٤١) Mansel, *op. cit.*, p. 20.

(٤٢) Henry G. Elliott, *Some Revolutions and Other Diplomatic Experiences*, New York: Dutton, 1922, p. 231.

(٤٣) Mansel, *op. cit.*, p. 21.

(٤٤) Roderic H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire* 1856-1876, New York: Gordian Press, 1973 [c1963], p. 403.

(٤٥) إن مدى قبول العديد من العلماء المسلمين البارزين كان رهناً بالتفسيرات التي قدموها، فبينما استمع السلطان عبد الحميد الثاني للنصيحة وقدّرها، كان معظم ضيوفه «سجناء افتراضيين للسلطان على الرغم من أنهم كانوا يعاملون باحترام». انظر: Albert Hourani, op. cit., p. 112.

(٤٦) Mansel, *op. cit.*, p. 23.

(٤٧) Samantha Power, *A Problem From Hell: America and the Age of Genocide*, New York: Perennial, 2003, pp. 1-16, خصوصاً ص. ٨، ولتحليل مفصل للمذابح التي جرت في عام ١٨٩٥ انظر: Frederick Greene, *Armenian Massacres, or the Sword of Mohammed*, Philadelphia and Chicago: International Publishing, 1896. أيضاً. انظر أيضاً Peter Balakian, The Burning Tigris: *The Armenian Genocide and America's Response*, New York: Harper Collins Publishers, 2003, pp. 53-62.

(٤٨) Mansel, *op. cit.*, p. 29.

(٤٩) Feroz Ahmed, *op. cit.*, p. 28.

(٥٠) تعتبر هذه نقطة رئيسية لأن كثيراً من الفضل ينسب إلى استبصار السلاطين العثمانيين في تنظيم وتحديث القوات المسلحة للإمبراطورية. وللحصول على مثال انظر: Bernard Lewis, *What Went Wrong: Western Impact and Middle Eastern Response*, New York: Oxford University Press, 2002, pp. 18-34.

(٥١) Jacob Goldberg, *The Foreign Policy of Sa'udi Arabia: The Formative Years 1902-1918*, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1986, p. 106.

(٥٢) لتحليل ملكي لمصر خلال هذه الفترة، انظر: Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali, Cambridge*: Cambridge University Press, 1984.

(٥٣) Crabitès, *op. cit.*, p. 154.

(٥٤) ثلاث صحف كانت تصدر بلغات متعددة: التركية والعربية، العربية والفرنسية، والعربية والفرنسية والإيطالية. انظر: Alexander Schölch, *Egypt for the Egyptians: The Socio-Political Crisis in Egypt* 1878-1882, New York: Ithaca Press, 1981, pp. 107-109.

(٥٥) John Marlowe, *Spoiling the Egyptians*, New York: St. Martin's Press, 1975, pp. 119, 135.

(٥٦) F. Robert Hunter, *Egypt Under the Khedive, 1805-1879: From Household Government*

to Modern Bureaucracy, Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984, pp. 65, 181, 183.

(٥٧) Mansel, *op. cit.*, p. 43.

(٥٨) Schölch, *op. cit.*, pp. 163, 186.

(٥٩) Schölch, *op. cit.*, pp. 172, 311.

(٦٠) Muriel E. Chamberlain, "The Alexandria Massacres of June 1882 and the British Occupation of Egypt," *Middle Eastern Studies* 13:1, January 1977, pp. 14-39.

(٦١) كان لجميع الحكام صلات دينية بطبيعة الحال، وارتاد معظمهم المساجد. والأمر المهم هنا هو أن العديد من الحكام أعادوا النظر بسلوكهم بعد تفكير متأنٍّ لحفظ المصالح السياسية الجوهرية.

(٦٢) Mansel, *op. cit.*, p. 47.

(٦٣) Philip Magnus, *Kitchener: Portrait of an Imperialist*, London: John Murray, 1958, p. 84. انظر أيضاً John Pollock, *Kitchener: Architect of Victory, Artisan of Peace*, New York: Carroll & Graf Publishers, 2002.

(٦٤) Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt and Cromer: A Study in Anglo-Egyptian Relations*, London: John Murray, 1968, p. 139.

(٦٥) Mansel, *op. cit.*, p. 162.

(٦٦) اقتراح قدمه طوسون، ابن عم الأمير فؤاد، في حفل للشاهي بقصر رأس التين بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩١٨. انظر: Janice J. *Terry, Cornerstone of Egyptian Political Power: The Wafd 1919-1952*, London: Third World Centre, 1982, pp. 75-6, 103.

(٦٧) لمزيد من المعلومات عن الوطنية المصرية، انظر: Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt's Liberal Experiment* 1922-1936, Berkeley: University of California Press, 1977.

(٦٨) Mansel, op. cit., p. 169.

(٦٩) Mansel, op. cit., p. 54.

(٧٠) Leon Carl Brown, *The Tunisia of Ahmed Bey*, 1837-1855, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1974.

(٧١) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات التونسية، انظر: Nicola A. Ziadeh, *Origins of Nationalism in Tunisia*, Beirut: American University of Beirut, 1962. انظر أيضاً بدايات عمل by Jacques Berque, *French North Africa: The Maghreb Between Two World Wars*, translated by J. Stewart, London: Farber & Faber, 1962, 1967.

(٧٢) E.E. Evans-Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica*, London: Oxford University Press, 1949.

(٧٣) Kenneth Perkins, *Qaids, Captains, and Colons: French Military Administration in the*

Colonial Maghrib, 1844-1934, New York: Africana, 1981.

(٧٤) للاطلاع على دور المختار السياسي بالتفصيل، انظر قدري قلعجي ثمانية من أبطال العرب: حكايات الأيام الماضية لأبناء الأيام الآتية، بيروت: شركة المطبعة للتوزيع والنشر، ١٩٩٧، ص. ٥٣ ــ ١٠٠.

(٧٥) Arnold H. Green, *The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents*, Leiden: E.J. Brill, 1978.

(٧٦) C.R. Pennell, *Morocco: From Empire to Independence*, Oxford: Oneworld Publications, 2003, pp. 83-88.

(٧٧) *Ibid.*, pp. 97-114.

(٧٨) للاطلاع على لمحة عامة عن الاستعمار الفرنسي، انظر: Charles-Robert Ageron, Les *Algériens Musulmans et la France (1871-1919)*, 2 vols., Paris: Presses Universitaires de France, 1968.

(٧٩) Pennell, *op. cit.*, pp. 115-36.

(٨٠) Mansel, *op. cit.*, p. 58.

(٨١) منحت المفاوضات الفرنسية والبريطانية إسبانيا علاوات خاصة، لكنها فشلت في تفسير الفروق الدقيقة المعقدة للحاكم المغربي الشاب، ولسوء الحظ ولأن الملك الشاب كان مهتماً أكثر بـ «ملذات» الحكم بدلاً من أعبائه فقد عمل خبثاء الأوروبيين بحرية أكثر لتحقيق ما يريدون. انظر أيضاً: Mansel, *op. cit.*, p. 59. انظر أيضاً: Pennell, op. cit., pp. 135-36.

(٨٢) Mansel, *op. cit.*, p. 60.

(٨٣) بدايات العمل على المارشال André Maurois, *Lyautey*, New York: Appleton, 1931, خصوصاً الصفحات ٢١٤ ــ ٢٢٦. انظر أيضاً: Alan Schamm, *Lyautey in Morocco*, Berkeley: University of California Press, 1970.

(٨٤) Mansel, *op. cit.*, p. 63.

(٨٥) Pennell, *op. cit.*, p. 140.

(٨٦) Hourani, *op. cit.*, p. 269.

(٨٧) Mansel, *op. cit.*, p. 113.

(٨٨) Hourani, *op. cit.*, p. 285. انظر أيضاً Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978, p. 322.

(٨٩) Mansel, *op. cit.*, p. 115.

(٩٠) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins Of Arab Nationalism*, Urbana, Illinois: University of Illinois Press, 1973, p. 82.

(٩١) George Antonius, *The Arab Awakening*, New York: J. B. Lippincott, 1939.

(٩٢) Mansel, *op. cit.*, p. 118.

(٩٣) Ali Kazancigil and Ergun Özbüdün, eds., *Atatürk: Founder of a Modern State*, Hamden, Connecticut: Arehon; London: Croom Helm, 1981. انظر أيضاً See also Lord Kinross, *Atatürk*, New York: William Morrow, 1965.

(٩٤) شعر مصطفى كمال باشا «بأنه مقرب بما فيه الكفاية من السلطان لطلب يد ابنته للزواج في صيف ١٩١٨» إلا أن الحاكم «انطلاقاً من شعوره بالاهتمام بابنته ومعرفته بمرض كمال التناسلي أو عدم الثقة بطموحه» رفض الطلب. انظر: Mansel, *op. cit.*, p. 119.

(٩٥) Mansel, op. cit., p. 119. انظر أيضاً Stanford J. and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Volume 2: Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975*, Cambridge: Cambridge University Press, 1977, pp. 341-42.

(٩٦) Richard Hovannisian, ed., *The Armenian Genocide: History, Politics, Ethics*, New York: St. Martin's Press, 1992. انظر أيضاً : Vahakn Dadrian, *The History of the Armenian Genocide*, Providence, Rhode Island and Oxford, England: Berghahn Books, 1995.

(٩٧) Mansel, *op. cit.*, p. 122.

(٩٨) Abd Allah Ibn Hussein, *My Memoirs Completed "Al Takmilah,"* translated by W. Gibson, London & New York: Longman, 1978, p. 73.

(٩٩) Elizabeth Monroe, Britain's *Moment in the Middle East 1914-1971*, Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1981, especially pp. 151-77

(١٠٠) Helmut Mejcher, *Imperial Quest for Oil*: Iraq 1910-1928, Oxford: Published for the Middle East Centre, St. Anthony's College by Ithaca Press, 1976, p. 76.

(١٠١) Batatu, *op. cit.*, p. 324.

(١٠٢) Batatu, *op. cit.*, p. 325.

(١٠٣) Gertrude Lowthian Bell, *The Desert and the Sown*, London: Virago, 1985 (reprint of 1907 edition). انظر أيضاً : Rosemary O'Brien, ed., *Gertrude Bell: The Arabian Diaries, 1913-1914,* Syracuse New York: Syracuse University Press, 2000.

(١٠٤) 1Batatu, *op. cit.*, pp. 337-38.

(١٠٥) Monroe, *op. cit.*, p. 122.

(١٠٦) Batatu, *op. cit.*, p. 343.

(١٠٧) Batatu, *op. cit.*, p. 343.

(١٠٨) Batatu, *op. cit.*, p. 344-45.

(١٠٩) Batatu, *op. cit.*, p. 344.

(١١٠) للحصول على تحليل معمق حول العلاقات العربية الداخلية في هذه الفترة، انظر: Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals*, 1958-1970, London & New York: Oxford University Press, 1973.

(١١١) لأفضل النقاشات التي أجريت حول سقوط الملكية، انظر: Batatu, *op. cit.*, pp. 764-807.

(١١٢) Batatu, *op. cit.*, p. 802.

(١١٣) Ibn Khaldun, *op. cit.*, p. 154.

(١١٤) Ibn Khaldun, *op. cit.*, pp. 154-55.

البحرين

تعود أصول عائلة آل خليفة في البحرين إلى اتحاد قبائل العتوب، فقد هاجرت القبيلة ـ التي استقرت أيضاً في الكويت ـ عام ١٧٦٦ متجهةً جنوباً إلى قطر بقيادة محمد بن خليفة، وقد نجح هذا الأخير في التفاوض مع رجال قبيلة مسلَّم الذين وافقوا على الانضواء تحت لواء محمد بن خليفة ـ هو وأبنائه الخمسة ـ والاستقرار بالقرب من الزبارة على الساحل الشمالي الغربي من شبه جزيرة قطر. ومقابل خضوع مسلم لمحمد بن خليفة كان على الثاني أن يدفع مبلغاً سنوياً لمسلَّم ورجاله. ازدهرت الزبارة بالمقاييس المحلية، وخصوصاً بعد أن سقطت البصرة ـ وكانت آنفاً عاصمة تجارة اللؤلؤ في الخليج ـ تحت الاحتلال الفارسي عام ١٧٧٦، فقد هاجر العديد من سكان البصرة ـ وخصوصاً أولئك الذين كانوا يعيشون على تجارة اللؤلؤ المربحة ـ إلى الزبارة، وذلك هرباً من الهيمنة الفارسية ولتجنب دفع الضرائب الإضافية أيضاً[١].

استقر رجال قبيلة العتوب عام ١٧٨٢ بقيادة آل خليفة في جزيرة البحرين التي كانت آنذاك مستعمرة فارسية، فتحرك إثر ذلك التجار الفرس ضد العتوب، إذ كانوا يعتبرون الزبارة منافساً مباشراً لمركزهم التجاري والمالي في البحرين، وكان من الغريب في الأمر أن تبوء الحملة العسكرية الفارسية لطرد العتوب من البحرين بالفشل عام ١٧٨٣ بالرغم من تفوق تلك القوة عسكرياً. وفي الحقيقة كانت هذه الحادثة هي التي جعلت المسؤولين

الفرس والإيرانيين على تعاقبهم يرفضون سيادة آل خليفة على البحرين طوال القرنين التاليين، حتى جاء الشاه الراحل محمد رضا بهلوى واعترف على مضض بعائلة آل خليفة حكاماً للبحرين عام ١٩٧٠، لكن هذا لم يحدث إلا في أعقاب استفتاء قامت به الأمم المتحدة وتعويض ضخم ربط قرار طهران حول مسألة البحرين بالعديد من «التفاهمات» المتعلقة بالإمارات العربية المتحدة وجزر طنب وأبو موسى (طنب الصغرى، طنب الكبرى)[٢].

النشوء والتماسك

انتقل آل خليفة من الزبارة إلى البحرين بعد الانتصار العسكري عام ١٧٨٣ على الدولة الفارسية، وذلك لأنهم كانوا يعلمون أن إيران قوةٌ إقليمية هامة لا يمكن تجاوزها، فهي ذات أثر واضح في المنطقة وكان المنطق الدبلوماسي يتطلب تبني استراتيجيات بديلة. وإلى جانب هذا التهديد الفارسي كانت الخلافات العشائرية والنزاعات المختلفة بين آل سعود في نجد وقبائل العتوب في الكويت سبباً مقنعاً في جعل آل خليفة يبحثون عن بيئة أكثر أمناً. تولى أحمد بن خليفة (الذي صار يُدعى في ما بعد أحمد الفاتح) زمام السلطة في البحرين، ثم عزز سلطته حين أسس بيئة تجارية مثالية وفقاً للمقاييس المحلية. وأهم من هذا وذاك، كان آل خليفة رجال أعمال مهرة ومحنكين، فقد عملوا على تنمية علاقاتهم المختلفة ودخلوا في العديد من الاتفاقيات المربحة مع عدد من الممثلين الدوليين والمحليين. ومن موقعهم في جزيرة المحرق (التي تقع مقابل بلدة المنامة والتي ستصبح في ما بعد المدينة العاصمة)، كان آل خليفة يحاولون حماية استقلالهم من المخاطر التي تهدده من الجميع، وتحديداً من الإمبراطورية الفارسية والسيادة العثمانية وتنافس القبائل السعودية وحركات الاستعمار البريطانية[٣].

لكن آل خليفة الذين نزحوا فارين من الهجمات العُمانية إلى الجزر بين عامي (١٨٠٠ - ١٨٠٢) كانوا خائفين من احتلال آل سعود للزبارة الذي وقع أخيراً، فقاموا بالتحالف - على مضض - مع آل سعود، وذلك كي يحموا مصالحهم التجارية من جهة وكي تتوازن مكاسبهم مع المكاسب العمانية. وفي عام ١٨١٠ وقعت كل من القطيف وقطر والبحرين تحت الهيمنة المباشرة لآل سعود، وبرز عبد الله بن عفيسان قائداً محلياً، وكان عليه أن يمنع أي مكاسب عمانية جديدة[٤]. وفي تلك الأثناء، وبالرغم من امتداد نفوذ

سعيد بن سلطان بإمبراطوريته المتنامية، إلا أنه عهد إلى آل خليفة بزمام الحكم في البحرين كتابعين له، وغدر آل خليفة بالعُمانيين حين تحالفوا مع آل سعود.

وفي تلك المرحلة الفاصلة واجه آل خليفة واقعاً جديداً ومختلفاً تماماً، ألا وهو الاقتحام البريطاني العسكري الكاسح للمنطقة. وبالرغم من أن لندن كانت قد سحقت عائلة القواسم في رأس الخيمة عام ١٨١٩، إلا أنها لم تستطع مجاراة سلطان بن صقر في براعته العسكرية، الأمر الذي كان يستدعي المزيد من الدبلوماسية. ولا شك في أن معاهدة عام ١٨٢٠ منحت بريطانيا تفويضاً وصلاحية مطلقة بفرض سيطرتها على الخليج الأدنى، إلا أن هذا لم يكن ذا أثر كبير على البحرين[٥]، فقد قام آل خليفة ـ وهم رأسماليون أفذاذ يعرفون تماماً كيف يحمون ممتلكاتهم ومقدراتهم التي حصلوا عليها بصعوبة بالغة ـ بتوفير الحماية لسفن القواسم وإعطائهم تسهيلات تجارية بديلة. ولكن نظراً إلى أن البحرين ليست طرفاً في معاهدة السلام العامة لعام ١٨٢٠ قرر آل خليفة في النهاية الانضمام إلى هذه المعاهدة، وذلك خوفاً من النيات العسكرية التي تضمرها لندن حيال المنطقة، وقد طلب سلمان بن أحمد وعبد الله بن أحمد آل خليفة «الحماية» البريطانية وحصلا عليها، وكان هذا استسلاماً سهلاً وكان الهدف منه تجنب تكرار ما أصاب آل قواسم في رأس الخيمة[٦].

الأسرة الحاكمة

حين توفي سلمان بن أحمد آل خليفة عام ١٨٢٥ تقاسم ابنه خليفة بن سلمان مع عمه عبد الله بن أحمد السلطة (انظر الملحق رقم (٣) للاطلاع على قائمة حكام آل خليفة). وشارك خليفة في الحكم، إلا أنه توفي لأسباب طبعية في عام ١٨٣٤، وتوقع كبار أفراد العائلة أن يشترك ابن خليفة (محمد بن خليفة) في الحكم مع عم والده المتوفى عبد الله بن أحمد، وذلك من أجل الحفاظ على انسجام العائلة قبل كل شيء، ومن أجل الحفاظ على تقاليدها الراسخة. لكن عبد الله بدهائه رفض هذه الخطوة ـ وكان قد تقدم به العمر في تلك الأثناء ـ ورفض ترتيبات تعاقب الحكم هذه لمدة ست سنوات. ومع تنامي النزاع القائم على السلطة في القصر، نشطت حركة الجلاء والهجرة من البحرين مع تنامي السخط وعدم الرضى في صفوف الشعب. فقد أثر السخط المتنامي بين عبد الله وابن أخيه

على الانسجام الداخلي للبلاد فأذن ببداية فُرقة واضحة ضمن أفراد العائلة الواحدة(٧).

بوفاة سلمان المفاجئة حاول عبد الله أن يثبت نفسه حاكماً مطلقاً مسبباً بذلك نزاعاً حاداً ودموياً في العائلة، وقد أدى هذا النزاع على السلطة إلى إضعاف حكم آل خليفة بشكل ملحوظ، ولم يتم حل هذا النزاع إلاّ بعد أن أبعد محمد بن خليفة بن سلمان عمه عبد الله إلى الزبارة عام ١٨٤٣، من قبائل آل ابن علي وآل بو عينين الذين انقلب ولاؤهم بشكل سريع بعد إن صارت العائلات الشيعية ضحية لحملات الابتزاز المنظمة(٨). ويمكننا القول هنا إن محمد بن خليفة قد ارتكب خطأً سياسياً كبيراً حين فرض سطوته على العائلات الشيعية، وذلك كي يضمن أمن القبائل المزعوم. وحدث في الوقت نفسه أن استثمرت عائلة آل سعود المتنامية الفرقة الداخلية الواقعة في عائلة آل خليفة، وذلك لتوسيع نطاق نفوذهم الجغرافي السياسي، وقد وقعت معركة بين فرعي عائلة آل خليفة ـ الفرع الأول في المنامة والثاني مستقر بالقرب من الزبارة في قطر ـ وذلك عام ١٨٦٩ وكان لكل من الفرعين حلفاء يمدونهم بالقوى البشرية اللازمة. أجبر الهجوم الكاسح على البحرين السلطات البريطانية على التدخل وفرض النظام، وأُبعد قادة كلا الطرفين خارج البحرين وعُهدت السلطة في البحرين إلى عيسى بن علي وهو أحد أحفاد أخي محمد بن خليفة، وكان بالكاد في الحادية والعشرين من عمره. وبالرغم من المحاولات المتكررة لأبناء وأحفاد القائد المنفي عبد الله بزعزعة حكم عيسى بن علي إلا أن فترة حكمه الطويلة لمدة أربعة وخمسين عاماً مرت بسلام حتى مطلع عام ١٩٢٣ حين خلف حمد أباه عيسى(٩).

حمد بن عيسى (١٩٢٣ ـ ١٩٤٢)

كانت البحرين تقف على أعتاب الثورة النفطية بكل معنى الكلمة حين مات عيسى في التاسع من ديسمبر عام ١٩٣٢، وكانت قد مرت ستة أشهر فقط على اكتشاف النفط بالقرب من جبل الدخان. وتعتبر تلك السنة جديرة بالتذكر أيضاً لكونها السنة التي شهدت استجلاب خدمتي النقل الجوي والهاتف إلى البحرين، فقد دشنت الخطوط الجوية البريطانية رحلتها الأولى إلى جزيرة المحرق وذلك بعد أن وصلت بريطانيا إلى نهاية طريق مسدود مع إيران وانتهى الأمر بالأولى ـ لأسباب سياسية أكثر من أنها أسباب

اقتصادية ـ إلى تحويل خطوطها الجوية من الشواطئ الفارسية إلى العربية[١٠]. وكان هذا التحول خطيراً، وقد ساهم في تشجيع وتسريع قيام العلاقات البحرينية ـ البريطانية، وخصوصاً إثر التراجع المستمر الذي شهدته صناعة اللؤلؤ في المنطقة.

وفي غضون عام واحد من تاريخ اكتشاف النفط كانت البحرين قد صدّرت أول برميل من نفطها، مهيئة بذلك الفرصة لآل خليفة كي يدشنوا عهداً من الرخاء والازدهار الاقتصادي الاجتماعي الدائم. ولم تتأثر البحرين بشكل خاص بالحرب العالمية الثانية إلا إذا ذكرنا التدخل الإيطالي البسيط في الشأن البحريني الذي وقع عام ١٩٤٠، ولكن هذا لا ينفي أن بريطانيا استخدمت قواعدها الجوية والبحرية في البحرين بشكل متقطع وذلك لمساندة مصالحها ومصالح حلفائها في الحرب[١١]. لقد نجح «الشيخ» ـ كما يحلو لمعظم البحرينيين أن يسموه من باب التحبب ـ في وضع الإمارة الصغيرة على طريق الرخاء والازدهار بفضل تشجيعه للعلاقات الدائمة بين البحرين وبريطانيا.

كانت الحماية البريطانية ـ تحديداً بالنسبة إلى الشيخ حمد خلافاً عن غيره من شيوخ وحكام الخليج ـ نعمةً حقيقية، فقد كان الشيخ يرى في بريطانيا درعاً محلية حامية، كما كان يعتبرها ضماناً حقيقياً للاستقرار الداخلي. ومن الجدير بالذكر هنا أن حمد بن عيسى ـ وهو حاكم مجدّ ومثابر ـ كان من أشد المعجبين بسمات العهد الفكتوري، وخصوصاً على نطاق أخلاقيات العمل والجد، وكان يطمح إلى جعل بريطانيا نموذجاً إيجابياً تحتذي به البحرين، ولذلك وضع أجندات عمل ثقيلة، ولم يتوانَ قطّ في عمله بالرغم من ظروفه الصحية ومعاناته من مرض السكر. توفي حمد بن عيسى في ٢٢ فبراير عام ١٩٤٢[١٢].

سلمان بن حمد (١٩٤٢ ـ ١٩٦١)

دعم سلمان بن حمد بريطانيا أثناء الحرب العالمية وبعدها تماماً كما فعل أبوه من قبله، وذلك نظراً إلى الامتيازات التي لا تنكر والتي قدمتها بريطانيا لآل خليفة. وحسب ما أورد أحد المراقبين، اعترف الحاكم بأنّ والده قد نصحه ذات مرة بأن «يضع ثقته في بريطانيا دائماً»، وهي نصيحة عمل بها سلمان بكل معنى الكلمة[١٣]، ولكن كانت

مناورات بريطانيا المتكررة سبباً لا يُنكر في خلق فُرقة حقيقية في صفوف العائلة. وبعد حلول عام ١٩٤٢ كان سلمان يعمل وفقاً لمبدأ آخر هو «الحذر من بريطانيا حين تخبرك بأمرٍ ما يعود عليك بالنفع والفائدة»[١٤]. ولا بد من أن هذا الحاكم المحنك قد أدرك أن البحرين تحتاج إلى الدعم البريطاني تماماً بالقدر نفسه الذي تحتاج فيه بريطانيا إلى مصادر النفط التي تملكها المشيخة. وبازدياد عوائد النفط ـ بفضل المداولات والمفاوضات الذكية من جانب الشيخ ـ استمر سلمان في ضخ المزيد من الموارد المالية لرفد البنية التحتية واحتياجاتها المتنامية في البحرين.

وتبنت البلاد التقويم الميلادي عام ١٩٤٧، وكان السبب الظاهر لهذا التحول هو محاولة التماشي مع الشركات الغربية التي تعمل في الخليج، ولكن السبب الحقيقي كان تخفيف الأعباء المالية، إذ واجهت البحرين منذ بدايات الخمسينيات من القرن الماضي سلسلة من الأزمات الصناعية التي هددت الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وأدرك سلمان ضرورة اتخاذ رد فعل ناجع وفعال، ولذلك اقترح قانون العمل البحريني وتبناه في أغسطس عام ١٩٥٥. وبناءً على أحكام هذا القانون أصبح العمال في البحرين أفراداً لهم حقوق وامتيازات، لا مجرد رعايا[١٥]، كذلك أدرك الحاكم تنامي مشاعر العداء تجاه بريطانيا لدى شعبه الذي كانت ثقافته تتزايد وتتنامى، الأمر الذي حداه به إلى تبني خطوات حقيقية في طريق «البحرنة» في إدارتها.

كانت التطورات الداخلية في البحرين تمضي بتسارع ملحوظ بحيث استرعت انتباه الحكام في منطقة الخليج، فقام العديد منهم بتأسيس روابط للتعاون والتنسيق مع البحرين، وخصوصاً أن العاملين في مجال الصناعة النفطية في دول الخليج العربي خارج البحرين كانوا يعتبرون نظراءهم في البحرين مقياساً لهم. وفي عام ١٩٤٨ زار الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود المنامة حيث وقّع هناك اتفاقية هامة بين الطرفين. وقد اتفق كلا الحاكمين على اقتسام عوائد نفط حقل أبو صفاء البحري الواقع في منطقة الحدود البحرية التي لم يجرِ ترسيمها حتى ذلك التاريخ مناصفةً بين المملكة العربية السعودية والبحرين. وبدخوله في هذه الاتفاقية المهمة كان سلمان بن حمد ـ الذي لا يزال تحت الوصاية البريطانية ـ يتحدى الوضع القائم، وفي ذلك الوقت أبدى حكام الخليج تردداً واضحاً قبل أن يتظاهروا بمخالفتهم لبريطانيا وسياستها، لكن آل سعود عرضوا تسوية للنزاع الحدودي،

وكانت تلك التسوية شديدة الاغراء، وهذه المبادرة الجريئة خدمت ابن سلمان وخليفته جيداً، وقام سلمان بإصدار توجيهاته لخليفته لتعزيز أواصر الصداقة مع جارتها الطبيعية وعندما تعرض سلمان لأزمة قلبية أقعدته في شهر يونيو ١٩٥٩ والتي لم يشف منها قطّ، اتجه إلى الرياض طلباً للسلوان. واثبت آل سعود أنهم أهل لمواجهة الموقف عند وفاة الحاكم في ٢ نوفمبر ١٩٦١ حيث قدموا المساعدة المالية والعسكرية لدعم الزعماء الجدد، وتبوأ عيسى بن سلمان قيادة البحرين في ١٦ ديسمبر ١٩٦١[١٦].

التسلسل الدستوري في البحرين

شهدت المشيخة البحرينية الصغيرة ازدهاراً اجتماعياً واقتصادياً ملحوظاً في الفترة التي سبقت إعلان البحرين استقلالها عن بريطانيا بين عامي ١٩٦١ و١٩٧١، وظهرت في تلك الفترة طبقة اجتماعية متوسطة ذات قوة فاعلة أحدثت ثورة في الجزيرة. وقد اكتسب البحرينيون، وهم الأكثر تحرراً من باقي جيرانهم، وسائل التجارة اللازمة، وكان المجتمع يتطور وينمو بسرعة عالية، واضعاً عبئاً على آل خليفة للحفاظ على خطى التقدم.

عيسى بن سلمان (حكم ١٩٦١ ـ ١٩٩٩)

اضطلع الشيخ عيسى بن سلمان بالمسؤولية مباشرة بعد تبوئه حكم البحرين، وذلك في ١٦ ديسمبر من عام ١٩٦١، وأسّس مجلس النقد البحريني في عام ١٩٦٤ ليستبدل الروبية الهندية المتداولة آنذاك، وطُرحت العملة الجديدة (الدينار البحريني) في أكتوبر من عام ١٩٦٥، وكان ذلك قبل الاستقلال الذاتي بست سنوات. ثم بدأ الشيخ بإنشاء مدينة عيسى الحديثة، وذلك في عام ١٩٦٧ لتوفير المسكن المجاني للأعداد المتزايدة من البحرينيين، وصدّق على تأسيس الحرس الوطني ليشكل لاحقاً نواة للقوات المسلحة بقيادة ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى[١٧]. وتبع ذلك تأسيس شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي حولت الجزيرة إلى دولة حديثة قبل فترة من نقل لندن الحكم إلى العائلة الحاكمة. ودخلت البحرين مع قطر والمشيخات السبع الأخرى في مباحثات سياسية من أجل دراسة إمكانية تنفيذ اتحاد بينها، وربما كان ذلك قبل الحرب الإسرائيلية عام ١٩٦٧، ولكنه كان بالتأكيد بسبب إعلان بريطانيا عن انسحاب وشيك من

المنطقة. وقد أبدى الشيخ عيسى حماسة وذكاءً سياسياً بالدفاع عن المصالح البحرينية بالرغم من فشل تجربة الاتحاد للمشيخات التسع، وقد ميّز ذلك الحماسة والذكاء بالإضافة إلى رغبته في تزويد البلاد بدستور فعال فترة حكمه التي امتدت ٣٧ سنة.

الإرث الدستوري

لقد تيقّن أنّ خليفة أنه من الضروري تغيير البنية الاجتماعية والسياسية في الجزيرة وذلك بسبب ضغوطات الخلافات العائلية والتهديدات الخارجية التي واجهتهم، وقد كان ذلك قبل تطور الصناعة النفطية وقبل نشوء بعض الكيانات البيروقراطية. وانجرف التحدي للنظام نحو القوى الصاعدة الجديدة ـ الشيعة والقوى العاملة والطلاب والأحزاب السياسية السرية»[١٨] ـ إلا أن التحدي غيّر وجهته خلال القرن. ففيما سيطر السعي إلى السلطة والممتلكات على العلاقات القبلية، شُغل البحرينيون في أواخر الخمسينيات بالمشاركة الشعبية والشرعية. وهددت سلسلة من الصدامات العنيفة بين السنّة والشيعة بتدمير إطار بناء الأمة البحرينية الناشئة[١٩]. فقدم الشيخ عيسى بن سلمان اقتراحاً لإصلاح علل النظام بعد أن شهد صدامات السنّة والشيعة. والأهم من ذلك ما تركته من آثار، وقد توقع الحاكم أن المشاركة الشعبية وتبني الاصلاحات الدستورية هو في مصلحة الشعب، وذلك بعد أن أعلن البريطانيون في عام ١٩٦٨ رحيلهم الوشيك عن شبه الجزيرة العربية. وتم إنشاء أولى المؤسسات البحرينية في ١٩ يناير من عام ١٩٧٠ عندما شكل الشيخ عيسى وفاءً لرؤيته مجلس الوزراء بغرض تفعيله[٢٠]. وجرى اختيار أعضاء المجلس من عائلة آل خليفة ممن ساعد الشيخ عيسى على الحكم إلى حين انسحاب بريطانيا، وأعلنت المنامة استقلالها في ١١ اغسطس من عام ١٩٧١. وأعلن الشيخ عيسى بعد مرور عامين على إنشاء المجلس، أي في تاريخ ٢٠ يوليو من عام ١٩٧٢ أن الانتخابات ستجري في تاريخ ١ ديسمبر من العام نفسه وذلك لانتخاب المجلس التأسيسي الذي ستكون أولى مهماته التصديق على الدستور الجديد.

مضى ٢٧ ألف رجل وشاب بحريني للاقتراع في ١ ديسمبر ١٩٧٢ لاختيار ٢٢ نائباً من قائمة شملت ٥٨ مرشحاً، وبالإضافة إلى النواب المنتخبين شملت العضوية في المجلس التأسيسي الوزراء الذين أصبحوا أعضاءً بحكم المنصب وعددهم ١٢ وشملت

أيضاً ثمانية أعضاء دائمين يعينهم الحاكم ليصبح المجموع ٤٢ برلمانياً[٢١]. وقد قاطعت انتخابات ١٩٧٢ كل من جبهة التحرير الوطني البحرينية والجناح البحريني التابع للجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي (التي عرفت في ما بعد بجبهة تحرير البحرين)، وقد طالب القادة الذين يمثلون هاتين المنظمتين الشعبيتين الحاكم برفع حالة الطوارئ التي فرضت بعد أحداث شغب مارس ١٩٧٢ وإطلاق سراح المعتقلين والسماح للمرأة البحرينية الإدلاء بصوتها في الانتخابات العامة.

وقد رفض الشيخ عيسى هذه المطالب، ولم يكن رفضه مفاجئاً، ثم سعى إلى الحصول على الدعم من جهة معارضة أخرى، فأصدر عفواً عن أعضاء هيئة الاتحاد الوطني الذين جرى نفيهم إلى لبنان وسوريا. وافق طلائع هذه الجمعية على العفو وشاركوا في العملية الانتخابية، وكان من بينهم عبد العزيز الشملان الذي قامت بريطانيا بترحيله إلى جزيرة سانت هيلانه في عام ١٩٦٧. وفي الواقع كان ١٠ من ٢٢ نائباً من الذين فازوا بانتخابات ١٩٧٢ من هيئة الاتحاد الوطني وأصبح الشملان نائب رئيس المجلس التأسيسي[٢٢].

لقد كشفت نتائج انتخابات ١٩٧٢ بدء تشكل التجمعات العقائدية داخل المجلس التأسيسي، وهددت هذه التجمعات بتعطيل مهمة المجلس المطلوبة منه، وهي إعداد مسودة الدستور. وبرزت في المجلس كتل تصويت ذات أهمية التفت حول وزراء الحكومة الاثني عشر والأعضاء الثمانية المعينين وقد مثلوا أثرياء السنّة وكذلك رواد المصالح التجارية من الشيعة. وصوتت الكتلة الموالية للحكومة بالاتفاق ضد طائفة القادة المتدينين المحافظين الذين فهموا النقاشات الدستورية من وجهة النظر الشيعيّة المتعصبة، وتألفت الكتلة الثالثة والأخيرة من «الوطنيين الليبراليين والبراغماتيين والبيروقراطيين الذين كانوا نادراً ما يستطيعون تقديم موقف موحد»[٢٣].

عقد المجلس التأسيسي مداولاته على مدار خمس وأربعين جلسة وقدم إلى الأمير وثيقة من ١٠٩ موادّ للتصديق عليها وإصدارها. وقد صدر الدستور الذي اعتمد في الأساس على نظيره النموذج الكويتي وأعلن أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة (مادة ٢)، كذلك أعلن أن نظام الحكم في البحرين ديموقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر

السلطات جميعاً. وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور (مادة ١د)[٢٤]. وعهد إلى الحاكم (مادة ٣٣) ووزرائه في مجلس الدولة بالسلطات التنفيذية، إلا أنه حملهم مسؤوليات محددة بما في ذلك المهمات والواجبات أمام الهيئة التشريعية. وفي مقابل ذلك يكون أعضاء المجلس الوطني المنتخبون البالغ عددهم ثلاثين عضواً مسؤولين أمام جمهور الناخبين (المواد من ٤٢ ـ ٨٢) طوال مدة ولايتهم لمناصبهم وهي أربع سنوات ميلادية (مادة ٤٥)؛ ووفقاً لدستور عام ١٩٧٣، فإنه يتعذر عزل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء من خلال التصويت بعدم الثقة بينما يجوز عزل الوزراء على أساس فردي (مادة ٦٨). وإذا ما أخفق المجلس الوطني في التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى الأمير لبتّه، بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة، أو بحل المجلس الوطني (مادة ٦٩)، فإن حل المجلس وتجددت تولية رئيس مجلس الوزراء المذكور ولكن قرر المجلس الجديد، بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم، عدم التعاون معه كذلك، اعتبر مُعتزلاً منصباً من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن، وتُشَكَّل وزارة جديدة، وما يدعو إلى الاهتمام أن هذا التجمع الأول سمح للجهاز التشريعي بمقاسمة السلطة مع رئيس الدولة حيث أعطى الأخير سلطة إدخال تشريع جديد وإعلان القوانين التي سبق أن وافق عليها البرلمان خلال ثلاثين يوماً أو إعادتها إلى المجلس للمزيد من المناقشة والتعديل، وإذا لم يُعَدْ مشروع القانون إلى الجهاز التشريعي أو الموافقة عليه في نهاية مدة الثلاثين يوماً، فأنه يصبح قانوناً بشكل تلقائي (مادة ٣٥). من ناحية أخرى إن الدستور خول الأمير إصدار المراسيم في الحالات التي لا تتحمل التأخير بين أدوار انعقاد المجلس الوطني أو في فترة حله ووضع ضوابط للتصديق عليه لاحقاً. (مادة ٣٨) وأما القرار بحل المجلس يتطلب إجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز مدة شهرين (مادة ٦٥)[٢٥].

أخيراً، أقر الدستور البحريني لعام ١٩٧٣ بأن التناوب على الحكم يكون وراثياً تأسيساً على نظام البكورة، وأكدت المادة (١ ب) أن الحكم «ينتقل من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء هذا الابن هكذا طبقة بعد طبقة، ما لم يقم الأمير أثناء حياته بتعيين أحد أبنائه باستثناء الابن الأكبر خليفة له»[٢٦]. ومن الملاحظ أن دستور عام ١٩٧٢ قد فوض إلى الحاكم تغيير قواعد الخلافة بموجب مرسوم بسيط (مادة ١ج و١٠٤ج). وضع مبدأ نظام البكورة في عام ١٩٧٢ حيث نأى

آل خليفة بحكمهم عن المفاهيم الخاضعة للإجماع العام السائد المقبولة والمتفق عليها على نطاق واسع في كافة أرجاء شبه الجزيرة العربية. وما زال الاعتراف بالصياغة الدستورية لسياسة الأسرة الحاكمة لم يقضِ تماماً على البحث عن الإجماع لأن الأقلية من الأسرة السنية حكمت الغالبية الشيعية (أنظر.ملحق ٤ الخاص بمقتطفات من الدستور).

الصدامات السياسية

أوضحت التداولات في المجلس التأسيسي القواعد التي تحدد انتخاب المجلس الوطني البحريني وأجريت الانتخابات بعد تشكيل المجلس التأسيسي بسنة من أجل تشكيل الجهاز التشريعي الجديد الذي تألف من ثلاثين عضواً منتخباً وأربعة عشر عضواً بحكم المنصب وهم وزراء الدولة[٢٧].

وقد ترشح لانتخابات السابع من ديسمبر ١٩٧٣ قائمة شملت مئة واثني عشر مرشحاً من عشرين منطقة انتخابية على طول البلاد، وانتخب منهم ثلاثون. ولم يسمح لأي من المرشحين بخوض الانتخابات من خلال التجمعات الحزبية، الأمر الذي يعني أن المئة واثني عشر مرشحاً كانوا «مستقلين». لكن سرعان ما ظهر فصيلان رئيسان هما كتلة الشعب الذي ضم المرشحين اليساريين والجناح الديني[٢٨]. وتكونت كتلة الشعب من عشرة أعضاء «منظمين بقاعدة حزبية مرتبطة بالحركات السياسية خارج البلاد» ومثل هؤلاء العشرة الطبقة العاملة البحرينية ومنهم بعض القادة الذين شاركوا في إضرابات العمل التي قام بها الطلاب في الستينيات. وينتمي هؤلاء القادة إلى أُسر حضرية من السنة والشيعة امتداداً من المنامة إلى المحرق بوجود استثناء وحيد. ولا غرابة في أن يكون معظمهم من المتفوقين ومن الذين تلقوا تعليماً أكاديمياً متقدماً، وبرز رئيس المجلس الوطني الجديد من صفوف التحالف وهو حسن جواد الجش من أصل شيعي وعمره ٤٩ عاماً[٢٩].

لقد افتقرت الكتلة الإسلامية إلى التنظيم العملي قبل عام ١٩٧٢ على خلاف الكتلة الشعبية التي كانت منظمة منذ عدة سنوات. وقد نجح ستة من أصل ثلاثين من الكتلة الإسلامية للمجلس الوطني بالحصول على تأييد كامل من مختلف الهيئات، وهؤلاء الستة هم محاميان وصحفي وعالم بالفقه ومدرسان. وقد يكون «نجاحهم في الانتخابات

من خلال تأثير بعض المرجعيات الدينية التي اختارت عدم الخوض في السياسة مباشرة». إن وسيلة الدعم التي قدمتها الشخصيات الدينية المؤثرة تزامنت مع توجهات عائلة آل خليفة التي رفض كبار أعضائها «إخضاع سلطتهم للتصويت الشعبي»[٣٠]. ولم تعد مثل هذه الفروق موجودة في البحرين على الرغم من رفض الشخصيات الدينية إخضاع سلطتها للجدل والمنافسة، وأصبح التدين «مسألة سياسية بشكل متزايد بين الشيعة أكثر من السنّة، ما اضطر المرجعيات الشيعية إلى الخوض في السياسة (الانتخابات) مباشرة من خلال فقهاء الدرجة الثانية والملالي والمتدينين الآخرين»[٣١]. لقد دعمت الكتلة الإسلامية مطالب العمال وقدمت قواعد أكثر صرامة في ما يتعلق ببيع الخمور، وتطرقت الى مسائل عرفية واجتماعية راوحت من العلاقة بين الجنسين إلى التعاليم الإسلامية. تشارك هذان المعسكران السياسيان السلطات «التشريعية» مع مجموعة كبيرة من البرلمانيين المستقلين الذين كانت أصواتهم السبعة عشر تتأرجح من اليمين إلى اليسار وفقاً للمسألة المطروحة. وافتقر المستقلون إلى قاعدة يعتمدون عليها خلافاً لما كان موجوداً لدى الكتلة الشعبية أو الإسلامية. وبسبب افتقار التجمع الوطني إلى التوازن والاتساق انقسمت صفوفه بسبب وجود أصوات قليلة ولكنها ذات أهمية نابعة من المجموعتين المتطرفتين، وانزلق التجمع نحو الفوضى بلحظة محددة في ٢٨ أكتوبر من عام ١٩٧٤ بعد أعمال الشغب الرئيسية التي بدأها العمال في يناير ويونيو من السنة نفسها. وقد سعى الحاكم إلى إقرار قانون خاص بأمن الدولة لمعاقبة الحكومة يفضي «باعتقال وسجن أي مواطن بدون تحقيق أو محاكمة لفترة تصل إلى ثلاث سنوات بمجرد الشك أنه معارض لسياسة الحكومة الداخلية أو الخارجية»[٣٢].

ورفضت قوى المعارضة التصويت على مشروع القانون المقترح، على الرغم من الجهود التي بذلها الأمير. ونتيجة للإحباط بسبب تعطيل المجلس على الرغم من الطلبات المتكررة، قام الشيخ عيسى بن سلمان بحل البرلمان بعد عشرة أشهر وعلق الدستور في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥م[٣٣]، وجرى اعتقال عدد من النواب على أساس عدم قدرة الحكومة على التعامل مع البرلمانيين الذين تعارضت تعليماتهم مع القانون. وقد لام وزير الداخلية النواب لأنهم حرضوا على أعمال الشغب، وأعلن أن جلسات البرلمان ستتابع عملها إذا أعيد إصلاح قوانين الانتخاب كلياً وتمت إزالة المخالفات الموجودة به.

وقد أعلن وزير الداخلية، قبل بضعة أيام من تعليق الدستور وحل المجلس الوطني، أنه قد جرى اعتقال ثلاثين عضواً من اللجنة الوطنية للاتحاد وجبهة التحرير البحرينية لأنهم يشكلون خطراً كبيراً على أمن دولة البحرين، وقد طلبت الحكومة من بضعة أحلاف أخرى، بما فيها اتحاد الطلبة البحرينيين تعليق نشاطاتها وقبول إرشادات وزير الداخلية إذا رغبت في البقاء وفية للحكومة. وقدم رئيس الوزراء استقالته في ٢٤ اغسطس ١٩٧٥ لكي يعمل على تشكيل الحكومة الجديدة في اليوم التالي [٣٤].

لقد استنتج الأعضاء المعارضون أن التأثيرات الأجنبية قد حفزت حكومة المنامة على العمل ضدهم على الرغم من أن مرسوم الأمير صرّح بأنه قد جرى تعليق الدستور وحل المجلس الوطني بسبب عدم قدرة السلطتين التشريعية والتنفيذية على العمل بروح الفريق الواحد. ويحتمل أن تكون السعودية قد مارست ضغطاً على الحاكم لإيقاف الدستور البحريني بسبب عداء الرياض على وجه التحديد لأي تجربة برلمانية في شبه الجزيرة العربية وخصوصاً إذا كانت نتيجة هذه التجربة نجاح ممثلين يساريين. والاحتمال الآخر تعلق بمطالب المعارضة بتأميم منشآت التجارة الأجنبية بما فيها شركات النفط والبنوك والمصافي وشركات التأمين إلى وكذلك المطالبة بإنهاء الامتيازات العسكرية الأميركية على الجزيرة. كل ذلك دفع الأمير إلى تعليق التجربة الديموقراطية برمتها في البحرين. ومع ذلك فقد كان هناك تفسير آخر يتعلق بالآثار الجانبية للحرب الأهلية اللبنانية التي كانت ملامحها الطائفية تشبه إلى حد ما التشكيلة الديموغرافية في البحرين، وقد ركز احتمال آخر على «التناقض الكامن بين الحكومات التي تسيطر عليها القبلية وبين نظام التمثيل» الذي كان موجوداً في شبه الجزيرة العربية[٣٥]. وحقيقة الأمر أن التمثيل الشعبي تطلب توازناً دقيقاً بين الحكومات المتأثرة بالقبلية وبين المؤسسات الديموقراطية التي نشأت والتي لم تخدم دائماً مصالح العائلة الحاكمة.

وقد استنتج كبار عائلة آل خليفة أن تطبيق الديموقراطية في غاية الخطورة، حتى لو اقتفت العائلة الحاكمة جذورها إلى العشائر الراسخة. وبناءً على ذلك، تكاتف الشيخ عيسى بن سلمان وأخوه لمعارضة أولئك الذين طمحوا الى تعديل بنيات المشيخة الاجتماعية والسياسة.

معارضو آل خليفة

تعتبر حقيقة نجاح الجماعات المعارضة لآل خليفة بعد عام ١٩٧٦ تحدياً واضحاً لا يمكن تجاهله، سواء بدأت المعارضة من جماعة صغيرة من «الغيورين المتشددين والمتطرفين» أو من مصادر ذات شرعية أكبر[٣٦]. واختارت المنامة تحدي اعدائها رأساً من خلال قيامها بتعديل قانون عام ١٩٧٤ الخاص بالتدابير الأمنية وقانون العقوبات لعام ١٩٧٦، وكذلك القوانين والمراسيم الأخرى. وسمحت القوانين المعدّلة لآل خليفة باحتجاز المجرمين المزعومين لفترات غير محدودة. وقد فشل الشيخ عيسى صاحب الرؤى ـ ربما تحت ضغط عائلي شديد ـ في إشباع رغبته الأصلية في إنهاء الوجود الأمني البريطاني الواضح الذي أيد المنامة في المحافظة على النظام والقانون[٣٧]. ووافق عيسى خلافاً لرغبته على تعيين ج. بيل رئيساً للشرطة، ثم عين آل خليفة بعد عام ١٩٦٥ أيان ستيوارت هندرسون نائباً لرئيس الشرطة ومسؤولاً عن تشكيل قسم خاص فيها آنذاك. ثم أصبح هندرسون بمرور الوقت مدير دائرة الأمن والاستخبارات التي أصبحت تعرف لاحقاً باسم إدارة أمن الدولة. كذلك تقلّد هندرسون مناصب قيادية إضافية مثل مدير دائرة الأمن العام وكذلك دائرة التحقيقات الجنائية. وإذا قلنا إن هندرسون كان لديه نفوذ كبير ـ في إدارة المديريات الثلاث ـ فإننا بذلك ننتقص من قدره، أو أن نستنتج أن الضابط الإنكليزي قد خدم آل خليفة فلن يكون ذلك صحيحاً. وقد سُمح بقدر من المعارضة بعد عام ١٩٧٤ وقدر أقل من ذلك بعد حل البرلمان عام ١٩٧٦، وسعى الزعماء الشيعة من البحرينيين إلى تأسيس جمهورية إسلامية على الجزيرة وسواء قد حفزهم على القيام بذلك الثورة الإيرانية التي حدثت بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ أو الاحتلال السوفياتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩، فقد أثار ذلك استياء العائلة الحاكمة السنية. واعتقلت المنامة في ديسمبر ١٩٨١ أكثر من ٧٥ فرداً واتهمتهم بالتخطيط للانقلاب على النظام بمساعدة إيرانية وقاضتهم بجرائم ضد الدولة[٣٨]. وحكمت على ثلاثة متهمين منهم في بداية عام ١٩٨٢ بأحكام السجن المؤبد وسجنت ٥٩ لفترة ١٥ سنة وسجنت ١٠ لمدة ٧ سنوات، ونُفي بعض البحرينيين أو اختاروا بأنفسهم مغادرة الجزيرة طواعية بحثاً عن ملاذ آمن نتيجة لهذه المحاكمة، وبذلك عاد الهدوء نسبياً إلى البحرين.

لم تدم الفجوة طويلاً، ففيما اشتعلت منطقة الخليج في الحرب الإيرانية العراقية التي

امتدت ثماني سنوات من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، وبعد الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ أصدرت الأمم المتحدة قراراً يعلن الحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة وذلك في يناير من عام ١٩٩١ لتحرير الإمارة، وقد أثار تحرير الكويت، أكثر من أي تطور آخر، العديد من البحرينيين للمطالبة بالحقوق السياسية. فوعد الزعماء الكويتيون من منفاهم في الطائف في المملكة العربية السعودية بتفعيل البرلمان المعلق من خلال إجراء انتخابات بعد التحرير مباشرة، وكذلك من خلال إجراء إصلاحات سياسية أصيلة، وأدرك بعض زعماء عائلة آل خليفة وعلى رأسهم الشيخ عيسى بن سلمان أن تحرير الكويت الوشيك من شأنه أن يوجّه العملية الديموقراطية في المنطقة جمعاء بما فيها البحرين، وشغلت هذه التغيرات المثيرة للدهشة جميع العائلات الحاكمة في الخليج التي انخرط زعماؤها في مختلف النقاشات غير الرسمية والمتنوعة في قمة دول مجلس التعاون الخليجي اللاحقة(٣٩). وشُغلت المنامة بمداولات داخلية كبرى، وبدعم من الحاكم، بالمطالبات الإصلاحية، بينما كان أخوه نائب رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان يقوّم بحذر نتائج عملية الإصلاحات السريعة. وأبدت المنامة في أوائل عام ١٩٩٢ رغبتها في تفعيل الحقوق المدنية المعلّقة والسماح للمواطنين المنفيين بالعودة إلى البلاد(٤٠).

وعفا الشيخ عيسى عن بضعة منتقدين فأخرجهم من السجن وسمح بتفعيل المعونات المالية لفقراء البحرينيين، ورحب بوفد قام بتقديم عريضة التماس مطالباً بإعادة الدستور. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات قد أشارت إلى أن الحاكم كان مهتماً بالمظالم الشعبية، إلا أن الشيخ عيسى نهج نهجاً مغايراً مرة أخرى ـ بضغط من العائلة ـ وقدم مقترحاً بديلاً لذلك بتكوين مجلس استشاري(٤١).

وقد رفض المنتقدون لآل خليفة المجلس الجديد باعتباره إجراءً متأخراً، في وقت كان فيه كبار المسؤولين يعلنون أن الفرص الاقتصادية الكبيرة كثيرة وإن اتسعت الضائقة المالية. وسرعان ما تفاقمت المواجهات التي حدثت في يناير عام ١٩٩٤ في مسجد للشيعة وأدت إلى تراشقات متكررة بين قوى المعارضة وموظفي الحكومة المستعدين لاستخدام العنف والذين أقسموا على إعادة القانون والنظام. واعتُقل البعض في المسيرة الرياضية التي أجريت في نوفمبر من عام ١٩٩٤ على أساس أن «لباس الجري» الذي استخدمته

المرأة الغربية في المسيرة يهين العادات المحلية. وقد سُجِّلت أحداث مشابهة خلال الأعوام اللاحقة أيضاً مدللة على أبعاد الاضطراب الاجتماعي الذي غشى المشيخة وزعزع استقرار آل خليفة[٤٢].

حتى لو تراجعت المواجهات التي اكتسبت قوة في عام ١٩٩٤ بمرور الوقت، إلا أنها ميزت البحرين على أنها العضو الوحيد في مجلس التعاون الخليجي الذي كان فيه معارضة واضحة ومستمرة وأُبرزت إمكانات البحرين المهدورة في كل قمة لمجلس التعاون الخليجي. وقام التحدي البحريني على مطالب حقيقية قدمها الشيعة الذين طالبوا بانتخابات برلمانية وعودة الحكم الدستوري، ولكن لم يجرِ الوفاء بهذين المطلبين في أواخر التسعينيات لأن الجماعة المعارضة الرئيسية المنفية ـ حركة تحرير البحرين التي كان مقرها في لندن ـ سعت إلى الحوار مع الحاكم. وكما أفادت التقارير، فقد عارض هذه المطالب رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان خوفاً من عدم الاستقرار إذا عُدِّل النظام السياسي.

حمد بن عيسى (حكم من ١٩٩٩ ـ ...)

توفي عيسى بن سلمان بتاريخ ٦ مارس من عام ١٩٩٩ جرّاء سكتة قلبية عنيفة، وأُعلن نبأ وفاته المفاجئ عندما كان وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين يهم بمغادرة القصر، وكان الأمير البالغ من العمر ستة وستين عاماً والذي حكم البحرين منذ عام ١٩٦١ وحتى وفاة الملك حسين ملك الأردن في ٧ فبراير ١٩٩٩ واحداً من أطول الزعماء العرب حكماً (سبعة وثلاثين عاماً على العرش)[٤٣]. وخلفه على العرش ابنه البكر حمد الذي كان القائد الأعلى للقوات المسلحة لفترة طويلة. وقد توقع المراقبون أن ينتهج الشيخ حمد سياسة المنامة التي لا هوادة فيها تجاه المعارضة؛ لأن الأمير الجديد كان جندياً يُزعم أنه سيحكم بقبضة من حديد. لقد زاد هذا التوقع قوة بعد أن أعاد الشيخ حمد تعيين عمه القوي رئيساً للوزراء ومنحه السلطة الكاملة على جهاز الأمن الداخلي، إلا أن الشيخ حمد أذهل الكثيرين عندما أدخل بعض الإصلاحات الدستورية ومنح معارضيه في المنفى عفواً وأنهى حالة الطوارئ التي تبعث على المقت والخوف، فخفّفت مبادراته، عموماً، التوتر الموجود بين السكان المتحفظين والمتحمسين للتعبير عن رأيهم

والمساهمة في بناء الدولة. وقد ضمن الشيخ حمد بن عيسى، كما ناقشنا سابقاً، التسلسل الدستوري وغيّر البيعة في تحول جذري عن حكم سابقه، وقد غيّرت مطالباته بتبني ميثاق وطني جديد في عام ٢٠٠٠ ثم قيامه بعد ذلك بسنتين بإجراء تعديلات على دستور ١٩٧٣ المجتمع المدني البحريني بصورة جذرية.

الميثاق الوطني

لقد عفا الشيخ حمد بن عيسى بسرعة عن مجموعة من المسجونين سياسياً وخفّف أحكام آخرين مباشرة بعد توليه السلطة، وقد كان هذا الإجراء هو المعهود في المنطقة في أي تولٍّ للسلطة. إلا أن قُوى المعارضة التي رغبت في المصالحة مع آل خليفة قد خاب ظنّها بعض الشيء، إذ لم يتخذ الشيخ حمد موقفاً معادياً تجاه سلطة عمه الراسخة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان، وباشر مع ذلك الشيخ حمد بن عيسى بتنفيذ خطة درامية تمثلت في إجراء انتخابات جديدة وإعادة إحياء المشاركة السياسية، والأهم من ذلك تحويل البحرين ببساطة إلى «ملكية دستورية»[٤٤]. وعلى الرغم من أن الميثاق الوطني قد توقع أن تصبح البحرين مملكة في النهاية ونصّ التعديل على أن الاسم الرسمي للدولة قد يتغيّر «وفقاً للشكل الذي يقرره الأمير والشعب إلا أنه لم يتم إجراء أيٍّ من تلك التغييرات في ذلك الوقت. وعين الحاكم في الوقت نفسه مجلساً استشارياً تألف من ثلاثين عضواً، منهم ٤ نساء ويهودي ونصراني وعدد من ممثلي المجتمع البحريني الهندي، وقد تعهّد الشيخ حمد إجراء حوار وطني اعترافاً بالحقبة السياسية الجديدة»[٤٥].

هدف الميثاق الوطني إلى معالجة المطلب الرئيس للمعارضة والمتمثل، بداية وقبل كل شيء، بإعادة تفعيل الحياة البرلمانية، الأمر الذي يعني إحياء نظام الديموقراطية والمساواة وانتخاب مجلس نواب بطريقة الاقتراع بجانب المجلس الاستشاري المُعَيَّن. وبصورة نقدية أكثر سيكون لمجلس النواب المنتخب سلطة محدودة لأن القرارات الكبرى تتطلب إقراراً مشتركاً من كلا المؤسستين. وبالتأكيد، لم يكن هذا الوضع يفي بمطالب المعارضة، حتى لو أعادت العملية المؤسسة التشريعية المنتخبة.

قام حمد بتشكيل لجنة وطنية عليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني تتكون من خمسة وأربعين عضواً في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٠ ووضع الإطار العام للتوجهات المستقبلية للدولة في مجالات العمل الوطني ودور مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية، على أن يعرض على مؤتمر شعبي عام تمثل فيه جميع شرائح وفئات المجتمع لإقراره في أوائل عام ٢٠٠١. وتحايلت اللجنة على دستور ١٩٧٣ المعلق لأن هذه الوثيقة دعت إلى مشاركة كاملة للبرلمان لإجراء أية تعديلات تكون سارية المفعول، حيث استلزمت المتطلبات الدستورية القائمة إحياء البرلمان القديم إذا ما استوجب تطبيق نص القانون. إلا أن الحاكم اختار سبق هذا التفويض بأن تحل اللجنة الوطنية العليا محله. وأثناء ذلك تعرضت اللجنة الوطنية العليا لتغييرات أساسية عديدة عندما استقال العديد من الأعضاء زاعمين محافظتهم على حريتهم في العمل. وفي هذه الأثناء ارتفعت أصوات المعارضة ضد المسودة الدستورية الاضافية. وأياً كان الأساس المنطقي لذلك، فإن اللجنة المستحدثة أنهت بسرعة المهمة المحددة لها. وفي ١٨ ديسمبر ٢٠٠٠ عُرضت المسودة المحررة حسب الأصول الحاكم، وأخيراً نشر الميثاق الوطني ليسمح بمناقشته مناقشة مستفيضة قبل طرحه للاستفتاء العام. وحفاظاً على سمعتها، لم تروج المنامة للميثاق على أنه دستور جديد، ولكن إعلان المبادئ صور بدوره الانتخابات البرلمانية متخذاً وضعاً موازياً لمجلس استشاري معين. وأشار بالتحديد إلى «أن تنفيذ بعض الأفكار الجوهرية المتضمنة يتطلب تعديلات دستورية» لـ«النص على اسم» الدولة، ومراجعة للدستور الحالي حتى يكون باستطاعة الجهازين التشريعيين ـ أحدهما منتخب والآخر معين ـ توفير حياة برلمانية متناغمة[٤٦].

أدرج الميثاق عدداً من الحقوق، بما في ذلك الامتيازات القانونية للنساء والمدنيين، إضافة إلى حقوق الإنسان، حتى إنه أوضح بنحو لا لبس فيه شكل «الملكية الدستورية» التي سيكون فيها الفرد البحريني مصدراً للسيادة ضمن ملكية وراثية ـ كذلك أدرجت المبادئ التي لم يسمح بها حتى الآن، وعلى وجه التحديد تلك التي تتصل بفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ـ وتناول فصل كامل المبادئ الاقتصادية، بينما تعرض آخر للترويج للحاجة الماسة إلى قوات الدفاع البحرينية.

إن رؤية حمد بن عيسى للبحرين على الرغم من الميثاق الوطني لم تكن مجهزة لتعزيز

الديموقراطية لأنها قدمت اقتراحات أقل كثيراً مما كان يتمتع به البحرينيون في أوائل السبعينيات. وأصر زعماء المعارضة على أنه ليس هناك ما ينفع دون استعادة كاملة للبرلمان حفاظاً على شرعية دستور ١٩٧٣. وبشكل تهكمي، اعترفت المنامة بأن ميثاقها الوطني دعا صراحة إلى إجراء تعديلين على دستور ١٩٧٣ والذي فيه تشويه للحقائق، كان يستلزم ثلثي أصوات البرلمان، وقدم القليل من البحرينيين وعلى وجه الخصوص أفراد الأسرة الحاكمة تفسيراً لكيفية تفسير التناقضات المتوارثة، على الرغم من أن المرسوم الأميري مصحوباً باستفتاء الشعب قد حل رموز هذا التشابك الدستوري. وفي ظل هذه الظروف، وما هو مسلم، به أن عدداً من أعضاء اللجنة الوطنية العليا قدموا استقالاتهم بدلاً من قبول قرارات آل خليفة في هذا الشأن، وفي الوقت الذي هدف فيه الميثاق إلى دفع جهود الديموقراطية البحرين حتى وإن توقع البعض حدوث تحول سريع، ووافقت الأغلبية على الاقتراح الذي قدمه الشيخ تحت الاختبار[٤٧].

التحول من مشيخة الى مملكة

تبنّى البحرينيون بتاريخ ١٤ يناير من عام ٢٠٠١ الميثاق الوطني في استفتاء عام سجّل مستوى مشاركة عالياً (معدل المشاركة بلغ ٩٠٪ من الناخبين، ومعدل الموافقة بلغ ٩٨,٤٪ من المشاركين)[٤٨]، وشرعت البحرين في خطوة جديدة نحو الديموقراطية وإعادة إحياء الحياة البرلمانية، وتوقّع بعض المراقبين سرعة وتيرة التغير التي قدّمت إصلاحات سياسية ملموسة في البلاد في أقل من ثلاث سنوات بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم خلفاً لوالده، وعاد زعماء المعارضة من المنفى وتقلّدوا مسؤوليات عامة بموافقة الملك الضمنية. وحكم الشيخ حمد بهدوء بعيداً عن الجهاز الأمني السيئ السمعة الذي أداره أيان هندرسون، وألغى قوانين الطوارئ التي اعتبرت مسيئة بشكل كبير وغير فعّالة وقام باستبدالها بقوانين أكثر تحرراً وتعتبر أكثر شرعيّة[٤٩]. أصدر الشيخ حمد بعد مرور سنة من التصديق على الميثاق الوطني مرسوماً لتنفيذ إصلاحات رئيسية والمطالبة بانتخابات بلدية وبرلمانية. وأعلن مرسوم صدر في ١٤ فبراير من عام ٢٠٠٢ أن البحرين أصبحت ملكية دستورية وتحولت البلاد إلى مملكة وأصبح الشيخ حمد بن عيسى ملكاً عليها بموجب هذا المرسوم الملكي[٥٠].

لقد زادت هذه التغييرات الدرامية من تعقيد الأسئلة التي ثارت حول الدستور بدايةً

عندما صُدّق على الميثاق الوطني ثمّ تأجلت حتى الانتخابات المقبلة. وعلى الرغم من أن دستور ١٩٧٣ قد حدد حكم آل خليفة الوراثي إلا إن شرعية العائلة الفعلية بالمقابل لم تكن واضحة. فلماذا سعى الشيخ حمد إلى تقديم هذه التغييرات وترك لقب الدولة الرسمي؟ وما هي المكاسب التي توقع أن يجنيها آل خليفة من تحويل البلاد إلى مملكة؟[٥١].

لم يُعتَرَف بالبحرين مملكة حتى عام ٢٠٠٢، وكانت المملكات العربية المعترف بها حتى ذلك الوقت هي المغرب والأردن والسعودية من مجموعة المملكات العربية الثماني الموجودة آنذاك. وكانت عائلة آل سعود هي العائلة الوحيدة الحاكمة لمملكة في شبه الجزيرة العربية على الرغم من تفضيل الملك فهد للقب «خادم الحرمين الشريفين» الذي أطلقه في عام ١٩٩٥. وكانت عُمان سلطنة وفي الوقت الذي كانت تعزز فيه الإشارات الانجليزية إلى «صاحب الجلالة» كان حاكم عمان يخاطب في أغلب الأحوال بـ«صاحب الجلالة السلطان». كذلك عُرفت الكويت وقطر، والبحرين حتى عام ٢٠٠٢، على أنها دُول أو مشيخات وعُرف حكامها بالأمراء. أما الإمارات فقد كانت بالمقابل تتكون من اتحاد فدرالي ضَم سبع إمارات شبه مستقلة يقودها رئيس على الرغم من أن هذا الرئيس شيخ. ومن المهم التعرف إلى ما حفَز حاكم البحرين على القيام بمثل هذا التحول المثير، نظراً إلى اعتبار البحرين من أصغر دول الخليج مساحة وأقلها حظاً من الناحية المالية.

لم يشتت هذا التغيير المذهل الانتباه عن العملية الديمقراطية التي سعى إليها آل خليفة طويلاً والتي هدفت إلى توفير أدوات المشاركة للبحرنيين. وجّه منتقدو الأنظمة الملكية في المهجر انتقادهم للحجم الضئيل للمملكة الجديدة. ورأى المعلقون الأكثر جدية الدوافع لهذا التحول شبيهة لما وُجد في إيران أو السعودية[٥٢]. ويعتبر السبب المنطقي الوحيد للتغيير هو العملية الديموقراطية برمّتها، إلا أن ذلك لم يكن معروفاً، حيث لم يتحدث سواء حمد أو أي فرد آخر من كبار أفراد الأسرة عن الموضوع. ووافق آل خليفة على إحياء البرلمان المنتخب حتى ـ لو كان مصحوباً بالجهاز المعين ـ ورحبوا باستعادة الدستور المعلق، شرط أن ترتقي الأسرة الحاكمة بنفسها إلى مستويات مرتفعة، وكانت الديموقراطية المباشرة محل ترحيب إذا ما ضمنت الامتيازات الملكية لآل خليفة.

رؤية الشيخ حمد الدستورية

بيّنت مقترحات الملك عام ٢٠٠٢ كيف تنبأ برؤيته، فقام بداية بتسمية البرلمان الثنائي النظام الذي يتكون من مجلس الشورى المعيّن ومجلس النواب المنتخب باسم المجلس الوطني. وخلافاً للمجلس الاستشاري السابق الذي تألف من ثلاثين عضو توخّت نسخته في عام ٢٠٠٢ حيث ضمّ أربعين عضواً أن يتمتع بسلطات محددة دستورياً بشكل أكبر حتى يكافئ مجلس النواب. لقد تنبأت رؤية الشيخ حمد بحدوث صراع بين المجلسين، ما دعاه الى تولي جلسات المجلسين المشتركة لحل الصراع، ومن ثمّ فإن قرارات الميثاق الوطني تتطلب تصويتاً بالأغلبية. ونظراً إلى أن المجلسين يشكلهما عدد متساوٍ من الممثلين فإذا توافقت أقلية من مجلس مع المجلس الآخر فسيكون من الممكن أن تلبي الرؤية وجهة نظر المنامة الموفقة[٥٣].

الانتخابات البلدية

انتخب البحرينيون، بنتائج يحتمل أن تكون مثل نتائج البرلمان، خمسة مجالس بلدية، وكان في كل مجلس عشرة أعضاء بالإضافة إلى رئيس معيّن. وامتدت الانتخابات فعلياً لمدة أسبوعين اختير فيها ثلاثون عضواً في ٩ مايو من عام ٢٠٠٢ ومُلئ في تاريخ ١٦ مايو عشرون مقعداً. لم تقاطع الانتخابات أية من المنظمات السياسية الكبرى على الرغم من أن الكثيرين من البحرينيين كانوا حذرين من الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٤ اكتوبر التي رُوّج لها كثيراً ونوقشت باستفاضة بسبب تقديم المنامة لنظام جديد للتقسيم قيداً للمناقشة. وقد سجّلت الانتخابات البلدية أغلبية ضئيلة من المقترعين (بلغت ٥٢٪ من مجموع المؤهلين للانتخاب)، وسُجلت لأول مرة في تاريخ البلاد مشاركة كاملة للمرأة. وفي آخر التجديدات الرئيسية برزت المرأة على أنها مرشّحة، وترشّحت ٣١ امرأة من أصل ٣٠٦ مرشحين في الجولة الاولى وحدها. وعلى الرغم من عدم فوز أية منهن وتشكيك بعضهن بحدوث تلاعب ومطالبتهن باجراء تحقيق أساسه قيام الخطباء المتحفظين بحثّ أتباعهم على مقاطعة المرشحات[٥٤]. وفازت حركة الوفاق الإسلامية التي يقودها الناشط الشيعي علي سلمان بـ ١٢ مقعداً في الجولة الأولى. وانتُخب

مرشحان تابعان لجمعية التربية الإسلامية. وللمفارقة فقد قامت المنامة بتصنيف الأغلبية الفائزة على أنها من المستقلين.

ودُعي مالكو العقارات الذين صودف أنهم مواطنون من دول أخرى من مجلس التعاون الخليجي (الكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات) للمشاركة في الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٢، وقد فسّر البعض هذه الحركة على أنها مسعى ليصبح الملاك من غير المواطنين قادرين على التأثير في العلاقات المحلية. أما المنامة فقد رأت فيها قطعاً للاتجاهات الانشقاقية بين المواطنين. ومال المواطنون من دول مجلس التعاون الخليجي المشترك القاطنين في البحرين إلى التغييرات الأقل تطرفاً، رغم أن الكثيرين منهم قد بحثوا عن أماكن أخرى للسكن في مملكة الجزيرة بسبب ملامحها الاكثر تحرراً.

المجلس الوطني

شارك الرجال النساء البحرينيات على قدم المساواة في الاستفتاء العام على البرلمان في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢ وذلك بصفة ناخبين ومنتخبين مسؤولين من أجل الموافقة على البرلمان، وحُددت مدة ولاية أعضاء مجلس النواب بأربعة أعوام مع احتفاظ الملك بصلاحية تمديد هذه الفترة إلى مدة أقصاها عامان «إذا اقتضت الضرورة». وكان أعضاء البرلمان بدورهم يختارون رئيساً للمجلس ونائبين اثنين، فيما تقوم محكمة نقض خاصة ببتّ الخلافات الانتخابية في حال وقوع أي منها أثناء انعقاد الانتخابات.

وبموجب الميثاق الوطني يحتفظ الملك بسلطة حل مجلس النواب، إلا أنه ملزم بدعوة البرلمان لانتخابات جديدة خلال شهرين من حل المجلس القديم. ويمكن المجلس الذي جرى حله الانعقاد مرة أخرى إذا ما تنازل رئيس الدولة عن مسؤولياته الدستورية. ومع ذلك، فإن المادة ٦٤ من دستور ١٩٧٣ ـ الوثيقة الوحيدة المعتمدة في ذلك الوقت ـ المعدلة بمرسوم ملكي، أضافت مقوماً جديداً إلى هذا الامتياز. بعد عام ٢٠٠٠٢ أكدت حق الملك في تأجيل الانتخابات إذا رأى مجلس الوزراء استحالة عقدها بسبب «ظروف قاهرة». وبعبارة أخرى، كان الملك يحتفظ بسلطة صريحة لحل البرلمان إذا ما ظهرت ظروف وأحوال مماثلة لظروف وأحوال ١٩٧٥م[٥٥]. وباستثناء هذه الظروف القاهرة، فإن لمجلس النواب سلطة استجواب الوزراء وإجراء تصويت سري بشأن الموظفين

العموميين حتى لو لم تكن معايير المساءلة العامة موضوعة أو قائمة بالكامل. وإذا ما سحب ثلاثون من أربعين نائباً ثقتهم من الوزير، فإن عليه تقديم استقالته. ومع ذلك فقد شدد الميثاق الوطني على أن البرلمان لا يمكنه القيام بهذه المناورة على رئيس الوزراء بزعم أن ـ المنصب يشغله، ومن المتوقع أن يظل يشغله أحد كبار آل خليفة. في الحقيقة إن الشيخ خليفة بن سلمان ـ يشغل منصب رئيس الوزراء البحريني منذ سنة ١٩٧١. وعلى الرغم من ذلك، أقر الميثاق بأن بالإمكان استجواب رئيس الوزراء بطلب ثلاثين من مجموع النواب الذين يبلغ عددهم أربعين نائباً. إذا رأوا «عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء» عندئذ يُحال الخلاف على المجلس الوطني بالكامل حيث يترتب عليه تصويت أربعة وخمسين نائباً من أصل ثمانين نائباً (الثلثين) لإقراره. وعندئذ يرفع الأمر إلى الملك للبت فيه، بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعين وزارة جديدة، أو بحل المجلس الوطني[٥٦].

رؤية حمد التشريعية

بموجب الميثاق الجديد، فإن التصويت بالإجماع في المجلس الوطني كان لزاماً لتمرير التشريع الذي يتطلب اعتماده من الملك[٥٧]، وبالنسبة إلى حمد بن عيسى، فقد تأكد هذا التناغم التشريعي لأن مجلس الشورى المعين تصرف كموازن جوهري على سلطة مجلس النواب المنتخب ديموقراطياً. علاوة على ذلك، توقع الميثاق إمكانية تقدم الحكومة ـ أي مجلس الوزراء بشخص رئيس الوزراء ـ باقتراح التشريعات. وعن سبب قيام مجلس الوزراء باقتراح وضع التشريعات لم يوضح على الرغم من أن المحاولة بدت أنها تزويد المنامة بأداة أخرى للحكم. وهكذا فإن رؤية الحاكم كانت ممتازة في الأحوال الطبيعية، بوجود مجلسين يعملان بشكل منفصل وذلك قبل تسوية الاختلافات في لجنة مشتركة، وفي حال اتفاق المجلسين يقدم التشريع للحاكم لاعتماده والعمل به. وعند إخفاق مشروع القانون بالتمرير، فإنه يعاد إلى المجلس المعني لإجراء جولة ثانية من المناقشات والمفاوضات. وبعد دورتين من دون التوصل إلى نتيجة متناغمة، فإن المجلس الوطني يجتمع في جلسة مشتركة برئاسة مجلس الشورى. وبأغلبية بسيطة من الأعضاء الحضور، يصبح مشروع التشريع عندئذ قانوناً، حتى وإن عارض ذلك المجلس المنتخب. واضح، أن النظام حبذ خيارات الحاكم، وعلى وجه الخصوص قوى تأويلاته السياسية،

وعزز تأثيره على السلطة التشريعية. وبعبارة أخرى صدّق الميثاق على فكرة الحياة البرلمانية، إلا أنه أقر سيادة الأسرة الحاكمة كما جاء تحديداً في مادة ١٠٤ج[٥٨]. بينما أبقت المادة أعلاه على مظاهر النظام للحفاظ على حقوق الفرد، إلا أنها في حقيقة الأمر وضعت سلطات آل خليفة غير المحدودة في قالب مؤسسي.

رؤية حمد القضائية

أكد الميثاق الوطني أهمية السلطة القضائية مستقلة في شؤونها، وهي «لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه». وبدورها اقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولا يمتد إلى غيرها إلا في زمن الحكم العرفي، وذلك في الحدود التي يقررها القانون. وإذا ما ظهر أي خلاف يتولى المجلس الأعلى للقضاء الإشراف على سير العمل في المحاكم. وعلى المستوى نفسه من الأهمية، أنشأت الإصلاحات الجديدة «محكمة دستورية» مكونة من رئيس وستة أعضاء جميعهم يعينهم الملك. وكان دورها الائتماني يقوم على «مراقبة دستورية القوانين واللوائح». والأكثر أهمية أنه عند تعيين الأعضاء لا يمكن عزلهم إلا وفق قواعد خاصة ويكفل حق الحكومة والمجلسين التابعين للمجلس الوطني الطعن لدى المحكمة في دستورية القوانين واللوائح، إلا أن الملك احتفظ بحق الإحالة على المحكمة في ما يراه من مشروعات القوانين قبل إصدارها لتقرير مدى مطابقتها للدستور. ويعتبر التقرير ملزماً لجميع سلطات الدولة وللكافة. إن سلطة آل خليفة للاستشارة مع السلطة القضائية أوضحت كيفية حماية الأسرة الحاكمة لحقوق البحرينيين[٥٩].

رؤية حمد لحقوق الإنسان

أقر الميثاق الوطني، على وجه التحديد، الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع. كذلك ضمن أيضاً حرية التعبير وضمان المساواة بين الرجل والمرأة في «المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من دون مخالفة لأحكام الشريعة. إضافة إلى ذلك، ضمنت الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين»، وأقر حق الميراث وفق ما تحكمه الشريعة الإسلامية. وإلى جانب هذين التصديقين الأساسيين، أقر الميثاق أن كل

مواطن له الحق في الرعاية الصحية. واعتبر المِلْكية ورأس المال والعمل، وفقاً لمبادئ العدالة الإسلامية، مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وأن الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني(٦٠). وكما هي الحال في دستور ١٩٧٣، أقر ميثاق ٢٠٠٢ أن منح الجنسية البحرينية يحدده القانون، وأكد عدم جواز إسقاطها عمن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون. وحظر كافة أعمال التمييز على أساس «الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة»، وكانت «حرية التعبير مطلقة»، وكان لزاماً على الدولة ضمان «حرية العبادات وحرية أداء الشعائر الدينية والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد». ومثل الدساتير في أي مكان آخر من العالم، فإن الميثاق الوطني البحريني ضمن الموضوعات التي لا يجوز اقتراح تعديلها في الدستور، حتى وإن ظهر بذاته على أنه نسخة محسنة من وثيقة ١٩٧٣. وبالنسبة إلى بعض النقاد، لم يكن الميثاق إلا مجرد طريقة قانونية لضمان حكم آل خليفة بموجب مراسيم. وعلى سبيل المثال، أكد الميثاق أن البحرين دولة ديموقراطية، بينما تجاهل تأكيد التناقض الملازم لذلك مع الحكم الفعلي بموجب المراسيم. وبالطبع، أصرت المنامة على عدم وجود آلية قانونية لاستعادة برلمان ١٩٧٥ المعلق، الذي بدوره أقر بقيام البرلمان بإضافة قيمة لدستور ١٩٧٣. وكان هذا صحيحاً من الناحية الفنية، إلا أن تركيز الحاكم على الحصول على الموافقة من خلال استفتاء الشعب، في وقت تزامن مع حدوث تغييرات هامة في كافة أرجاء المنطقة، أثار تساؤلات شرعية. وربما كان استفتاء الشعب بحثاً عن تفويض لتنفيذ الإصلاحات من دون إضعاف لسلطة الأسرة الحاكمة. في الوقت الذي واجهت فيه المنامة الأحجية الدستورية ـ عقد انتخابات وإحياء المؤسسات المعلقة قبل طلب تعديلات تعمل على تأسيس مجلس جديد يقوم بدوره على إضعاف النظام برمته ـ فإن الحقائق بمرور الكثير من الوقت ووفاة العديد من البرلمانيين كانت بمثابة أمور هامة بكل معنى الكلمة. وفي سبيل تأكيد ذلك، اختار الحاكم نظاماً شبه نيابي، حتى وإن كان أسلوبه استبدادياً. لقد كان بكل تأكيد أكثر دهاءً من سلفه؛ لأنه أخفى مبادراته تحت حجاب استفتاء الشعب والديمقراطية. وبما أنه لم يتنازل عن أساليب عيسى بن سلمان، فقد كان بذلك يحمي نفوذ الأسرة الحاكمة. في الواقع. فإنه كان يعمل على تعزيزها بشكل جوهري لأن

زعماء المعارضة أثنوا بصورة مترددة على الأمير في مقابل جهوده التحررية. وبصورة تهكمية، استلزمت التغييرات السياسية موافقة آل خليفة التي أعادت، بكل تأكيد، تعريف عملية الاستمرار الدستوري في البحرين[٦١].

الحكام المعاصرون

آل خليفة في البحرين

بالرغم من صغر مساحة البحرين، إلا أن عائلة آل خليفة الحاكمة تعتبر واحدةً من أكبر الأسر الحاكمة في منطقة شبه الجزيرة العربية؛ إذ إن عدد أفرادها قد يصل الى عدة آلاف. وكما أشرنا سابقاً، تعود هذه العائلة في أصولها إلى قبيلة العتوب الشهيرة، التي انتشرت وبسطت وجودها في الكويت ومنطقة الخليج الأدنى. وحتى قبل أن تتحول البحرين تحولها التاريخي من دولة إلى مملكة عام ٢٠٠٢، كانت أسرة آل خليفة قد بدأت مجموعة من الإصلاحات السياسية بهدف حماية نظام توارث الحكم ضمن هذه العائلة. وفي عام ١٩٧٣ تبنى الدستور لغةً خاصة لمناقشة موضوع وراثة الابن الأكبر، ووضع هذا الدستور الأساس لأنماط تعاقب الحكم في المملكة (انظر الملحق (٤) للاطلاع على مقتطفات من الدستور المتعلقة بهذا الموضوع). وبالرغم من هذا، فقد ظلت البحرين تحتفظ بنظام أخذ القرارات بالإجماع التام بين أفراد العائلة، وذلك نظراً إلى أهمية هذا النظام في تعزيز وحدة العائلة، وكان هذا الانسجام والتناغم أمراً ضرورياً بالنسبة إلى عائلة آل خليفة، وخصوصاً أنها كانت «العائلة الوحيدة التي وصلت إلى سدة الحكم بالغزو والقوة». ولذلك كان عليها «ممارسة الحكم» بعناية خاصة. وبحسب ما ورد عن أحد المراقبين، فإن النتيجة التي ترتبت على أخذ آل خليفة للسلطة بالقوة كانت تأخذ شكل «سلوكات متغطرسة يمارسها آل خليفة في حق الدولة والشعب، بالإضافة إلى تقسيم المجتمع البحريني إلى أقطاب والتمييز بينها بدرجة ليس لها نظير في أية دولة أخرى من دول الخليج»[٦٢]. وقد شهدت البحرين بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨ ثورة فريدة من نوعها على النظام، أدت إلى موت المئات واعتقال الآلاف[٦٣].

وخلال السبعينيات، وضعت الأزمة البحرينية الغالبية الشيعية في مواجهة مع مؤسسات

الدولة الرسمية التي يسيطر عليها القادة السنّة، وعلى مدار العقدين التاليين لذلك التاريخ تطورت النزاعات السياسية إلى مواجهات اقتصادية خطيرة استحوذت على اهتمام كل الحكومات الخليجية، وواجهت البحرين مشاكل توظيف كبيرة ظهر صداها في جميع قطاعات المجتمع المختلفة ـ وكانت هذه البيئة الداخلية الشاملة، إضافة إلى التغييرات الثورية الهامة جداً في إيران الشيعية قد حفزت زعماء آل خليفة على الأخذ في الاعتبار إجراء تغييرات قوية ـ وعلى الرغم من أن القليل من التغييرات كانت تطفو على السطح، كانت المنامة مشغولة برفاهية المؤسسة الحاكمة، الأمر الذي استدعى ضرورة تحقيق تعديلات ملموسة في البلاد. لكن لم يتم الإعلان عن هذه التعديلات قبل عام ١٩٩٩، وذلك لأن الشيخ عيسى بن سلمان كان من نوع الحكام الذين لا يتدخلون في إدارة الدولة، حيث كان يعهد بالأمور إلى أخيه خليفة بن سلمان، وكان عيسى راضياً عن حركة التحديث التي أنجزها رئيس وزرائه، ومصراً في الوقت نفسه على أن يكون ابنه الأكبر حمد هو وريثه الشرعي. وكان عيسى مصراً على ضرورة تمسك العائلة بتقاليد وراثة الحكم بالرغم من أن خليفة كان يرى نفسه أقدر على قيادة المشيخة[٦٤]. ولذلك، حين اعتلى حمد بن عيسى سدة الحكم عام ١٩٩٩ توقع الكثيرون أن يكون خليفة هو الشخص الأول والأقوى خلف ابن أخيه القليل التجربة، كما كان متوقعاً أيضاً أن يضع خليفة نسله هو في الصدارة، وذلك كي يستعيد السلطة مُغيراً بذلك خط سير تعاقب الحكم في البحرين.

حمد بن عيسى (١٩٩٩ ـ   )

ولد حمد بن عيسى في قصر الرفاع في البحرين في الثامن والعشرين من يناير عام ١٩٥٠[٦٥]، وتلقى تعليمه الأساسي التقليدي بدراسة القرآن الكريم وبرز وتفوق في الشعر العربي، وكان رياضياً فذاً؛ فقد برع في السباحة وركوب الخيل والرماية، الأمر الذي أهَّله لتبوء مركز عسكري فعال. وقد تمت تسميته وريثاً شرعياً للحكم في السابع والعشرين من يونيو ١٩٦٤ قبل أن يبدأ تعليمه الثانوي في أكاديمية خاصة (كلية ابلجارث) في جودالمنج ومدارس ليز في كامبردج بإنكلترا، ثم تخرج عام ١٩٦٨ من مدرسة مونس للتدريب العسكري في ألدرشوت بإنكلترا، ثم درس في

أكاديمية سانت هيرست العسكرية الملكية. وقد عهد إليه إثر عودته إلى المنامة عام ١٩٦٩ بمهمة تنظيم قوى الدفاع البحرينية، وهي مهمة حرجة؛ فقد كانت هذه المؤسسة ناشئة وحديثة، وقد حمل حمد هذه المسؤولية الجسيمة على عاتقه وهو لا يزال في التاسعة عشرة، في الوقت الذي كانت فيه المنامة تستعد للانسحاب البريطاني من الخليج. ولعله (أي حمد) لم يكن مدركاً تماماً للمسؤوليات الهائلة التي كانت بانتظاره. وبإعلان الاستقلال، نُصِّب حمد ليكون القائد الأعلى لقوات الدفاع البحرينية ووزيراً للدفاع، وهما منصبان حساسان وهامان شغلهما حمد منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٩٩ حين اعتلى عرش البحرين كحاكم. وقد واصل حمد تدريبه العسكري، فقد التحق عام ١٩٧٢ بالكلية الأميركية لقيادة الجيش والضباط في فورت ليفنورث (كنساس) وتخرج منها مع مرتبة الشرف، ونال في العام نفسه درجة الدبلوم في الإدارة العسكرية من الكلية الصناعية للقوات المسلحة في واشنطن دي سي، وبعد ذلك بعامين، أي في عام ١٩٧٤ قام عيسى بن سلمان بتعيين حمد مفوضاً لمجلس عائلة آل خليفة، وهو الجهاز المختص بفضّ النزاعات داخل الأسرة الحاكمة، وشجع في الوقت نفسه فكرة تأسيس مركز للوثائق التاريخية الملحق بديوانه. وتلقى هذا القائد كذلك تدريباً خاصاً في قيادة طائرات الهليكوبتر ليصبح طياراً في عام ١٩٧٨، أي حين قامت قوات الدفاع البحرينية بتأسيس سلاح الجو الأميري البحريني، وقام عام ١٩٨١ بتمويل عملية تأسيس مركز البحرين للدراسات والبحوث، الذي يعمل شهرياً على إصدار سجل بإنجازات البلاد الاجتماعية والسياسية، وشغل حمد منصب وزير الدفاع حتى عام ١٩٩٩، وقد انضمت القوات المسلحة البحرينية في ظل قيادته إلى تحالفات دولية تترأسها الولايات المتحدة، وذلك للمساعدة في عملية إخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١.

كان هذا هو الارتباط العسكري الوحيد الذي قامت به البحرين مع قوى خارجية في تاريخها الحديث، ولا نغفل هنا أيضاً أن المملكة مرتبطة بتحالف مع القيادة العربية المشتركة إلى جانب حلف مجلس التعاون الخليجي. والشيخ حمد متزوج الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، وهي ابنة عمه، وهو أب لسبعة أولاد وأربع بنات. جدير بالذكر هنا أن حمد قد عهد بقيادة قوات الدفاع البحرينية إلى ابنه ووريثه الشرعي سلمان بن حمد، وقد تم هذا مباشرة بعد أن قام حمد بتسمية سلمان وريثاً شرعياً له عام ١٩٩٩.

تقويم لآخر أحداث تعاقب الحكم

كانت أنماط الخلافة في البحرين راسخة بوضوح، نظراً إلى الإجراءات التي اتخذتها العائلة الحاكمة والتي جنبت البلاد الظروف غير المتوقعة، وذلك لأن الأولوية الأولى كانت تتمثل في تعزيز المكاسب الدستورية للبلاد، وكان ما يقلق البحرينيين فعلاً بعد وفاة الشيخ عيسى هو عملية الحكم لا مؤسسة الحكم بحد ذاتها. وكان السؤال الأكثر حساسية بالنسبة لمعظم المواطنين البحرينيين هو الدور الذي تؤديه الملكية في سير العملية الديموقراطية المتنامية في البلاد قبل عام ٢٠٠٢ وخاصة بعده[٦٦].

كان اعتلاء حمد بن عيسى عرش البحرين عام ١٩٩٩ ـ إلى جانب فكره المتقد بروح الشباب ـ إيذاناً ببدء مرحلة جديدة وقوية في المشهد السياسي البحريني. وبالرغم من كرم عيسى وطيبة قلبه المعهودة، إلا أن السنوات الأخيرة الخمس من عهده كانت متسمة بالعنف، وكان من المتوقع حقاً أن تشهد المرحلة ما بين عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ حملات سياسية مناهضة للحكومة شنّها المواطنون الشيعة الذين كانوا على خلاف مع السياسات التي تنتهجها الحكومة. وسرعان ما قام حمد بالعديد من الحركات الإصلاحية بهدف تهدئة هذا الوضع. وفي حركة مفاجئة، أصدر حمد عفواً عن الشيخ عبد الأمير الجمري الذي يعد من أكثر الرموز معارضةً للعائلة الحاكمة والذي اعتُقل لأول مرة عام ١٩٩٥. ثم أطلق سراحه بعدها ثم أُعيد اعتقاله في يناير ١٩٩٦ ومثل أمام المحكمة في فبراير ١٩٩٩. وعلاوة على هذا، فقد أدرك الأمير أن الاتهامات الجاسوسية التي وجهت إلى هذه الشخصية المنشقة كانت وصمة عار، وأن العقوبة التي فرضت عليه (الحبس عشر سنوات) كانت بمثابة مسؤولية قانونية أكثر من كونها إحقاقاً للعدالة. وحتى الغرامة المالية (١٥ مليون دولار، أي ما يُعادل ٥,٧ ملايين دينار بحريني) التي فُرضت على عبد الأمير عن الأضرار المزعومة التي ألحقها بالبلاد كانت في الواقع خطوة تفتقر إلى الحصافة[٦٧] لذلك، أصدر الشيخ حمد في الثامن من يوليو عام ١٩٩٩ ـ أي بعد يوم واحد من إصدار الإدانة الضحلة ـ مرسومه بالعفو عن الجاني، وسرعان ما تلا هذا العفو ـ على صعيد آخر ـ عفو عام عن المئات من المسجونين والمنشقين، وكانت هذه الخطوة مهمة جداً في تاريخ البلاد، هذا إلى جانب إعادة العديد من المعارضين للنظام من منفاهم. وكانت هذه الخطوة بداية راسخة لحرية الخطاب في وسائل الإعلام المكتوبة

وتمهيداً لمناقشات تعديل الدستور وإعادة البرلمان المنتخب جزئياً. وفيما بين عام ١٩٩٩ و٢٠٠٢ ـ أي في الفترة التي أعدت البحرين نفسها لإعلانها كمملكة ـ كان الشعب البحريني يعيش أملاً جديداً، متوقعاً حدوث تغييرات إيجابية وحواراً وطنياً قوياً[٦٨].

لكن بعد عام ٢٠٠٢، تعرضت حركة التحرير لعثرات واضحة، وكانت الضغوطات الخارجية قد ساهمت في هذا. فقد تُركت الكثير من القضايا والمظالم بلا حلول، وكما اختفت أي مظاهر جديدة للتغيير الحقيقي حيث انضم البحرينيون إلى حملة «الحرب الإرهاب» الدائمة. ونتيجة لهذا ظهرت على السطح العديد من المعارضات، وشهدت المنامة العديد من المظاهرات في ما بين عامي (٢٠٠٢ و٢٠٠٦) وكانت معظمها تندد بافتقار مسؤولي الأمن إلى المسؤولية، إذ كانوا يعتمدون على القوة المفرطة لفرض النظام والقانون، هذا الى جانب الهموم والمشاكل الأخرى المتعلقة بالحرب الأميركية على العراق التي لم تحظ بأي شعبية في البحرين ومشكلة، البطالة الخطيرة. كل هذه الأمور هيجت البحرينيين وزادت حدة الموقف السياسي بعد عام ٢٠٠٤ حين واجهت المنامة «مجتمعاتها السياسية» عبر الأحزاب المزعومة، وقد حذر آل خليفة قادة المعارضة في فبراير ومارس من عام ٢٠٠٤ من أن الجمعيات التابعة لها قد تواجه الحل إذا ما استمرت في مطالبة إصلاحات دستورية خارج الوثيقة الحالية، وفي ذلك الوقت رُفعت العديد من المقترحات بشأن التماسات ـ تدعو ظاهرياً إلى الاستفتاء ـ التي طالبت بمنح البرلمان المنتخب صلاحية وسلطة حصرية لسنّ التعديلات المستقبلية على الدستور[٦٩].

وردت المنامة على ذلك باعتقال ما يزيد على اثني عشر ناشطاً ينتمون إلى أكبر جمعيتين في المنامة، هما الوفاق وحركة الديموقراطية الوطنية، وذلك للسيطرة على حركة الانشقاق من جهة ولإعطاء مجلس النواب إشارة تحذيرية من جهة أخرى، فاعتُقل العديد من المحتجين ولم يُطلق سراح المحتجزون إلا بعد أن تعهدوا بالتخلي عن كل مطالبهم الشعبية وخصوصاً طلبهم بإجراء استفتاء شعبي. وفي الخامس والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٤ اعتقلت قوات الأمن الداخلي عبد الهادي الخوجة وهو المدير التنفيذي لمركز البحرين الناشئ لحقوق الإنسان، وكانت تهمته المزعومة مطالبته باستقالة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وذلك لأن هذا الأخير لم يحسن إدارة الاقتصاد البحريني وتجاهل العديد من انتهاكات حقوق الإنسان[٧٠]. كان الخوجة في هذه الخطوة قد مسّ واحدة من أكثر المسائل حساسية في البحرين، الا وهي «سلطة رئيس الوزراء». وفي غضون أيام قليلة

شهد الخوجة مركزه المحبوب (مركز البحرين لحقوق الإنسان) يُغلق أمام عينيه، ولم يكن وقوف الملك إلى صف عمه أمراً مستهجناً، فقد أعلن أنه لا يتسامح مع النقد الموجه إلى رئيس الوزراء، وهو واحد من أهم كبار مسؤولي الحكومة، وبذلك واجه الخوجة تهمة اتهام السلطات بالفساد، إلى جانب التحريض على كراهية أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وقد عُرقلت محاكمته لمدة قصيرة بسبب تدفق الدعم الجماهيري ـ من خلال ما لا يقل عن أربع تظاهرات تجمع في كل منها آلافاً من المواطنين البحرينيين ـ إضافة إلى إضرابه عن الطعام في السجن، وقد حُكم على هذا الناشط في مجال حقوق الإنسان بالحبس لمدة عام واحد، وذلك بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤ ولكن الملك حمد سارع إلى تعليق الحكم وأُعفي بموجبه من قضاء بقية مدة حكمه في السجن[٧١].

وكان من الصعب تكهن السبب الذي حدا الحاكم إلى التصرف بهذا الشكل وما إذا كان ذلك مؤشراً على الخلاف في وجهات النظر بينه وبين عمه (رئيس الوزراء). ولكن يكفي هنا أن نقول إن هذا الحذر من جانب الملك حيال الشيخ خليفة كان ينذر بالكثير ـ من وجهة نظر الكثير من البحرينيين ـ إذ لم يكن خليفة يحظى بالكثير من الثقة، نظراً إلى أنه مسؤول عن وقوع الكثير من الإجراءات المتسمة بالتطرف في البلاد. وكانت الغالبية العظمى من البحرينيين، بمن فيهم بعض أعضاء الأسرة الحاكمة نفسها، تنظر إلى خليفة بعين الشك والترقب. وبعد حلول عام ٢٠٠٤ ظل الكثيرون يتساءلون عن السبب الذي جعل الملك يتوجس حذراً من قراراته المتعلقة بعمه، وكانوا يظنون أن طريقة الدعم غير المشروط التي يعامل بها الملك عمه تظهر شكلاً جديداً من أشكال الالتزام في عائلة آل خليفة، بل وقد شك البحرينيون في أن ملكهم قد لجأ إلى نظام الملكية فقط كي يخلق نظام وراثة هرمي مع عمه، وذلك مع العلم بأن كل أفراد عائلة آل خليفة من دون أي استثناء يدينون بولائهم للملك. ألا يمكن الملك أن يقوم بأكثر من هذا؟ هل سيقف في نهاية المطاف إلى جانب شعبه أم ضده؟ وكان الكثيرون يتساءلون عما إذا كانت سلطة أخي الشيخ الراحل عيسى المتزايدة ستعوق حركة الإصلاحات التي كانت البلاد في أمس الحاجة، لها وخصوصاً مع تنامي وعي الشعب بحقوقه وواجباته ورغبته القوية في خلق إطار دائم للمجتمع المدني في البحرين، وقد توقع الكثير من مراقبي الوضع في البحرين ولسنوات عديدة، أن تقع الخلافات بين رئيس الوزراء الذي كان يضع يده على مرافق الأمن الداخلي، والملك، الذي قام بنفسه ببناء الجيش البحريني أثناء فترة ولاية

عهده. وبالرغم من أن تحركات حمد منذ توليه السلطة ـ بما في ذلك إطلاقه سراح قادة المعارضة الشيعية ـ كانت توحي بأنه أكثر تحرراً من عمه المتصلب ولكن التحركات الأخيرة للشيخ حمد كانت تشير إلى أنه كان شديد الحذر من عمه.

معضلة الخلافة لدى آل خليفة

أصدر حمد بن عيسى أول أوامره الملكية في ١٤ فبراير ٢٠٠٢ ولقد أسهبت الوثائق بالتفصيل بأن الاسم الرسمي للدولة سيكون اعتباراً من الآن فصاعداً «مملكة البحرين» وأن اللقب الرسمي للحاكم سيكون «ملك البحرين» وأدخلت تغييرات على العلم حيث أصبح يتسم برموز تمثل دعائم الإسلام الخمس إلى جانب علم ملكي منفصل يحمل رسماً للتاج الملكي.

ومع هذه التغييرات التجميلية، وعلى الرغم من أن حمد لم يكن معروفاً على نطاق واسع، ونادراً ما كان يشارك في المنتديات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، فإن الكثير من البحرينيين اعتقدوا بأنه كان تحت تأثير آل سعود في الرياض ـ أو لحد أقل ـ بالملك حسين ملك الأردن الذي كانت تربطه به علاقة صداقة قوية[٧٢]. ولكن لا نغفل هنا أنه منذ عام ١٩٩٩ أطلق العاهل البحريني عدداً من المبادرات الجريئة التي أفضت في النهاية إلى أستحداث جهاز تشريعي من مجلسين. وربما كان المجلس المنتخب صعب المراس إلى حد ما وصريحاً بشكل مفرط، ولكنه رغم ذلك يعتبر نقطة مشرقة للملك وذلك بوصفه مؤسسة حكومية قادرة على الاضطلاع بواجباتها، وأصبح البرلمان البحريني بغض النظر عن كل التقلبات الداخلية حقيقةً لا يمكن إنكارها وأمراً لم يغفل الملك عن حقيقته. وعلاوة على هذا ـ وبالرغم من الانتقاد الحاد الذي كان رئيس الوزراء يوجهه إلى البرلمان ـ فقد حظي هذا البرلمان بالقوة والسلطة بعد أن أعطاه دستور عام ٢٠٠٢ المعدل الحق في النقاش والفعل. هذا وقد راعى أعضاء البرلمان مسؤولياتهم وعملوا بجد واقتدار للاضطلاع بها ـ وأحياناً بنخوة مفرطة ـ ولكن هذا كان مؤشراً صحياً حقاً على وضع المملكة ـ الجزيرة.

وفي أواخر نوفمبر عام ٢٠٠٦ فاز مرشحو المعارضة بأغلبية بلغت ١٦ مقعداً من أصل ١٧ مقعداً من مقاعد المجلس المخصصة لهم، وبذلك كانوا يشكلون ٤٠٪ من إجمالي المجلس المكون من ٤٠ مقعداً. وبالرغم من أن حزب الوفاق الشيعي قد ضمن لنفسه

هذه النتائج الباهرة، إلا أن البرلمانيين المؤيدين للحكومة ظلوا محتفظين بالسيطرة الكاملة على مجلس النواب، ولكن هذا لا ينفي أن تلك النتائج كانت بمثابة صدمة وخصوصاً أن هذا الحزب لم يترشح لأي انتخابات قبل عام ٢٠٠٦، حيث إنه اختار مقاطعة انتخابات عام ٢٠٠٢ بعد أن فرض الملك حمد الدستور الجديد[٧٣].

ورغم هذا، لا يمكننا اعتبار البحرينيين (بعد تصويتهم على الميثاق الوطني) أنهم أعطوا للحكومة شيكاً بالولاء «على بياض»، وبالرغم من أن هذه الوثيقة قد تضمنت لغزاً تشريعياً ـ حيث إنها لم توضح صلاحية الهيئة التشريعية ـ إلا أن البرلمان ظل محافظاً على موقفه المرتاب. ونذكر هنا أن حق المجلس في وضع التشريعات وحق النقض الذي يمارسه الملك على التشريعات التي يقرها المجلس كانت دوماً موضع نقاش ودفاع، وكان التحدي الحقيقي بالنسبة إلى آل خليفة خلال القرن الحادي والعشرين هو قدرتهم على الحفاظ على ملكهم ربما طريق مجاراة البرلمان الذي يجري اختياره كله عن طريق الانتخاب تماماً كما كان المجلس الوطني في سبعينيات القرن الماضي. نذكر هنا أن آل خليفة وحلفاءهم من قبائل نجد يتمتعون بامتيازات لا تنكر بفضل احتكارهم للمراكز السياسية والاقتصادية، لكن يبدو أن لا خيار أمامهم في المستقبل سوى القبول بفكرة اقتسام السلطة مع الشعب. ونظراً إلى بعد النظر الذي يتمتع به الملك حمد وولي عهده، فقد عملا على ضمان السلامة لحكمهم، وعلى وجه الخصوص إذا ما اختارا تفويض السلطة إلى شريحة كبيرة من المجتمع البحريني، وعلى الرغم من قدراتهما الحالية، فإن المنامة تطالب حكام آل خليفة المطّلعين والمثقفين بتقديم خدمة أفضل للبلد والتاج.

قادة الجيل القادم

المتنافسون على السلطة في البحرين

بالرغم من أن عائلة آل خليفة الحاكمة ضمنت الحصول على الموافقة الشعبية على الدستور الجديد للمملكة عن طريق الاستفتاء، إلا أن هذا لم يضع حداً للفوضى التي أثارت التساؤلات والجدل حول عملية الديموقراطية. وكما سبق وناقشنا في البند أعلاه فإن البرلمان البحريني كانت تسيطر عليه أغلبية إسلامية ـ شيعية وسُنيَّة ـ وكانت

جلساتهم تتركز على القضايا الاجتماعية أكثر من القضايا السياسية. ورغم ذلك، كان الكثير من البحرينيين متفائلين، وذلك بالرغم من أن خيار «الإصلاحيين» لم يكن بالخيار الشائع في منطقة الخليج. وبالنسبة إلى رشيد المعراج ـ وهو رئيس تجمع المنتدى، وهو تجمع يضم مجموعة من المثقفين الأحرار ورجال الأعمال ـ فإن «الديمقراطية ليست تحولاً، ولكنها نهج متكامل»[٧٤]. ولم تكن هذه النظرة مجرد صوت أعزل في أرض قاحلة، فقد كان هذا الصوت يمثل صوتاً بحرينياً بارزاً يتكلم بالأصالة عن صاحبه وبالإنابة عن المنظمات الشرعية، وقد أجبر هذا الصوت المنامة على قبول الحوار. هذا وقد منع قيادات من مركز البحرين لحقوق الإنسان ومسؤولين من الهيئة العامة للشباب والرياضة وإداريين من نادي العروبة وغيرهم من المفكرين في المجتمع من التجمع العام، وتم رفضها لأسباب واهية، وهي أن مثل هذه النوادي كانت بمثابة مؤسسات ثقافية وممنوعة من ممارسة الأنشطة السياسية. وجد ناشطو البحرين العزاء في المحاكم التي اعترفت في النهاية بحقوقهم الدستورية الأصيلة، وبالرغم من أن العديد من محاكم الجنايات تعاطفت مع حالات معدودة منها، إلا أن ناشطي حقوق الإنسان أصروا على أن رئيس الوزراء هو المسؤول المباشر عن ردود الفعل الثقيلة الوطأة في البلاد وأنه هو المسؤول عن الانتهاكات المزعومة[٧٥]، وكان الشخص الذي دعا رئيس الوزراء خليفة بن سلمان إلى التقدم باستقالته ـ نظراً إلى فشله في تسوية الظروف اللازمة لتقويم الاقتصاد البحريني بالإضافة إلى انتهاكه لأساسيات حقوق الإنسان ـ هو عبد الهادي الخوجة مدير المركز البحريني لحقوق الإنسان الذي بُرئ من تهم العصيان والقذف والتشهير ونشر المعلومات الخاطئة. وقد أجبرت محاكمته المنامة على تنظيم الناشطين ضد الحكومة وذلك عن طريق تقديم عهود بالولاء إلى رئيس الوزراء وذلك للتغلب على النظرة الشعبية السائدة حول عدم كفاءة رئيس الوزراء[٧٦].

كانت هذه التطورات تؤكد وتدعم الفرضية القائلة بأن هناك إمكانية لتحقيق إصلاحات ديموقراطية حقيقية في البحرين، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك بتقوية ودعم مؤسسات الدولة السياسية وإفساح المجال لها للقيام بدورها. والكثير من مراقبي الأحداث يعتقدون أن هذا يعتمد على رغبة المتنافسين الجدد على السلطة في القيام بمثل هذه الخطوات الملموسة وإنقاذ العملية الديموقراطية الناشئة في البحرين.

سلمان بن حمد

سارع حمد بن عيسى بعد اعتلائه عرش البحرين عام ١٩٩٩ إلى تعيين ابنه الأكبر سلمان وريثاً شرعياً له، وبعد أن صارت البحرين «مملكة» عام ٢٠٠٢ تم تعديل دستورها وذلك كي يقدم تعريفاً محدداً لعملية تعاقب الحكم، حيث أقر الدستور انتقال الحكم الملكي من الأب إلى ابنه الأكبر ما لم يُسمِّ الحاكم ابناً آخر من أبنائه ليخلفه أثناء حياته، وبهذه الخطوة وُضعت آلية على درجة خاصة من الانتظام والتسلسل لنظام الحكم في البحرين، وبذلك انتهت مرحلة عدم الوضوح التي كانت تسود مستقبل البحرين.

تسلم سلمان مسؤولياته كولي للعهد بعد أن حلف اليمين الدستورية في ٩ مارس عام ١٩٩٩، ونذكر هنا أن سلمان يتكلم الإنكليزية والعربية بطلاقة، وسرعان ما تمت ترقيته بعد ذلك التاريخ إلى رتبة فريق أول وعُهد إليه بقيادة قوات الدفاع البحرينية، وكان منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة مضماراً مُجرباً ومعروفاً جداً لدى الحاكم الأب وكان تقليد هذا الأخير المنصب لابنه أمراً غير مريح بالنسبة إلى البحرينيين الذين امتعضوا من فكرة تراكم أدوات السلطة في أيدي آل خليفة.

ولد سلمان في ٢١ اكتوبر عام ١٩٦٩ وهو الابن الأكبر لمحمد والشيخة سبيكة بنت إبراهيم. وتلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في المنامة، وفي عام ١٩٩٢ حصل سلمان على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في واشنطن دي سي ثم التحق بجامعة كمبردج في إنكلترا للحصول على درجة الماجستير في التاريخ والفلسفة. ونذكر أيضاً أن وليّ العهد قد شغل منصب نائب رئيس المركز البحريني للدراسات والبحوث عام ١٩٩٢، وكان هذا المركز قد أسسه والده قبل عدة سنوات، ثم أصبح بعد سنوات ثلاث رئيساً لهذا المركز. وبوصفه شاباً متحمساً للطبيعة والبيئة فقد كرس ولي العهد البحريني جزءاً من اهتماماته للرياضة، فكان رياضياً ذا اهتمامات متعددة، بما في ذلك رياضة الفروسية، وهو متزوج الشيخة هالة بنت دعيج آل خليفة الرئيسة الفخرية لمركز معلومات المرأة والطفل إلى جانب رئاسة مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحالات التخلف العقلي. وهالة هي أصغر بنات دعيج بن خليفة آل خليفة الذي كان وكيل الوزارة المساعد لوزارة المالية والاقتصاد القومي. ومعروف عن سلمان امتلاكه رؤية فريدة وتقدمية عن مستقبل البحرين، ويعتقد أنه كان يشجع والده على

مباشرة الإصلاحات الفعلية التي أدخلت للمرة الأول في عام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ لينأى بحكم حمد من الناحية الظاهرية عن منهاج سياسة عدم التدخل التي اتبعها جده. وكان سلمان هو صاحب فكرة ترتيب لقاء بين أبيه وقادة الشيعة وترحيبه بعودة المنفيين منهم إلى البلاد والسماح لممثلي المجتمع المدني بمزيد من فرص التعبير عن الرأي في شؤون الدولة(٧٧). ولا نحتاج أن نذكر هنا صعوبة إنجاز مثل هذه المهمات، إلا أن سلمان كان مصراً على إنجازها.

خليفة بن سلمان

وهو ابن الأب المؤسس الذي شغل منصب رئيس الوزراء منذ عام ١٩٧١. ولد خليفة بن سلمان في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٣٥، وهو الابن الأوسط بين أبناء سلمان بن حمد آل خليفة الثلاثة. تلقى رئيس الوزراء تعليمه الابتدائي والإعدادي في البحرين وانتقل إلى بريطانيا ليتلقى تعليمه العالي، وبعد عودته من المملكة المتحدة في عام ١٩٥٧ عين خليفة رئيساً لمجلس المعارف، وفي عام ١٩٥٩ شغل منصب قائم بأعمال سكرتير الحكومة، وفي عام ١٩٦٠ عهد إليه شقيقه الأكبر عيسى، رئاسة المالية الحكومية، وفي عام ١٩٦٦ رئاسة المجلس الإداري، وهو برئاسة الوزراء سابقاً تحت الحكم البريطاني. وعقب ١٩٦١ باشر مسؤوليات إضافية كرئيس لمجلس إدارة الكهرباء، رئيس بلدية المنامة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) رئيس مجلس النقد البحريني (١٩٦٥)، رئيس اللجنة المشتركة للدراسات الاقتصادية والمالية، رئيس المجلس الإداري (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) إضافة إلى رئيس وكالة النقد البحرينية عند تشكيلها في عام ١٩٧٠. وعند قيام عيسى بن سلمان بإنشاء مجلس الدولة في عام ١٩٧٠ ترقى خليفة إلى رئاسة مجلس الدولة الذي تغير اسمه إلى مجلس الوزراء عقب استقلال البحرين، وقد ترأس الشيخ خليفة كلاً من هذه المؤسسات واحتفظ بمنصب رئيس الوزراء منذ ذلك الوقت. والأكثر أهمية، أن خليفة شغل منصب رئيس لمجلس الدفاع بحيث يسيطر بفعالية على جهاز الأمن الداخلي في البلاد، وهو متزوج الشيخة حصة بنت علي آل خليفة الابنة الرابعة للشيخ علي بن حمد آل خليفة شقيق سلمان بن حمد (١٩٤٢ ـ ١٩٦١) وأب لثلاثة وأولاد وبنت واحدة.

وبسبب آرائه المتشددة، لا يتمتع خليفة بشعبية بين الجماعة الشيعية، حيث أطلق العنان

لقوات الأمن الداخلي في التصدي للمتظاهرين بعد عام ١٩٩٤، ومع ذلك، فقد كان ولا يزال الفاعل المحوري في شؤون البحرين المعاصرة، وتأثيره لم يضعف قطّ، وكان من الخطأ صرف تأثيره طويل الأجل على آل خليفة والبحرين عموماً. وبالرغم من أن ابن أخيه قد تولى العرش بعد وفاة الشيخ عيسى، إلا أننا نستطيع القول بأن خليفة من المحتمل أن يكون الشخصية الأكثر نفوذاً في الحكومة على أرض جزيرة البحرين بامتلاكه مصادر سياسية ومالية جمة تحت تصرفه، والأهم من هذا وذاك رغبته في السلطة التي لا تشوبها شائبة ولا ينتابه الخجل في إظهاره لمثل هذه الرغبة؛ فهو شخص قادر على صنع سياسة ما أو كسر أخرى، وقادر على الترويج لوجهة نظره داخل مجلس الوزراء وفي المجتمع بصورة عامة، وحماية مصالح آل خليفة بشكل ملحوظ على الصعيدين الداخلي وفي الإطار العام البيئات السياسية الأوسع في منطقة الخليج.

عبد الله بن حمد وخليفة بن حمد

ولد عبد الله نجل الملك حمد والشيخة سبيكة في ٣٠ يونيو ١٩٧٥، وهو من المقربين من شقيقه الأكبر ولي العهد، وكان عبد الله نائب رئيس الهيئة الوطنية لحماية الحياة البرية ورئيس الهيئة العامة لحماية الموارد البحرية والبيئة والحياة البرية. وفي منصبه الأخير، احتل مقعداً في مجلس إدارة مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، وهي مؤسسة مقرها القاهرة وتهدف إلى بناء قاعدة موارد بشرية مسؤولة ومؤهلة، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بإدارة مصادر المياه. وبسبب اهتماماته في الثقافة الغربية المعاصرة فإن عبد الله بن حمد كان أيضاً يحتل عناوين الأخبار بعد صداقته واستقباله للمغني مايكل جاكسون في البحرين. ووفقاً للتقارير الإخبارية العديدة، سجل جاكسون. للشيخ عبد الله اسطوانتين غنائيتين[٧٨]، وحتى هذا التاريخ، فإن إسهاماته الرئيسية لشؤون أسرة آل خليفة تكمن في دعم الجماهيرية المتنامية لشقيقه من خلال نصرة خيارات سلمان الوريث الشرعي للحكم والبقاء يقظاً بين الشيوخ الأصغر من آل خليفة.

أما خليفة بن حمد فقد ولد في الرابع من يونيو عام ١٩٧٧، وهو ابن الملك حمد والشيخة سبيكة وهو ـ كأخيه عبد الله ـ من المقربين من الأخ الأكبر ولي العهد، وكان خليفة وأخوه الأصغر ناصر هما قاعدة الدعم الأهم للوريث الشرعي في العائلة الحاكمة.

ناصر بن حمد

ولد ناصر بن حمد في ٨ مايو عام ١٩٨٧، وهو ابن الملك حمد والشيخة سبيكة ومن المقربين لولي العهد كما أشرنا سابقاً. وهو أكاديمي فذّ؛ ففي أغسطس عام ٢٠٠٦ جلس الملك حمد في صف الحكام والملوك في أكاديمية سانت هيرست العسكرية ليحضر حفل تخرج الشيخ ناصر منها في إنكلترا، وبحسب ما ورد في التقارير الإخبارية فقد تم تقليد الشيخ ناصر ـ الذي أصبح في ما بعد رئيساً للاتحاد البحريني الملكي للفروسية وسباقات القدرة عام ٢٠٠٣ ـ «ميدالية الملك حسين بوصفه أفضل طالب حربي في الخارج»[٧٩].
وكان الملك حمد فخوراً جداً بإنجازات ولده التي كان يعتبرها بمثابة المثل والقدوة للشباب البحريني. وبالمثل، كان الأخ الأكبر لناصر فخوراً بنجاحات أخيه وتخرجه بمرتبة الشرف، وكان من المثير حقاً أن هذا التكريم الذي منحته سانت هيرست لناصر في أغسطس ٢٠٠٦ قد تزامن أيضاً مع تكريم آخر للشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم وهو ابن حاكم دبي حيث تسلم ماجد جائزة الشيخ سالم صباح آل سالم للتميز، وبصفتهما زملاء صف، فإن ناصر وماجد قد أقاما علاقة خاصة بين البحرين ودبي وتعزيز روابط التعاون بين هاتين العائلتين الحاكمتين

خالد بن أحمد بن محمد

ولد خالد بن أحمد عام ١٩٦٠ وتلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة الرفاع الغربي وتعليمه الثانوي في الكلية العلمية الإسلامية في عمان، الأردن، وحصل على درجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من جامعة سانت أدوارد، تكساس عام ١٩٨٤. وقد تطوع ـ بحسب ما أوردته التقارير الإخبارية ـ في العديد من الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة بما في ذلك حملات عام ١٩٨٠ الرئاسية التي انتهت بانتخاب الرئيس جيمي كارتر آنذاك. وفي شهر مارس ١٩٨٥، التحق الشيخ خالد بوزارة الخارجية بمنصب سكرتير ثالث، وعُيِّن في السفارة البحرينية في واشنطن دي سي منذ شهر أغسطس ١٩٨٥ وحتى نوفمبر عام ١٩٩٤ حيث عهد إليه خلالها بالشؤون السياسية وشؤون الكونغرس والصحافة. وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠ شغل منصب ضابط اتصال أول لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكان منسقاً عاماً

للخلاف الحدودي بين البحرين وقطر. وعرفاناً بإسهاماته كضابط ارتباط خلال النزاع الإقليمي بين المنامة والدوحة، منحه الملك حمد بن عيسى وسام البحرين من الدرجة الثانية، كما تم إيفاده إلى لندن كسفير مفوض فوق العادة لمملكة البحرين لدى بلاط سانت جيمس، وبعد عام واحد تم توسيع ملف صلاحياته ليشغل المنصب نفسه في كل من هولندا وجمهورية إيرلندا والمملكة النرويجية ومملكة السويد. وفي التاسع والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٥ أدى خالد القسم وزيراً لخارجية البحرين، بالرغم من أن وزير الإعلام محمد عبد الغفار ـ وهو سفير سابق للبحرين في الولايات المتحدة ـ احتفظ بمنصبه كوزير في الخارجية لمساعدته حتى أوائل عام ٢٠٠٧. خالد بن حمد متزوج الشيخة وصال بنت محمد آل خليفة ولديه من الأولاد اثنان.

محمد بن عيسى

وهو ابن عيسى بن سلمان (الذي حكم من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٩٩) وأخو حمد بن عيسى (الذي حكم من عام ١٩٩٩ وحتى اليوم) وهو الابن الثالث للحاكم الراحل. ترأس محمد بن عيسى ـ المولود في المنامة عام ـ ١٩٥٤ الحرس الوطني عام ١٩٩٧ واستمر في التطور والترقي ضمن السلك العسكري حتى أصبح برتبة فريق، ثم عهد إليه في عام ١٩٩٨ بالمزيد من المسؤوليات العسكرية بما فيها تعيينه رئيساً لأركان قوات الدفاع البحرينية، وهو متزوج الشيخة خلود آل خليفة، أب لابنة وحيدة هي الشيخة عائشة بنت محمد.

محمد بن مبارك

الشيخ محمد بن مبارك هو المسؤول الأول عن تشكيل الكثير من الثوابت والرؤى المتعلقة بالسياسة الخارجية للبحرين، وذلك من خلال منصبه كنائب لرئيس الوزراء، وهو منصب شغله محمد لفترة طويلة من الوقت. فقد عمل خلال تلك الفترة على تنفيذ العديد من الاتفاقيات وتقديم النصح والمشورة للحكام الثلاثة الذين اعتلوا العرش خلال فترة خدمته وذلك بعد الاستقلال على صعيد الشؤون الإقليمية والدولية. وقد ولد محمد بن مبارك عام ١٩٣٥ وخدم كسفير للخارجية قرابة خمسة وثلاثين عاماً ـ منذ

عام ١٩٧١ وحتى ٢٩ سبتمبر عام ٢٠٠٥ ـ وذلك قبل أن يصبح نائباً لرئيس الوزراء لشؤون اللجان الوزارية، وقد منحته بريطانيا رتبة فارس عام ١٩٨٤. الشيخ محمد بن مبارك متزوج الشيخة موزة بنت خليفة آل خليفة، وهي الابنة الكبرى لعمه الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة. ويعتبر رجل الدولة هذا شخصاً ذا اعتبار واحترام كبيرين لدى غالبية أفراد الأسرة الحاكمة، علاوة على احترام النخبة من المثقفين في البحرين.

هيا بنت راشد آل خليفة

ولدت الشيخة هيا في الثامن عشر من أكتوبر عام ١٩٥٢ في المنامة وتخرجت من جامعة الكويت تخصص قانون عام ١٩٧٤ وانضمت إلى جمعية تنشيط وتعزيز القانون الإنساني الدولي في ليون عام ١٩٧٦ والتحقت بجامعة السوربون في باريس وحصلت منها على شهادة الدبلوما في القانون العام سنة ١٩٧٧. والتحقت بعد ذلك بجامعة الإسكندرية في مصر حيث حصلت على الدبلوما في الدراسات القانونية العليا عام ١٩٨٦ وجامعة عين شمس في مصر حيث تخرجت منها بشهادة الدبلوما في الدراسات المتقدمة عام ١٩٨٨. وكانت تشغل منصب مستشار بوزارة الدولة للشؤون القانونية بين ١٩٧٥ و١٩٧٩ حيث باشرت ممارسة القانون الخاص حتى عام ١٩٨٣. وكانت الشيخة هيا محامية ومستشارة قضائية من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٩٩ وشريكة أساسية في مؤسسة هيا راشد آل خليفة للمحاماة في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٠ أيضاً عُيِّنَت سفيرة في فرنسا وإسبانيا وسويسرا وبلجيكا وفي الوقت نفسه في الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والفاتيكان ولاتفيا عقب عام ٢٠٠١، ونائبة رئيس نقابة المحامين بالبحرين بين ١٩٩١ و١٩٩٣ ونائبة رئيس اللجنة الخاصة بالتحكيم وفض المنازعات بين ١٩٩٥ و١٩٩٨ وانتُخبَت الشيخة هيا رئيسة للجمعية العامة في هيئة الأمم المتحدة في أوسط عام ٢٠٠٦ في دورتها الواحدة والستين السنوية (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧).

التحالفات المحتملة بين آل خليفة

لدى عائلة آل خليفة قطبان رئيسيان يجتذبان أهم أعضاء العائلة وأنصارها حولهما. القطب الأول يقوده ــ بطبيعة الحال ــ الملك حمد بن عيسى، القطب الثاني فيقوده

رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وفيما يأخذ كل من الوريث الشرعي والقائد الأعلى للقوات المسلحة البحرينية سلمان بن حمد وإخوته جميعاً موقفاً مسانداً لأبيهم، يقف أبناء الشيخ خليفة في صف رئيس الوزراء، ممثلين بذلك الانقسام الواضح ضمن هذه العائلة في مطلع القرن الحادي والعشرين. ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن ثنائية الأقطاب هذه لا تعني أن هذين القطبين لا يلتقيان أبداً أو أن لا وجود لشيء يوحد بينهما، فمثل هذا الافتراض خاطئ بل ومغلوط. ففي الواقع نرى هاتين المجموعتين تلتقي وتتفق حول العديد من القضايا والمسائل، بما في ذلك تلك المتعلقة بمشاريع تطوير وتحسين الخدمات الداخلية للبلاد، ورفع مستوى المعيشة والتخفيف ما أمكن من العبء الزائد الموضوع على كاهل الشعب الضعيف، وخصوصاً إذا ما قورن بشعوب دول الخليج الأخرى المجاورة للبحرين، وحتى في المسائل المثيرة للجدل التي تعتبر من جملة القضايا موضع الخلاف في وجهات النظر بين الزعيمين ـ التظاهرات، معارضته سياسات الدولة ودعوات الإصلاح ـ فإن الملك يساند في الغالب رئيس وزرائه وعمه وأعلن في العديد من المناسبات أنه لن يتسامح مع الانتقادات الموجهة إلى كبار مسؤولي الدولة[٨٠].

وكما يُظهر النقاش أعلاه، فقد دعم الحاكم رئيس وزرائه في موقفه ضد الخوجة، حين نشطت المعارضة، وذلك بدافع من الرغبة في الحفاظ على الاستقرار الداخلي بغض النظر عن مدى اقتناعه بصحة موقف رئيس الوزراء، وفي غمرة مُطالبة الداعمين بالإفراج عن محامي الدفاع عن حقوق الإنسان ـ وفي الوقت الذي كانت فيه أسهم الشيخ خليفة تتراجع بين العامة ـ كَفَّ الملك عن موقفه الداعم لرئيس الوزراء وسرعان ما خفَّف الحكم الصادر بحق المحامي المذكور بحيث لم يتجاوز الحكم المدة التي كان قد قضاها المحامي أصلاً، وقد اعتبر المراقبون هذه الاستراتيجية التي اتبعها الملك توجهاً ميكيافيلياً جديداً، ولكنها في واقع الأمر لم تكن سوى مؤشر قوي على مدى الفرقة الداخلية، فالملك ومؤيدوه يريدون للبحرين رؤية مختلفة تماماً عن الرؤية المتسلطة التي يريدها رئيس الوزراء.

وعلى الرغم من أن الشيخ خليفة غير محبوب على وجه العموم وبالاعتقاد الكبير من أنه كوّن لنفسه ثروة ضخمة، إلا أن السبب الأساسي في المواقف الرافضة له يكمن في سياساته القمعية التي كانت تعرقل المساواة بين الغالبية الشيعية في البحرين وكانت هذه

السياسة تعكس عدم جهوزية الشعب البحريني للإصلاح السياسي الحقيقي، وما يحسب لخليفة بن سلمان مساعدته للملك على البقاء في وضع التأهب. فقد كانت مواقفه تجبر الملك على توخي الحذر في كافة القرارات والأفعال التي كان يمارسها في ما يتعلق بعمه. ومما لا يدعو إلى الدهشة أن رئيس الوزراء رحب بمؤازرة ابن أخيه الملك في العديد من القضايا، مؤكداً حكمة الملك الشاب بوقوفه إلى جانبه في حماية وحفاظ أفضل على مصالح الأسرة، ولكن ما كان يقلق خليفة حقاً هو جهوزية الملك لإظهار التعاطف الشعبي، حتى إنه (أي الملك) كان يرحب بالمعارضة في الخلافات والنقاشات السياسية التي كانت تشير بكل تأكيد إلى التحرر والإصلاح المستقبلي في البحرين.

وقد أسهمت العديد من السيدات في تعزيز قوة قطب الملك حمد، وذلك بانضمامهن إليه ونذكر منهن: الشيخة حصة بنت سلمان بن إبراهيم آل خليفة أم الملك، والشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة زوجة الملك، والشيخة هالة بنت دعيج آل خليفة زوجة ولي العهد، هذا بالإضافة إلى عدد من الشخصيات القيادية التي انضمت الآن إلى هذا القطب بمن فيها الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية. وقد انضم إلى القطب بشكل دوري الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية وهو رئيس جمعية الهلال الأحمر والرئيس الفخري لجمعية دار الحكمة، وانقسم الوزراء وغيرهم من أفراد الأسرة بين التحالفين، والأكثرية من المؤيدين لعلميات الإصلاح مع الملك.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تعزيز ونمو تحالف الملك يتطلب تحولاً أساسياً في المنهج، وحتى تاريخه، فإن العديد من التغييرات السياسية والاجتماعية التي دخلت البحرين قد تم تقديمها على أنها (مكرمات) من الحاكم إلى مواطنيه. وقد رأى بعض البحرينيين أن هذه «المكرمات» بمثابة هبات لتهدئة الأوضاع المتقلبة بدلاً من تحسين مسألة التمسك بالمبادئ الدستورية. وبالرغم من سنوات المعارضة والاهتياج، فقد ناضل البحرينيون في سبيل «المطالبة بحقوق حقيقية أو تحقيق أساس مساواة فعلي أو مواطنة صحيحة أو حتى ملكية لبلدهم»[٨١].

وتذمر الكثير من البحرينيين من أن العائلة الحاكمة كانت تتصرف وكأن البلاد ملك خاص لها وتتحمل على مضض إقامة الشعب فيها، لكن كما رأينا أكثر من مرة، إن

الإصلاحات التي شهدتها البحرين منذ عام ١٩٩٩ كانت نتيجة للضغوط الداخلية، بما في ذلك الصدامات العنيفة التي شهدها الشعب مع السلطات، ولا ننكر هنا أن في وسع الملك ومؤيديه أن ينسبوا إلى أنفسهم الفضل في أن المنامة وباقي أجزاء دولة البحرين قد نجحت في تجنب حالة الفوضى التي سبق أن مرت بها البلاد في بدايات السبعينيات، ورغم ذلك فإن أي شعور بالرضى كان يهدد الإنجازات المتواضعة التي حققها حمد بن عيسى، والسبب في هذا أن الشعب يتوقع الكثير من الملك ومن حلفه المؤيد له، وليس في وسع الملك أن يتوقع أن تكون «مكرماته» كافية للحفاظ على سيادة القانون الذي عمل هو على دعمه وتعزيزه، وخصوصاً أن عدداً من جيل الشباب في عائلة آل خليفة يدركون ضرورة الحاجة إلى تطبيق عدد من التغييرات الثابتة والجذرية في المنظومة السياسية في البحرين.

الهوامش

(١) للاطلاع على فرع آل خليفة من قبيلة العتوب، انظر محمد بن خليفة النبهاني، **تاريخ البحرين**، القاهرة، ن ب، ١٩٢٤. انظر أيضاً عبد الله بن خليفة آل خليفة وعبد الملك يوسف الحمر، **البحرين عبر التاريخ**، المنامة: شركة العربية للوكالات والتوزيع، ١٩٧٢، وزاهية قدورة، **شبه الجزيرة العربية: كياناتها السياسية**، بيروت: دار النهضة العربية، ن د، ص ٣٦٨.

(٢) Rouhollah K. Ramazani, *The Persian Gulf: Iran's Role*, Charlottesville: University Press of Virginia, 1972, pp. 15-27 and 35-41.

(٣) Maurice Fougerouse, Bahrein: *Un Exemple d'Économie Post-PétroliÒre au Moyen-Orient,* Paris: L'Instant Durable, 1984, p. 46.

(٤) Zamil Muhammad Al-Rashid, *Su'udi Relations with Eastern Arabia and 'Uman* (1800-1871), London: Luzac & Co., Ltd., 1981, pp. 31-40 and 45-51.

(٥) Fuad I. Khuri, *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State*, Chicago and London: The University of Chicago Press, 1980, p. 26.

(٦) Fougerouse, *op. cit.*, p. 49.

(٧) Muhammad G. Rumaihi, *Bahrain: Social and Political Change Since the First World War*, London: Bowker, for the University of Durham's Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1976, p. 4.

(٨) *Ibid.*, p. 30.

(٩) Fougerouse, *op. cit.*, p. 50.

(١٠) Mahdi Abdalla Al-Tajir, *Bahrain* 1920-1945: *Britain, The Shaikh and the Administration*, London: Croom Helm, 1987, pp. 7, 14.

(١١) قام «الحلفاء» بإغراق سفينة على مدخل الخليج في يوليو ١٩٤٠، وقد أخذ طاقمها أولاً إلى البحرين قبل نقلهم إلى الهند، وفي ١٩ أكتوبر عام ١٩٤٠ قامت الطائرات الإيطالية بقصف مصفاة البحرين لكنها لم تصب أهدافها. انظر التاجر، البحرين، ص ٢٤٨، انظر: Al-Tajir, op. cit., p. 248; see also Fougerouse, *op. cit.*, p. 54.

(١٢) Andrew Wheatcroft, *The Life and Times of Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifa, Ruler of Bahrain* 1942-1961, London and New York: Kegan Paul International, 1995, pp. 108-109.

(١٣) *Ibid.*, p. 134.

(١٤) *Ibid.*, p. 135.

(١٥) Fougerouse, *op. cit.*, p. 55.

(١٦) Wheatcroft, *op. cit.*, p. 212.

(١٧) Fougerouse, *op. cit*, p. 57.

(١٨) Khuri, *op. cit.*, pp. 194-217.

(١٩) وقع الخلاف في احتفال عاشوراء عام ١٩٥٣ الذي يكرم ذكرى مقتل الحسين. ولأسباب لا تزال مجهولة حتى اليوم تحولت بعض المناوشات بين الشيعة وهم أصحاب الاحتفال وبعض المتفرجين من السنّة إلى حرب داخلية بين القبائل، وقام السنّة بمهاجمة القرى الشيعية بالإضافة إلى بعض المشادات الجانبية في مناطق مختلفة من البلاد، والتي أدت إلى العديد من لتظاهرات الضخمة وحالات وفاة متعددة. وقام عدد من المتعصبين البحرينيين، وربما بدافع من المغالاة، في إظهار الوطنية والتعصب بعد زياراتهم للقاهرة وبيروت بتأسيس نواد تشجع العاملين على المطالبة بحقوقهم والدفاع عنها. وبكلمات أخرى أدت المناوشات إلى تخمير عدد من القضايا الأكبر والأخطر في المجتمع، فقام الحاكم بإيعاز من مستشاريه البريطانيين بنفي البحرينيين الذين شجعوا على قيام الشغب من دون أن ينفذ للعمال مطالبهم التي ثاروا من أجلها. ويكفي هنا القول بأن الشرطة البحرينية استغلت النزاعات الشيعية ـ السنية في البلاد والانقسام بين الطرفين في أكثر من مناسبة كي تفرض النظام والقانون بالقوة. وكنتيجة لذلك ظهرت العديد من المنظمات وحلقات العمل التي تنادي بمقاومة وتحدي حكم آل خليفة في جزيرة البحرين. ولمزيد من التفاصيل انظر: Ibid., pp. 196-214.

(٢٠) Muhammad T. Sadik and William P. Snavely, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates: *Colonial Past, Present Problems and Future Prospects*, Lexington, Massachusetts: Lexington Books, 1972, p. 129.

(٢١) Emile A. Nakhleh, *The Persian Gulf and American Policy*, New York, Praeger, 1982, p. 28 [Hereafter Nakhleh-Persian Gulf]; انظر أيضاً Idem, *Bahrain: Political Development in a Modernizing Society*, Lexington, Massachusetts: D.C. Heath, 1976, chapters 6 and 7.

(٢٢) John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum,* Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1975, p. 50.

(٢٣) Nakhleh-Persian Gulf, *op. cit.*, p. 27.

(٢٤) بالرغم من أن دستور عام ١٩٧٢ قد وصف الحكومة والمجلس الوطني بأنهما «ديموقراطيان» فلا مجال للمقارنة بينهما وبين الأنظمة المشابهة في العالم الغربي.

(٢٥) للحصول على النص الكامل للدستور البحريني لعام ١٩٧٣، انظر: John N. Gatch, Jr., "Bahrain" in Albert P. Blaustein and Gisbert H. Flanz, eds., *Constitutions of the Countries of the World*, Dobbs Ferry, New York: Oceana, 1974.

(٢٦) *Ibid.*, p. 2.

(٢٧) Khuri, *op. cit.*, p. 219.

(٢٨) Nakhleh-Persian Gulf, *op. cit.*, p. 33.

(٢٩) Khuri, *op. cit.*, pp. 219-220.

(٣٠) Khuri, *op. cit.*, p. 225. See also Nakhleh-Persian Gulf, *op. cit.*, p. 33.

(٣١) Khuri, *op. cit.*, p. 226.

(٣٢) Abdullah Rachid, "Bahrain: Fighting for Liberation," *World Marxist Review* 21:10, October 1978, p. 85. كان مؤلف هذه المقالة عضواً في اللجنة الحاكمة BNLF

(٣٣) Nakhleh-Persian Gulf, *op. cit.*, p. 34.

(٣٤) Fred Lawson, *Bahrain: The Modernization of Autocracy*, Boulder: Westview Press, 1989, p. 67.

(٣٥) Khuri, *op. cit.*, p. 230.

(٣٦) Human Rights Watch/Middle East, *Routine Abuse, Routine Denial: Civil Rights and the Political Crisis in Bahrain*, New York: Human Rights Watch, 1997, p. 3.

(٣٧) مقابلات لا تحمل الطابع الرسمي مع أبرز أفراد العائلة البحرينية الحاكمة، المنامة، ٢٦ مايو ١٩٩٨، ٢ ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣٨) Anthony H. Cordesman, *Bahrain, Oman, Qatar, and the UAE*, Boulder: Westview Press for the Center for Strategic and International Studies, 1997, pp. 42-43.

(٣٩) مقابلة مع سيف بن هاشل المسكري، وكان آنذاك مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، المجلس التعاون لدول الخليج العربي، مسقط، ٢٦ أبريل ٢٠٠٢.

(٤٠) Routine Abuse, Routine Denial, *op. cit.*, p. 24.

(٤١) *Ibid.*, pp. 26-27.

(٤٢) May Seikaly, "Kuwait and Bahrain: The Appeal of Globalization and Internal Constraints," in Joseph A. Kechichian, ed., *Iran, Iraq, and the Arab Gulf States*, New York: Palgrave, 2001, pp. 177-92.

(٤٣) "A Changing Gulf: Bahrain Succession, Qatari Election May Have Longer Term Impact than Iraq War, Cohen Visit," *The Estimate* 11:6, 12 March 1999 at http://www.theestimate.com/public/031299a.html.

(٤٤) "Bahrain: Bloodless Revolution?," *Middle East International*, Number 644, 23 February 2001, p. 15.

(٤٥) Marc Pellas, "Bahreÿn, Un Simulacre de Démocratie," *Le Monde Diplomatique*, Number 612, March 2005, p. 10.

(٤٦) David Hirst, "Percée Démocratique à Bahreïn," *Le Monde Diplomatique*, Number 566, May 2001, p. 20; انظر أيضاً «أمير البحرين سيعلن إجراءات تعديل الدستور بمناسبة مرور عام على إقرار الميثاق الوطني»، **الحياة** عدد ١٤٢٠٩، ١٢ فبراير ٢٠٠٢، ص ٣. "Dossier: Bahraini Political Reform:

An Elected Parliament of Sorts," *The Estimate* 12:12, 29 December 2000 at http://www.theestimate,com public 122900.html.

(٤٧) Joe Stork, "Letter from Manama," *Middle East International*, Number 670, 8 March 2002, p. 28.

(٤٨) Michael Slackman, "In a Region Stuck in Autocracy, Bahrain Has a Different Idea," *Los Angeles Times*, 16 December 2001, pp. A8, A9.

(٤٩) للحصول على خلفية عن إيان أندرسون انظر: Brian Whitaker, "British 'Torture Chief' Quits," *The Guardian*, 4 July 2000, p. 13. انظر أيضاً مقتطفات متنوعة جمعتها حركة الحرية البحرينية على الموقع http://www.vob.org.

(٥٠) Sam F. Ghattas, "Bahrain Now Constitutional Monarchy," *Associated Press*, 14 February 2002; أنظر أيضاً Latheef Faroul, "New Beginning in Bahrain," *Gulf News*, 13 February 2002, p. 6.

(٥١) Abdulhadi Khalaf, "The New Amir of Bahrain: Marching Sideways," *Civil Society: Democratization in the Middle East*, 9:100, April 2000, pp. 6-13; أنظر أيضاً "The Kingdom of Bahrain: The Constitutional Changes," *The Estimate* 14:2, 22 February 2002, at http://www.theestimate.com/public/022202b.html [Hereafter Bahrain-Constitutional Changes].

(٥٢) "No Taxation, No Representation," *The Economist* 362:8265, 23 March 2002, pp. 11-13 [in section "Time Travellers: A Survey of the Gulf"].

(٥٣) Bahrain-Constitutional Changes, *op. cit.*

(٥٤) Abbas Salman, "Women Fail to Win in Landmark Bahraini Election," *Reuters*, 10 May 2002.

(٥٥) Bahrain-Constitutional Changes, *op. cit.*

(٥٦) خلال نقاش حدث في أبريل ٢٠٠٣ حول نقص التمويل في صناديق التقاعد المشارك فيها بشكل واسع، والتي يتحكم فيها رئيس الوزراء، تم تحذير البرلمانيين من «هز المركب» وطلب منهم أن يحدوا من أسئلتهم التدخلية، انظر: Abdulhadi Khalaf, "Bahrain's Parliament: Quest for a Role," *Arab Reform Bulletin* 2:5, May 2004, pp. 3-5 at http://www.ceip.org [Carnegie Endowment for International Peace].

(٥٧) "The Constitution is the Foundation," Bahrain Freedom Movement, 29 June 2002, at http://www.vob.org.

(٥٨) انظر: Gatch, Constitution of the State of Bahrain, *op. cit.*, pp. 1-2 and 30. اما الأجزاء ذات العلاقة من الفقرة ١ فموجودة في الملحق الرابع من الكتاب.

(٥٩) Fatiha Dazi-Héni, "Bahreïn and Koweït: La Modernisation des Dynasties Al Khalifa et Al Sabah," in Rémy Leveau et Abdellah Hammoudi, eds., *Monarchies Arabes: Transitions et DÕrives Dynastiques*, Paris: Institut Français des Relations Internationales, 2002, pp. 229-31.

(٦٠) دولة البحرين، **الميثاق الوطني**، المنامة، ٢٠٠٢. .

(٦١) مملكة البحرين، **المذكرات التفسيرية لدستور مملكة البحرين**، المنامة، ١٤ فبراير ٢٠٠٢.
http://www.bahrain.gov.bh/pdfs/consdescweb.pdf.

(٦٢) J.E. Peterson, "The Nature of Succession in the Gulf," *The Middle East Journal* 55:4, Autumn 2001, p. 588.

(٦٣) للحصول على تحليل وافٍ، انظر: Munira A. Fakhro, "The Uprising in Bahrain: An Assessment," in Lawrence G. Potter and Gary Sick, eds., *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security and Religion*, New York: St. Martin's Press, 1997, pp. 167-89.

(٦٤) علي أبا حسين، مسيرة الخير والعطاء في البحرين، البحرين: أن بي، ١٩٩٣.

(٦٥) للحصول على التفصيلات البيوغرافية الكاملة، انظر: "Bahrain's New Amir: Sheikh Hamad bin 'Isa Al Khalifa," *The Estimate* 11:6, 12 March 1999 at http://www.theestimate.com/public/031299b.html.

(٦٦) Michael Slackman, "In a Region Stuck in Autocracy, Bahrain Has a Different Idea," *Los Angeles Times*, 16 December 2001, p. A9.

(٦٧) كل التفاصيل والتأكيدات المبنية عليها حول الشيخ الجمري مستقاة من أحاديث منتظمة أجريت مع ابنه منصور الجمري في لندن والمنامة ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦.

(٦٨) J. E. Peterson, "Bahrain's First Steps Towards Reform Under Amir Hamad," *Asian Affairs* 33:2, June 2002, pp. 216-27 [Hereafter Peterson-Bahrain].

(٦٩) انظر على سبيل المثال. Mohammed Almezel, "17 charged with advocating regime change in Bahrain," *Gulf News*, 3 May 2004 at http://archive.gulfnews.com/articles/04/05/03/119895.html, وانظر أيضاً "Discussion to continue on constitutional amendments," *Bahrain Tribune*, 30 April 2004 at http://www.bahraintribune.com/ArticleDetail.asp.

(٧٠) Human Rights Watch, "Bahrain: Rights Center Closed as Crackdown Expands," 30 September 2004 at http://hrw.org/english/docs/2004/09/30/bahrai9422.htm.

(٧١) The Associated Press, "Bahrain's King Frees Jailed Rights Activist," *New York Times*, 22 November 2004, available at http://www.nytimes.com/2004/11/22/international/middleeast/22bahrain.html. انظر أيضاً "Al Khawaja is Charged," *Gulf Daily News*, 17 October 2004, p. 1; انظر أيضاً : "Bahraini Activist Faces Trial for Dissent," *The*

Associated Press, 16 October 2004; and Mohammed Almezel, "Bahrain Rights Activist Trial Put Off after Chaotic Scenes," *Gulf News*, 17 October 2004, p. 6.

(٧٢) الملك حمد يتقرب من خليفة الملك حسين، الملك عبد الله الثاني، بعلاقات وطيدة وهو يواظب على التواصل معه.

(٧٣) Hassan Fattah "Strong showing for Opposition Party in Bahrain Elections," *New York Times*. 27 November 2007, p.8.

(٧٤) مقتبس من: Geraldine Bedell. "Bahrain/Democracy," DPA (German News Agency). 14 December 2003.

(٧٥) "Club Reopens after Compromise Reached on Early Lifting of Ban," *Gulf News*, 24 October 2004. p. 8.

(٧٦) "Loyalty Saluted." *Gulf Daily News*, 3 October 2004, p. 1; see also "Crowds Pledge Loyalty to Premier." *Gulf Daily News*, 7 October 2004, p. 1.

(٧٧) مقابلة سرية مع مسؤول رسمي عالي المستوى، المنامة، ٦ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٧٨) Barry A. Jeckell and Lars Brandle, "Michael Jackson Sails With Two Seas," Billboard. 18 April 2006 at http://billboard.com/bbcom/news/article_display.jsp?vnu_content_id=1002345673.

(٧٩) "Nasser is 'best cadet.' *Gulf Daily News*, 12 August 2006, p. 1.

(٨٠) لمناقشة قوية لهذه العلاقة انظر: Peterson-Bahrain. *op. cit.*, pp. 216 - 25.

(٨١) J.E. Peterson, "Bahrain and the Gulf: Wider Implications of Bahrain's Quest for Political Reform," 15 July 2004 and available at http://jepeterson.net/comment.html.

الكويت

لعل التجمع والاستقرار الأصلي للكويت قد حدث بين عامي ١٧٠٠ و١٧١٠[١]، وفي ذلك الوقت اجتاحت شبه الجزيرة العربية موجة جفاف عامة دفعت إلى نزوح أفراد من عائلات العنزة إلى الكويت بحثاً عن الماء والمرعى. ومن بين جماعات البدو (سكان الصحراء) التي نجت في تلك الرحلة الطويلة من جنوب شبه الجزيرة العربية كانت جماعة أجداد آل صباح، العائلة الحاكمة للكويت، مع آل خليفة، العائلة الحاكمة للبحرين حالياً. ويشير اسم «الكويت» إلى قلعة صغيرة تدعى «كوت» بنيت لحراسة المجتمع الأولي البدائي للكويت.

سيطرت جماعة بنو خالد ذات البأس والتي تنحدر من منطقة الأحساء في أقصى الجنوب على المنطقة كلها خلال القرن الثامن عشر، بالرغم من أن زعماء تحالف قبائل العتوب كانوا قد وافقوا على أسرة الصباح كعائلة حاكمة. حصل الصباح على التأييد والتشجيع من أكبر عناصر تحالف قبائل العتوب في أعقاب المهمة الدبلوماسية الناجحة التي قام أحد أفراد عائلة الصباح. زارت هذه البعثة حامية عثمانية في البصرة للتعبير عن النيات السلمية للقبائل الكويتية. وقد عزز هذا الإنجاز عائلة الصباح على الصعيد الدبلوماسي وضمن لها حكماً مستمراً وغير منقطع منذ عام ١٧٥٦[٢]. وخلافاً للعلاقات القبلية في أدنى الخليج، حيث حدّت الخلافات العائلية من إمكانية التعايش

السلمي، فقد تمتع حكم الصباح بالأمن، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التحالفات الأولى نتيجة التزاوج بينهم وبين بني خالد، الذين هم منافسوهم الحقيقيون الوحيدون.

النشوء والتماسك

لقد تركت التطورات الكويتية على الصعيد الداخلي في ما بين عامي ١٨٢٠ و١٨٦٠ بصمتها على عائلة الصباح[٣]. خلف عبد الله الصباح ابنه جابر بن عبد الله الصباح، الذي حرص على العلاقات الودية مع البريطانيين. وأصبحت الكويت حامية عثمانية بكل معنى الكلمة عندما نشب نزاع الأحساء بين عامي ١٨٣٨ ـ ١٨٣٩. ومن المفارقات أن مقاتلي آل سعود فتحوا جبهة حرب ضد العثمانيين عندما اعتبر البريطانيون الكويت دولة تابعة لتركية. من ذلك الوقت وحتى أواخر القرن التاسع عشر، أشار مسؤولون بريطانيون إلى الكويت باعتبارها مرتبطة أو تابعة للباب العالي. وحسب ما ورد عن جون غوردون لوريمير وجيرومي أنتوني سالدانها، وهما اثنان من المراقبين المخضرمين المعروف عنهما الذكاء والفطنة والنظرة الثاقبة والملاحظة الحثيثة لمنطقة الخليج خلال القرن الثامن عشر، فقد تم تبليغ الحكومة العثمانية بصفة رسمية بأن الحكومة الإنكليزية في لندن «أقرت وسمحت بوجود السيادة التركية على طول الساحل من البصرة إلى القطيف» في أواخر شهر أبريل ١٨٩٣[٤]. وبعدها ببضعة أعوام، أنكرت الحكومة البريطانية ذلك وأعلنت أنها في الواقع لم تسمح قطّ «بالوصاية» العثمانية على الكويت[٥]. ولكن رغم هذا الإنكار، سرعان ما استسلمت الكويت للنفوذ العثماني. وبالفعل، فإن تغييراً في الموقف لم يحدث كرد فعل للطلبات المتكررة التي قدمها آل صباح طلباً للمساعدة، وإنما من أجل تطويق أي مساعٍ من جانب العثمانيين والألمان من أجل نشر قواتهما في منطقة الخليج العربي[٦][٧].

استولى مبارك آل صباح في الكويت على السلطة بعد اغتيال محمد، وجراح، ويوسف آل صباح، الذين اتهمهم بالتواطؤ الكامل مع العثمانيين. نُفِّذت عملية الانقلاب في منتصف ليلة صيف حارة في ١٧ من شهر مايو ١٨٩٦، الأمر الذي صعق عائلة الشيخ. ومع ذلك قبل بعض كبار أفراد الأسرة الوضع كأمر واقع. وأما على صعيد المواطنين،

فقد فرح التجار كثيراً لأن قائداً قوياً هو الذي استطاع أن يتولى زمام الأمور، ولأن مبارك رفض التحالف مع القوى العثمانية[٨]. ولم تستطع إسطنبول بدورها أن تتحمل هذا القصور في محيط نفوذها، واستطاعت في بادئ الأمر أن تخدع مبارك وتستميله وتتزلف إليه بأن أطلقت عليه لقب قائم مقام (أي حاكم). وعندما رفض مبارك التسمية والضرائب الإضافية التي فرضت على الواردات من ٢ إلى ٥ بالمئة، بما في ذلك تلك التي نشأت في الإمبراطورية العثمانية، قام ـــ بحصافة ـــ بمفاتحة البريطانيين طلباً للحماية. وأدى تصاعد التوتر بين الكويت وإسطنبول إلى ضرورة البحث عن حليف قوي يتمكن من ردع الباب العالي. قام مبارك آل صباح بالتفاوض مع الممثل السياسي البريطاني الذي بدأ في أغسطس ١٨٩٧ وعبر عن رغبته في قبول الحماية البريطانية لمنع أية حركة تقوم بها إسطنبول لضم الكويت. ومثلما حدث في الأمثلة السابقة، قوبل الطلب بالرفض بناءً على عدم تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية لحكام الخليج[٩]. ومع ذلك فإنه عندما اكتشفت لندن أن مبعوثين روس قد ناقشوا مع الباب العالي إمكانية الحصول على امتياز يتضمن بناء محطة سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج، سرعان ما تلقى الممثل السياسي البريطاني تعليمات من أجل العمل على تسوية أية معاهدة مع مبارك. وبصورة طبيعية[١٠]، أرادت لندن منع إسطنبول من منح سانت بيترسبرغ أي حقوق، والعمل على الحد من صلاحيات آل صباح منعهم من إعطاء أي حقوق إقليمية لأي سلطة أجنبية. هذه الوثيقة الجديدة التي صيغت على نمط معاهدة عام ١٨٩١ التي وقعها حكام مسقط والساحل المتصالح والبحرين ضمت أيضاً المساعدة السنوية التي تدفعها بريطانيا لقاء القبول[١١].

ووُقِّعَت الاتفاقية مع آل صباح في ٢٣ يناير ١٨٩٩، وحضر التوقيع من الجانب البريطاني الممثل السياسي مالكوم جون ميد، والشيخ مبارك. وتعهد الأخير «عن نفسه وعن ورثته وعن خلفائه بعدم استقبال أي وكيل أو ممثل لأية قوة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان آخر داخل حدود إقليمه، من دون التقيد بضرورة الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية»، وعدم «التنازل عن أي جزء من إقليمه أو بيعه أو تأجيره أو رهنه أو القبول بالاحتلال لأية حكومة أو رعايا أية سلطة أخرى من دون موافقة مسبقة من حكومة جلالتها (بريطانيا) لهذه الأغراض»[١٢].

وعندما هدد الباب العالي باحتلال الكويت عام ١٨٩٩، أصدر السفير البريطاني في إسطنبول إنذاراً لمسؤولي الدولة العثمانية بأن لندن ستدافع باستماتة عن الكويت. وفي الوقت ذاته أصدرت بريطانيا إنذاراً إلى حليفها الجديد مبارك آل صباح بعدم الدخول في أية مفاوضات مع ألمانيا. لكن برلين اعترضت على المعاهد؛ة لأنها لن تحظى بفرصة لبناء أي تمديد لسكة حديد بغداد[١٣].

في عام ١٩٠١، أرسلت الدولة العثمانية وفداً إلى الكويت تطلب من خلاله كافة امتيازاتها السابقة، بالإضافة إلى رفع علم الدولة العثمانية، ولكن مبارك رفض استقبال الوفد. وبسبب ثقته بأن البريطانيين سيلتزمون تعهداتهم، فإن موقف الحاكم أكسبه مزيداً من «الشرعية» في عيون أتباعه.

كذلك أدت الخطط التعاونية إلى اعتراف لندن بالكويت، باعتبارها «حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية». وشجعت بريطانيا آل صباح على إعلان الحرب على الحاميات العثمانية المتمركزة في البصرة وأم القصر، وذلك بغية إزالة الشرعية عن مطالبة الدولة العثمانية بحقها في الكويت بالإضافة إلى البحرين. والأهم من ذلك أنه في عام ١٩١٣ أعيدت صياغة اتفاقية ١٨٩٩ عندما وافق آل صباح على التشاور مع الممثل السياسي البريطاني قبل منح أي امتياز نفطي للغير. في واقع الأمر، قام البريطانيون بالتفاوض بشأن الامتيازات النفطية بالإنابة عن حاكم الكويت بالنسبة إلى شركة النفط الكويتية التي تأسست حديثاً، والتي أسستها كل من شركة أنجلو ـ الإيرانية للنفط (والتي عرفت لاحقاً باسم البريطانية للنفط) والشركة الأميركية لنفط الخليج (Gulf Oil Corporation of the United States). وأخيراً في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤، لاقت مسودة الاتفاقية قبولاً كبيراً منح بموجبها للشركات البريطانية ـ بما لا يدع مجالاً للشك ـ مزايا تجارية صريحة[١٤]. بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات، قام السير بيرسي كوكس بالتفاوض مع العراق والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٣ على التوالي، جميعها بالإنابة عن آل صباح «في ما يتعلق بتعديلات حدود الكويت مع الدول المجاورة»[١٥]. وفي أعقاب حركة اكتشاف النفط، تزايدت اهتمامات بريطانيا بالكويت بصورة ملحوظة وتحسنت العلاقات بين البلدين تحسناً كبيراً، حيث إن النفط الكويتي ساعد على إعادة تحديد وتعريف القيمة الجوهرية للمشيخة. وبحلول عام ١٩٦١ كان ما مقداره ٤٠ بالمئة

من واردات بريطانيا من النفط مصدره الكويت، ومنذ أن قامت دولة الكويت بالتعامل ضمن نطاق الجنيه الإسترليني، كان لدى بريطانيا حافز آخر من أجل حماية استقرار عملتها. وبصورة طبيعية، دعمت لندن نفسها في منطقة الخليج واعتبرت روابطها المتميزة مع آل صباح أمراً في غاية الأهمية بالنسبة إلى أهداف الأمن القومي الخاصة بها.

الأسرة الحاكمة

شكلت الروابط الحرجة والحساسة التي ربطت آل صباح بالحكام العراقيين المتعاقبين سمات وخصائص فريدة من نوعها للعائلة الحاكمة. وبمرور السنوات، استطاع قادة عائلة آل صباح المحنكون وضع قواعد ولوائح داخلية محددة من أجل الحكم على سياسات المشيخة (دولة الكويت) الخارجية من دون التهاون مع الحاجات الداخلية أو إهمالها. من ووُضع هرم تنظيم تفصيلي، وقد اكتسب هرم الأولويات هذا دعماً واحتراماً ذائع الصيت. والهدف الأسمى هو تحويل حكم آل صباح إلى مؤسسة عائلية. وبالفعل بزغ، بصورة مذهلة، مجلس عائلة آل صباح ـ الذي كان الهدف من وثيقته الرسمية هو مواجهة الانقسامات والتحديات الداخلية ـ باعتباره التنظيم الأمثل الذي ساعد على دعم المؤسسة العائلية. ولقد كان ولا يزال المجلس مسنداً إلى عضو خارج نطاق المنافسة والذي سمح مركزه المحايد نوعاً ما بفرص نادرة لإصدار أحكام على أساس حيادي.

وخلافاً للعائلات الخليجية الأخرى، قدمت عائلة آل صباح نموذجاً لحكم يكاد يخلو تماماً من الصراعات أو النزاعات داخل الكويت، باستثناء مبارك آل صباح (الذي حكم بين ١٨٩٦ ـ ١٩١٥). فلقد قام هذا الأخير، الذي عرف أيضاً باسم مبارك العظيم، بقتل أخوين له. ومن ثم فإن إدارته الغليظة، التي كبلت الدولة وحكمتها من حديد، قادت خلفاءه خلال القرن العشرين إلى اتباع الدستور الذي حدد أن تقتصر الخلافة على سلالة مبارك (أنظر المادة رقم ٤). ولأسباب عملية، حتى بالنسبة إلى مناورات البقاء، اقتصرت هذه السلالة على كل من سالم وجابر، وهما اثنان من أبناء مبارك السبعة الذين حكموا مباشرة بعد رحيله. وبالتالي، فإن جميع معضلات الخلافة القائمة كانت ترجع إلى المناورات المستمرة بين سلالتي آل جابر وآل سالم، الذين تناوبوا على حكم الكويت

اعتباراً من عام ١٩١٥ مع استبعاد أفراد عائلة مبارك الخمسة الباقين: صباح، ونصر، وفهد، وحمد، وعبد الله. ولا نعرف ما إذا كان هذا الاستبعاد دائماً أم لا. ورغم بقاء القادة الجدد من هذه الأفرع الخمسة من العائلة في حالة صراع، إلا أنهم ربما سدوا فراغاً ملحوظاً في المستقبل. ومع ذلك يظل هناك ما تتميز به عائلة آل صباح من نزعة نحو الاتفاق، ترجع في حد ذاتها إلى إرث مسالم نسبياً، وهو يعني أن العائلة توصلت إلى أمور الخلافة واستقرت عليها بفضل ثقتها بنفسها. وبالنظر إلى تلك القوة، ونظراً إلى استقرارها بكل كفاءة وبصورة مركزية في يد آل صباح، كانت محاولات الانشقاق نادرة وتركزت بدلاً من ذلك على طرق زيادة الثروة.

ورغم هذه الضغوط القائمة، فقد تناولت عائلة آل صباح الأوضاع بمهارة لا مثيل لها. وعندما قام أحمد آل جابر في عام ١٩٢١ وبشكل جزافي بفرض ضرائب جديدة، أدى هذا الأمر بكبار التجار إلى تفسير الحركة «على أنها خرق للعقد الاجتماعي»[١٦]. حث هذا الخرق التكتيكي على تشكيل ذلك المجلس الاستشاري المشكل من اثني عشر عضواً الذي تصدى لنهج القوة لدى آل صباح، فتراجع أحمد عن الخطوة. لقد كان هذا في حد ذاته امتيازاً هاماً، حيث تعهدت العائلة الحاكمة بالعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسة الجديدة لحكم الكويت. ورغم أن هذا المجلس الأول لم يدم طويلاً، لم تلبث أن تحركت جهود ثانية للنهوض بمجلس جديد يتمتع بنفس قدرات التعبير والتصويت عام ١٩٣٨، وهذه المرة من أجل الاستجابة لحملة دعائية ثابتة تنبع من العراق. وفي الوقت الذي اجتازت فيه المشيخة (دولة الكويت) فترات من الأزمات الاقتصادية الحادة، عانى الجهاز الجديد من أسئلة محرجة وصعبة للغاية، خنقها آل صباح. ومع ذلك، وكنتيجة مباشرة للجدل الساخن الذي دار في هذا المجلس، استطاعت الكويت أن تقدم صحافة حرة نسبياً، وذلك قبل أي مجتمع خليجي آخر بفترة طويلة[١٧].

وعلى نحو مثير للدهشة، فإن فترة الأزمات السياسية التي انحصرت بين ١٩٢١ و١٩٦١ ساعدت عائلة آل صباح على تحسين آليات ردود فعلها على نحو متقن، حيث اعتمد قادتها المحنكون الذين اتسموا بالدهاء والذكاء الشديدين على بعض التنازلات الذكية. وبينما كانت كل حركة تجري تحت أعين بريطانية يقظة ـ أو موافقة بريطانية

بالأحرى ـ استطاع آل صباح أن ينموا حساً نادراً من القومية والوطنية لهويتهم المستقلة. وهذا الإدراك أضرم الطموحات لتحقيق سيادة فعلية لبلادهم.

آل صباح والاستقلال

أبرمت لندن في ١٩ يونيو ١٩٦١ معاهدة جديدة مع عبد الله آل سالم آل صباح، معترفة بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة، فأنهت بذلك معاهدة ١٨٩٩ وألغتها. وقد كانت تلك لحظة نادرة في الخليج، لأن قوة خارجية عظمى ـ منتهكة للسلطة ـ تنازلت بموجبها عن نفوذها المحلي إلى حكام محليين من أهل البلد. وتعهدت الاتفاقية الجديدة، التي أطلق عليها اتفاقية «التشاور بشأن العلاقات بين المملكة المتحدة البريطانية العظمى وأيرلندا الشمالية ودولة الكويت» بتقديم الدعم العسكري البريطاني للدفاع عن الكويت ضد أي عدوان غير محدد، بمعنى أنها تضع عبئاً على استقلال تلك الأخيرة (أي الكويت) والذي طالبت به وسعت إليه[١٨]. وفي واقع الأمر، فإن هذا التعهد بتقديم يد العون والمساعدة لم يعد بكل بساطة في الإمكان فرضه على الكويت ـ التي نجح حكامها في إخراج دولتهم الصغيرة من نطاق «دول الخليج العربي الخاضعة للحماية البريطانية» ـ حيث إنها تمكنت من وضع مجموعة جديدة من آليات التعامل والعلاقات بين العائلة الحاكمة والقوة الأجنبية. وتمكنت الكويت بفضل عضويتها في كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالإضافة إلى تأسيسها لنظام برلماني محدود من بناء علاقات محلية وأجنبية مستقلة، رغم أن هذه العلاقات كانت ضمن حدود معينة. والمثير للدهشة هنا أن المشيخة (أي دولة الكويت) كانت تدين بحريتها السياسية للوجود البريطاني في منطقة الخليج طوال أوائل الستينيات من القرن المنصرم عندما عاصرت الكويت عدة تهديدات ضد وحدتها الإقليمية.

وفي ٢٥ يونيو ١٩٦١، أحيا رجل قوي النفوذ في العراق يدعى عبد الكريم قاسم مطلباً قديماً حيث كان يسعى إلى الحصول على المشيخة، وحجته في ذلك أن الكويت كانت جزءاً من محافظة البصرة العثمانية، وأعلن أن معاهدة ١٨٩٩ بين لندن وآل صباح كانت «غير شرعية» لأن المفاوضات بشأنها جرت سراً من دون موافقة إسطنبول[١٩]. وبينما لم يتخذ العراق أي تحرك عسكري آنذاك، سادت

شائعات عن وجود مثل هذه الأنشطة. وبدافع من خوفه على حكمه، استغاث عبد الله آل سالم آل صباح بحلفائه لنجدته. وجاء رد الفعل من العالم العربي مؤيداً بصورة كبيرة للكويت. حتى إن الرئيس المصري جمال عبد الناصر انضم إلى باقي القادة في التعبير عن تقديرهم للكويت، وأرسلت السعودية قواتها لنجدة دولة الكويت ومساعدتها على إغلاق حدودها مع العراق[٢٠]. لكن آل صباح طالبوا أيضاً بدعم عسكري من لندن. وبالفعل في ٢٩ يونيو ١٩٦١، أمرت بريطانيا حاملة طائراتها «المنتصر – Victorious»، وبعض البارجات الأخرى بالانتشار في كل أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا والإبحار باتجاه الكويت. وفي غضون أسبوعين، انتشر ٥٠٠٠ جندي بريطاني على الشاطئ، ملوحين لقاسم بأن نياته لن تنال موطئاً على أرض الواقع بسهولة. لكن الضعف الذي انتاب قاسم أدى إلى أنه تتحرك بغداد بحذر شديد، حيث أعلن الرجل العراقي ذو القبضة الحديدية في ٨ يونيو أن بلاده لن تستخدم القوة لاسترجاع الكويت. ومع ذلك رفضت بغداد التخلي عن مأربها، ومع دخول الأزمة منعطفاً هادئاً حيث خمدت نيرانها المشتعلة، بدأت بريطانيا في سحب قواتها المنتشرة. وحلت محل القوات البريطانية وحدة عسكرية من الجامعة العربية مؤلفة من ٣٣٠٠ جندي من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة، والسودان، والأردن، وتونس تحت قيادة ضابط سعودي، هو اللواء عبد الله العيسى[٢١]. في ١١ أكتوبر ١٩٦١ تركت القوات البريطانية الكويت، ولكن لم تكن هذه هي المرة الأخيرة التي تقف فيها لندن بجانب آل صباح. ومع ذلك فإن مهمة تأمين بريطانيا لأهدافها الطويلة الأجل في الكويت تمت على النحو المرغوب تماماً، في الوقت الذي أجّل فيه العراق طموحاته في الكويت بصورة مؤقتة[٢٢].

في ٨ فبراير ١٩٦٣ أطاح مجلس ثوري جديد يترأسه عبد السلام عارف نظام قاسم، وأعلن عارف أن بغداد ترغب في تخفيف حدة التوتر التي سادت روابطها بالجيران[٢٣]. وفي ذات الوقت، تدخلت الرياض لدعم حليفها المحافظ في الكويت واعترفت الأمم المتحدة وقبلت بالمشيخة كعضو ترتيبه ١١١ في هيئة الأمم المتحدة في ٧ مايو ١٩٦٣. وتحقق هذا فقط بعد أن ألان الاتحاد السوفياتي موقفه ورفض ممارسة حقه في استخدام الفيتو. في الواقع اعترض السوفيات بموجب حق الاعتراض (الفيتو) على الطلب الذي تقدمت به الكويت للحصول على العضوية في الأمم المتحدة في عام ١٩٦١، ولكنها

ألانت جانبها في عام ١٩٦٣ بعد أن أقنع الرئيس المصري جمال عبد الناصر موسكو بذلك[٢٤]. ولكن لم تسنح الفرصة للتفاوض بشأن تسوية نهائية بشأن إزالة الحدود بين الكويت والعراق ذلك الوقت، حتى برغم الأهمية التي اكتسبها الموضوع، ولاسيما وأن العراق كان مهتماً بتوسيع منفذه على الخليج العربي، وذلك من خلال مصب شط العرب، الذي كان مسدوداً سداً كاملاً تقريباً من طريق جزر بوبيان ووربة. وكما أثبتت الأحداث التي تلت، اتخذ هذا الصراع شكلاً جديداً اكتست ملامحه بجدية أكبر وخطورة أعظم وأدت إلى غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

التسلسل الدستوري في الكويت

في ١١ نوفمبر ١٩٦٢، بعد أن حصلت الكويت على استقلالها في ١٩ يونيو ١٩٦١ بسبعة عشر شهراً، أعلن عبد الله سالم آل صباح أنه يجب على المشيخة أن تقدم دستوراً يتكون من ١٨٣ مادة[٢٥]. وأدخل الحياة النيابية في ما بعد على «الإمارة»، وكانت هذه هي المرة الأولى في الحقبة المعاصرة التي يضع فيها حاكم خليجي دستوراً مكتوباً لرعاياه. جاء في الوثيقة على وجه التحديد أن سيادة الدولة تستقر في يد الشعب، مصدر كل السلطات (المادة رقم ٦)، وذلك بالاعتماد على نماذج عربية وغربية[٢٦]. وعلاوة على ذلك، فإن هذا النظام الديموقراطي الجديد للحكومة كان مستنداً على مجموعة قوانين عام ١٩٣٨، والتي جرى سنّها وإعلانها بينما كانت الكويت لا تزال تحت السيطرة البريطانية. وبالفعل، وبناءً على معاهدة ١٨٩٩ الموقعة بين آل صباح ولندن، نالت الكويت سيادتها الكاملة على شؤونها الداخلية، ما أدى بحاكمها إلى اقتسام سلطاته مع مجلس الشعب[٢٧] وقد ساعدت هذه الخطوة على تعزيز شرعية البلاد، ولا سيما في مواجهة العراق المجاور لها مع المحافظة على الروابط الاجتماعية للمشيخة. أما بالنسبة إلى عائلة آل صباح، فقد حظي مجلس الشعب لديهم بقبول يكاد يكون عاماً ما دامت السلطة السياسية الحقيقية في أيديهم وتحت سيطرتهم. وليس على أعضاء المجلس إلا أن يقدموا النصح والمشورة وأن يعملوا جنباً إلى جنب مع السلطة التنفيذية، ولكن الحكم الكويتي كان محصوراً ضمن النمط المحدد له.

وفي غضون فترة زمنية قصيرة جداً تحولت الكويت إلى دولة رفاهية، ساعدت بشكل

أكيد على تعزيز شرعية آل صباح، وقلة قليلة استطاعت أن تقاوم سخاء الدولة وقدرتها على العطاء. والمثير للدهشة أن الأفراد كانوا هم المدينين للعائلة الحاكمة، حيث إن العائلة الحاكمة هي التي قامت بصياغة دستور ١٩٦٢، الذي ضمن لآل صباح ـ رغم أوجه القصور الفادحة فيه، مثل: حق المواطنة الذي يجب أن يعود إلى عام ١٩١٩، السلالة العائلية، إغفال دور النساء حتى عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى بعض البنود المشتبه فيها ــ مجموعة نادرة من الامتيازات. وبكل ثقة بالنفس، اعتمد الحكام الذين تعاقبوا على الحكم على أفراد العائلة للحصول على المشورة والنصح، ولمساعدتهم في حكم المشيخة بمرور الوقت. وبالنظر إلى كبر حجم عائلة آل صباح ـ التي تقدر بنحو ١٢٠٠ فرد في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ــ التمس الحكام طابوراً طويلاً من العائلة المالكة من أجل وضعهم في المناصب الحساسة بالدولة(٢٨). ورغم تضاؤل دورهم مع نهاية القرن العشرين واختفائهم قليلاً عن الساحة، فإن أبناء الفرع الثاني من العائلة (Cadet Branch) أدووا أدواراً سياسية مهمة قبل الاستقلال. على سبيل المثال، عاد أبناء كل من جراح ومحمد ــ الأخوين المقتولين لمبارك الأكبر ــ إلى الكويت في الخمسينيات من القرن المنصرم من منفى إجباري. ورحب عبد الله آل سالم (الذي حكم في ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) «بأبناء عمومته» من أجل تقوية العشيرة الحاكمة، ومن أجل توسيع تحالفاتهم داخل العائلة. ومن أهم أفراد الفرع الثاني البارزين من العائلة هو سعود بن ناصر، سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأميركية إبان فترة الغزو العراقي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، الذي استحق شكر الحاكم في وقت تميز بالصعوبة البالغة؛ حتى إن جده المقتول والحاكم السابق، محمد (الذي حكم بين ١٨٩٢ ـ ١٨٩٦) كان ليصفق له ويحييه على الأداء الذي تميز به(٢٩).

صباح آل سالم آل صباح (حكم بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧)

بعد أن نالت الكويت الاستقلال تعاقبت الخلافة بين أبناء العائلة في جو ساده الهدوء، ولا سيما بعد أن قام عبد الله آل سالم بتسمية أخيه صباح ولياً للعهد في عام ١٩٦٢. لقد جاء هذا الاختيار، الذي استطاع به أن يكسر نمط التناوب بين سلالتي آل جابر وآل سالم، مفاجأة هائلة. وكان ذلك بمثابة استثناء وخروج على القاعدة العرفية غير المكتوبة التي لطالما مارسها آل صباح طوال القرن العشرين. وفي نهاية الأمر استقر رأي عبد الله

بصورة واضحة على صباح، لأن المنافس الرئيسي له ـ وهو من زمرة آل جابر، جابر الأحمد ـ كان غضاً صغير السن. ومع ذلك فإن صغر سن الأخير لم يمنعه من العمل في منصب وزير المالية، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى تخمين أن الأسباب الحقيقية لعدم ترشيحه كانت غير الأسباب المعلنة. وفي واقع الأمر، فقد أظهر جابر الأحمد نزعات مؤيدة للعروبة ما عزز شعبيته بين الكويتيين، حتى ولو أزعجت بريطانيا هذه النزعات. وبما أن الحاكم كان يعلم أن الفضل يرجع للندن في توطيد سلطة آل صباح وتمكينها، فقد استقر اختياره على شقيقه من أجل تجنب أي انقسامات مع التاج البريطاني.

ولأن صباح كان مرشحاً جرى اختياره كتسوية للأمور، فإن تعيينه لم يكن ليشكل أية إهانة، وبالتحديد لجابر الأحمد. ومع ذلك كان صباح مؤهلاً تأهيلاً كافياً، وذلك نظراً إلى أنه قد عمل قائداً للشرطة ومديراً للصحة، وقد خلف عبد الله آل سالم عندما توفي الحاكم في عام ١٩٦٥. تميز عهد صباح بمناقشة قضايا دستورية جوهرية تستحق انتباهاً خاصاً، ولا سيما أن اهتمامات عائلة آل صباح قد حظيت بالحماية والتعزيز.

الإرث الدستوري

نص الدستور الكويتي، كغيره من الدساتير المماثلة، على أن دولة الكويت «دولة عربية» (انظر المادة رقم ١)، وأن «الإسلام هو ديانة الدولة، و(أن) أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» (انظر المادة رقم ٢). وقد مد الدستور المشيخة بمجلس وزراء (انظر المادة رقم ٥٦)، وتألف البرلمان من خمسين عضواً نيابياً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر (أنظر المادة رقم ٨٠)، علماً بأن المرأة لم يكن لها حق التصويت[٣٠]. كذلك أكدت المادة رقم ٨٠ أيضاً أن «الوزراء الذين (لم) يتم انتخابهم أعضاءً في مجلس الأمة يعتبرون أعضاءً بحكم المنصب»، يمثلون تغيرات دائمة في المجلس قادت، بعد ذلك ببضعة أعوام، إلى تصادمات سياسية جد خطيرة.

وتماماً مثل القانون البحريني، كفل الدستور الكويتي الحريات الفردية. ووصفت المواد من المادة ٧ إلى ٢٦ بالتفصيل أنواع الحرية التي يتمتع بها مواطنو الكويت. وطبقاً للمادة رقم ٧ فإن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلات وُثقى بين

المواطنين» وطبقاً للمادة رقم ٨ تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين[٣١]. كما أقر الدستور أيضاً أن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه» (أنظر المادة رقم ١٣)، وأنه أكد أن «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل هي كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية» (المادة رقم ١١). فضلاً عن ذلك، أقر أيضاً بحقوق الملكية الخاصة (المواد من ١٦ ـ ١٩)، وكما هي الحال في الوثيقة البحرينية، لا يجوز للدولة نفي أي مواطن أو منعه من دخول الدولة (أنظر المواد من ٢٧ ـ ٢٨). وخلاصة القول، فقد تمتع الكويتيون بحرية الحركة، وحرية الاختيار في أماكن إقامتهم، وأماكن عملهم، والسلامة والأمان في ديارهم، حيث إنه يتعذر دخول الكويت من دون موافقة قانونية. وفي إطار الحدود التي نص عليها القانون يكفل الدستور للمواطن حرية الكلام. وبالرغم من أن الدستور لم يذكر شيئاً بصدد الأحزاب السياسية، إلا أن القانون المدني قد نص على الحق في إقامة جمعيات ونقابات مهنية بوسائل سلمية (انظر المادة رقم ٤٣).

وفي الآونة التي صيغ فيها هذا الدستور، فطن كبار قادة آل صباح إلى أن فصل السلطات كان أمراً بالغ الضرورة بين السلطات التنفيذية والتشريعية، ولا سيما على وجه الدقة من أجل الحفاظ على نفوذ وسلطة العائلة الحاكمة وحمايتها وتشجيعها (انظر المادة رقم ٥١). وتماماً مثل آل خليفة في البحرين، كتب آل صباح قواعد واضحة وصريحة في دستورهم من أجل توضيح حقوق الخلافة حتى لو كان حق وراثة الابن الأكبر مغيباً. ومن بين المزايا التي يتمتع بها الحاكم صراحة كان الحق في اختيار الوريث، بالرغم من ضرورة قيام بعض المشاورات العائلية إثر عملية اختيار الوريث الشرعي يتبعها التماس الموافقة البرلمانية على هذا الخيار. قد يكون الوريث الشرعي (ولي العهد) أخاً أو ابن أخت أو ابن أخ أو ابن عم للحاكم؛ إذ لم يكن بالضرورة أن يكون ابناً للحاكم. وبمجرد تحديد الوريث الشرعي الكويتي، كان يجري تنصيبه بحكم التقاليد والأعراف (على الأقل منذ ١٩٦٣) رئيساً للوزراء. وكان الأمير هو رئيس الدولة.

أما في ما يتعلق بالسلطة التشريعية، فقد نص الدستور على ضرورة انتخاب خمسين عضواً (طبقاً للمادة رقم ٨٠) بصورة مباشرة من خلال التصويت العام (وحرمت المرأة

حق التصويت حتى عام ٢٠٠٥). مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم (طبقاً لنص المادة رقم ٨٣)، يمكن أن يحل البرلمان بموجب مرسوم أميري، وإذا حل المجلس وجب أجراء انتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل (المادة رقم ١٠٧). ولأن رئيس الوزراء كان دوماً هو أكبر فرد في عائلة آل صباح، فإن الدستور وفّر له الحماية الواجبة من تصويت سحب الثقة (المادة رقم ١٠٢)، رغم أن مجلس الأمة يملك صلاحية محاسبة الوزراء المنفردين كل على حدة. وفي ظل هذه الظروف والملابسات، يقوم الوزير المعني بتقديم استقالته للحفاظ على وحدة الحكومة. وإذا تعذر على الممثلين (أعضاء البرلمان) في ما بعد التعاون مع مجلس الوزراء، يناقش الموضوع مع رئيس الدولة، الذي قد يقوم إما بتعيين رئيس وزارة جديد أو حل المجلس.

ومع أخذ مثل هذه الظروف المعقدة في الاعتبار، لم يكن من المستغرب أن الروابط التشريعية التنفيذية كانت تمثل معضلة كبيرة أدت إلى حدوث حالات طوارئ بشكل دوري. حيث وقعت أزمة دستورية كبرى في ٦ ديسمبر ١٩٦٤ في ظل الحكومة المعينة أخيراً، والمكونة من أعضاء في عائلة آل صباح وأفراد بارزين من أصحاب الأعمال والاقتصاد. وعلى نحو يدعو إلى الدهشة والغرابة، ونظراً إلى عدم دعم البرلمان للحكومة، اختار مسؤولو الكويت إطاحة الحكومة الجديدة. وبعد ذلك بأسبوعين، خرج من البرلمان ثمانية وعشرون من أصل خمسين ممثلاً نيابياً في الوقت الذي كان يتلى فيه المرسوم الأميري الذي حدد الوزراء الجدد. وكان جوهر النزاع يدور حول وجود نصوص دستورية تنص على أنه «لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يتولى أية وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول، ولو بطريق غير مباشر، مهنة حرة أو عملاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً» (انظر المادة رقم ١٣١). لقد كان النواب على حق، وقد اتضح هذا بصورة لا تدع مجالاً للشك، ولكن يقظتهم التي اتسموا بها هي التي حثت الحاكم على إلغاء كافة القرارات السابقة والاستغناء عن ستة أعضاء كانوا متورطين[٣٢]. وفي نهاية الأمر أُلِّفَت حكومة أخرى جديدة، الأمر الذي ساعد على تهدئة الأوضاع والتقليل من حدة التوتر، رغم أن قادة آل صباح تملكهم الغضب لقاء القمع الذي نال اختياراتهم والأولويات التي حددوها لهم.

الصدامات السياسية

في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦، أصدر صباح آل سالم آل صباح مرسوماً يقضي بتعليق الدستور وإرجاء تنفيذه وسريان أحكامه، بالإضافة إلى حل مجلس الأمة. وفي الوقت ذاته، أصدر الأمير مرسوماً قضى فيه بأنه سيضطلع بكافة السلطات والصلاحيات التشريعية بالاشتراك مع مجلس الوزراء، وأعلن تعديل قانون النشر لمنح وزارة الداخلية السلطة الكاملة لتعليق ووقف أية عملية نشر إن كانت تتلقى إعانات مالية من مصادر أجنبية. وقيل إن هذه الإجراءات قد جاءت لخدمة المصلحة العامة، وذلك في أعقاب مناقشة نيابية حامية حول موضوعات داخلية وإقليمية محددة[٣٣]. لكن لماذا اتخذ الحاكم هذه التدابير الجذرية الحاسمة، وما علاقتها بتعاقب الحكم وخلافة العائلة الحاكمة؟

وفي حديث بثته الإذاعة والتليفزيون في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦، وجه الأمير اتهامات إلى مجلس الأمة بنشر الخلاف بين الشعب الكويتي، بدلاً من العمل على تقوية المشيخة وتعزيزها[٣٤]، وأعلن أيضاً ضرورة إحالة الإصلاحات الانتخابية الحديثة على الاستفتاء خلال أربعة أعوام. والغريب أنه لم تكن هناك أي تهديدات لاستقرار الكويت في ذلك الوقت، بالرغم من أن الحاكم قد حُثّ على اللجوء إلى هذا الإجراء الوقائي. كذلك لم يكن هناك أي تحدٍّ لحكم آل صباح، وبالنسبة إلى هذا الموضوع بالتحديد، لم يكن هناك أي تحدٍّ في المستقبل القريب. وبالفعل، رغم المعارضة النيابية المتكررة، تماماً مثل قضية عام ١٩٦٤ التي حققت نصراً للمجلس، لم يرغب أو يخطط أي فرد في البرلمان لإطاحة النظام. ولكن المعارضة الخطيرة الوحيدة التي هددت حكم آل صباح جاءت من حركة القوميين العرب (ح.ق.ع)/ (ANM)، رغم أنها لم تحقق الكثير، إذ لم يكن يمثلها سوى تسعة نواب فقط في البرلمان. ولكن الذي استثار اهتمام آل صباح فعلاً كان أصداء الحرب الأهلية اللبنانية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ التي ألقت الضوء على وجود جالية فلسطينية ضخمة ولها من النفوذ والكلمة ما لها في الكويت. بعض مسؤولي آل صباح كانوا يخشون بكل بساطة أن ينعكس صدى الانشقاق السياسي والجدل العربي الواسع النطاق بين مثقفي الكويت من أصحاب الفكر الراقي والأوساط والجاليات التي ليس لها وطن. ومثل هذا التسييس، الذي جرى تحليله منطقياً، يؤثر على أية دولة ضعيفة صغيرة الحجم إن فكرت أية دولة مجاورة في استغلال الموقف. لاحظ

الأمير على وجه التحديد هذه النقطة المهمة خلال خطابه إلى الأمة، مصراً على أن الصحافة الحرة نسبياً في بلاده قد تعرضت لتلاعبات من قبل قوى خارجية يفترض أنها كانت تنوي تعريض الكويت للمصير نفسه[٣٥]، ولقد كان التلميح والإشارة إلى دولة مجاورة، ربما العراق، أمراً معقولاً من وجهة نظر آل صباح وذلك بالنظر إلى مطالب بغداد بالمشيخة. ومن ثم، كان من المرجح تماماً أن الأمير كان يشير إلى كل من العراق والتطورات الأخرى في الوضع اللبناني المتأزم. وللمرة الثانية، من وجهة نظر العائلة الحاكمة الكويتية، إن السابقة التي قامت بها دمشق ـ بالتدخل في لبنان وذلك بفرض السيطرة على العناصر «المتطرفة ـ الراديكالية» ـ أنشأت نموذجاً يحتذي به الآخرون ويقلدونه في حال ظهور أية حالات أو ظروف أخرى مماثلة في منطقة الخليج. وتملّك آل صباح الخوف من أن يتأثر السكان الفلسطينيون في الكويت، بمن فيهم أولئك الذين يشغلون مواقع حكومية مرموقة في المشيخة، بعناصر غير مناسبة من الناحية الأيديولوجية. ولم يكن أي من آل صباح آل سالم أو جابر الأحمد آل صباح راغباً في التجريب أوالدخول في محاولات جديدة على مجتمعه.

قام جابر آل علي (الذي أصبح في ما بعد وزيراً للإعلام) في ٣١ أغسطس ١٩٧٦ بتوجيه اللوم إلى الصحافة وإنذار الصحافيين بعدم التورط في أي صراعات بين العرب وبعضهم البعض. وقدم بكل جرأة نصيحة إلى كبار المحررين بتوجيه وقصر اجترائهم على النقد البناء في الشؤون الداخلية. ولقد شهدت الصحف الكويتية إلى جانب تلك الصحف اللبنانية، بموجب المعايير العربية، حريات لا يمكن إنكارها. ولسقف معين، قاموا بدعم حركات المقاومة، وانتقدوا بشدة الأنظمة «المحافظة» لعدم استعمال ثرواتها ووضعها لمساعدة أولئك الذين لم يسعفهم حظهم. في ١ سبتمبر ١٩٧٦، أوقف الشيخ آل علي خمساً من الدوريات والمجلات الشهيرة والرائدة في البلاد التي انتقدت الحكومة[٣٦]. وربما اتخذ هذا الإجراء لتقليل حدة التوترات المتصاعدة بين دمشق والكويت حول النزاع اللبناني. وعلى أية حال، فإن وقف الدستور وحل مجلس الأمة أنهى جميع أشكال التمثيل الحكومي في الخليج.

كذلك اتسمت ردود الفعل الإقليمية للأزمة الدستورية للكويت عام ١٩٧٦ بالضبابية، بدءاً من الدعم السوري والإيراني والسعودي، إلى المعارضة الفلسطينية والعراقية. وبهذا

هنأ الرئيس حافظ الأسد آل صباح، بينما شاه إيران محمد رضا بهلوي صرح لصحيفة لندن دايلي تليغراف بأن الصحافة الكويتية كانت «تمولها دولة أجنبية». وأقرت صحيفة يومية سعودية مؤيدة للحكومة في الرياض، الجزيرة، بأن إجراءات ٢٩ أغسطس كانت بمثابة «الطريق الأمثل لقيادة الكويت والعودة بها إلى الطريق نحو الديموقراطية وإزالة كافة النتائج السلبية التي خلقتها عناصر تستغل حرية التعبير». كذلك جاء في صحيفة الأخبار اليومية المصرية أن تلك الإجراءات كانت «ضرورية بصورة مؤقتة»(٣٧). وقبل أن يمر وقت طويل، وفي مناخ سياسي اتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، ملأت الشائعات الأجواء وصفحات معظم الصحف العربية الموجهة. وبعد إصدار قرارات أغسطس بفترة قصيرة، أعلنت وكالة الانباء العراقية أن عدداً من ضباط الجيش الكويتي أُلقي القبض عليهم وأن بعضاً منهم قد عُزلوا من مواقعهم(٣٨). حتى إن وزير شؤون مجلس الوزراء الكويتي، عبد الله حسين، أنكر تقريراً إخبارياً نشر في صحيفة مصرية موالية للحكومة، وهي صحيفة أخبار اليوم، يفيد بأنه قد تم الكشف عن محاولة انقلاب فاشلة في الكويت كانت ليبيا وراءها(٣٩).

ومع ذلك فإنه في نوفمبر ١٩٧٦، صرح رئيس الوزراء بأنه جرى الانتهاء أخيراً من تركيب نظام دقيق للكشف عن أي أعمال تخريبية في كل أركان المؤسسات العاملة في استخراج النفط وتكريره. وبعد ذلك ببضعة أشهر، تقدمت الكويت لمسؤولي الأمن البريطاني بطلب يلتمسون فيه تقديم يد العون والمساعدة، وفي ٢٤ مايو، أكد وزير الداخلية أن مأمور شرطة لندن سابقاً روبيرت مارك قد دعي لتقديم النصح والمشورة لآل صباح بشأن التدابير الملائمة لمكافحة الإرهاب واستئصال شأفته. جميع هذه الخطوات جسدت المخاوف الكويتية والمحاذير والاحتياطات التي اتخذها آل صباح لمكافحتها(٤٠).

جابر الأحمد آل صباح (حكم ما بين ١٩٧٧ ـ ٢٠٠٦)

لم تحدِّ أي من هذه التدابير الاحتياطية إيقاف الصدامات الداخلية الخطيرة التي وقعت في ديسمبر ١٩٧٧ حين اعتلى جابر الأحمد آل صباح العرش. ففي مايو ١٩٦٦، استعاد جابر، الذي عينه صباح رئيساً للوزراء وولياً للعهد، دوره في الخلافة، وبصفته وزيراً للمالية والاقتصاد، أسند إليه المهمات المالية الخاصة بالمشيخة، الأمر الذي جعله على دراية كبيرة بالإمكانات؛ فقام بإنشاء صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية

وأصدر توجيهاته لمكتب الشؤون العامة للنفط، وكل منهما عمل على تعزيز فهمه لما يمكن دولة صغيرة مثل الكويت أن تنجزه في الخليج بالإضافة إلى العالم العربي والعالم الإسلامي. تبنت الكويت عدة برامج مساعدة تحت قيادته، وقد تعززت هذه البرامج أكثر بعد توليه الحكم[٤١]. وبغض الطرف عن جميع هذه الإنجازات الضخمة والحيوية، فإن أول بضعة أسابيع من توليه الحكم كانت تعج بالعنف، وذلك في أعقاب الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل (١٩ ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٧). انتفضت قوات المعارضة المحتشدة في الكويت وفي أماكن عدة في جميع أنحاء العالم العربي، وقد أثارها الخطاب المصري إلى الكنيست الإسرائيلي، وذلك بسبب التوترات السياسية المتكررة. وعلى نحو لا يدعو للدهشة، أعقب ذلك مباشرة عدد من الاعتقالات لقادة الطلبة الكويتيين، وذلك لأن معارضتهم لآل صباح قد تعدت جميع الخطوط الحمراء «غير المكتوبة» في النمط والنظام السياسي المتبع في المشيخة. ورغم أن المتظاهرين قاموا بصبّ كل غضبهم على السادات بصورة مباشرة، إلا أن قادة آل صباح وكبارها لم يسلموا من هذا السخط العام، بسبب أن الأخيرة (أي الكويت) بسطت حكمها بطريقة «غير ديموقراطية» في ما يقال. كذلك زاد سقوط شاه إيران في يناير ١٩٧٩ مستوى الارتباكات والتوترات في المشيخة؛ حيث جرى ترحيل مواطن كويتي من أصل إيراني، هو الشيخ عباس أحمد المهري وثمانية عشر فرداً من عائلته، من دون أية محاكمة وبصورة سريعة للغاية في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩، وذلك في ما يقال نظراً إلى تورطه في أنشطة سياسية «تدعو للفتنة» ضد آل صباح. وطبقاً لمصادر كويتية، فإن المهري ألقى عدة خطب في أحد المساجد من أجل «نشر الشقاق والخلافات وزرع الانشقاقات والتحريض»[٤٢]. وبعدها ببضعة أسابيع، فرقت قوات الشرطة جمعاً من المتظاهرين أمام السفارة الأميركية في مدينة الكويت العاصمة والذين نظمهم بعض الشيعة الموالين لإيران في أعقاب احتفالاتهم بيوم عاشوراء. في ١٧ يناير ١٩٨٠، أعلن المدير العام لقوات الأمن الداخلي الكويتي أن ١٨٠٠٠ مهاجر غير شرعي تقريباً قد جرى ترحيلهم خلال فترة ثلاثة أشهر[٤٣][٤٤].

هذه التطورات ساعدت أكثر فأكثر على زعزعة آل صباح، الذين أصروا رغم ذلك على أنهم كانوا قادرين تماماً على الدفاع عن البلاد وحفظ حكمهم. وعندما نجا وزير الخارجية الإيراني الزائر، صادق قطب زاده من محاولة اغتيال في ٢٩ أبريل ١٩٨٠

أعادت الكويت تقويم الموقف. وفي أعقاب ذلك تزايدت الهجمات على المصالح الإيرانية، وذلك مع انفجار قنبلتين خارج مكاتب الخطوط الجوية الإيرانية في مايو ١٩٨٠، وواحدة عند مبنى الحكومة في ٤ يونيو. كما أن أعمال انتقامية من مصدر مجهول ضد جريدة الرأي العام في ١٢ يوليو أدت إلى إصابة شخصين بإصابات مميتة وسبعة عشر شخصاً بإصابات خطيرة. وفي ٢٣ يوليو ١٩٨٠ أوضح رئيس الوزراء سعد عبد الله آل صباح أن «عربات محملة بأنواع مختلفة من الأسلحة قد دخلت الكويت» وأن «قوات الأمن على حدود البلاد اعترضت أحداها»[٤٥][٤٦].

وخلال فترة زمنية قصيرة، وقعت أحداث أخرى إضافية، حيث اندلعت عدة حوادث حريق في كل أنحاء المدينة، وشكّت السلطات الكويتية في أن تكرارها لا يمكن أن يكون مصادفة. وبعد ثلاثة أعوام ونصف عام من الاضطراب السياسي، لم يظهر خلالها على السطح أي نشاط سياسي ذي مغزى أو أهمية، أعلنت الحكومة الكويتية في ١١ فبراير ١٩٨٠ تشكيل لجنة جديدة من أجل صياغة كافة التعديلات اللازمة على الدستور، وذلك خلال ستة أشهر. وفور الانتهاء من أعمالها في يونيو ١٩٨٠، أوصت اللجنة بضرورة تشكيل برلمان موسع (مؤلف من ستين عضواً لمدة خمسة أعوام)، على أن تمنح النساء حق التصويت. لكن جابر الأحمد آل صباح رفض كلا التوصيتين. وبدلاً من ذلك، تعهد باسترجاع البرلمان وفي وقت أقصاه شهر فبراير ١٩٨١[٤٧].

في عشية ذكرى الاستقلال العشرين للمشيخة، قام ٤٣٠٠٠ رجل كويتي بانتخاب ٥٠ عضواً نيابياً جديداً من بين ٤٤٠ مرشحاً. بينما مثل المصوتون المسموح لهم بالتصويت ٣ بالمئة من إجمالي السكان، وعدد كبير من المقيمين كانوا فرحين بإجراء هذه الانتخابات، معززين بذلك رغبتهم واهتمامهم بشتى أشكال الحكومة المعروفة. ولقد سجلت جماعات أصولية متطرفة موالية لآل صباح من السنة مكاسب هائلة وفائقة بين النواب المنتخبين حديثاً. كلتا الجماعتين هزمتا نواب ينتمون إلى حركة القوميين العرب (ANM)، «ويلعبون على وتر رد الفعل العكسي المناهض للإيرانيين الذي قلل التواجد والتمثيل الشيعي من ١٠ إلى ٤ مقاعد»[٤٨][٤٩][٥٠].

وبرغم أهمية هذه الانتخابات إلا أنها لم تكسب التجربة البرلمانية المبدئية الوليدة في

المشيخة آل صباح الثقة، ولا سيما مع تزايد شكوك عدد كبير من الكويتيين المحرومين مميزات المواطنة وحق التصويت في الانتخابات من جدية تفاني العائلة الحاكمة للسلطة التشريعية. وبالرغم من أن الحاكم لم يعارض مجلس الأمة، إلا أن أفراد آل صباح ازدروا المؤسسة، بالرغم من أن واقع الحال كان يفرض عليهم ضرورة التسامح. في هذه الحالة، عندما تأهل ٤٣٠٠٠ فرد للتسجيل في عام ١٩٨١، وصلت أرقام التعداد الخاص عام ١٩٨٠، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ١٢٠٥٧٨ مواطناً كويتياً بلغ عمره العشرين فما فوق[٥١]. لماذا لم يشارك ٨٠٠٠٠ رجل كويتي مؤهل في انتخابات ١٩٨١؟ لماذا رغب ٨٠٠٠٠ كويتي التنازل عن ممارسة الحقوق الدستورية الممنوحة لهم؟ هل حرم أي منهم المشاركة[٥٢]؟

ولأنه قبل عدة تنازلات مختلفة لاسترجاع النظام النيابي، وافق الحاكم على مضض على زيادة عدد الدوائر الانتخابية (من عشر إلى خمس وعشرين)، في كل منها ينتخب نائبين. وفي تلك الآونة، ظهرت ادعاءات عدة بوجود تزويرات انتخابية، ولا سيما في ما يتعلق بإعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية وأحجامها، كل هذا من أجل «زيادة التمثيل البدوي المحافظ وتقليل التمثيل القومي المزعج وربما التمثيل الشيعي أيضاً»[٥٣]. وقد أيدت نتائج انتخابات عام ١٩٨١ ـ بما في ذلك العودة القوية للبدو، والأداء السيئ للقوميين، بالإضافة إلى تضاؤل الشيعة ـ تلك الاتهامات.

ومع ذلك، فإن إعادة إدخال الحياة النيابية إلى الكويت كانت تشير إلى أن آل صباح كانوا يدركون أن أية مشاركة شعبية قد تعزز الاستقرار السياسي للمشيخة في ضوء الجو السائد من عدم الاستقرار. قدمت المشاركة الانتخابية وعداً بالحد من التآمرات الداخلية على النظام حيث تتصادم التحالفات القبلية مع المؤسسات الديموقراطية. ورغم أن التحديات الداخلية هددت النظام، فإن استحداث مؤسسات المشاركة بالإضافة إلى الممارسات الديموقراطية قد خففت من حدة المشكلات الأكثر خطراً، وذلك من دون القضاء على أي منهم. لقد كان التغيير السياسي سلاحاً ذا حدين. ورغم أنه ضمن الاستقرار على المدى الطويل، إلا أنه أضعف، بكل وضوح، الدولة على المدى القصير، حتى ولو كانت المؤسسة الحاكمة راغبة في الاضطلاع بذلك العبء.

المعارضة لآل صباح

رغم أن جابر الأحمد أيد التدابير القاسية التي أُقِرَّت في ظل الأزمة الدستورية عام ١٩٧٦ عندما كان ولياً للعهد، إلا أنه أكد أن ممارسة «الديموقراطية الطائشة» أدت بعدد من الأفراد «الذين يفتقرون إلى المبادئ» إلى تحويل «الحريات إلى فوضى». ولقد كان هذا هو السياق الذي سمح فيه بشنّ حملة على الصحافة. وبعدها ببضعة أعوام، كان الحاكم مجبراً على إجراء التعديلات الدستورية التي نوقشت أعلاه، وكانت النتائج سيئة للغاية. ورغم وجود البرلمان الموالي للحكومة، رفض الكويتيون الكثير من الخطوات السياسية للحاكم. ومع تزايد الأحوال الاقتصادية من سيئ إلى أسوأ، وعجز الحكومة عن التعامل مع فشل سوق المناخ (سوق الأسهم غير الرسمي)، كل ذلك مهد الساحة لحدوث مزيد من التصادمات الخطيرة[٥٤]. وفي رد فعل، دعى الحاكم إلى عقد انتخابات جديدة عام ١٩٨٥، آملاً أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها قد تحظى بتعاطف آل صباح بالإضافة إلى صرف الأنظار عن العيوب النظامية.

عاد القوميون الكويتيون عودة قوية بعد غياب ملحوظ بين انتخابات ١٩٨١ و١٩٨٥، لكن ظل المدى العددي شاسعاً. ومع ذلك بذل آل صباح جهوداً جبارة في محاولة لاستمالة الرأي العام تجاه موضوعات ذات علاقة بالقانون والنظام، وانتهاز سلسلة التفجيرات التي هزت المدينة عام ١٩٨٣ بالإضافة إلى محاولة اغتيال عام ١٩٨٥. ومن بين ٢٣٨ مرشحاً سعوا إلى الحصول على واحد من خمسين مقعداً، حل ٣١ وجهاً جديداً محل الذين يحتلون المناصب التقليدية. وفقد المرشحون الأصوليون اثنين من أبرز أعضائهم وأقواهم، بينما استمتع النواب الموالون للحكومة بمزايا عددية صغيرة. ومع ذلك، هزم آل صباح بضربة واحدة عندما هُزم مُرَشَّحَهم المدلل، يوسف العدساني. وقام مرشحو الشيعة بزيادة عددهم من اثنين إلى ثلاثة[٥٥]. وبفضل هذه التغييرات السياسية، تملّك الكويت الخوف مما هو أسوأ. وفي الآونة التي دخلت فيها حرب إيران ـ العراق معتركاً فاصلاً، ظلت بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الداخلي بلا أجوبة، مهددة بتصعيد مستوى العنف ضد الكويت. وأثبتت سلسلة من الاختطافات وبعض الأعمال الانقلابية التي استهدفت النظام صحة ما يشغل بال حكام الكويت القلقين. وبهذا ثارت البلاد،

وبعد أن استقالت الحكومة في ١ يوليو ١٩٨٦ أوقف الحاكم مجلس الأمة في ٣ يوليو.

وبرغم الأزمة التي اجتاحت «سوق المناخ»، والآثار التي تلت حرب إيران ـ العراق، التي دفعت الحاكم إلى وقف البرلمان للمرة الثانية، أدت المناورات الداخلية لعائلة آل صباح أدواراً على المستوى نفسه من الأهمية في عملية تعليق المجلس. وملأ الجدل الأجواء وانتشر في جميع الوسائل الإعلامية المقروءة بالإضافة إلى الجدل العام في «الديوانيات» المعروفة (المجالس غير الرسمية). دعا أفراد عائلة الأحمد بصفتهم معارضين دائمين لولي العهد سعد آل عبد الله، الذي يمثل فرع آل سالم من العائلة، إلى تعيين صباح الأحمد (وهو أخو الحاكم ووزير الخارجية) محل سعد آل عبد الله. وكانت الوسائل التي استخدمها الأصدقاء المقربون لعائلة الأحمد هو شنّ هجمات على حلفاء سعد. ولقد ألقت تقارير عدة الضوء على الكيفية التي استخُدم بها مجلس الأمة لإحراج الوزراء الموالين لسعد، بمن فيهم علي خليفة العذبي آل صباح، وزير النفط؛ وحسن علي الإبراهيم، وزير التعليم؛ وعيسى محمد المزيدي، وزير المواصلات. وفي ردّ فعل، سافر ولي العهد لفترات طويلة، ورفض بكل بساطة الظهور في البرلمان للدفاع عن حكومته عندما كان في البلاد(٥٦).

ولقد حققت الاستراتيجية المستخدمة النتائج المرغوبة لفترة من الزمن، لكن بعد أن تعرضت معامل النفط الكويتية للتخريب في ١٧ يونيو ١٩٨٦ ـ ما أدى إلى شل حركة إنتاج النفط الخاص بدولة الكويت مؤقتاً ـ وكان على الحكومة أن تقوم بمهمتها، وخصوصاً بوجود النواب الذين كانوا يسعون إلى زيادة موقفها إحراجاً. وقام كل من وزير النفط، علي خليفة آل صباح، ووزير الداخلية نواف الأحمد آل صباح (الأخ الأكبر للحاكم)، في البرلمان بتفسير ما كانت تفعله الحكومة، لحماية الدولة والدفاع عنها. وساد في الأجواء مناخ عدائي، ومهما كانت التوضيحات التي قدمها كلا الوزيرين، بدا أن الهدف الرئيسي كان إزعاج ولي العهد أكثر فأكثر بدلاً من مواجهة القضايا التي أعيت البلاد واقتصادها، وأصبح نفوذ رئيس الوزراء في تضاؤل وتقلص بصورة كبيرة داخل حدود العائلة الحاكمة، فيما تعرض مؤيدوه والتابعون له للتوبيخ والإهانات المتواصلة. وفي ظل كل هذه الأوجه من الدعاية السلبية، قام بتحدي الحاكم على التصرف، حيث إن الأخير هاجم أولئك الذين «أقصوا الحرية بعيداً» حتى باتت «الفوضى عارمة». كما حذر

الأمير أيضاً أولئك الذين «قاموا بتحويل القومية إلى طائفية»، ولكن الضرر كان قد وقع بالفعل وانضمت الكويت إلى الدول المحافظة المجاورة لها في الوقت الذي توقف فيه آخر برلمان للخليج العربي بكامل وظائفه.

آل صباح بعد الغزو العراقي

وفي أعقاب الغزو العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وتحرير الكويت على أيدي قوات التحالف في السابع والعشرين من فبراير ١٩٩١، عادت الأزمة السياسية لدولة الكويت بقوة كبيرة. كان بعض أفراد النخبة الحاكمة الذين نادوا بإحداث تغييرات جذرية في الكويت حائرين حيث إن العائلة الحاكمة كانت منهمكة في ابتكار نظم عدة لاستعادة السلطة واسترجاع سيادة المشيخة. أما بالنسبة إلى الخليفة المحدد، سعد آل عبد الله، فيمكننا القول بأن ولي العهد كان مؤهلاً بشكل كامل لتقويم الآثار الجذرية للأزمة الأخيرة. وقد كان سعد مدركاً إدراكاً كافياً بأن مشكلة العراق، سواء أكان حزب البعث موجوداً أم ليس موجوداً، ستحتل مقدمة أولويات التطوير السياسي في الكويت في المستقبل القريب، تماماً كما حصل إبان آخر ثلاثة عقود سالفة. وفي الحقيقة، فقد ذهب سعد أولاً إلى بغداد في خريف عام ١٩٧٧، وكان ذلك من أجل مناقشة النزاع على الحدود ما بين الدولتين، ولتقويم كيف قد تتمكن الكويت من حماية نفسها ومصالحها كي تتعايش مع نظام حزب البعث، لكن كل في حدوده ونطاق حضوره. لقد كان وجوده في بغداد وقتئذٍ، طوال العقد التالي مؤشراً جيداً، حيث بدا قادة البعث مرحبين به وبنمط فكره. وتحسنت العلاقات بين الكويت وبغداد تحسناً ثابتاً تحت قيادته، حيث تمكن ولي العهد من وضع ترتيبات حدودية سمحت للكويتيين بالسفر إلى البصرة والاستمتاع بدور الترفيه والتسلية المشهورة التي اشتهرت بها المدينة. وحتى ذلك الوقت، استمر العراقيون، وما لبثوا أن أصروا على أن تتنازل الكويت عن جزر وربة وبوبيان. وذلك، بالنسبة إلى سعد، ظلت قضية العراق موضوعاً أساسياً للاستقرار الكويتي. لكن بعد عام ١٩٩٠، ضعف شأن ولي العهد بصورة بالغة داخل العائلة الحاكمة. في واقع الأمر لم يسامح أفراد فرع عائلة الأحمد سعد على جهود الوفاق التي بذلها، وجادلوه بحجة وبصيرة قوية بأنه ما كان ينبغي أن يلبي طلبات صدام حسين على ذلك النحو. ومع ذلك فإنه يكون غير صحيح التأكيد أن سعد آثر التهاون مع العراقيين، حتى ولو

توافرت بضعة خيارات قبل عام ١٩٩١. وبحلول أوائل ٢٠٠٢، قام مسؤولو آل سالم بتقويم التبعات والآثار التي نجمت عن تحرير ١٩٩١ على المدى الطويل وبصورة صحيحة، محتجين بأن مشكلة العراق كانت لا تزال حاضرة وقتها بعدما انقضى عقد كامل، ومع ذلك فإن بضعة من قادة عائلة آل سالم قادهم تفكيرهم إلى أن سياساتهم حيال العراق البعثي قد تتغير عندما يتقلد سعد مقاليد الحكم. وإلى جانب المشكلة العراقية، فقد واجه آل صباح تحديات داخلية مثبطة للهمم وعلى القدر نفسه من الصعوبة.

الضغوط الداخلية طوال التسعينيات من القرن المنصرم واحدة من القضايا المهمة التي تواجه آل صباح بعد عملية تحرير ١٩٩١، هي نوع وإيقاع عمليات الإصلاح السياسي التي يجب أن تخوضها الدولة والتي ربما وجب عليها أيضا أن تشجعها. إن الكيفية التي تعامل بها آل صباح مع هذه القضية تبين لنا الأزمة التي عاشتها الكويت طوال فترة التسعينيات.

بعد أسابيع عدة من غزو العراق للكويت واحتلالها عام ١٩٩٠، تجمع آل صباح وقادة الكويت في جدة، بالمملكة العربية السعودية، لصياغة اتفاقية جديدة لتوزيع السلطات. وتقرر حسب القانون أن يقوم الكويتيون بمساندة العائلة الحاكمة آل صباح، الذين بدورهم قرروا أن يردوا ذلك باسترجاع دستور ١٩٦٢. لقد كانت الاتفاقية بمثابة امتياز كبير لآل صباح، حيث أخذ اتفاق عام ١٩٦٢ البرلمان المنتخب إلى آفاق جديدة، والذي بموجبه يعطي «الشعب» الكويتي حقوقاً معينة لصيقة به وغير منزوعة. وفي الواقع، عندما مارس رجال المجلس وبكل حرية الحريات المكتسبة أخيراً طوال الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، اعتبر آل صباح مثل هذا السلوك خرقاً. وقد أُلغي حينها البرلمان، وحسب الظاهر، من أجل وضع نهاية لهذا الاستقلال في التصرف. وبعد ذلك بعقدين، عاد آل صباح إلى النقطة الصفر، ولكن هذه المرة قطعوا وعودهم لشعبهم في أرضٍ اجنبية. وبالفعل، كانوا مدينين لمضيفيهم من السعوديين، وقوة التحالف التي عملت على تحرير الكويت تحت قيادة أميركية، ومواطنيهم المشردين في كل الأنحاء ولكنهم كانوا مصرين على استعادة السيادة الكاملة لبلادهم. وقد يدفعون الثمن غالياً رغم أن قلة قليلة أدركت المدى البعيد الذي سوف تصل إليه تلك التغيرات(٥٧).

وإذ تجرأوا بفضل عملية التحرير التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١، وبمباركة من الأمم المتحدة لتحرير الكويت، وجهت المعارضة الكويتية توبيخاً شديداً لتابعي ومريدي آل صباح وأصرت على عقد الانتخابات من دون أدنى تأخير. ورغم أن الحاكم قد أنشأ حكومة ذات توجهات علمية في أبريل ١٩٩١ (ثلاثة عشر وزيراً جديداً وأربعة أفراد منهم فقط من العائلة الحاكمة)، ظل قادة المعارضة على ثباتهم. وبدوره، لم يكن الأمير على عجلة من أمره للوفاء بتعهدات جدة التي قطعها على نفسه، معتمداً على عودته الظافرة إلى بلده المحرر كتعويض كافٍ ومخفف لجميع المشكلات التي حدثت. ومع ذلك، في الوقت الذي وقف فيه الغالبية العظمى من الكويتيين بجانب آل صباح كنخبة حاكمة، فإن شعبية جابر الأحمد كوالد لكل تابعيه باتت متضائلة ومهمشة. والذي ضخم من حجم وقوة المعارضة أن الحاكم كان يتصرف ويتحرك باسم مجلس الأمة (المعلق) كذلك وزع العطايا السخية، بالإضافة إلى إلغاء كافة فواتير الخدمات العامة عن عام ونصف سابق، وإلغاء ديون شخصية وصلت حتى ٢٠ مليار دولار أمريكي. كل ذلك حصل بموجب مرسوم باسم الشعب، الذي عُلِّق نشاط ممثليه ونوابه. وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الذي كانت فيه البلاد تعيد تشكيل نفسها بكل معنى الكلمة من أجل استعادة الحريات وحرية البلاد، اعتبر موقف الحاكم الشهم لا يساوي الثمن الغالي الذي دفعه الكويتيون الذين ظلوا في بلادهم وناضلوا من أجل الحرية. وفي نهاية الأمر، فإنّ الضغط الأميركي ـ ربما للتخفيف من القول بأن واشنطن حاربت لاستعادة نظام سياسي غير ديموقراطي ـ هو الذي دفع جابر الأحمد للمطالبة بالانتخابات في أكتوبر ١٩٩٢، وكان ذلك بعد مضي ثمانية عشر شهراً بالكامل من طرد آخر الجنود العراقيين من الكويت[٥٨].

وتقدم إثر هذا ما يقارب ٨٢٠٠٠ كويتي ليدلوا بأصواتهم في الانتخابات التي تمخضت عن انتخاب أربعة وثلاثين (من أصل خمسين) نائباً من نواب المعارضة والنواب المستقلين. ولقد أشعل النواب من المنتدى الديموقراطي النيباري وأحمد الخطيب، إلى جانب إسماعيل الشطي ـ وهو أصولي سُني ويعمل محرراً لجريدة المجتمع وجميعهم محرضون مخضرمون مناهضون للحكومة ـ «التوتر ضد الحكومة بالإضافة إلى نشاطات برلمانية مناهضة للصباح»[٥٩]. ولم يكن مستغرباً أن يغرق هذا البرلمان الذي أعقب عملية

التحرير في الجدل والمناقشات الحادة، في الوقت الذي «حاول فيه المتنازعون جعل أفراد آل صباح مسؤولين عن تصرفاتهم ومنح المجلس دوراً أكبر في عملية الحكم»[٦٠]. وظهرت أزمة دستورية كاملة بعد أن سعى البرلمان إلى إلغاء المراسيم الأميرية الصادرة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٢، أما ذوو الخبرة في المجلس فكانوا يرون أن المادة رقم ٧١ من الدستور تمنح شعب الكويت هذا الحق (حق إلغاء المراسيم الأميرية)[٦١]. وحين احتدّت لهجة الجدل السائد وفحواه، أحالت الحكومة القضية على المحكمة الدستورية، والتي انحازت في الحال إلى جانب آل صباح. وبالتالي تراجعت قوى المعارضة، مدركة أن العائلة الحاكمة قد تقوم في الحال بحل هذا البرلمان الجديد، وبما سيتبعه من تقليص للمناقشات المشروعة.

ومع ذلك، فقد كانت هذه الحلقة بمثابة نداء لليقظة، وقرر آل صباح الاستعداد جيداً لاستفتاء أكتوبر ١٩٩٦. وشهد مجلس الأمة الثامن تحولاً جذريا آخر حين فاز تسعة عشر مرشحاً من الموالين للحكومة وأربعة عشر مرشحاً من الإسلاميين، وذلك بعد أن اقترع ما يقرب من ٨٥٠٠٠ مواطن كويتي. ويمكن النواب الأحرار الاحتفاظ بسبعة مقاعد فقط، بما في ذلك مقعد واحد للمتحدث أحمد السعدون. وانتخُب كذلك أحد عشر ممثلاً مستقلاً وعشائرياً[٦٢]. لاحظ النقاد أن من يدعون «نواب الخدمات» قد أعطوا آل صباح متنفساً، حتى لو كان معظم النواب يتقدمون باقتراحات نقدية مفيدة، ولا سيما في الوقت الذي تطلبت فيه الظروف الإقليمية المتغيرة مزيداً من اليقظة والانتباه[٦٣]. خسر نواب الخدمات، بينما اكتسب النواب الإسلاميون مزيداً من القوة الدافعة. ومع ذلك فإن كلتا المجموعتين تبادلتا النقد من العائلة الحاكمة والحكومة التي أشرفت عليها. وانتهى العقد بوضع تسوية مؤقتة في الوقت الذي تكيف فيه مجلس الامة مع ما يوافق آل صباح، وقام الأخير بالمراقبة الحريصة، وفي بعض الأوقات، بصورة صريحة.

في يوليو ١٩٩٩، ولأول مرة في التاريخ الكويتي، شارك ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ ناخب في انتخابات المجلس، حيث اقترع ٨٠ بالمئة من الناخبين المسموح لهم في درجات حرارة تفوق نحو ١١٨ درجة فهرنهايت (٤٨ درجة سيلسيوس). كذلك خسر نواب الخدمات ممن لديهم مميزات تشريعية تسمح لهم باستعطاف المشرعين في دوائرهم الانتخابية أمام القوى الليبرالية، تماماً مثلما حدث مع عدد كبير من الإسلاميين البارزين.

وتلاشى بالتالي برلمان ١٩٩٦ الهادئ، الذي حلت محله هيئة «منقسمة بالتساوي تقريباً إلى ثلاث جهات هم الليبراليون، والإسلاميون، ورجال الحكومة»[٦٤]. وفي الوقت الذي تراكمت فيه تحديات اقتصادية جمة خطيرة، وبينما تراكم لدى آل صباح ما يربو على ستين مرسوماً تنتظر التصديق، اختمرت أزمة سياسية. من بين أهم هذه المراسيم قرار الحاكم ١٦ مايو ١٩٩٩ الذي سمح فيه للنساء بحق التصويت وشغل المناصب الرسمية العامة. ولم يكن غريباً أن يعارض الإسلاميون وأن يستغلوا هذا الموضوع لتشكيل ائتلاف ناجح من الكتلة العشائرية الذي أدى بالضرورة إلى إغراق «البلاد في حالة من التوتر السياسي بتحدي الحريات الدنيوية العامة»[٦٥]. ألغى مجلس الأمة الإجراءات في نوفمبر ١٩٩٩، رغم أن آل صباح ومؤيديهم أقسموا على مواصلة دعمهم للحقوق السياسية الكاملة. قدم القادة الليبراليون حجة مفيدة اعتبرت حقيقة لا يمكن إنكارها، ومفادها أن النساء الكويتيات قد اكتسبن حقوقهن بمقاومتهن للغزو ١٩٩٠ بكل قوة وهمة، وأن عدد منهن قد دفع ثمناً غالياً من أجل التحرير الحقيقي. علاوة على ذلك، فإنه قد أشير بصفة متكررة في مناقشات برلمانية أن الإسلام قد منح المرأة حقوقاً معينة، وأنه بموجب الشريعة جميع البشر متساوون. بل وأثير زعم آخر وثيق الصلة أفاد خلو الدستور الكويتي من أي إعلان قد يحدد حق أي مواطن في التصويت والترشيح لأي منصب، بغض النظر عن الجنس. والذي عرقل تنفيذ المرسوم الأميري هو القانون الانتخابي لعام ١٩٦٣ الذي منع المشاركة النسائية في السياسة. طبقاً لآل صباح، فإن هذا النص كان بمثابة مخالفة للدستور نفسه وبالتالي تطلب تعديلاً بسيطاً؛ حيث رفضت شريحة ضخمة من المجتمع الكويتي هذا التأويل، الذي بالطبع، أدى إلى تزايد الهجمات «على محلات الفيديو التي اعتبرت في نظر البعض أدوات داعمة للتجاوزات الأخلاقية والانحراف والدعاية التي لا تمت للإسلام بصلة، بالإضافة إلى شن الهجمات على الكاتبات والناشرات واتهامهن بإعلان آراء غير أخلاقية وغير دينية إلى جانب حوادث أخرى[٦٦]. ولكن نساء كويتيات بارزات، بمن فيهنّ نساء رائدات، اعترضن على لهجة النقاش واتجاهه، ولكن الموضوع تجاوز حق المرأة في التصويت. والقضية الحقيقية كانت تتمثل في دستورية الحكم بالمرسوم، وهو الأمر الذي تكرر كثيراً في أمور داخلية تتعلق بالكويتيين، مع تفضيل آل صباح للبديل الذي أثبتت الأيام جدواه.

ومع تزايد النفوذ الإسلامي على العملية الديموقراطية، ومع اكتساب الأصوات الحرة دفعة

قوية، قام آل صباح بحل البرلمان في ٤ مايو ٢٠٠٠ ودعوا إلى انتخابات جديدة. ومع ذلك، ونظراً إلى أن الاستفتاء التالي لم يكن ليعقد حتى يوليو ٢٠٠٣، عادت الحكومة إلى أداة الحكم المفضلة لديها وهي إصدار المراسيم. ما بين مايو ٢٠٠٠ ويوليو ٢٠٠٣، أصدر القصر مراسيم قوية تعالج مسألة انتخاب المرأة وحقها في الاقتراع والتحرر الاقتصادي والجنسية. وبصورة مفهومة، رفض مجلس الأمة في ما بعد كل هذه الإعلانات باعتبارها مسألة مبدأ قبل إعادة تقديم عدد من الإعلانات باعتبارها تشريعاً برلمانيا. ومع ذلك في عام ٢٠٠٣، شاركت أعداد كبيرة من الناخبين يصل عددهم حتى ١٤٠٠٠٠ من سكان الكويت البالغ عددهم ٩٠٠٠٠٠ نسمة على نمط المحاباة القديم، بما في ذلك أن أصبح «تبادل» الأصوات ـ وليس «شراؤها» ـ أمراً شائعاً[٦٧]. وبانعقاد الانتخابات بعد الحرب التي قادتها أميركا ضد العراق، كانت هذه الانتخابات هي الأولى التي تنعقد من دون وجود ظلال صدام حسين المتربصة. في واقع الأمر، تمكنت هذه الانتخابات لأول مرة من جعل الشباب الكويتي يفكر في مستقبله في ظل نظام حكم في دولة طبيعية، من دون الخوف الدائم من الغزو الذي طالما أدى دوراً في تشكيل قرار كل فرد كويتي. وعلى نحو مفاجئ، خسر المرشحون الليبراليون عدداً كبيراً من المقاعد، رغم أن آل صباح قد نظموا حملات فعالة بالإنابة عنهم. انقسم المجلس التالي الذي كان مستعداً للانعقاد حتى عام ٢٠٠٧، بين واحد وعشرين إسلامياً. أربعة عشر من الموالين للحكومة، واثنا عشر عنصراً من العناصر المستقلة، وثلاثة من الممثلين الليبراليين. ومرة أخرى، واصلت عائلة آل صباح عملها الدؤوب من أجل إحكام السيطرة على كتل المعارضة التي بزغت. رغم انشغال كبار أعضاء العائلة بالأزمات الصحية الشخصية ـ ابطأت العملية السياسية برمتها ـ بدأت العائلة في إصلاح النظام الانتخابي للبلاد. ومع ذلك لم يتحقق الكثير في ما يتعلق بالهدف الرئيسي ـ وهو تقليل الدوائر الانتخابية من خمسة وعشرين إلى خمسة ـ حتى بموافقة الكتل البرلمانية الرئيسية مع آل صباح على المضي بالعملية إلى الأمام[٦٨]. وبصرف النظر عن الأصوات المثارة أو عمليات التفتيش والفحص والتمحيص الإضافية، قام آل صباح بحماية مصالحها على المدى الطويل، من خلال التأكيد أن الدستور الكويتي يقر بالدور المركزي للعائلة الحاكمة في الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

الحكام المعاصرين: آل صباح في الكويت

منذ عام ١٧٥٦، عندما اختير صباح قائداً عشائرياً لقبيلة عتوب بالقرب من الميناء التجاري في شمال الكويت، اختير جميع حكام المشيخة (دولة الكويت) الذين كانوا خلفاءه عن طريق مجلس العائلة. وكما أشرنا آنفاً، فإن القائد الذي مثل نقطة فاصلة في تاريخ الكويت هو مبارك الكبير الذي حكم بين عامي ١٨٩٦ و١٩١٥. لم تكن خلافته بواسطة مجلس العائلة أو بصورة سلمية، وإنما اكتسب مبارك الكبير ـ مثله في هذا الشأن مثل رجال كثر ممن ترتبط «العظمة» بأسمائهم ـ السلطة بقتل أخيه من أبيه «أخ غير شقيق»، والذي كان عندئذٍ حاكماً شرعياً للبلاد. ونظراً إلى أن الصراعات الداخلية في العائلة شديدة القسوة، اختار مبارك الاعتماد على بريطانيا ـ ربما ليثبت أنه يختلف عن أخيه الراحل الذي فضل الاعتماد على المزايا العثمانية ـ والتي وقع معها اتفاقية عام ١٨٩٩ وهذه الاتفاقية منحت الكويت مركزاً «يخول لها الحماية». عندئذٍ اضطلعت لندن بكل معنى الكلمة بالسيطرة على الشؤون الخارجية والدفاعية للكويت.

بعد عهد مبارك، تحولت الكويت من نمط تعاقب الخلافة الجانبية Lateral Succession ـ أي أن يحل الأخ محل أخيه ـ إلى نمط للتعاقب والخلافة ذي طابع سلمي أكثر بالرغم من أن هذا النمط لم يتبع نظام خلافة الأخ الأكبر بحذافيره. فقد خلف مبارك الأكبر أخواه الكبيران، جابر (الذي حكم ما بين ١٩١٥ ـ ١٩١٧) وسالم (الذي حكم ما بين ١٩١٧ ـ ١٩٢١)، ثم انتقلت السلطة إلى عبد الله بن سالم (الذي حكم ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) عندما توفي أحمد (انظر الملحق رقم ٥ لقائمة حكام آل صباح). وفي واقع الأمر فإن عبد الله بن سالم لاقى قبولاً واسعاً كأب مخلص للكويت، وهي ملاحظة أكدها المعلقون والمشاهدون الذين مدحوا مناوراته الذكية في تقوية وتعزيز زعامة قبائل آل صباح التي تقود المشيخة، في الوقت الذي أتاح فيه رخاءً نسبياً ومميزات سياسية ثابتة وتتسم بالقوة للكثيرين في وقت كانت فيه البلاد تخضع لقواعد صارمة للسلوك فرضتها عليهم المملكة المتحدة[٦٩]. ومنذ عام ١٩١٥ ونظام التناوب على الحكم يعمل بصورة جيدة تقريباً، مع استثناء وحيد وقع عام ١٩٦٥ عندما أعقب عبد الله بن سالم في الخلافة أخوه صباح آل سالم (الذي حكم في ما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧).

الحكام والخلفاء

صباح آل سالم آل صباح، هو الحاكم الثاني عشر للمشيخة (دولة الكويت)، توفي في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧. وكما هو متوقع، تجمع كل كبار العائلة لاختيار خليفته (من يخلفه من الحكام). وفي ذلك الوقت، أثيرت الشكوك حول توازن القوى داخل العائلة الحاكمة في الكويت. لم يكن أحد يشك في أن ولي العهد سوف يتولى الخلافة بعد الحاكم، ولا سيما عندما حدد سلفه الفرد الذي يتولى الحكم والحكومة، وذلك بدعم كامل من العائلة. علاوة على ذلك، وكما كان متبعاً حسب العرف الجاري، رضخ كبار قادة آل صباح لخيار الحاكم السابق واعترفوا بحقه في اختيار أقدر فرد داخل العائلة الحاكمة ليكون خلفاً له. وفي مايو ١٩٦٦، عُيِّن جابر الأحمد آل صباح ولياً للعهد بالفعل، وهو قرار لم يثر من المعارضة شيئاً يذكر في ذلك الوقت نظراً إلى كون جابر على قدر عال من الكفاءة في نظر أفراد العائلة، ولا سيما في ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والإدارية في الدولة(٧٠).

كان جابر الأحمد المولود عام ١٩٢٨ شخصية مشهورة، وسرعان ما اضطلع بعدة مناصب رسمية في أيام كانت تخضع فيها الكويت للحماية البريطانية الكاملة، وبكلمات أخرى، فإنه قد «تعلم» على أيدي أكبر أفراد عائلة الصباح لكي يشغل في نهاية الأمر منصب ولي العهد. وفي عام ١٩٤٩، وحين أتم جابر الواحد والعشرين ربيعاً، عُيّن رئيساً لشرطة حي الأحمدي. وفي خلال عقد كامل كُلف بإعادة تنظيم وزارة المالية. وفي عام ١٩٦٩، طلب منه أن يترأس الحكومة لأول مرة نظراً إلى الحالة المتدهورة لسلفه، ما زاد من مسؤوليات الحكم الفعلية التي يضطلع بها. قام جابر الأحمد بتشجيع الحياة الثقافية للكويت، ونادى بوجود رؤية لتوحيد دول الخليج العربي. ولهذا فإن انتقال الخلافة عام ١٩٧٧ جرى على نحو سلس نسبياً بفضل تاريخ جابر المشرف، هذا إلى جانب رغبة العائلة في الالتفاف حول ولي العهد، إلا أن التذمر كان يسود الممرات داخل جدران قصر سيف(٧١). كانت الخلافات الداخلية واضحة للعيان، وبغض النظر عن الضغوط الخارجية، تم القضاء تماماً على تحدٍّ حقيقي لجابر بعد أن تدخل القادة الإقليميون من أجل العمل على إنهاء هذا التحدي الواضح. وناشدت المملكة العربية السعودية، على وجه التحديد، معالجة كافة الموضوعات الخاصة بالخلافة بمنتهى السرعة،

وأوضحت كم كانت الرياض قلقة بشأن أمور الخلافة في كل أنحاء شبه الجزيرة العربية. ولعل أهم الصعوبات التي واجهتها الكويت كانت المنافسة المتأصلة بين أفراد عائلة آل صباح، أولاً بين فرعي العائلة الاثنين ـ آل سالم وآل جابر ـ وثانياً بين الشخصيات المختلفة المتنافسة على السلطة والنفوذ.

وطبقاً للعادات والتقاليد المتأصلة بعد رحيل مبارك الكبير، ومن أجل تجنب استسلام آل صباح للصراعات القبلية العربية التي كانت سائدة، والتي غالباً ما أدت إلى القتل والفوضى بعد كل تغير في الزعامة، وبالتالي فإنه تقرر أن يتناوب العرش أفراد من فرعي العائلتين. وكما أوضحنا أعلاه، حظيت العادات والتقاليد باحترام الجميع في الماضي، مع استثناء وحيد هو عام ١٩٦٥. وربما شعر أفراد فرع عائلة آل جابر بالخيانة بسبب هذا التعدي على البروتوكول القبائلي، وكان الحل، بالنسبة إلى البعض، أن يخلف فرعا آل جابر أحدهما للآخر. وفي هذا الوقت، اشتدت خطورة الأمر أكثر نظراً إلى قوة شخصية جابر علي آل سالم؛ حيث إنه كان رجلاً يتمتع بكاريزما قوية وإمكانات ضخمة أيضاً، وباعتباره نائباً لرئيس الوزراء قام بتبني خطة عمل تتسم بالحصافة ولكنها أقلقت الكثيرين(٧٢).

وفي مناسبات عدة، قاد جابر العلي آل سالم قوة ضغط من أجل إلغاء النظام الذي يسمح لأي فرد بشغل منصبي ولي العهد ورئيس الوزراء في الوقت ذاته، وذلك لأنه كان رافضاً لفكرة تراكم السلطة وتركيزها في قطب واحد. وباعتباره ناشطاً، شجع معاونيه ومؤيديه على التسلح، نظراً إلى عددهم المحدود، وعلى تسهيل هجرة أفراد قبيلته من عجمان (التي كانت وقتئذٍ تحت السيطرة السعودية، وأصبحت الآن إمارة من الإمارات العربية المتحدة) لإعادة الاستقرار إلى الكويت. وفي سبيل الحفاظ على نفوذه التقليدي، عمل جابر العلي آل سالم على توفير الأسلحة والذخيرة الضرورية اللازمة من أجل تقوية حضوره. وكان الهدف من عرض القوة هذا، بالطبع، التأثير على جلسات المناقشات القادمة لمجلس الأمة والتصويت. وفي ظل هذه الظروف، عارضت المملكة العربية السعودية بشدة مثل هذه التغيرات الجذرية في الكويت وضغطت على الحاكم من أجل وضع القيود على أنشطة جابر العلي. وبالرغم من الرغبات السياسية للرياض، كان جابر العلي آل سالم (وكان يكبر جابر الأحمد بعشر سنوات) شخصية يعتد بها ويعمل

لها ألف حساب في الكويت، وظل مرشحاً قوياً للخلافة، وشخصاً ليس من السهل إطلاقاً تخطيه للحصول على ولاية العهد.

وبالنسبة إلى جابر الأحمد، الحاكم الجديد في عام ١٩٧٧، كانت المعضلة مزدوجة؛ أولاً: كيفية احتواء طموحات جابر العلي والسيطرة عليها من دون إثارة حفيظة عائلة آل سالم، وثانياً: كيفية منع جماعة الأخير من الالتفاف حول جابر العلي، وعلى وجه التحديد من أجل إضعاف الحاكم. وبشكل واضح، لقد كان هناك خطر بأن فرعي العائلة قد ينسيان أو ينأيان بأنفسهما عن التقاليد بعد عهد مبارك الكبير، وبالتالي المخاطرة بالإضرار بمصالح العائلة الحاكمة في الكويت على الأجل الطويل. وفي بداية ١٩٨٧، وخلال فترة الحداد التي تدوم أربعين يوماً والتي أعقبت وفاة صباح آل سالم آل صباح، انهالت النصائح والاقتراحات من جميع أنحاء المنطقة. وكان أحدثها قبول تحدي جابر العلي وإصدار مرسوم يقضي بأن يقدم الحاكم إصلاحات هائلة في البلاد في ما يتعلق بمراكز ولي العهد ورئيس الوزراء، وبالتالي تنزاح جميع الحبال الملتفة حول رقبة الحاكم، والتي يقلب بها الحجج التي قدمها جابر علي بالقوة. وما كان ذلك ليحدث، ولكن حدث أن جرى تجاوز جابر علي وبكل وضوح لمركزين في غاية الحساسية عندما عُيِّن سعد آل عبد الله آل سالم آل صباح ولياً للعهد. ومع ذلك، أعاد المنصب التوازن بين فرعي العائلة وتم «تحييد» دور النجم اللامع جابر علي. وربما تعرض الحاكم للنقد، ولكن ليس بسبب اختياره. وفي نهاية الأمر، كان سعد واحداً من عائلة آل سالم، الأمر الذي يعني أن آل سالم قد يقتنعون بسهولة. كذلك قد لا تلقى أية محاولة من آل سالم لتقويض نفوذ وشعبية الحاكم أي صبر واحتمال، الأمر الذي أكده الحاكم الجديد من خلال التعيينات المتنوعة التي قام بها[٧٣].

وبتنصيب سعد آل صباح ولياً للعهد، عزز الحاكم الواقع الثنائي القطبية لعائلة آل صباح، ومهد الطريق لبسط نفوذه وسلطاته. وعلاوة على ذلك فإن هذا الاختيار عمل على إضعاف واحد من أقوى وأهم منافسي جابر الأحمد، وهو جابر العلي. رغم أن القليل من المداولات الداخلية التي حصلت في ذلك الوقت قد ظهرت للعامة، لم تفت كبار أفراد العائلة الفرصة لتذكير إخوانهم الصغار بضخامة حجم الأشياء المعرضة للخطر،

وتذكير صغار مسؤولي آل صباح بأن مصالح العائلة لا ينبغي، ولن يتم التهاون معها أو التعامل معها باستهتار، ولن يتم تبرير الانقسامات الداخلية. وسرعان ما وافق الشيخ سعد الذي عُيّن وزيراً لكل من وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الداخلية للبلاد، على التنازل عنها للحفاظ على الانسجام العائلي. حتى في هذه الحالة، جرى الحفاظ على التوازن، وبمجرد أن تم تسليم وزارة الداخلية وعهد بشؤونها إلى صباح الأحمد، أخي الحاكم (وهو بالتالي فرد من آل جابر)، ووزير الأشغال والشؤون الاجتماعية (بالإضافة إلى آل سالم أيضاً). وكانت هذه التغيرات تعني أن العائلة الحاكمة كانت تحتفظ بجميع المناصب الهامة والرئيسية في البلاد في أوائل عام ١٩٧٨، باستثناء وزارة المالية، التي عهدت إلى عبد الرحمن العتيقي. والنقيض الذي ظهر وقتها كان بين مؤسسة الحكم التي احتفظت بجميع نفوذها وتأثيراتها كما هي دون تغيير ـ والتركيز على جذورها التقليدية ونهجها الكلاسيكي في الخلافة ـ والكويت بدورها أكدت وجود نموذج حكومي تكنوقراطي، حيث إن غالبية السكان لم يكونوا من أهل البلاد الاصليين، وبعيدين سياسياً واجتماعياً عن القيادة[٧٤].

وبمجرد أن تقلد شؤون الحكم واعتلى عرش البلاد، واجه جابر الأحمد أزمات مؤسسية، وديموغرافية، وسياسية كثيرة، الأمر الذي شكل ما كانت عليه الثلاثة عشر عاماً التالية. والكيفية التي أدار بها الحاكم السياسات الداخلية والخارجية للمشيخة إبان هذه الفترة هي التي أيقظت الكويت على واقع عام ١٩٩١، حين تعرضت الدولة للغزو والاحتلال العراقي. في عام ١٩٧٧، تمثلت أكبر مهمة للحاكم في محاولة توفيق الأوضاع مع أصداء مجلس الأمة (المعلق)، بالإضافة إلى الأزمة الدستورية الناتجة. ولكن مع الغزو العراقي في عام ١٩٩٠، واجه الحاكم بحراً من المديونيات السياسية. وبالمثل، كان إرث ولي العهد سعد العبدالله آل صباح مثيراً للجدل أيضاً، ولا سيما ما شاع من أن ولي العهد المزاجي الطباع أزعج عدداً كبيراً من أفراد العائلة. كذلك سُجِّل ابتعاده ونفوره عن مجلس الأمة، حيث تم انتقاده وبصفة معتادة لرفضه لعدد كبير من سياسات المجلس. ولا ندري ما إذا كان حديثو العهد بعائلة آل جابر قد شجعوا بعضاً من الانشقاق داخل المجلس من أجل العمل على إضعاف سعد أو أن هذا لم يقع. ويكفي القول بأن بعضاً من أفراد عائلة آل جابر كانوا يتمنون إنهاء آلية التعاقب والتبادل في الخلافة التي قد

ترسخت بالفعل منذ عقود مضت. ومن دون شك، فإن أفراد عائلة آل سالم رأوا أن موقعهم يسير في ضعف بعد وفاة جابر آل علي في عام ١٩٩٤، الذي كان يتمتع بمركز يؤهله بكل تأكيد لأن يخلف جابر الأحمد آل صباح.

تطلب البروتوكول أن يصبح الدور على صباح الأحمد آل جابر عندما يصير سعد حاكماً، وهو أخو الحاكم ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لفترة طويلة. ومع ذلك لم يكن هذا أمراً يقينياً، لعدة أسباب، بما في ذلك العامل الرئيسي بأن صباح الأحمد لم يكن، على وجه الخصوص، محبوباً داخل العائلة. واعترض الكثيرون على مصالحه الاقتصادية والمالية المتشعبة، والبعض الآخر أبدى أسفه على افتقاره للمهارات السياسية والدبلوماسية، التي قد أدت إلى الغزو العراقي ١٩٩٠ والتحول اللاحق للبلاد للاعتماد على القوى الغربية. وفي واقع الأمر، فإن غزو العراق في سنة ١٩٩٠ والاحتلال العراقي للكويت، الذي أعقبه عقد من الزمان مليء بالصدمات عسكرياً، لم يقرب آل صباح من القاعدة العريضة الواسعة الأركان من المواطنين. ومع تنامي الطلبات من العامة على المشاركة في السلطة، امتدت المعارضة الشعبية للعائلة الحاكمة. وخلال التسعينيات من القرن الماضي، تزايدت الانقسامات ما بين حاكم ضعيف (وقد أصيب بجلطة في سبتمبر ٢٠٠١) وولي عهد يعاني من اعتلال في الصحة، ووزير خارجية يقال إنه ضالع في خصومات لا نهاية لها. كل هذا شغل النخبة المثقفة في الكويت، الأمر الذي دفع مراقبي المشهد السياسي المحتقن في الكويت إلى تقرير أن الحكومة الثلاثية حكومة ضعيفة، مع المطالبة بصورة متكررة بالحاجة الملحة إلى اختيار شخص ما من الجيل الجديد، حتى ولو كان يفتقر إلى الخبرة بصورة ملحوظة، ليسيطر على زمام الأمور بالكويت[٧٥]. في واقع الأمر، كان رجال الفكر الكويتيون يخشون أن تنحدر الخلافة التالية بسرعة في أية أزمة خطيرة، والتي إذا تركت من دون تصدٍّ أو مواجهة حقيقية، فقد تخلق مصاعب شتى. وفي الوقت الذي تحايلت فيه شخصيات بارزة من أجل الحفاظ على المصالح طويلة الأجل للعائلة الحاكمة، وحماية المشيخة من الطامعين، ومثال ذلك ما وقع على وجه التحديد في بداية عام ٢٠٠٦ عندما توفي جابر الأحمد في ١٥ يناير ٢٠٠٦، حيث غرقت عائلة آل صباح، العائلة الحاكمة، في بحر من الفوضى والتخبط، أُعلن فيه عن سعد العبدالله حاكماً للبلاد[٧٦].

سعد العبد الله آل صباح (نصب حاكماً في عام ٢٠٠٦)

بعد وفاة جابر الأحمد ببضع ساعات، أعلن قصر سيف ولي العهد سعد العبدالله أميراً للبلاد خلفاً لجابر، وذلك في أعقاب انتقال السلطة بصورة هادئة. ذكر مسؤول بارز في العائلة للصحافة أن العائلة قد تتخذ قرارات أخرى إضافية تتعلق بأمر الزعامة بعد فترة الحداد الرسمية للبلاد[٧٧]. ومع ذلك فإنه نظراً إلى أن الدستور ينص على ضرورة أن يقوم الأمير بأداء اليمين أمام البرلمان، ونظراً إلى أن قسم اليمين يُعَدّ نصاً معقداً إلى حد ما (انظر المقتطفات في الملحق رقم ٦)، فقد بدا أن الأمير الجديد قد لا يكون قادراً على القيام بواجباته الدستورية كاملة. وحكم سعد العبد الله لمدة تسعة أيام فقط في الوقت الذي تجنبت فيه المشيخة أزمة عائلية كبيرة.

ولد سعد في عام ١٩٣٠ وهو الأبن الأكبر لعبدالله السالم الصباح (الذي حكم في ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤). أمه، جميلة، من أصل أفريقي، ما يعلل بشرته الداكنة. وبعد تعلمه الابتدائي والديني في الكويت، التحق سعد بأكاديمية هيندون للشرطة في بريطانيا، وعاد في عام ١٩٥٤ للعمل لدى عمه صباح السالم (الذي أصبح حاكماً في ما بعد)، وترأس قوة من قوات الشرطة المبتدئين تحت التشكيل في المشيخة. عندما تم دمج إدارتي الشرطة والأمن العام معاً تحت إدارة واحدة في عام ١٩٥٩، اضطلع بدور نائب القائد تحت قيادة عبد الله بن مبارك الصباح. وفي الاستقلال في عام ١٩٦١، أصبح سعد رئيساً للشرطة والأمن العام، وبعدها بعام حصل على ترقية أخرى. كوزير للداخلية، امتدت مسؤولياته وتوسعت بصورة هائلة لتتضاعف في عام ١٩٦٤ عندما اضطلع بشؤون وزارة الدفاع. ولقد كان ذلك تركيزاً هائلاً وفريداً للسلطة في تاريخ الكويت. وعندما أصبح جابر الأحمد حاكماً في عام ١٩٧٧ قام بتنصيب سعد ولياً للعهد خليفة له، وأوكل إليه رئاسة الوزراء أيضاً[٧٨].

وخلال هذه التعيينات والتنصيبات المتبادلة، أكد الصباح أن السلطة ستنتقل مرة ثانية إلى جانب عائلة السالم. شهرة سعد كشخص اجتماعي ومرن أكسبته شك مجموعة من الأتباع، ولا سيما إذا ما قورن بابن عمه الحاكم الأكثر صرامة. ومع ذلك، فإن الدعم الذي حظي به من قبل العامة كان دائماً محدوداً نوعاً ما، وذلك نظراً إلى السنوات التي قضاها رئيساً للشرطة التي طبقت شهرتها الآفاق في الكويت والتي لطالما شدّدت على

توفير الأمن بأي ثمن. وطوال السنوات الماضية، عبّر سعد أيضاً عن شكه في جدوى الحياة النيابية، وتلك الآراء في واحدة من أكثر المجتمعات الخليجية انفتاحاً، لم تقربه من سكان المشيخة. ومع مرور العمر ومع المرض والإعياء اللذين ظهرا بشدة وأخذا مأخذهما منه، فقد سعد بعضاً من عشقه وميله إلى المواجهة، مفضلاً الزيارات الطويلة خارج البلاد بدلاً من التدخل الحثيث في الشؤون الداخلية للكويت. ومع ذلك فإنه نظراً إلى المشكلات الصحية المتداعية، لم يقدَّر للشيخ سعد خلال فترة حكمه القصيرة النجاح، مع أن التغيير الفعلي كان قد اقترب من التغييرات الجذرية[٧٩].

رغم استحالة التأكد من ذلك، ظل سعد يعاني من مرض الزهايمر أو مرض مماثل ساعد على تدهور صحته، الأمر الذي كان يعني بالضرورة أنه كان من الصعب عليه التحدث، على الأقل لفترة طويلة من الزمن. ولا نعلم ما إذا كان بعض من أفراد عائلة الصباح قد دفعوا النواب البارزين إلى تعليق الدستور أمام سعد من أجل وضعه في موقف محرج، وما إذا كان أعضاء مجلس الأمة يستطيعون أن يحددوا هذه الحالة المتداعية باعتبارها فرصة فريدة من نوعها للتدخل في الشؤون السياسية للعائلة، إلى جانب أمور تتعلق بالخلافة في يناير عام ٢٠٠٦ والتي تحولت إلى شأن سياسي نادر. وفي الواقع، فقد بدأ مجلس الأمة مساراً كان الهدف منه هو خلع عاهل البلاد، وقد كاد أن ينجح.

صباح الأحمد الصباح (حكم في ٢٠٠٦ ـ)

اعتلى صباح الأحمد عرش البلاد في ٢٤ يناير ٢٠٠٦،، وأقسم اليمين بالولاء للدستور، ونصب أخاه نواف الأحمد جابر الصباح، وزير الداخلية في الحكومة السابقة، ولياً للعهد. كذلك قام الأمير أيضاً بتنصيب ابن أخيه الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، وزير شؤون الديوان الأميري، رئيساً للوزراء، وفي الوقت نفسه، عُهد بشؤون منصب وزير شؤون الديوان الأميري، بلاط الحاكم، إلى ابن صباح الأحمد، ناصر الصباح الأحمد الجابر الصباح. وفي ما سبق كان ناصر مستشاراً لولي العهد سعد العبدالله، ليس فقط لمساعدة عمه ولكن أيضاً لإطلاع والده بالمستجدات أولاً بأول. جميع هذه التنصيبات عززت من سيطرة الصباح على مواقع متعددة في الحكومة، بما في ذلك، رئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، ووزراء الداخلية (جابر مبارك الحمد الصباح)،

والشؤون الخارجية (محمد الصباح السالم الصباح)، والدفاع (جابر مبارك الحمد الصباح). ووفق القانون المتبع في الكويت، فإن وزارت الداخلية والشؤون الخارجية ووزارة الدفاع ينحصر تولي مسؤوليتها بأفراد من عائلة الصباح الحاكمة. ومع ذلك في الوزارة الأخيرة، وبالإضافة إلى المقاعد.العليا، شغل مرشحو الصباح وزارات الطاقة والنفط (علي الجراح الصباح)، والصحة (أحمد عبد الله الأحمد الصباح)، والشؤون الاجتماعية والعمل (صباح الخالد الحمد الصباح) بالإضافة إلى محافظ البنك المركزي (سالم عبد العزيز الصباح).

ونظراً إلى أن جابر الأحمد كان لحدٍّ ما من النوع الخجول، فإن أخاه صباح الأحمد كان غالباً الأكثر ظهوراً إنابة وتمثيلاً عن العشيرة. وباعتباره نصيراً قوياً لمجلس الامة، وضع الحاكم الجديد سياسة خارجية للكويت من أجل الصالح العام لفترة امتدت إلى زهاء أربعة عقود، وذلك بصفته وزيراً للخارجية بدءاً من عام ١٩٦٣، وباعتباره مفاوضاً رسمياً. في واقع الأمر إذا كان عبد الله بن سالم (الذي حكم في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) يعتبر الأب الحقيقي لدولة الكويت المعاصرة، وابنه سعد العبدالله (الذي حكم في ٢٠٠٦) هو المحرر بعد الغزو العراقي في عام ١٩٩٠، فإن من بعدهما صباح الأحمد الذي يعتبر الشخصية الحكيمة التي استطاعت أن تفك تعقيد تحالفات المشيخة داخل منطقة الخليج والقوى الخارجية الراعية للكويت.

ولد صباح الأحمد في عام ١٩٢٩، وبدأت مسيرته السياسية مع عضويته في الهيئة التنظيمية (١٩٥٥ ـ ١٩٦٢)، ورئاسته لدائرة المطبوعات والنشر (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩). وفي عام ١٩٥٩، عُيِّن رئيساً لدائرة المطبوعات والنشر والشؤون الاجتماعية، وقد شغل هذا المنصب حتى عام ١٩٦١. وبين عام ١٩٦٢ و١٩٦٣، شغل منصب وزير الإرشاد والأنباء والشؤون الاجتماعية. كذلك ترأس وفد الكويت المفوض للانضمام للأمم المتحدة، ذلك الانضمام الذي عرقل تنفيذه العراق بطريق غير مباشر لمدة عامين. بين ١٩٦٣ و١٩٩١، شغل أهم موقع في الوزارة المشكلة، وهو وزير الخارجية، وهذا هو الموقع الذي جعله واحداً من وزراء الخارجية الأطول خدمة في العالم. بالإضافة إلى هذه المهمات والمسؤوليات، اضطلع صباح الأحمد بعدة مسؤوليات ومهمات أخرى، بما فيها وزارة الإعلام بين (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ و١٩٧١ ـ ١٩٧٥)، ووزارة المالية والنفط بالإنابة

في الفترة ما بين (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧)، ووزارة الداخلية في (١٩٧٨)، وعُيِّنَ نائباً لرئيس الوزراء في الفترة ما بين (١٩٧٨ ـ ١٩٩١ و١٩٩٢ ـ ١٩٩٨). ومن عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣ كان يشغل النائب الأول لرئيس الوزراء. ومن عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ شغل منصب رئيس الوزراء. وعلى الرغم من بلوغه سن السبعين عاماً، ورغم أنه يستعين بمنظم لنبض القلب الذي تم تركيبه له في عام ١٩٩٩، فإن صباح الأحمد يتمتع بصحة جيدة، ومن المتوقع أن يحكم لعدة سنوات. صباح الأحمد متزوج الشيخة فتوح بنت سلمان الصباح، وهي البنت الكبرى لسلمان ابن حمود الصباح والشيخة حصة بنت مبارك الصباح. ولدى الأمير وزوجته ثلاثة أبناء وابنة واحدة.(٨٠).

تقويم لآخر أحداث تعاقب الحكم في الكويت

بعد اعتلاء عرش البلاد مباشرة، قام صباح الأحمد الصباح بتعيين كل من ولي العهد ورئيس الوزراء من فرع الجابر من العائلة، ما همّش جانب السالم. وفي الواقع، في ٢٤ يناير ٢٠٠٦، شغل فرع الجابر جميع المناصب القيادية الثلاثة في الكويت: أمير، ولي العهد، ورئيس الوزراء. وأبرز عضو في عائلة السالم، هو شيخ محمد الصباح السالم الصباح، الذي تأكد تنصيبه وزيراً للخارجية، ونائباً لرئيس الوزراء، حتى ولو كان، ترقى بروتوكولياً إلى ولاية العهد أو رئاسة الوزراء. فإنه بالإضافة إلى الحاكم السابق الشيخ سعد، فإن وزير الخارجية وقائد الحرس الوطني سالم العلي، يشغلون أعلى رتب آل سالم في الحكومة الكويتية.

وفي الأيام المضنية التي تلت اعتلاء سعد عرش البلاد وتسلم مقاليد الحكم، ونظراً إلى الظروف الصحية للحاكم الجديد، ناقش قادة الصباح أمر تقصير قسم الولاء أو السماح له بالاستعانة بنسخة مختصرة، مع عدم الاتفاق على كيفية المضي قدماً(٨١). ومع المشاورات التي جرت بشأن القسم الفعلي أو النسخة المصممة خصيصاً من هذا القسم للموائمة مع حاجة الحاكم الصحية الخطيرة، اجتمع أفراد عائلة الصباح في جلسة مشاورات خلف الكواليس (غير رسمية)، أذهلت وأخافت المواطنين الكويتيين. ولكن مسألة أداء القسم كان يكتنفها بعض من الغموض والكتمان، نظراً إلى أن الخلاف الحقيقي كان يدور حول ولاية العهد، حيث لم يظهر أي مرشح واضح للخلافة التالية. وعندها دارت المناقشات بحدة حيث إن صباح الأحمد الذي كان زعيماً بحكم الأمر

الواقع لعدة سنوات، أخذ الأمور على عاتقه. وفي أعقاب مفاوضات مكثفة مع عائلة السالم، التي قاومت بإصرار تنازل سعد، لوّح صباح الأحمد بتهديد مجلس الأمة أمام مجلس العائلة[٨٢]. وأصبح على الصباح إما قبول حركة المجلس في خلع الأمير، على أساس أنه لن يتمكن من تنفيذ واجباته الدستورية، أو إنهاء الجدل القائم بشأن الخلافة. وأكد رئيس الوزراء ضرورة حسم الموضوع في ٢٤ يناير ٢٠٠٦ حيث دار نقاش ساخن بين أعضاء المجلس حول تنازل الأمير. وعندما وصل الخبر إلى قصر سيف بأن المجلس قد حدد موعداً للتصويت على مواصلة إجراءات التنازل، ألان السالم جانبهم ووصلت الرسالة إلى مجلس الأمة بمجرد أن بدأ كاتب المجلس في استدعاء الأسماء المكتوبة بالقائمة للتصويت. وهناك جدل دائم في الكويت بشأن توقيت التصويت. ويصر الخبراء الموالون لمجلس الأمة على أن الهيئة المنتخبة بصفة شكلية خلعت الأمير قبل أن يصل إلى الكاتب خبر تنازله الرسمي عن كرسيه. بينما يؤكد آخرون أن الرسالة الفعلية «تم حجبها» عن الوصول كي لا تقطع سير الإجراءات الأولية التي قد تم اتخاذها بالفعل. أولئك الذين أيدوا والذين جادلوا على الخيار الأول أصروا على أن الكويت مرت بلحظة من الملكية الدستورية Constitutional Monarchy. ولكن قيام صباح الأحمد بتأدية اليمين طبقاً للنظام المتبع كأمير جديد للبلاد، أنهى جميع التخمينات بالإصرار على البروتوكول القائم حيال مجلس الأمة[٨٣].

وطوال الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٦، سادت الأجواء تخمينات مكثفة في ما يتعلق بهوية ولي العهد الجديد في الوقت الذي تشاور فيه صباح الأحمد مع عدد من أفراد العائلة. وفي ٧ فبراير ٢٠٠٦، عيّن الأمير أخاه نواف الأحمد ولياً للعهد، وابن أخيه، ناصر المحمد الأحمد رئيساً للوزراء. لم تكن أيٌّ من الشخصيتين تحظى بأية شعبية خاصة، لكن نقص العناصر البارزة في سلالة السالم ممن تتوافر لديهم الخبرة والموهبة الحكومية الملائمة، مع الاستثناء الواضح لمحمد الصباح السالم، ربما كان قد أثر على هذا القرار. وعلى كلٍّ، أحاط الأمير نفسه بأفراد العائلة المقربين له، ربما من أجل التخفيف من أكثر التحديات المستقبلية خطورة. وعلى الصعيد السياسي، فإن المواطنين الكويتيين المحنكين في الجوانب السياسية للدولة تساءلوا إن كان بإمكان المشيخة الاكتفاء بالاعتماد على شخصية «ودودة ومحبوبة» باعتبارها ولياً للعهد، وخاصة أن نواف لم يتمتع بخبرة فائقة في الشؤون الإقليمية والدولية. بينما أعرب البعض الآخر عن أسفه على الحالة التي

أغرق فيها الصباح الدولة، ولا سيما عندما مرت المملكة العربية السعودية وأبو ظبي ـ المنافستان الدائمتان ـ بمرحلتي خلافة أكثر هدوءاً بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. ويتعجب الكثيرون مما إذا كان آل صباح سوف يلتفون من خلف قادتهم الجدد ويعززون الأنماط القائمة، أو أنهم سيمرون بصدمة مماثلة قبل أن يمر وقت طويل.

معضلة الخلافة لدى الصباح

تظل الكيفية التي يتفاعل بها زعماء آل سالم ويتعاطون بها مع هذه التنصيبات والأنماط الجديدة من وراء قسم الولاء المبدئي محط الملاحظة والانتباه. هل يتأقلم محمد الصباح السالم، على سبيل المثال، وهو أكبر فرد في عائلة السالم في الحكومة الحالية، مع حقيقة أن سلالة الجابر أصبحت اليوم مسيطرة على كل أنحاء البلاد بالإضافة إلى الحكومة؟ هل يقبل هو وأفراد عائلة السالم الآخرين بفكرة أن آل جابر هم العائلة الحاكمة التي قادت الكويت من خلال أحمد الجابر (الذي حكم بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٠)، وجابر الأحمد (الذي حكم بين ١٩٧٧ ـ ٢٠٠٦)، وصباح الأحمد (الذي حكم بدءاً من ٢٠٠٦ ـ)، حيث إنه تم تفويت تناوب العائلة مرة واحدة فقط في القرن العشرين، عندما احتل اثنان من عائلة سالم عرش الخلافة في الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٧؟ وقد يستخلص الناظر بسهولة أن النمط الحالي هو في واقع الأمر تكرار لذلك التبادل في الخلافة، وذلك لموازنة نموذج الخلافة. ومع ذلك فإن ما سبّب المعضلة في عام ٢٠٠٧ هو غياب كبار الأعضاء البارزين من عائلة السالم عن المواقع الرئيسية في البلاد. وبصورة طبيعية، كان من المرجح تخمين أن نظام الدوران والتبادل في العائلة قد يكون نظاماً عفا عليه الزمن تماماً، وأن العائلة الحاكمة الكويتية يجب أن تبتّ صيغة جديدة تؤكد سمات وخصاص بديلة. وبصرف النظر، فإن المعضلة التي واجهت الصباح لم تكن تكمن في قدرتهم على التبديل والتعاقب حسبما لزم الأمر، لكن سواء كان للقادة البارزين البصيرة النافذة والإرادة اللازمة لتوفير آلية سلسة وسهلة للخلافة تعمل على إجبار أو منع مجلس الأمة من التدخل في المستقبل. كذلك فإنه يجب على قادة الصباح دراسة أمر التحرك نحو عملية دستورية كاملة، أو تغيير، أو تحديث البروتوكولات القائمة. وفي ظل هذه الظروف، فإن نظام تولي الابن الأكبر الخلافة قد يستخدم للتأكد من خلوّ نمط الخلافة من أي تدخل.

قادة الجيل القادم

المتنافسون على السلطة في الكويت

إن حل البرلمان الكويتي والمطالبة بانتخابات جديدة في ٣ يوليو ٢٠٠٤ أحيا السياسة الكويتية، رغم أن الحملة التي تلت ذلك كانت تخضع لبند واحد، قرار الحاكم بمنح المرأة الكويتية حق التصويت وحقوقاً سياسية أخرى. وهذه الحركة التي كان يتاق إليها منذ أمد طويل كانت مثار انتقاد في الأوساط الإسلامية المختلفة، ما أدى إلى موجة انتقادات مضادة من الليبراليين، تلك التي شتتت الانتباه عن أوجاع المناقشات السياسية الكويتية ـ وسيطرة العائلة الحاكمة على الحكومة. رغم إلغاء البرلمان بسبب موضوع ثانوي (جدل حول أخطاء طباعية في القرآن الكريم)، الجدل التاريخي في الكويت بين الحكومات المتعاقبة والبرلمانات حام حول حق الممثلين المنتخبين في مساءلة أعضاء الحكومة والتحقيق معهم وتوبيخهم ـ بما أن ذلك شمل من دون تمييز أولئك الذين صودف أنهم أعضاءً في عائلة الصباح الحاكمة. وبما أنها اشتملت من دون خلاف على وزراء الشؤون الخارجية، ووزراء الدفاع، ووزراء المالية، ووزراء النفط، فإن التحقيقات البرلمانية وأية مساءلة ذات أهمية أدت إلى التحقيق مع أي فرد من عائلة الصباح، لم تكن من الممارسات المفضلة، وبالتالي فإن المثير للاهتمام تحويل العائلة الحاكمة المناقشات إلى مواضيع مختلفة تماماً ـ الحقوق السياسية للمرأة ـ بينما تجسّد حكمهما الوراثي باعتبار ذلك أمراً ليبرالياً أكثر من دوافع البرلمان المنتخب. لقد كان ذلك تجسيداً رائعاً لمهارات العائلة الحاكمة في منطقة الخليج العربي التي ادعت التصدي للموضوعات الحيوية ذات الاهتمام المشترك لنظرائهم من المحاورين الغربيين. وفي ظل هذه الأجواء الحرجة قام عضو بارز في عائلة الصباح بإلقاء بيان استثنائي.

في أواخر نوفمبر ٢٠٠٤، نادى سالم العلي، رئيس فرع عائلة السالم من عائلة الصباح والرابع في هرم الخلافة، بإجراء إصلاحات سياسية جديدة. وأعلن رئيس الحرس الوطني الكويتي لجريدة السياسة اليومية: «نحن كعائلة واحدة بحاجة ملحة إلى توحيد صفوفنا أكثر من ذي قبل»، ربما نظراً إلى أن عائلة الصباح لم تكن كذلك. وأكد سالم أيضاً أن «القيادة السياسية للصباح، متمثلة في الأمير وولي العهد، كانت صحية ونشطة»، رغم أن

كل واحد «أدرك أن قيادتهم إبان الغزو العراقي للكويت عندما أيقظوا العالم أجمع للعمل على تحرير البلاد وإعادتها إلى شعبها الذي جدد عهده بالولاء والحب لقادته» قد تركت بصمة قاسية على الرجلين[٨٤]. ومع ذلك فإن الحقيقة الواحدة بأن هذه التعليقات التي أُبديت جسدت قلقاً نادراً من نوعه في ظل الإعياء الشديد والصحة المتهالكة لكلا المسؤولين.

وبما أن التصريح قد صدر في الديوانية ـ المؤسسة الثقافية الكويتية التقليدية التي تسمح بتجمع منتظم للرجال ـ عادة في خيمة أو غرفة مستقلة بالمنزل ـ لمناقشة المخاوف الحالية التي تشغل البعض، «فإن سالم العلي كان يأمل بمواصلة هذه الاتصالات والوحدة ونسيان الخلافات والنزاعات في الأيام القليلة القادمة بعد رمضان، وخاصة بين أفراد العائلة الحاكمة الذين يمثلون شرعية الدولة بموجب الصلاحيات الشعبية الممنوحة لهم طوال القرون الثلاثة الأخيرة». وبالفعل تمنى سالم توحيد «العائلة الحاكمة وإعادتها إلى أفضل حال لتشكل خيمة ثابتة ذات أوتاد قوية لتوفير المأوى لجميع المواطنين»، حيث لم يكن الجميع «تحت سقف واحد»[٨٥].

وفي الوقت الذي أُدلي فيه بهذه التصريحات، توقع الكويتيون إحداث تغييرات جوهرية تنبئ بعهد جديد، عندما يتقلد رئيس الوزراء صباح الأحمد منصب ولي العهد ليحل محل سعد العبد الله السالم المعتل صحياً والذي بلغ من العمر أربعة وسبعين عاماً. لكن لم يُعلَن إحداث أية تغييرات، وجرى تعليق هذه الدعوة. ولكن في خلال عام مرت الكويت بتغييرات جوهرية هائلة وأزمة كاملة في الخلافة انتهت في منتصف شهر يناير ٢٠٠٦. ولدهشة العالم وصدمته، قام الحاكم الجديد، صباح الأحمد، بتنصيب أخيه غير الشقيق ولياً للعهد، وفتح بذلك فصلاً جديداً في شؤون الخلافة الكويتية. لقد كان ذلك مبادرة جريئة، لم يصدق عليها بالضرورة جميع أعضاء عائلة الصباح. لكن مع ذلك، بإثارة الموضوع الأكثر حساسية، فتح سالم العلي فصلاً جديداً في فصول الجدل العائلي في ما يتعلق بشؤون الخلافة، لم يؤلب فرعي العائلة الواحدة أحدهما على الآخر فقط، بل شمل كذلك بصورة متزايدة انقسام كبير بين أبناء الاجيال المختلفة في العائلة الحاكمة. من إذاً سيقود هذا الجدل الجديد، وأي اتجاه سيتخذ، ما زالت أسئلة صعبة في انتظار الإجابة عليها، رغم قدرة العديد من الأفراد المبتكرين وضع اطار للمناقشة وتوجيه

الصباح في القرن الواحد والعشرين. وبصرف النظر عن الاتجاه العام، فإن من السياسة الكويتية متجهة نحو بعض المشاكل ولجيل واحد على الأقل.

نواف الأحمد الجابر

ولد نواف الأحمد في عام ١٩٣٧، وهو أخ غير شقيق للحاكم الحالي، وابن أحمد الجابر الصباح (الذي حكم في الفترة بين ١٩٢١ ـ ١٩٥٠). ونُصِّبَ ولياً للعهد في ٧ فبراير ٢٠٠٦، وذلك خلافاً لكل الأعراف والتقاليد القائمة والمتعمقة الجذور منذ عهد بعيد والتي أقرت نظام التعاقب والتبديل بين الحاكم وولي العهد الذي انحدر من فرعي عائلة السالم والجابر. كان نواف محافظاً لمحافظة حولي من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٨، ومن بعدها أصبح وزيراً للداخلية من ١٩ مارس ١٩٧٨ إلى ٢٦ يناير ١٩٨٨، ثم نصب وزيراً للدفاع. ثم عاد إلى وزارة الداخلية في يونيو ١٩٩٢ وشغل ذلك المنصب الأكثر حساسية من بين جميع مناصب الدولة حتى ١٣ يوليو ٢٠٠٣، واضطلع أيضاً بمنصب نائب رئيس الوزراء. وفي ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ عُيِّن في منصب النائب الأول لرئيس الوزراء، وهو عبء تمكن من الاضطلاع به حتى مطلع عام ٢٠٠٦. القليل من المراقبين توقعوا هذا التنصيب، ليس فقط لأنه يبقى الخلافة في فرع العائلة من آل جابر، بل لأن نواف لم يكن يعتبر من الأمراء البارزين في العائلة. عندما يخلف في نهاية الأمر صباح الأحمد، فإنه سيصبح الابن الثالث لأحمد الجابر ليحكم الكويت، وذلك بعد أخويه جابر (الذي حكم بين ١٩٧٧ ـ ٢٠٠٦) وصباح (الذي حكم في ٢٠٠٦).

تلقى نواف تعليمه الابتدائي والثانوي في الكويت قبل أن يصبح محافظاً في عام ١٩٦٢. وعلى أثر الغزو العراقي في عام ١٩٩٠ وتحرير الكويت في عام ١٩٩١، انتقل نواف، الذي كان وقتئذٍ وزيراً للدفاع، ليشغل منصب وزير للشؤون الاجتماعية والأشغال. وفي ذلك الوقت عُدَّ ذلك تنزيلاً من مناصبه السابقة في الداخلية والدفاع، حيث كان مسؤولاً عن تسيير الأعمال أكثر من أنه مبتكر. ومع ذلك فإنه في عام ١٩٩٤ عاد للظهور بالاضطلاع بمنصب نائب قائد الحرس الوطني بمرتبة وزير. ولقد منح ترقية ثانية في يوليو ٢٠٠٣ عندما رشح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. وعندئذٍ قليل من المراقبين تنبأوا بوجود ارتقاء ثابت له، مفترضين أن الفشل الذريع الذي مني به

عام ١٩٩٠ في وزارة الدفاع أزاحه باعتباره منافساً على السلطة. ومع ذلك فإنه إبان فترات ولايته السابقة بوزارة الداخلية، عمل نواف بجد على بناء إدارة قوية للشؤون القانونية مع إدارة شؤون المحافظة. كلا الإنجازين قرباه إلى الدوائر الانتخابية الهامة، التي نظرت إليه نظرة أخرى مختلفة. ومن المثير للدهشة، أن أقام نواف إدارات أخرى مماثلة ـ إدارة الشؤون القانونية وإدارة شؤون العقود الخاصة ـ في وزارة الدفاع، رغم أن جميعها كان من المقرر أن تتناول الهموم الداخلية أكثر من التأثير على سياسات الدفاع.

لقد كان نواف الودود والكريم عاشقاً نهماً للخيل. تزوج نواف شريفة بنت سليمان السالم، ولديه أربعة أبناء وبنت واحدة.

ناصر المحمد الأحمد

هو ابن أخي الحاكم، ورئيس وزراء الكويت الجديد. ولد الشيخ ناصر في عام ١٩٤٠ وتلقى تعليمه الابتدائي والأولي في مدرسة المباركية في الكويت، وحصل على الشهادة العامة في المملكة المتحدة ودبلوم عالٍ في دراسات اللغة الفرنسية. وفي عام ١٩٦٤ حصل ناصر على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة جنيف في سويسرا. وهو من بين كبار القادة البارزين للمشيخة، وربما كان ناصر الفرد الوحيد الذي يكاد يتقن اللغة العربية والفرنسية والإنكليزية والفارسية بلهجة تشبه اللهجة الأم.

وقبل أن يضطلع بشؤون رئاسة الوزراء، كان ناصر دبلوماسياً خدم باعتباره سكرتيراً ثالثاً بوزارة الشؤون الخارجية، وبدأ في أغسطس ١٩٦٤ عندما بدأ أولاً مسيرته المهنية. في أكتوبر ١٩٦٤، أرسل ضمن البعثة الدائمة للكويت بالأمم المتحدة في نيويورك، وبعدها تولى وزارة الشؤون الخارجية في يونيو ١٩٦٥. وفي ديسمبر ١٩٦٥، شهدت مسيرته المهنية تغيرين سريعين: أولهما عندما لقب بالوزير المفوض بوزارة الشؤون الخارجية، ومن بعدها باعتباره الممثل الدائم للكويت في المكتب الأوروبي بالأمم المتحدة في جنيف. في الواقع إنه افتتح المكتب الأول للبعثة الدائمة للكويت في جنيف في عام ١٩٦٦، وأصبح القنصل العام الأول للكويت إلى الكونفيدرالية السويسرية في السنة نفسها. وفي أكتوبر ١٩٦٨، ترقى ناصر للمرة الثانية إلى منصب سفير الكويت إلى إيران. بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٩، خدم عميداً للسلك الدبلوماسي في إيران، وهو عندئذٍ كان أصغر شخص

احتل هذا الموقع على الإطلاق. ثم استدعي في مايو عام ١٩٧٩ وأصبح وكيلاً لوزارة الإعلام حتى عام ١٩٨٥، وبعدها وزيراً للإعلام حتى عام ١٩٨٨. كذلك شغل ناصر أيضاً منصب وزير للشؤون الاجتماعية والعمل من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠، وبعدها عُيّن وزيراً للشؤون الخارجية من ١٩٩٠! حتى ١٩٩١. وفي ١٦ نوفمبر ٢٠٠٥، عين بمقتضى مرسوم أميري في منصب رفيع هو وزير شؤون الديوان الأميري، وهو منصب خدم فيه الحاكم الراحل حتى أصبح رئيساً للوزراء في ٢٤ يناير ٢٠٠٦. تزوج ناصر الشيخة شهرزاد بنت حمود الصباح، وهي البنت الصغرى لحمود بن جابر الصباح، ولكنهما تطلقا في ما بعد، ولديه ولدان هما صباح بن ناصر وأحمد بن ناصر.

وعبر السنين، حصل ناصر على عدة أوسمة، بما فيها وسام الإمبراطورية الفارسية من الدرجة الأولى من شاه إيران، ووسام الفارس من عمدة باريس وقتئذٍ جاك شيراك؛ ووسام الأرجنتين من الدرجة الأولى من رئيس جمهورية الأرجنتين كارلوس منعم، ووسام الفارس من الدرجة الأولى من رئيس جمهورية السنغال عبدو ضيوف، وشهادة التميز من منظمة المؤتمر الإسلامي OIC، بالإضافة إلى النظام الأعلى للفنلاند من مارتي أهتيساري. والمثير للدهشة، أن صوته كان أول صوت كويتي من المشيخة يسمع على موجات الراديو إبان الغزو العراقي للمشيخة والذي أكد فيه قائلاً «هذه هي الكويت». وكان أخوه فهد أكبر أفراد عائلة الصباح، وقد قتل خلال الغزو العراقي في عام ١٩٩٠.

سالم الصباح السالم

كان وزيراً للدفاع ونائباً لرئيس الوزراء، وهو أول ابن عم لولي العهد في سلالة عائلة سالم. ولد في ١٨ يونيو ١٩٣٧، وتعلم في مدرسة الشويخ الثانوية في الكويت، وهو ابن صباح السالم (الذي حكم في الفترة ما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧). درس سالم الصباح القانون في جريز إن، وحصل على دورات تدريبية في جامعة أكسفورد، وفي عام ١٩٦٢ التحق بالخدمة في الخارجية الكويتية. كذلك ترأس الإدارة السياسية في وزارة الشؤون الخارجية في عام ١٩٦٤، وخدم في منصب سفير إلى المملكة المتحدة البريطانية من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠، وخدم سفيراً إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥. وبالنسبة إلى الثلاثة أعوام التالية، خدم سالم كوزير للشؤون الاجتماعية والعمل، ومن عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ شغل منصب وزير الدفاع. وأصبح

بعد ذلك وزيراً للداخلية حيث كان في هذا المنصب أثناء حرب الكويت خلال الفترة بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، قبل أن يشغل منصب وزير للدفاع للمرة الثانية[٨٦]. زوجته هي الشيخة بدرية، وهي فرد من عائلة الصباح، ولديهما عدد من الأطفال.

سالم العلي بن سالم

سالم العلي الصباح هو رئيس الحرس الوطني الكويتي وأكبر فرد من أفراد عائلة الصباح. ولد سالم في عام ١٩٢٦، وتولى تربيته عمه فهد الذي تولى تربيته كابن له تماماً. كان سالم رئيساً لإدارة الأشغال العامة خلال الفترة ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢، ووزيراً للأشغال العامة في الفترة ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤، ورئيساً لبلدية الكويت في الفترة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣، ورئيساً للمجلس الأعلى للدفاع خلال الفترة (١٩٦٣ إلى ١٩٩٠). وفي عام ١٩٦٧، تولى رئاسة الحرس الوطني، وهو منصب رفيع وفّر له الحماية من العائلة الحاكمة.

تزوج سالم ثلاث نساء هن: الشيخة منيرة بنت صباح، والشيخة بدرية، والشيخة عنود بنت أحمد، والأخيرة هي أرملة محمد بن سلمان والابنة الثامنة لأحمد بن جابر (خلال فترة حكمه ١٩٢١ ـ ١٩٥٠). جميع أبنائه الست وبناته الثماني أدوا أدواراً حيوية في غاية الأهمية في شؤون العائلة، وعلى وجه الخصوص علي بن سالم، الذي كان وزيراً للمواصلات والمالية من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩. والشيخ سالم مشهور بجهوده في توحيد صفوف العائلة ولمّ شملهم ومحاولاته لرأب الصدع وتشتيت الخلافات بين فرعي العائلة الرئيسيين. وفي الوقت الحالي وباعتباره الثاني في الترتيب الهرمي للعائلة، يتمتع باحترام كبير، ولأنه ليس منافساً على السلطة، فإنه يحظى بمكانة جيدة وملائمة تماماً له للعمل مستشاراً أول للعائلة. تزوج أخت الحاكم الحالي للكويت، عنود، التي هي أيضاً الأخت الشقيقة الوحيدة للحاكم.

محمد الصباح السالم

ولد محمد الصباح السالم الصباح في عام ١٩٥٥، وهو ابن الحاكم الراحل الشيخ صباح السالم الصباح. وكان هو الوحيد من آل سالم الذي شغل منصباً وزارياً في عام ٢٠٠٦. أخوه الأكبر هو سالم صباح السالم الصباح، وزير الدفاع والداخلية السابق.

يحمل محمد شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد. عمل أيضاً أستاذاً في جامعة الكويت خلال الفترة ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥، وعمل بعدها في معهد الكويت للبحوث العلمية المرموق خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٣، عين سفيراً للكويت في الولايات المتحدة، وظل في هذا المنصب إلى أن أصبح وزيراً للشؤون الخارجية في ١٤ فبراير ٢٠٠١. وفي ١١ فبراير ٢٠٠٥، أصبح محمد نائباً لرئيس الوزراء، ولا يزال أيضاً في منصبه وزيراً للشؤون الخارجية.

مبارك عبد الله الأحمد

ولد مبارك الذي يعد اليوم من أكبر أفراد العائلة ويحظى باحترام كبير في عام ١٩٣٢، وهو حفيد أحمد الجابر (الذي حكم خلال الفترة من ١٩٢١ ـ ١٩٥٠). خدم مبارك لعدة سنوات كرئيس لإدارة البريد والبرق والهاتف، والمواصلات. كذلك كان وزيراً للبريد والبرق والهاتف المواصلات في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣، ووزيراً للإرشاد والانباء من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٤. تزوج مبارك الشيخة زكية بنت عبد الله الصباح، ابنة عبد الله بن جابر، الرئيس السابق لإدارة التعليم والمحاكم. يشغل أبناؤه الستة وبناته الثلاث مواقع حكومية هامة، ولا سيما جابر بن مبارك (مدير النقل الجوي في هيئة الطيران المدني) وطلال بن مبارك (رئيس مجلس إدارة مجلس ممثلي الخطوط الجوية).

جابر عبد الله الجابر

ولد جابر في عام ١٩٣٠ وتلقى تعليمه في مصر وبريطانيا. اضطلع بمنصب نائب لوالده، صاحب النفوذ عبد الله الجابر الصباح، الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة القضاة الكويتية لعدة أعوام. خدم جابر في منصب حاكم محافظة الأحمدي خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٥، وحاكماً لمدينة الكويت من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١. تزوج جابر الشيخة نجيبة بنت عبد الله وهدى بنت عبد الوهاب النقيب، ولديه ولدان وثلاثة بنات.

جابر المبارك الأحمد

ولد جابر المبارك الأحمد في عام ١٩٤٢، وكان يشغل وظيفة مساعد مدير الشؤون

الإدارية والمالية للديوان الأميري خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٩)، وكان محافظاً لمدينة حولي خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٥)، ومحافظاً للأحمدي خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦)، بالإضافة إلى تبوئه منصب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في عام (١٩٨٦)، وذلك قبل أن يقبل منصبه الثلاثي حالياً: النائب الأول لرئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، وهو تركيز للسلطة في أيدي فرد واحد موكل ببقاء عائلة الصباح الحاكمة. تزوج جابر الشيخة شيخة بنت صباح، الابنة الثانية لصباح بن ناصر، ولديهما ستة أبناء وبنات.

أحمد بن فهد الأحمد الجابر

هو ابن فهد الأحمد الصباح (١٩٤٣ ـ ١٩٩٠)، ولد أحمد بن فهد في ١٢ أغسطس ١٩٦١ وتلقى تعليمه الجامعي في جامعة الكويت، حيث نال درجة البكالوريوس. وبعد التخرج من الأكاديمية العسكرية في الكويت، التحق بالجيش الكويتي ووصل إلى رتبة رائد. خاض أحمد حرب الخليج الثانية في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ (حرب الكويت)، التي توفي خلالها والده الذي كان واحداً من عدد قليل من أبناء الصباح الذين قتلوا في حرب الكويت عام ١٩٩٠، مدافعاً عن قصر دسمان بمواجهة القوات العراقية الغازية.
عين أحمد وزيراً للطاقة في عام ٢٠٠٥. وربما لتعوّده النزاعات العائلية داخل إطار العائلة، فقد اجتهد أحمد مناوراً من أجل تمكين نفسه وأخذ موقعه من الخلافة مع تزايد الشك في أن صباح الأحمد قد يصبح حاكماً للبلاد في أعقاب أية استقالة محتملة أو استدعاء برلماني للشيخ سعد. تصدر أحمد الفهد العناوين الرئيسية عام ١٩٩٦ عندما أعلن عن نيته كي يكون أول فرد من عائلة الصباح يرشح نفسه للانتخابات في مجلس الأمة. ورغم أنه فشل في الفوز بمقعد في البرلمان التالي، فإن المبادرة الجريئة التي خاضها أكسبته ثناءً ومدحاً منقطع النظير، ولا سيما بين العقول الكويتية المتفتحة والمستقلة، والجماعات التي تتسم بصحوة ويقظة في الضمير، ممن أدركوا أن مجلس الأمة هو بديل حيوي وناجح للحكم الوراثي. كان أحمد عضواً في عدد من المنظمات، من بينها اللجنة الأولمبية الدولية، واتحاد كرة اليد الكويتي، واتحاد الكرة الكويتي، واتحاد الرماية الكويتي، واتحاد التجذيف الكويتي، واللجنة الأولمبية الكويتية، والمجلس الأولمبي الآسيوي.
تزوج ابنة عمه الأولى، الشيخة شيخة بنت مشعل، ولديه خمسة أطفال.

ناصر بن صباح الأحمد

ولد ناصر بن صباح في عام ١٩٤٨، وتلقى تعليمه في مدرسة سان جورج في القدس. شغل منصب وزير الشؤون الخارجية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩١، واضطلع بمنصب رفيع هو وزير شؤون الديوان الأميري عام ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، احتفظ ناصر بمنصبه رئيساً لمجلس إدارة المصايد المتحدة، ومديراً لشركة غالف إنترناشيونال ولونرو وعدد من الشركات الأخرى. تزوج الشيخة حصة بنت صباح الصباح، الابنة الرابعة لصباح بن سالم الصباح، الحاكم الأسبق للكويت. ولديهما أربعة أطفال (وهم أحفاد الحاكم الحالي)، ونخص بالذكر هنا عبد الله بن ناصر (مدير المشروعات الاستثمارية للكويت ومدير البنك الخليجي المتحد) وصباح بن ناصر (الذي يشغل أيضاً منصب مدير المشروعات الاستثمارية الكويتية).

سعود ناصر الصباح

ولد سعود ناصر الصباح في مدينة الكويت العاصمة في ٣ أكتوبر ١٩٤٤. وسعود معروف بشهرته في الغرب نظراً إلى أنه خدم سفيراً للكويت في لندن ومن بعدها سفيراً للكويت في الولايات المتحدة الأميركية إبان حرب الكويت ١٩٩٠. كذلك خدم وزيراً للإعلام حتى عام ٢٠٠٤، عندما استقال تحت وطأة الضغط من البرلمان. ولقد كافأه الأمير بأن أعطاه منصباً أكثر نفوذاً كوزير للنفط، ولكنه فشل في الاحتفاظ بهذا المنصب في حكومة عام ٢٠٠٦، ويرجع هذا لمواقفه المتحفظة والمثيرة للجدل. ومع ذلك، نظراً إلى أن سعود هو سليل أحد إخوة مبارك الكبير، وليس سليلاً لأي من السلالتين الرئيسيتين للعائلة الحالية، فإن صراعه على السلطة يعد أمراً ثانوياً، حتى ولو أدى دوراً توازنياً مهماً داخل إطار الشؤون العائلية. ويظل دوره الرئيسي في العائلة هو صرف الأنظار لأولئك الذين لا يقعون داخل إطار العائلة ممن ينوون توجيه الانتقادات إلى عائلة الصباح من دون التهجم بصورة صريحة عليها.

التحالفات المحتملة بين عائلة الصباح

أثبتت عائلة آل صباح تماسكاً متميزاً إذا ما قارناها بالعائلات الحاكمة الأخرى في الخليج

العربي، وقد تجسد ذلك بوضوح من خلال آخر انتقالين للحكم وقعا عام ٢٠٠٦. ومع ذلك فإن هذه الخلافة أظهرت «الاعتماد المتزايد لعائلة ملكية إقليمية واحدة على الأقل على القوى الشعبية والنخبة الاجتماعية والاقتصادية من الأفراد والفهم المشترك للمصالح الوطنية[٨٧]. وعلى النحو الذي ناقشناه سلفاً، فإن أي تدخل من البرلمان الكويتي كان مبادرة إيجابية نحو إحلال الديموقراطية حتى ولو كان الهدف الرئيسي هو تجنب أي تورط صريح في نزاع معقد على الخلافة. وبالتالي، واجهت الكويت موقف الملكية الدستورية بسرعة أكبر من مجموعة من الحكومات العربية الأخرى، وفي ضوء ذلك بدأت تظهر تحالفات جديدة بين أفراد آل الصباح.

رغم ضعف الشيخ سعد، إلا أن مجموعة الأفراد التي اختار منها ولي عهده ـ بعد أن اعتلى السلطة لفترة قصيرة ـ كانت مجموعة محدودة. وقد بات واضحاً إبان حكم صباح الأحمد أن عدداً قليلاً من شيوخ آل الصباح الشباب كان يملك المؤهلات التي تمكنه من الوصول إلى السلطة أو تجعله يطمح بالوصول إليها. ورغم العثور على مرشح لإدارة شؤون العائلة وحكم البلاد، فإن تقدم عمر الدائرة الداخلية للعائلة فرض مخاطر معينة. ومع ذلك فإن ما كان يمثل أهمية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية والقوى الغربية الرائدة الأخرى التي لديها مصالح أساسية في استقرار المشيخة هو تأييد آل الصباح وموقفهم الموالي للولايات المتحدة الأميركية والغرب. وبعد السادس عشر من فبراير ١٩٩١ كانت فكرة تأييد آل الصباح لأميركا والغرب راسخة متأصلة بالرغم من المفاجآت التي كانت تحدث بين الحين والآخر.

ومن بين غرائب شؤون العائلة الكويتية، الحقيقة الواضحة وضوح الشمس بأنه ما من ابن من أبناء الرجال الثلاثة البارزين شغل منصباً بارزاً في الحكومة. وقد يكون الراحل الشيخ جابر أباً لمئة وثلاثين ابناً وابنة، ولكن ما من أحد منهم وصل إلى المواقع المهمة، ولم يتم تجهيزهم أيضاً لارتياد المسيرة السياسية في أي موقع من المواقع السياسية قبل عام ٢٠٠٦. ولد سالم الجابر عام ١٩٤٧، ولعله أكثر الأبناء قدرة وتأهيلاً، كذلك فإنه يتمتع بمستقبل مبشر وواعد. قضى سالم معظم حياته في الخارج، فقد حصل على درجة الدكتوراه من السوربون في باريس ثم خدم بلاده سفيراً لها إلى الأمم المتحدة في جنيف بالإضافة إلى ماليزيا وعمان. أما فهد ابن الشيخ سعد فقد ولد عام ١٩٦٠، ولم يبد أي

اهتمام أو يظهر أي استعداد لخوض الحياة السياسية. أما أبناء الشيخ صباح جميعهم؛ ناصر وحمد، فقد كانوا مثل أبيهم، إذ أبدوا اهتماماً ملحوظاً وكبيراً بحياة المال والأعمال. لم يتم اختيار ناصر ولياً للعهد عام ٢٠٠٦، رغم أنه كان متطلعاً إلى الحكم نظراً إلى المصالحه واهتماماته الظاهرة للعيان، بالإضافة إلى منصبه الأخير كمستشار لولي العهد آنذاك سعد العبدالله، وروابطه الزوجية التي لا تقل أهمية عن تلك الاهتمامات. وفي الحقيقة فإن ناصر بن صباح متزوج حصة بنت صباح، ابنة صباح السالم، الذي حكم الكويت في الفترة بين ١٩٦٥ و١٩٧٧. ومن المتوقع أن نشهد ما إذا كان ناصر ابن صباح سوف يتمكن في نهاية الأمر من القيام بالعمل اللازم لتحقيق النجاح ـ سواء بمساعدة زوجته أو من دون مساعدتها ـ أو ما إذا كان سيفضل قضاء وقته في جمع الأعمال الفنية والانشغال في الأنشطة الخيرية.

وبالتالي فإن ولي العهد الحالي، نواف الأحمد، ورئيس الوزراء الحالي ناصر المحمد، كانوا ملتزمين تكوين تحالفات جديدة مع أعضاء آخرين من آل الصباح تم ضمهم إلى مجلس الوزراء. وفي عام ٢٠٠٧، وباستثناء الحاكم، ضم مجلس الوزراء الكويتي ما مجموعه سبعة أفراد من عائلة الصباح، وأشهرهم على الإطلاق هو جابر مبارك الحمد الصباح، الذي كان يشغل منصب وزير الإعلام في عام ١٩٩٠، ولكن عاد من حالة شبه تقاعد في فبراير عام ٢٠٠١ وزيراً للدفاع، وهو يشغل حالياً اثنين من أهم المواقع السياسية في البلاد (الداخلية والدفاع). وهناك مسؤول بارز آخر من بين أفراد العائلة هو أحمد العبدالله الأحمد، وهو مصرفي كبير ووزير المالية الأسبق، وهو يشغل الآن منصب وزير الصحة. ومع مؤازرتهم للسلطة الثلاثية الجديدة، فإن هؤلاء الرجال لديهم علاقة فضفاضة بقادة الكويت الحاليين. وبينما يراقبون عن كثب وأناة كيف يؤدي كل من الشيخ نواف والشيخ ناصر مهاتهما، وبنفس الأهمية، يقرران أيضاً نوع التحالفات التي سوف يقيمانها، وقد تتغير مواقفهما إذا ما واجهت الكويت أزمة جديدة أخرى.

الهوامش

(١) لمناقشة تاريخ الكويت والعلاقات الخارجية لها، انظر عبد العزيز الراشد، **تاريخ الكويت**، بيروت: دار مكتبات الحياة ١٩٦٢.

(٢) H.V.F. Winstone and Zahra Freeth, *Kuwait: Prospect and Reality*, London: George Allen and Unwin, Ltd., 1972, p. 62.

(٣) الراشد يناقش هذه الفترة بكل عمومياتها. وعلى نحو مثير للدهشة، توقف عدد قليل جداً من الزائرين الأوروبيين في الكويت خلال هذه الفترة. واحد من أولئك كان سير بريدجيس من شركة الهند الشرقية، الذي كتب تقريراً عن أن الصباح «لم يحتفظ بأية قوات مسلحة ولكن فرض رسوماً تصل إلى اثنين بالمئة على الواردات». أنظر الراشد، **تاريخ الكويت**، من الصفحة ١٠٣ - ١١٢؛ Winstone and Freeth, *op. cit.*, p. 64.

(٤) Husain M. Albaharna, *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and their International Problems*, Beirut: Librairie du Liban, 1975, p. 41.

(٥) Lorimer, J. G., comp. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia, Calcutta:* Superintendent, Government Printing, volume 1: 1915; vol. 2: 1908. Reprinted Farnborough Hants: Gregg International Publishers, 1970; Shannon: Irish Universities Press, 1970, pp. 1016-17; see also J.A. Saldanha, *A Précis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf and Hasa and Katif Affairs*, Calcutta: Political and Secret Department, India Office Records, 1904, as cited in Albaharna, *op. cit.*, p. 41.

(٦) Lorimer, *Ibid.*, pp. 1017-19.

(٧) مناقشة حول حكم مبارك المزدهر، أنظر الراشد، **تاريخ الكويت**، ص١١٣ - ١٢٨

(٨) Lorimer, *op. cit.*, pp. 1021-22.

(٩) المحاولة الروسية لإنشاء سكة حديد بمحطة في الخليج لابد وأن يتم فهمها من حيث سعي روسيا القيصرية لميناء مياه دافئ في «المساحات الشاسعة» للأمبراطورية. انظر: Howard M. Hensel, *Soviet Policy in the Persian Gulf*: 1968-1975, Doctoral Dissertation, University of Virginia, 1976, especially pp. 1-59.

(١٠) للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر: Frederick F. Anscombe, *The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia and Qatar*, New York: Columbia University Press, 1997, pp. 91-142.

(١١) للحصول على النص الكامل للمعاهدة، انظر: Albaharna, *op. cit.*, pp. 375-76.

(١٢) Lorimer, *op. cit.*, pp. 1025-26.

(١٣) لمفاوضات التي أدت إلى امتياز النفط الكويتي الأول مبينة على نحو تفصيلي اوسع من نطاق المناقشات الحالية. لوصف وتحليل كاملين، انظر: Winstone and Freeth, *op. cit.*, pp. 122-63.

(١٤) Albaharna, *op. cit.*, pp. 45 and 250-58.

(١٥) Uzi Rabi, "The Kuwaiti Royal Family in the Postliberation Period: Reinstitutionalizing the 'First Among Equals' System in Kuwait," in Joseph Kostiner, ed., *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity*, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2000, p. 153.

(١٦) Salim al-Jabir al-Sabah, *Les Emirats du Golfe*: Histoire d'un Peuple, Paris: Fayard, 1980, pp. 181-84.

(١٧) *Ibid.*, p. 40.

(١٨) لمناقشة ادعاء العراق ومطالبتها بالكويت، انظر: Edith and E.F. Penrose, *Iraq: International Relations and National Development*, London: Ernest Benn, 1978, pp. 274-76.

(١٩) Winstone and Freeth, *op. cit.*, p. 215.

(٢٠) المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة كل منهما قدم ١٢٠٠ جندي للقوات ووفرت السودان ٤٠٠، والأردن ٣٠٠، وتونس ٢٠٠. في ديسمبر ١٩٦١، انسحبت قوات الجمهورية في أعقاب الخلافات السياسية مع المملكة العربية السعودية حول مصير اليمن، وفي يوليو ١٩٦٢ تولى القائد السعودي الجديد، الرائد عبد الله المطلق زمام الأمور. وتم إحلال القوة بشكل رسمي في فبراير ١٩٦٣. ومن أجل المزيد من التفاصيل، انظر Robert W. MacDonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1965, pp. 234-40.

(٢١) الأهداف البريطانية قد تتجزأ على مستويين: سياسة طويلة المدى (لتأمين موارد النفط الكويتي) والسياسة الحالية (أدنى حد من الحضور لمساعدة الحليف والذود عنه ضد أي عدوان محتمل). للحصول على تفاصيل عن التدخل العسكري البريطاني، انظر: Charles W. Koburger, Jr., "The Kuwait Confrontation of 1961," *United States Naval Institute Proceedings* 100:1, January 1974, pp. 42-9.

(٢٢) Penrose, *op. cit.*, pp. 282-88.

(٢٣) Albaharna, *op. cit.*, p. 251.

(٢٤) كثير من المعلومات في هذا الجزء تستند إلى يحيى الجمل، **النظام الدستوري في الكويت: مع مقدمة في دراسات المبادئ الدستورية العامة**؛ الكويت: طبعة جامعة الكويت، ١٩٧٠ - ١٩٧١

(٢٥) للحصول على النص الكامل للدستور الكويتي، انظر: Eric B. Blaustein, "Kuwait," in Albert P. Blaustein and Gisbert H. Flanz, *Constitutions of the Countries of the World*, Dobbs Ferry, New York: Oceana, December 1971.

(٢٦) الجمل، **النظام الدستوري في الكويت**، ص. ١٢٨ - ١٣٤، انظر أيضاً: Salem al-Jabir Al-Sabah, *op. cit.*, pp. 182-84.

(٢٧) اقتبس Uzi Rabi عن Alan Rush, *Al-Sabah: History and Genealogy of Kuwait's Ruling Family* 1752-1987, London: Ithaca Press, 1987, p. 1, رغم تقديم رقم أعلى بكثير (١٢٠٠٠)، أن هذا قد يكون خطأً مطبعياً، حيث يقدر روش حجم «العائلة المالكة الكويتية» بـ «ألف ومئتين» انظر: Rabi, op. cit., p. 151. في دراستها الاخيرة قدمت روزماري سعيد زحلان رقماً «أعلى من ألف» انظر: Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman*, London: Unwin Hyman, 1989, p. 96. [Hereafter Zahlan-Making of the Modern Gulf States].

(٢٨) Jill Crystal, *Kuwait: the Transformation of an Oil State*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1992, p. 94.

(٢٩) تم سن قرار منح المرأة حق التصويت في مايو ٢٠٠٥.

(٣٠) ركزت هذه المقالة على المصدر القبلي الأساسي للدستور الكويتي. ومثل الوثائق المماثلة في كل أنحاء الممالك العربية، سيطرت المصالح الاجتماعية أو تجاهلت المصالح الفردية، الأمر الذي لطالما منح سلطات وصلاحيات جمة للعائلات الحاكمة.

(٣١) J.E. Peterson, *The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation*, New York: Praeger, 1988, p. 38 [Published with the Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., The Washington Papers, Number 131] [Hereafter Peterson-Arab Gulf States].

(٣٢) لمناقشة هذه التطورات، انظر: Al-Sabah, *op. cit.*, pp. 180-97; من أجل تقويم التجربة التشريعية ١٩٦١ - ١٩٧٦، انظر: Abdo Baaklini, "Legislatures in the Gulf Area: The Experience of Kuwait, 1961-1976," *International Journal of Middle East Studies* 14:3, August 1982, pp. 359-79.

(٣٣) "Amir Announces Rule by Decree," *Foreign Broadcast Information Service-Middle East and Africa* [Hereafter FBIS-MEA], 76-169, 30 August 1976, p. C2.

(٣٤) Peterson-Arab Gulf States, *op. cit.*, pp. 39-41.

(٣٥) الدوريات الخمس بما فيها الصحف التالية: الوطن اليومية، تم وقفها لمدة شهر واحد لأنها «نشرت، دون ترخيص، دورية احتوت على نقد موجه لمعايير ٢٩ أغسطس»؛ الطلائع الأسبوعية، الناطق باسم الحركة التقدمية الديموقراطية (المعروفة سابقاً باسم ANM)، تم وقفها لمدة ثلاثة أشهر لأسباب مماثلة؛ الهدف الأسبوعية، تم وقفها لمدة ثلاثة أشهر لانتقادها وقف أول صحيفتين؛ الرسالة الأسبوعية (مؤيدة للعراق)، تم وقفها لمدة ثلاثة أشهر لمخالفة «قانون الصحافة»؛ والرائد (الناطقة باسم اتحاد المدرسين)، والموقوفة لمدة ثلاثة أشهر لانتقاد معايير ٢٩ أغسطس. وأربع صحف يومية أخرى ـ النبأ، والرأي العام، والرسالة، والقبس ـ والتي كانت تنشر بصفة عادية، رغم وقف العدد الأسبوعي للأخيرة لمدة شهرين.

(٣٦) Kuwait-Politics, "The Suspension of the Constitution: 2-The New Government and Reactions," *FMA Arab World File*, I-K25, Number 579, 27 October 1976, p. 2.

(٣٧) "Large-Scale Arrests of Military Personnel Reported," *FBIS-MEA-V-76-176*, 9 September 1976, p. C1.

(٣٨) "Interview with Shaykh 'Abdul 'Aziz Hussein, Minister of State for Cabinet Affairs," *Kuwait Times*, 12 September 1976, p. 1.

(٣٩) تقرير نشر في لندن. *Daily Mail* of 9 May 1977 تأكيد الوزير صدر في ٢٤ مايو ١٩٧٧. انظر Kuwait-Politics, "Internal Problems: 1-From November 1968 to August 1980," *FMA Arab World File*, I-K25, Number 1701, 1 October 1980, p. 2.

(٤٠) Said Zahlan-Making of the Modern Gulf States, *op. cit.*, pp. 96-97.

(٤١) "Iranian Clergyman Deported For Preaching 'Sedition'," *FBIS-MEA-V-79-189*, 27 September 1979, p. C2.

(٤٢) "Army Units Disperse Iranian Crowds Around US Embassy," *FBIS-MEA-V-79-232*, 30 November 1979, p. C1.

(٤٣) "Al-Hadaf Reports Security Official's Remarks on Deportations," *FBIS-MEA-V-80-012*, 17 January 1980, p. C4.

(٤٤) "Gotbzadeh Escapes Assassination Attempt," *FBIS-MEA-V-80-084*, 29 April 1980, p. C1.

(٤٥) "Explosions Partially Destroy Kuwaiti Offices of Iran Air," *FBIS-MEA-V-80-104*, 28 May 1980, p. C2. انظر أيضاً "Bomb Explodes At Iranian Embassy in Kuwait, 4 June," *FBIS-MEA-V-80-110*, 5 June 1980, p. C2; انظر أيضاً "Paper Resumes Publication After Bombing of Offices," *FBIS-MEA-V-80-137*, 15 July 1980, p. C2.

(٤٦) "Chronology: Kuwait," *The Middle East Journal* 35:1, Winter 1981, p. 53.

(٤٧) Jonathan C. Randall, "In Mood of Self-Congratulation, Kuwait Elects Moderate Parliament," *The Washington Post*, 25 February 1981, p. A21.

(٤٨) *Ibid.*

(٤٩) Peterson-Arab Gulf States, *op. cit.*, p. 41.

(٥٠) United Nations, *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for Countries of the Economic Commission for Western Asia*, Beirut: ECWA, May 1982, Number 3, p. 83.

(٥١) André Bourgey, "Kuwait," in Paul Bonnenfant, ed., *La Péninsule Arabique D'Aujourd'hui*, Volume 2, Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1982, pp. 417-52.

(٥٢) Peterson-Arab Gulf States, *op. cit.*, p. 41.

(٥٣) S. M. Al-Sabah, Kuwait: *Anatomy of a Crisis Economy*, London: Eastlords Publishing Ltd., 1984, pp. 6-12.

(٥٤) Peterson-Arab Gulf States, *op. cit.*, pp. 42-43.

(٥٥) Ibid., pp. 49-51.

(٥٦) نص الخطاب الأميري الموجه إلى الأمم المتحدة، الوطن، ٤ يوليو ١٩٨٦، الصفحات ١ و٣.

(٥٧) Zahlan-Modern Gulf States, *op. cit.*, pp. 54-55.

(٥٨) Rabi, op. cit., p. 161.

(٥٩) Zahlan-Modern Gulf States, op. cit., p. 55.

(٦٠) المادة ٧١ من الدستور أجازت للأمير أن يصدر مراسيم تكون لها قوة القانون في فترة حل مجلس الأمة ولكنها نصت كذلك على أنه إذا ما كان ذلك في فترة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإنه ينبغي عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة في أول اجتماع له، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك. انظر Eric Blaustein, *op. cit.*, p. 16.

(٦١) مجلس الأمة لفترة سنة ١٩٩٦م تضمن ١٦ نائباً مؤيداً للحكومة من القبائل و٨ نواب من الإسلاميين/القبائل، و٦ نواب من السلفيين، و٨ نواب من الحركة الدستورية الإسلامية ونائبين من التحالف الوطني الإسلامي و٤ نواب ليبراليين و٦ مستقلين وبشرت التشكيلة بتجديد كبير.انظر إلى التغطية المكثفة في مقال: "Elections Bring in a More Pro-Government Assembly," *Country Report Kuwait 4-1996, London: The Economist Intelligence Unit, 1996*, pp. 10 -14.

(٦٢) Shafeeq Ghabra, "Democratization in a Middle Eastern State: Kuwait, 1993," *Middle East Policy* 3:1, 1994, pp. 102-19.

(٦٣) "A Bolder Kuwait," *The Economist*, 352:8127, 10 July 1999, p. 39.

(٦٤) May Seikaly, "Kuwait and Bahrain: The Appeal of Globalization and Internal Constraints," in Joseph A. Kechichian, ed., *Iran, Iraq, and the Arab Gulf States*, New York: Palgrave, 2001, pp. 177-92, especially p. 185.

(٦٥) *Ibid.*, p. 185.

(٦٦) "Vote-buying in Kuwait: Making Cheats Accountable," *The Economist*, 368:8331, 5 July 2003, p. 41.

(٦٧) الكتل الرئيسة في مجلس ٢٠٠٣ تكونت من الحركة الدستورية الاسلامية، منتدى الكويت الديموقراطي والحركة الوطنية الديموقراطية والتحالف الوطني الإسلامي الشيعي.

(٦٨) Ahmad Mustafa Abu-Hakima, *The Modern History of Kuwait, London*: Luzac, 1983. انظر أيضاً Rush, *op. cit.*; انظر كذلك Jill Crystal, "Abdallah al-Salim al-Sabah," in Bernard Reich, ed., *Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa*, New York: Greenwood Press, 1990, pp. 8-14.

(٦٩) الجمال، النظام الدستوري في الكويت.

(٧٠) أكده الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، وزير شؤون الديوان الأميري، في مقابلة معه في مدينة الكويت بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ٢٠٠٠م.

(٧١) Laurent Chabry, "La Succession au Koweit: Continuité Assurée," *Maghreb-Machrek*, Number 80, January-March 1978, p. 5.

(٧٢) *Ibid.*, pp. 4-5.

(٧٣) Bourgey, *op. cit.*, pp. 440-44.

(٧٤) Peterson, "The Nature of Succession in the Gulf," *The Middle East Journal* 55:4, Autumn 2001, pp. 584-87.

(٧٥) الانتقال الدستوري السلس للسلطة، **القبس**، ١٦ يناير ٢٠٠٦ http://www.alqabas.com.kw/index.php?browsedate=2006-01-16&imageField3.x=12& imageField3.y=23. انظر أيضاً "The Kuwait Succession Crisis and the New Leadership," *The Estimate* 18:3, 27 February 2006, on line at http://www.theestimate.com/public/022706.html.

(٧٦) Diana Elias, "Sheik Jaber, Emir of Kuwait, Dies at 79," ABC *News International*, 15 January 2006, at http://abecnews.go.com/International/wireStory?id=1507345.

(٧٧) للاطلاع على خلفية الموضوع، اطلع على السيرة الذاتية في موقع http://www.embassyofkuwait.ca/Kwt/history/Sheikh_Saad.htm.

(٧٨) Fatiha Dazi-Héni, *Monarchies et Sociétés d'Arabie: Le Temps des Confrontations*, Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2006, pp. 271-79.

(٧٩) للاطلاع على السيرة الذاتية، انظر إلى لمحة شخصية الشيخ صباح الصباح BBC News, at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4645048.stm.

(٨٠) Abdullah F. Ansary, "The Succession Process in Kuwait: A Brief Overview of the Recent Crisis from a Legal Perspective," *World Law Bulletin*, Number 1, January 2006, pp. 64-74 [a publication of The Law Library of Congress].

(٨١) Hassan M. Fattah, "Kuwait Moves to Strip Power from Ill Emir," *The New York Times*, 22 January 2006, p. A4.

(٨٢) «خطان متوازيان: تفعيل المادة ٣ وفتح الباب أمام التسوية»، **القبس** ٢٣ يناير ٢٠٠٦م، at http://w2ww.alqabas.com.kw£news_details.php?cat=1&id=141413; انظر كذلك "The National Assembly Unanimously Removed Sheikh Saad from Office," Al-Jazeerah.NET, 24 January 2006, at http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E8D3E03C-7C14-4CDA-8D4A-833DA62C7D3B.htm.

(٨٣) Nirmala Janssen, "Salem Urges Ruling Family to Push Reforms," *Gulf News*, 21 November 2004, p. 8.

(٨٤) *Ibid.*

(٨٥) Mary Ann Tétreault, "Three Emirs and a Tale of Two Transitions," *Middle East Report*, 10 February 2006 at http://www.merip.org/mero/mero021006.html.

(٨٦) توفي في ٨ أكتوبر ٢٠٠٧ عن عمر ٦٩ سنة، انظر وفاة وزير الدفاع الكويتي السابق وأحد كبار أفراد العائلة، Arab News، ٩ أكتوبر ٢٠٠٧م، الصفحة ١.

الفصل الخامس

سلطنة عُمان

إن التكوين القبلي للسلطنة وتاريخ الإمامة «والصراع في ما بين العمانيين والأجانب للسيطرة على أقاليمها الساحلية» هو الذي عمل على تحديد التاريخ المعاصر لعمان[1]. وطوال السنوات السابقة، كانت السياسات المختلفة للسلطنة متأثرة بهذه المعطيات، وأياً كان من حكم، فإن أعراف وتقاليد الاتساق والاستمرارية جذبت الأمة وحثتها على التفاعل. ومع ذلك تحمّل آل سعيد العبء الأكبر كمؤسسة توحيدية للبلاد. وفي إطار ذلك تشكيل مستقبل البلاد[2]. مارست العديد من العائلات العمانية الأخرى سلطتها في أزمنة مختلفة، ولكن قلة فقط من هذه العائلات تمكنت من إعادة النظام إلى النسيج القبلي الغني في السلطنة. وبالنسبة إلى ما قام به آل سعيد من إلهام الأغلبية برأب الخلافات القديمة في ما بينهم وقبول التوحيد لم يكن بالإنجاز الهيّن.

النشوء والتماسك

كان أول حاكم من عائلة آل بوسعيد يعتلي عرش البلاد في سلام وأمان هو فيصل بن تركي في عام ١٨٨٨. وبالتأكيد، كان لزاماً على الرجل الشاب أن يثبت ذاته، وبخلاف والده، (الذي راعى العلاقات الخاصة وعمل كثيراً على إثرائها مع زعماء القبائل)، أراد «أن يكون الملك لدولة عمان المتحدة والمستقلة عن الوصاية الأجنبية». كان

فيصل حساساً بصورة غير عادية تجاه النفوذ البريطاني المتزايد، ولكي يعرب عن استيائه العارم قام بإقالة سعيد بن محمد الوزير الموالي للندن[٣].

ساقت حماسة فيصل إلى مناهضة المحافظين المتشددين من العناصر القبلية؛ ففي عام ١٨٩٥، وصلت الأزمة إلى نقطة فاصلة كان لزاماً عليه أن يتعامل معها بصورة حاسمة وهي عندما وجدت القبائل في الداخل قضية عامة كافية لشن هجوم كبير للمرة الثانية على مسقط. وبالفعل تمكنت القوات القبلية، تحت زعامة الشيخ صالح بن علي الحارثي شيخ الشرقية، من السيطرة على المدينة والاستيلاء عليها وتطويقها. ونظراً إلى إيقاعه ولهجته المعادية لبريطانيا، رفض «أصدقاء» السلطان من المستعمرين تقديم أي عون أو دعم عسكري، الأمر الذي قاد الحاكم، ولحسن الحظ، دفعه إلى اللجوء إلى القبائل الغافرية. لقد استخفت قوات المعارضة بقوة الغافرية التي تملكتها الرغبة في الدفاع عن سلطانها.

ولقد أثبت اعتماد فيصل على الطريقة العمانية القديمة في التغلب على الأعداء والتخلص منهم ـ باقتراض المال من التجار لشراء المتمردين ـ فعاليتها. أعادت قواته احتلال مسقط في العاشر من مارس ١٨٩٥ بالرغم من أن الخلافات في ما بين السلطان وزعماء القبائل عادت مرة ثانية بعد ذلك ببضعة أعوام. ومع مواجهة الحاكم لأزمة مالية حرجة فإنه لم يتحرك لإعادة بناء النظام. بل عمل على منح باريس امتيازاً لاستغلال محطة استخراج الفحم، الأمر الذي أثار بريطانيا بشدة. وفي نهاية الأمر استطاعت الأخيرة فرض سيطرتها، لكن في الوقت الذي دعموا فيه بكل حماسة الجهود القبلية لإحياء الإمامة. وعندما اتحد الهناوية مع الغافرية، كان من الطبيعي انتخاب إمام جديد، تم تنصيب سالم بن راشد الخروصي إلى المنصب. ولكن انتخابات عام ١٩١٣ لم تؤد إلى اتحاد دائم، حيث توفي السلطان فيصل في ما بعد في عام ١٩١٣. ولسخرية القدر، تلقى ابنه تيمور قسم الولاء (البيعة) من عدد من رؤساء القبائل الكبار في الداخل، بما في ذلك عيسى، زعيم القبائل الهناوية الذي انتخب الإمام الخروصي.

لكن سرعان ما انقضى «شهر العسل» والهدنة في ما بين تيمور وعيسى، حيث التأم شمل سالم والشيخ عيسى مرة ثانية لتنفيذ الهجوم الذي طال انتظاره، والذي تنبأ به

الجميع، على العاصمة في شهر يناير ١٩١٥. لكنهم لم يتمكنوا من الاختراق، وبالرغم من أن الإمام والشيخ، وعدد من وزراء القبائل تمكنوا في مدة قصيرة للغاية من تعبئة أكثر من ٣٠٠٠ رجل لمحاربة قوة السلطان المدربة تدريباً جيداً. والتي كانت مؤلفة من ٧٠٠ مقاتل، وكانت المغامرة كارثية. وبمساعدة بريطانية تمكن السلطان من ردع الهجوم، ولكنه لم يتمكن من فرض إرادته على قادة القبائل[٤]. وبالمثل، لم يكن الرجال الأقوياء الذين حكموا في الداخل قادرين على نشر قوتهم على المناطق الساحلية. وما حدث لم يكن بأمرٍ جديد، ولكنه خدم المصالح البريطانية خدمة جليلة حيث تمكن السلطان من بسط حكمه على مسقط وسيطر الإمام على المناطق الداخلية. وبعد خلاف طويل تضمن المفاوضات غير الجادة فيما بين السلطة والإمامة، وللمرة الثانية تحت الوصاية البريطانية، تم رسم خط فاصل واضح في ما بين الاثنين[٥]. حيث جاءت الوصاية من لورد هاردينج، نائب الملك في الهند، الذي قام بزيارة مسقط في فبراير ١٩١٥ لعرض خدمات الوكيل السياسي البريطاني باعتباره وسيطاً سياسياً. قبل السلطان العرض، بينما فسّر الإمام هذا القرار على أنه دليل ضعف. راهن قادة الإمامة على تنازلات سلطانية وبالتالي قاموا بإرجاء قبولهم. علاوة على ذلك، تساءل عدد كبير عن نزاهة وحيادية أي ضابط بريطاني كوسيط، بالنظر إلى مناوشات فبراير ١٨٩٥. وعلى الرغم من هذه التحفظات، تم إجراء اتصال في أبريل ١٩١٥، وتبعت محادثات في ما بين الشيخ عيسى والوكيل السياسي البريطاني، حيث كان الأول يمثل الإمام والثاني يمثل السلطان.

وامتدت المفاوضات على مدار خمسة أعوام وأفرزت بضع نتائج؛ منها أن الإمام رفض أي وجود عسكري بريطاني، على الرغم من عدم اعتراضه على أية علاقة سياسية مع بريطانيا. كما اتهم قادة القبائل أيضاً السلطان بإثارة الفتن، وبأنه لم يلتزم بالشعائر الاباضية حيث إن قادة القبائل طالبوا البريطانيين بعدم دعمه في أي أمر من الأمور المحرمة شرعاً. ومن وجهة نظر الإباضية المتشددة فقد «أحل البريطانيون الحرام مثل استيراد وبيع الخمور والتبغ، وحرموا الحلال، مثل تجارة الرقيق والسلاح». اعترض مؤيدو الإمام على المزاعم البريطانية حول اعتبار سلطة البحر سلطة حصرية، مصرين على أنها لا بد وأن تكون متاحة للجميع. علاوة على ذلك، فقد نوهوا بأن العامة من الناس كانوا يعانون من التقلبات النقدية التي أثرت سلباً على سعر المنتجات الاستهلاكية. وبالطبع هذه الظروف تطورت خلال عقود عدة، ولكن التمزق الذي صاحب الحرب العالمية الأولى

أدى إلى ارتفاع هذا التوتر وتصعيده إلى مستويات لم تكن قائمة من قبل. وفي نهاية الأمر، كانت القيادة القبلية راغبة في الإذعان والتوصل إلى تسوية وقبول السلطان حاكماً إذا قبل بعض شروطهم. وفي مقدمتها أن للإمام وحده الحق دون غيره إدارة البلاد «طبقاً لأحكام الشريعة إما شخصياً أو من خلال ممثل في مسقط»[٦].

رفض السيد تيمور بن فيصل هذه المطالب عندما أصبح مقتنعاً بأن الإمام لم يكن يمثل أي خطر عليه. ومن جانبهم، أدرك البريطانيون أن أية إعادة هيكلة أو تنظيم ناجح للنظام كان يتطلب تسخير موارد إضافية. عندما اغتيل الإمام سالم بن راشد الخروصي في يوليو ١٩٢٠ على يد فرد من أفراد قبائل يال وهيبة الساخطين على النظام، جرت تهيئة مناخ «يفضي إلى التوصل إلى اتفاق»[٧]. وتم إجراء انتخابات للإمام الجديد على الفور، حيث فاز الشيخ محمد بن عبد الله الخليلي بثقة القبائل. أثار الخليلي، الذي كان فرداً من قبيلة بني رواحة المنتمية إلى الحزب الهناوي، وفي ذات الوقت المقرب من الشيخ عيسى بن صالح وحفيد سعيد بن خلفان الخليلي، إعجاب الجميع بكفاءته وقدرته على إقامة العدل. بُذل مجهود جبار عام ١٩٢١ لإصلاح المحاكم لتمثيل الشريعة على الطريقة الإباضية في مسقط. وكان هذا ـ بالإضافة إلى مناشدة البريطانيين مجدداً للإمام «لإحياء مفاوضات السلام» ـ دليلاً على أنهم كانوا على وشك اتخاذ خطوات إيجابية على الساحة السياسية المضطربة. ومع ذلك رفض الإمام الصارم سالم العرض، وبالتالي وبحثاً عن أية تسوية وحل ينهي به النزاع الفصائلي القائم، «قامت حكومة السلطان بزيادة الضرائب الجزائية على السلع التي تنتجها الإمامة حتى ٥٠ بالمئة تقريباً من قيمة بعض فئات السلع»[٨].

وبوجود الخليلي في منصبه كإمام، أصبح المناخ أكثر ملاءمة للتوصل إلى اتفاق سلام قوي في ما بينه وبين السلطان كتحول نحو موقف أكثر سلماً. واستؤنفت المفاوضات، وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠، وُقِّعت معاهدة بينهما في السيب. ورغم أنها كانت غير واضحة في بعض النواحي، إلا أنها ضمنت تعايش جميع الأطراف بسلام، حتى وإن «لم تكن الطبيعة الحقيقية لحقوق السلطان بالسيادة في عمان تفصيلية ولم يمنح للإمام أيضاً على وجه التحديد «الاستقلال حيث لم يذكر أي شيء في ما يتعلق بحق الإمام في مواصلة بناء علاقاته مع القوى الأجنبية»[٩]. لكن بصفة عامة، اعتبر قادة القبائل

غموض المعاهدة أمراً مفيداً، لكن المعاهدة أقرت بوجود منطقتين مختلفتين في عمان تخضعان لنظامي حكم مختلفين تماماً.

وبصورة واضحة، وعلى مدار الثلاثة عقود المقبلة، تمتعت البلاد بسلام واستقرار نسبيين. حكم السلطان الساحل من مسقط، فيما حكم الإمام الداخل من نزوى. وسيطر الحاكمان القويان على الأمة وعملا وتعاونا بصورة لصيقة معاً على نحو علني متى تطلب الأمر وبطريقة عملية أرضت كلا الطرفين. واحتفظ السلطان بمسؤولياته جميع الشؤون الخارجية، فتواصل مع الحكومات الأجنبية، وأصدر أحكامه في محكمة استئناف مسقط. وخلاصة القول، تعاونت كل من مسقط والداخلية في انسجام حول عدد من المصالح والأمور العامة. وخلال الغزو السعودي لواحة البريمي في عام ١٩٥٢، على سبيل المثال، استجاب الإمام بصورة ملائمة مع طلب مسقط لقوة عسكرية من رجال القبائل من الداخل. وبدوره أقر السلطان بحق الإمام في إدارة الداخل بتعيين ولاة وحكام وقضاة وجباة الزكاة ومسؤولين أخرين حسب المطلوب[١٠].

وللأسف الشديد، إن ميزان القوى في ما بين سعيد بن تيمور ومحمد بن عبد الله الخليلي انتهى بوفاة الإمام في مايو ١٩٥٤. أرسل السلطان سعيد بن تيمور قواته لاحتلال نزوى في ديسمبر ١٩٥٥ للحصول على مزيد من الموارد المالية الإضافية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد، حيث أثارت الاكتشافات النفطية ـ التي شدت الأنظار نحو شبه الجزيرة العربية منذ أوائل الثلاثينيات عندما حصلت «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا» شركة نفط كاليفورنيا على أول امتياز للاستكشاف والتنقيب ـ انتباه السلطان. وقد منح والد السيد سعيد امتيازاً في عام ١٩٢٥ لشركة ارسي للتنقيب D'Arcy Exploration Company لاستكشاف النفط والغاز وأي مواد معدنية أخرى، ومع ذلك لم تعثر الشركة على أي شيء ذي قيمة تجارية وانقضى الامتياز بعد ثلاثة أعوام لاحقة. ونظراً إلى قلة الإمكانات والموارد والخشية من التورط في تحديات داخلية لا قبل له بها، تنازل تيمور بن فيصل عن العرش لابنه في عام ١٩٣٢، وسافر إلى الهند. أدرك السيد سعيد أن السبب الرئيسي لضعف الاستقلال العماني كان يتمثل في الفقر الحاد والاعتماد على القوى الخارجية في تحصيل الدعم المالي، ولا سيما من بريطانيا. إلا أن سعيد عمل رغم كل ذلك على تنمية موهبة نادرة لديه تتمثل في

القدرة على استثمار الموارد المالية. وعلاوة على ذلك، كان السيد سعيد تواقاً لفكرة الاستقلال الاقتصادي، الأمر الذي قاده بصورة طبيعية إلى البحث عن مستكشفي النفط. وفي عام ١٩٣٧، منحت مجموعة شركات النفط العراقية امتيازاً بالبحث والتنقيب، وقد تم تحويل ملكية هذه الشركة في ما بعد إلى شركة عمان وظفار للبترول المحدودة[١١]. ولكن الأمر الذي منع التطوير الكامل هو عدم وجود حدود واضحة بين عمان وإمارات الساحل والمملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، بدأ السباق بين الجهات المتخصصة في النفط والدبلوماسيين في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، وذلك لكي يكتشفوا، وبالتأكيد أن يستخرجوا، النفط قبيل تحديد التبعية القانونية للأقاليم التي تتمركز فيها تلك الحقول. لم يستشر السلطان الإمام قبل قيامه بمنح الامتيازات بالرغم من معرفته أن الاستكشاف يجري في مناطق تقع تحت نطاق سلطة الإمام. قامت مسقط بذلك على اعتبار أن وفاة الإمام ستقع بسرعة قبل استكشاف النفط، ما يوضح المكائد التي كانت سائدة في تلك الآونة. وعلى نحو لا يثير الدهشة، سعى الإمام ومؤيدوه وحصلوا على مشورة من القوات السعودية التي كانت لا تزال منتشرة في واحة البريمي. رحبت الإدارة الطموحة في الرياض بانتخاب الشيخ غالب بن علي بن هلال الهنائي كإمام، وبعد انتخابه بوقت قصير، سرعان ما شجعته على إعلان «الاستقلال». قام الحاكم الجديد بإلغاء امتيازات النفط التي منحها السلطان في عام ١٩٣٧، وأيده في ذلك ثلاثة من رجال الدولة من أعيان المناطق الداخلية: الشيخ سليمان بن حمير النبهاني والشيخ صالح بن عيسى الحارثي وأخو الإمام الشيخ طالب، وجميعهم وقفوا خصوصاً سياسيين للسيد سعيد بن تيمور.

ما حدث فيما بعد كان كلاسيكياً رغم تنازل الإمام عن منصبه، رفض أخوه القبول بالسيد سعيد بن تيمور سلطاناً وناشد المملكة العربية السعودية تقديم الدعم العسكري. واعتمد الشيخ طالب على رغبة السعودية في حل نزاع البريمي لمصلحتهم وتوقعوا السيادة على باقي الدولة العمانية مقابل دعمه السياسي. وقامت الرياض من جانبها بإمداده بالموارد المطلوبة لبناء جيش التحرير العماني. وأطلق طالب حملة «التحرير» عام ١٩٥٧ فقط للتصدي لقوات السلطان المدربة والمجهزة تجهيزاً بريطانياً في عدة معارك حاسمة. إلا أن السيد سعيد «ضيع رؤيته وهدفه السابق، ألا وهو استقلال عمان»، وألزمته الظروف أن يرحب بالقوات الجوية الملكية البريطانية والخدمة الجوية الخاصة لمساعدته على الحفاظ

على وحدة بلاده[١٢]. وصارعت لندن من أجل نزع بعض الامتيازات من السلطان المستقل، بما في ذلك اتفاقية إيجار جزيرة مصيرة للقوات الجوية الملكية، والتي أتاحت لهم إقامة موطئ قدم مهم لهم في شبه الجزيرة العربية. وبهزيمة المتمردين، تحرك السيد سعيد إلى صلالة، التي حكم منها بأكثر طرق عدم المبالاة. كذلك إن إهماله للبلاد عمل على جذب واستمالة جهود المعارضة الداخلية. وبحلول عام ١٩٦٥ ظهرت جبهة معارضة كاملة في ظفار. كما أن الحاكم المعتزل ملّ من مسؤولياته، وفي ما عدا بعض حركات التحمس لهزيمة قوات المعارضة، حكم البلاد للضباط البريطانيين الذين يخدمونه بالإنابة. وهكذا لم يبق العرش شاغراً بالرغم من أن سلطته الفعلية لم تحظ إلا بالتجاهل.

الأسرة الحاكمة

انهارت إمبراطورية مسقط ـ زنجبار في عام ١٩٦٤، ورغم أن أسرة سعيد احتفظت بسلطتها العظيمة في كلتا القارتين حتى بعد أن استمرت المناوشات التقليدية بين نزوى ومسقط بشكل جدي. دعم تيمور بن سلطان حقوقه المؤقتة، بما في ذلك السيطرة على السياسات الخارجية والسياسات الدفاعية لدولة عمان، اللتين (أي السياسات) نالتا رضا بريطانيا. وبالنسبة إلى لندن، كان هذا الترتيب مفيداً للغاية، حيث إنه خدم المصالح الإقليمية البريطانية. وفي واقع الأمر، لم يكن مسؤولو بريطانيا شغوفين بالعمل مع عمان، ولكنهم آثروا بطريقة سافرة التعامل مع نجل تيمور بن فيصل، سعيد بن تيمور. وطبقاً لمصادر موثوق بها، أظهر الأخير حنكة ومهارة عالية أمالت ـ بصورة لم يكن من الممكن تفاديها ـ ميزان القوة. واقتنع تيمور بن فيصل بهدوء بالتنازل عن العرش في عام ١٩٣٢ لنجله (انظر الملحق رقم ٧ للاطلاع على قائمة حكام آل سعيد)[١٣].

امتد حكم سعيد لأكثر من ربع قرن، من عام ١٩٣٢ إلى ١٩٧٠ وعاش في صلالة (عاصمة إقليم ظفار). لقد ركز تعليمه الأول على الدراسات الدينية التقليدية بالإضافة إلى دراسته للغة العربية في العراق. وفور عودته من بغداد، عهد به والده إلى المندوب البريطاني في عمان، الذي أرسل الشاب إلى الهند لتلقي «تعليمه الأوروبي المعاصر باللغة الإنكليزية، التي تعلم أن يجيدها بطلاقة»[١٤]. وأثبت سعيد أنه شخص حذر، فقد كره فكرة إسراف أبيه في الاستدانة من الأجانب. وعندما تمكن من السيطرة الكاملة على

الخزينة العمانية، قام السلطان بعمل خفوضات نظامية في كل أوجه الإنفاق، وكانت هذه الخطوة أشبه ببرنامج تقشف حاد أغضب الأغلبية. وكان الاستثناء الوحيد يتمثل في النفقات الخاصة بالدفاع، التي أصبحت بمرور الوقت هاجساً. وتحت وصاية كبار المستشارين البريطانيين بصفة عامة، قام سعيد بتمويل بناء جيش صغير، وكان يطمح إلى أن ينشره داخل البلاد لمد نفوذه وحكمه في الأقاليم القبلية التي خسرها والده. ورغم أن بعضاً من أساليبه كانت في غاية القسوة، إلا أن الحاكم حظي بثقة عدد هائل من العمانيين الذين أضمروا الخوف من حملاته العسكرية. وعادت العلاقات السلمية من جديد في ما بين السلطان وزعماء القبائل بعد معاهدة السيب، ودام السلام فقط حتى عام ١٩٥٤عندما توفي الإمام الخليلي. انتخب المؤيدون لمنصب الخليلي النافذ غالب بن علي الهنائي إماماً، بينما اشتبه السلطان سعيد بأن الإمام غالب يؤيد السعودية. وفي ما يتعلق بالعلاقات القبلية، فإن تحالف الإمام المنتخب مع عائلة أجنبية كان أمراً حساساً للغاية، وفي ما يتعلق بسعيد، فإن ذلك لم يكن من مصلحة عمان. وفي ذلك الوقت، فإن الخلاف على واحة البريمي التي كانت تحت الإدارة المشتركة لعمان وأبو ظبي وتّرت العلاقة بين عمان والسعودية؛ والارتباط الوثيق بين الإمام غالب والرياض وترت علاقاته بالسلطان سعيد، الذي اشتبه في أن المملكة العربية السعودية قد زرعت غالب لإطاحته به[١٥]. وبمساعدة البريطانيين، تمكن السلطان سعيد من هزيمة غالب وقواته، وسقطت نزوى. واختار غالب منفاه في الدمام، بالمملكة العربية السعودية.

وفيما لم تكن واحة البريمي تحت الحكم العماني المطلق، فإنه في ما بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٧٠ فقد السلطان سعيد مركزه بين قادة القبائل المؤثرة هناك الذين واصلوا على مضض تقديم ولائهم لمسقط. بينما أصر السلطان على أن تكون جميع استكشافات النفط تحت سيطرته الكاملة، وقد مثل هذا بالطبع تحدياً كبيراً بعدما توفي الخليلي، حيث كان رؤساء القبائل تواقين للاستحواذ الكامل على السلطة في الداخل. علاوة على ذلك، فإن تعاون غالب بن علي مع السعوديين، الذين تلقى هو وأعوانه الدعم العسكري والمادي منهم، عمل على دعم زعماء القبائل وشجعهم على رفض أي إنذار نهائي من أهل مسقط. وبعد عام ١٩٥٨، تعامل سعيد بقسوة مع القبائل «المتمردة»، حيث إن الاعتماد على القوة عكر صفو العشائر المختلفة التي كانت شغوفة للغاية لحصد الجوائز والمكافآت المالية. أثارت الاحتجاجات اليومية السلطان ودفعته إلى المغادرة إلى صلالة

أملاً في أن يؤدي ابتعاده إلى هذه المنطقة إلى تخفيف المطالب في الشمال. ولكن بعد ذلك أدرك أن الحركة كانت محض خطأ تكتيكي، حيث إنه ما من قائد قبلي معتد بذاته سوف يقدم ولاؤه في الوقت الذي يكون فيه المتلقي بعيداً. وفي رد على ذلك قام سعيد بتأليب جيشه البريطاني المدرب على أولئك المرتدين، وأولئك الذين دار في خلدهم مجرد التفكير بالقيام بأمر مماثل. وما تبع بعد ذلك وبصورة طبيعية كان مجرد تمرد مفتوح. وفي عام ١٩٦٥، عملت الخلافات الأيديولوجية والطبقية على تغيير القرى. وسرعان ما انقلب التمرد «إلى حرب تحريرية ضد الإمبريالية والنفوذ الأجنبي»[١٦]. وهناك خلاف ضئيل في ما إذا كان السلطان سعيد مهووساً بقضايا الدفاع، وقد يكون من دواعي تحري الدقة هنا أن نوضح أن آراءه كان يدعمها نهوض ما يسمى الحركات الراديكالية في كل أنحاء الشرق الأوسط. كذلك إن نداء الرئيس المصري جمال عبد الناصر ببناء حركة عربية دفع سعيد إلى عزل عمان بكل ما تحمله الكلمة من معنى عن جميع الشؤون السياسية العربية. ونظراً إلى خوف السلطان من الحركات الثورية المحتملة، وعدم رغبته في توزيع الثروة النفطية الحديثة العهد بصورة أكثر عدالة وإنصافاً، افتقد السلطان رؤية احتمال قيام انتفاضات داخلية ضد حكمه[١٧]. كما تشجع زعماء المناطق المختلفة ـ الذين أبدوا اعتراضهم على تدخل السلطان في شؤونهم الداخلية ـ على الالتحاق بالصفوف مع الجماعات المتمردة في المنفى. وبالرغم من اشتراك كل من زعماء القبائل والسيد سعيد في فهمهم للتقاليد والأعراف الدينية والأخلاقية، إلا أن غياب الإصلاحات السياسية والاقتصادية ألهمهم التعاطف مع جموع المواطنين العمانيين الغاضبين المتحفزين للتغيير[١٨]. وتلقائياً فإن جميع الطلبات التي قدمت إلى السلطان منذ اعتلائه عرش البلاد لاقت الرفض. وبالتالي، نزع الشباب العماني إلى الهجرة بدءاً من منتصف الخمسينيات من القرن المنصرم. وبالفعل، أجبرت الهجرة عدداً كبيراً منهم على عبور صحراء الربع الخالي القاسية، أو التعهد بحياتهم إلى مهربين محترفين في مثل هذه الأعمال باستخدام الموانئ غير الشرعية. وانضم عدد من العمانيين إلى جماعات تقدمية أو قومية فور وصولهم إلى القاهرة أو بيروت، اللتين كانتا مركزي الحركات القومية التحررية وقتئذٍ[١٩]. ولكن معظم العمانيين هاجروا إلى منطقة الخليج، ولا سيما الكويت، قطر، البحرين وأبو ظبي.

المعارضة ضد سعيد بن تيمور

قام اللاجئون العمانيون في الكويت «بتنظيم جمعية وطنية يطلق عليها الجمعية الخيرية، جاء أعضاؤها بصورة أساسية من ظفار»، قد تجاوزت أهدافها الوظائف الخيرية[٢٠]. وبالفعل، فإن الهدف الرئيسي لها تمثل في الاعتماد على المنظمات العربية ـ وذلك كي تستمد أيضاً الدعم المعنوي والمادي ـ من أجل تحرير عمان من أي حاكم عرفوا أنه «مستبد»[٢١]. وبناءً على التطورات التي حدثت في جنوب اليمن، حيث شنت الجماعات المسلحة التابعة لجبهة التحرير اليمنية الوطنية حرباً شعواء على القوات البريطانية، قام اللاجئون الظفاريون بتكوين جبهة تحرير ظفار في التاسع من يونيو عام ١٩٦٥[٢٢]. وكانت هذه الجبهة مظلة تنظيمية، نتاج الاندماج في ما بين الجمعية الخيرية (التي شرعت بتنظيم الأنشطة المعارضة للسلطان عام ١٩٦٢)، وتنظيم الجنود الظفاريين، الفرع المحلي للحركة القومية العربية. وبصورة تدعو للدهشة، استقطبت منظمة الجنود الظفاريين عدداً من القوات التي تخدم في جيش السلطان من المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى عددٍ من المشايخ الخليجيين على اختلاف مشاربهم[٢٣].

قامت جبهة تحرير ظفار لهدف رئيسي، ألا وهو السعي وراء سحب إقليم ظفار من عمان. ولكن في الدوائر والأوساط العربية، اعتبرت الجبهة جماعة تقدمية قادرة على القيام بأنشطة ثورية قوية في كل أنحاء منطقة الخليج العربي[٢٤]. وبالتالي، ومنذ البداية، اتبعت الجبهة مسارين سياسيين رئيسيين مختلفين تماماً: أولاً، دعم وتعزيز الأنشطة التي من شأنها «تحرير» ظفار ـ بحيث إن نجحت تكون جبهة تحرير ظفار قد خططت لتشكيل حكومة مستقلة ـ وثانياً، المشاركة في حركة الكفاح العربية الواسعة النطاق ضد المستعمر. اتفق قادة الثورة على أن أية حركة تمرد مسلحة لا بد وأن تنطلق ضد السلطان سعيد بن تيمور، وفي عام ١٩٦٥، اعترفت جامعة الدول العربية رسمياً بجبهة تحرير ظفار، ما أدى إلى تدفق المساعدات المادية المصرية والعراقية والسعودية، في الوقت الذي لم تكن فيه عمان عضواً في الجامعة، وكل من القاهرة وبغداد تعارضان لندن. ومن جانبها كانت الرياض تضمر عداءً تاريخياً لسعيد بن تيمور، ولا سيما في نزاعهما على البريمي. ومع ذلك سحبت المملكة العربية السعودية دعمها لجبهة تحرير ظفار في عام ١٩٦٦، وذلك في أعقاب قيام علاقة قوية في ما بين الجبهة وجبهة التحرير الوطنية في

جنوب اليمن. وفي عام ١٩٦٨، فقدت جبهة تحرير ظفار دعم قادة القبائل العمانية التقليدية أيضاً عندما أعلنت أنها تنظر إلى ما بعد القومية الظفارية وأنها ستتبع الأيديولوجية الماركسية(٢٥).

في سبتمبر ١٩٦٨ وبعد اجتماع حمرين، حقق الجناح الأيسر من جبهة تحرير ظفار نصراً واضحاً، وذلك بعدما تبنى الماركسية ـ اللينينية أيديولوجية للمجموعة(٢٦). تم تغيير اسم المنظمة إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وكان محمد بن أحمد الغساني هو الزعيم الجديد لها، وكان مؤيداً «للوسطية الديموقراطية» المناهضة للمملكة. وأقيم جيش التحرير الشعبي على النموذج اللينيني للمفوضين الذين يرشدون المجندين الجدد عن طريق التدريب الأيديولوجي. كذلك أُعلن قيام إصلاحات اجتماعية ـ اقتصادية للمناطق المحررة من ظفار بالرغم من أن التغيرات الأيديولوجية خلقت خلافات حادة بين أفراد الصفوف العليا للجبهة والذين كانوا ينتهجون نهج القادة العرب الراديكاليين(٢٧). ثم ما لبث أن تغير ولاء العديد من قادة الجبهة الشعبية بمن فيهم يوسف علوي الذي أصبح في نهاية المطاف وزيراً للدولة للشؤون الخارجية.

وفي ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤، اشتدت حركة تمرد ظفار، وفيما مرت الحكومة الحديثة العهد في مسقط بضغوط شديدة، كانت النكسات العسكرية الأولى شديدة ومفاجئة. احتلت قوات المتمردين مدينة صلالة في فبراير ١٩٧١، وعجزت القوات العمانية والبلوشية تحت القيادة الباكستانية والأردنية والبريطانية عن طرد قوات المتمردين من معقلهم في صلالة. وسرعان ما لجأ السلطان إلى تطبيق برنامج عفو بالرغم من أن فئة قليلة من الظفاريين هي التي اختارت هذا البديل أولاً. قامت الجبهة الشعبية بعقد مؤتمرها الثالث في وادي إهليش (بالقرب من رخيوت عاصمة ما عرف باسم عمان المحررة) وتعهدت تحرير الخليج بأكمله من الاحتلال البريطاني. وساهم الدعم الأخير من السوفيات والصين للجبهة في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ والانتصارات المتعاقبة لقوات المتمردين في إقناع السلطان بضرورة طلب الإغاثة العسكرية من عمان وطهران(٢٨).

وقادت التدخلات الأردنية والإيرانية إلى عدة معارك حاسمة. كذلك أثبتت التعزيزات الإيرانية أهميتها وضرورتها، حيث أعيد فتح طريق صلالة ـ ثمريت وجرى تحريك قوات المتمردين من رخيوت في يناير ١٩٧٥. وأدت هذه الهزائم الكبيرة إلى انهيار الجبهة

الشعبية من الداخل، الأمر الذي أدى إلى قيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان (PFLO)، وذلك تحت قيادة محمد بن أحمد الغساني. وفي ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، اشتبكت جبهة PFLO مع القوات العمانية والقوات العسكرية الإيرانية في عدة معارك، ولكنها خسرت القتال بصورة حاسمة في أكتوبر ١٩٧٥ عندما هاجمت القوات العمانية والإيرانية الجوية والبحرية منطقة صرفيت، وسُحق التمرد. والحق يقال أن السلطان قابوس أدخل عدة أنظمة إصلاحية كبرى على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي استفاد منها السكان المحليون. وعلى العكس تماماً من والده، اضطلع قابوس بن سعيد بالمسؤولية الكاملة عن حاجات البلاد المختلفة والمتعددة ليخدم سكان السلطنة البؤساء الذين لطالما تجاهلهم حكامهم.

التسلسل الدستوري في عمان

خطط سعيد بن تيمور ـ بناءً على نصائح مستشاريه البريطانيين ـ كافة أوجه حياة نجله قابوس (الذي ولد في ١٨ نوفمبر عام ١٩٤٠) بحيث تلقى دراسته في إنجلترا. وكان الأمير الشاب شخصية متحفظة، وبات من الواضح أن التغيرات البيئية والثقافية تركت آثارها على طباعه وميوله. التحق قابوس بأكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية عام ١٩٦٠ حيث تلقى تدريبه في المشاة، وبعدها التحق بالفرقة البريطانية في الجمهورية الفيدرالية الألمانية. وعلى نحو مثير للدهشة، أكمل قابوس تدريبه الأكاديمي بالخبرة العملية حيث خدم في عدة وحدات. وأعجب قابوس أثناء إقامته المؤقتة في بريطانيا وألمانيا بالمجتمعين البريطاني والألماني المتمدنين، وأعجبته على وجه الخصوص المؤسسات المدنية التي شاهدها. وبعد أن أكمل الشاب جولته هناك، بدأ جولة حول العالم تعرف فيها إلى دول وثقافات متعددة. ثم عاد إلى صلالة في عام ١٩٦٦ متوقعاً منصباً رسمياً في خدمة العرش والأمة، ولكن سعيد بن تيمور رفض إسناد تلك المهمة لنجله ووضعه في بيته تحت الإقامة الجبرية. وبحزن وخيبة كرس الشاب الجزء الأكبر من وقته عاكفاً على دراسة النصوص الدينية الإباضية والنصوص الشرعية، ولكن سرعان ما وجد نفسه «بلا عمل وأنه ليس لديه ما يفعله سوى الاستلقاء على الأريكة والتأمل». وقد وصف قابوس هذه الفترة لمجيد خضوري من خلال الكلمات التالية: «بدأت التفكير في وضعي الحالي وفكرت في ما قد يقع للبلاد نتيجة لسياسة والدي»[٢٩].

قابوس بن سعيد آل سعيد (حكم ١٩٧٠ ـ   )

قاد قابوس بن سعيد انقلاب القصر على والده في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠، وذلك بتأييد من عمه وصهره في ما بعد والد زوجته، طارق بن تيمور. ونجح الانقلاب بفضل رئيس استخبارات الجيش العماني في ظفار، اللواء جون غراهام، ووزير الحربية (في ما بعد عرف بوزير الدفاع) والقائد الأعلى للجيش في مسقط الكولونيل هيو أولدمان اللذين أصرا على استسلام سعيد. وكان من الطبيعي أن يجد الأمير الشاب صعوبة بالغة في تنفيذ الخطة وحده، ولكن الدعم الذي قدمه هؤلاء الضباط كان بلا شك بموافقة من لندن وعلى أعلى المستويات. وذكرت بريطانيا بكل بساطة أن مصير نظام الحكم في عمان ـ وهي منطقة استراتيجية لا تخفى على أحد ـ كان على المحك. وفي الحقيقة فقد وقف سعيد بن تيمور ـ بالرغم من التزامه جميع التعليمات والإرشادات البريطانية ـ في وجه أي تغيير. ولقد كان الوقت مناسباً والفرصة سانحة لإسناد مهمة الحكم والعرش لشخصية ذات فكر تنويري معاصر جديد، حيث كان قابوس يسعى إلى إصلاح بعض من الأضرار الاجتماعية والسياسية التي خلفها والده على السلطنة. ورحب سكان عمان بكل حرارة بالسلطان الشاب حين حط أولى خطاه في عاصمته في الثلاثين من يوليو ١٩٧٠[٣٠].

كيف تسود وتحكم

لعل أعظم تحدٍّ واجه السلطان الشاب عندما استهل عهده كان الغياب الكامل لأي من المؤسسات السياسية الرسمية في البلاد[٣١]. إذ قلما مارست الشخصيات السياسية أية سلطة بمعزل عن السلطان. وفيما تمتع الحاكم بسلطة مطلقة في إدارة البلاد، فُوِّضت السلطة الإدارية إلى واحد وأربعين ولياً، وخضعت السلطة القضائية لإشراف قضاة الشرع الذين أداروا دفة القضاء طبقاً للشريعة الإسلامية. وفي الواقع فإن العلاقة بين السلطات السياسية والدينية في عمان قد رسخت منذ القرن الثامن، عندما اعتنق الغالبية العظمى من السكان الإباضية «والتزموا بشدة بإيمانهم واستقلالهم السياسي»[٣٢].

وبإعلانه نيته بتحديث الدولة والقضاء على أي قيود حكومية غير ضرورية فرضها والده،

كلف قابوس عمه طارق بن تيمور، والذي كان في المنفى وقتئذٍ، أن يصبح رئيساً للوزراء في ٩ أغسطس ١٩٧٠. وسرعان ما قامت أول حكومة في السلطنة؛ وتم تأسيس مجموعة من الوزارات التي أسندت مهامها إلى عدد من الأفراد البارزين، وتم وضع استراتيجية قومية. واحتفظ السلطان لنفسه بالمواقع القيادية الرئيسية في الأمن الداخلي والدفاع والمالية وشؤون النفط. ورغم أن قلة من العمانيين اعترضوا على تخصيص المناصب الوزارية والطريقة السرية التي يقوم بها الحاكم بالقيام بالشؤون الخارجية للبلاد وشؤون الدفاع إلا أن الكثير من العمانيين رأوا أن هذه الإجراءات كان مبالغاً فيها. وفي نهاية الأمر، نشأت خلافات في ما بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء[٣٣]. وفضل طارق بن تيمور تأسيس برلمان لوضع دستور للسلطنة، ورغب في تقليل الهيمنة البريطانية الممتدة والمتزايدة على البلاد. وفي خطوة مثيرة للجدل في الأول من يناير ١٩٧٢، أعلن قابوس استقالة رئيس الوزراء، فيما كان هذا الثاني (السيد طارق) في زيارة خاصة لأوروبا. وأُلحق مكتب رئاسة الوزراء بمكتب السلطان ليزيد بالتالي عبء الحكم عليه. وفي ذات الوقت، أُعيد تنظيم المجلس الوزاري إلى ثماني وزارات (الداخلية والعدل، والشئون الخارجية، والصحة، والتعليم والثقافة، والاقتصاد، والدفاع، والمواصلات والعمل والزراعة، والمالية)، بينما كان السلطان يترأس الوزارات الهامة والرئيسية مثل الشؤون الخارجية والدفاع والمالية[٣٤]. وفي ما بين ٢١ يناير ١٩٧٣ و١٤ ديسمبر ١٩٧٩، أعيد تشكيل مجلس الوزراء العماني إحدى عشرة مرة في الوقت الذي زادت فيه الوزارات من ثمانٍ إلى ثلاث وعشرين، وتم أيضاً تأسيس عدد من الهيئات المتخصصة خلال هذه الفترة. وعمل مجلس الدفاع (١١ مارس ١٩٧٣) كفرع استشاري للسلطان. وقام مجلس التخطيط الانتقالي (٧ مارس ١٩٧٢)، الذي ترأسه ثويني بن شهاب، بتأسيس أول مشروعات الدولة التنموية (وحل محله في سبتمبر ١٩٧٢ المجلس الأعلى للتخطيط الانمائي والاقتصادي ـ لاحقاً وزارة التنمية). وفي نهاية الأمر، تم تأسيس البنك المركزي العماني في ديسمبر ١٩٧٤ تحت حكم طارق بن تيمور[٣٥].

ورغم هذه التغييرات، افتقرت عمان إلى وجود دستور مكتوب، ولم يسمح بوجود أي أحزاب سياسية. واقتنع قابوس بأن أي نظام نيابي فعال لا يمكنه النجاح حتى ينضج العمانيون سياسياً لممارسة حرية الخطاب الخاصة بهم ولكن بطريقة مسؤولة. وطبقاً للحاكم، «فإنه يمكن تأسيس برلمان يقوم باختيار أعضائه؛ يمكننا تأسيس برلمان مزيف

ليعطي انطباعاً بوجود مناخ ديموقراطي في بلادنا. كل هذا في الإمكان، ولكن هل يتناسب هذا أو يتلاءم مع الهدف الذي تقوم البرلمانات من أجله؟ فنحن بحاجة إلى وقت طويل للوصول إلى هذه المرحلة»[٣٦]. وفي الواقع فإن لهذا التصريح صدقية خصوصاً إذا نظرنا إلى مستويات الأمية المرتفعة في عمان (٦٥ ـ ٧٠ ٪). ورغم ذلك فقد ازدادت عمليات التطوير الاجتماعي والعصرنة «الحداثة» في أواخر الثمانينيات بصورة سريعة، ما زاد الطلب على وجود تشريعات تتعاطى مع الموضوعات والمشكلات المستجدة في مجال العمل والبنوك والاستثمار واكتشاف الموارد الطبيعية. وفيما انتعش النشاط الاقتصادي بصفة عامة في السلطنة، أثرت المهمة الشاقة والمضنية لصياغة التشريع بالمراسيم تاثيراً ضاراً على الحاكم ومجلس وزرائه. وبالقدر الذي خلقت معه عملية صناعة القرار العشوائية بعض السخط بين أوساط التجار وفئات المثقفين وأصحاب الفكر، اختارت مسقط حذو خطوات المشاركة، وذلك بهدف التخفيف من بعض الأعباء السياسية التي غلبت عليه.

واقترح عدد من كبار مسؤولي الحكومة توسيع مجال المشاركة الشعبية من خلال مجلس الزراعة الأسماك والصناعة (CAFI). وحتى ذلك الحين، كان الغرض من المجلس المؤلف من اثني عشر فرداً هو تشجيع مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات الخاصة بالعيش وحد الكفاف. وقادت اجتماعات المجلس عدداً من المشاركين إلى وضع بعض التخمينات بشأن التطورات الاقتصادية والسياسية المحتملة. وبفضل تشجيع المحادثات المتعددة الأطراف أصبحت «الديموقراطية» وكيفية تطبيقها في عمان موضوعاً للحديث بصورة مستمرة أيضاً. وبالتالي، عندما أصدر السلطان قابوس سلسلة من المراسيم السلطانية في ١٨ نوفمبر ١٩٨١ لإلغاء المجلس وإقامة المجلس الإستشاري للدولة محله، أدت رياح التغيير هذه إلى بزوغ ثورة أخرى[٣٧].

وفي حديثه في جلسة افتتاح المجلس الإستشاري للدولة، عرف الحاكم المجلس بأنه «استمرار لسياسته التي استهدفت تحقيق نطاق أوسع للمواطنين من أجل المشاركة في جهود الحكومة من أجل تنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية». وأنه أوضح أيضاً أن «مهمة إبداء الرأي والمشورة» في السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ستمر من خلال المجلس الجديد[٣٨].

رغم هذه الأهداف السامية، فإن في وسع الأعضاء الأربعة والأربعين (الذين تم عُيِّن سبعة عشر فرداً منهم ممثلين للحكومة وثمانية وعشرين كممثلين للشعب) فقط أن يقدموا النصح والمشورة إلى الحاكم خصوصاً أن المجلس لم يكن برلماناً، وبالتالي لم يكن لديه أية سلطات تشريعية[٣٩]. بات من الواضح أن المجلس لم يكن يهدف إلى تقليص سلطات السلطان وصلاحياته، والمثير للدهشة، أنه فيما شكل تسعة من أعضاء «مجلس الوزراء» جانباً من المجلس، لم يكن وزير النفط والموارد المعدنية واحداً منهم، ويبدو أن هذه الوزارة كانت مهمة وحساسة للغاية، بحيث لم يسمح بجعل المداولات الخاصة بها أمراً مشتركاً أو مفتوحاً حتى ضمن مجلس ترعاه الدولة. وعلاوة على ذلك، فإنه بالرغم من أن المجلس قد ضم مجموعة متوازنة من الممثلين الأعضاء إقليمياً وعرقياً ودينياً وأكاديمياً، إلا أنه ما من عضو من الأعضاء البالغ عددهم أربعة وأربعين كان من بين «العمانيين الذين ارتادوا الجامعة وأكملوا الجزء الأهم من دراستهم منذ بداية العهد الجديد في عام ١٩٧٠»[٤٠].

قلة قليلة من العمانيين كانوا على دراية بما كان من المفترض أن يكون عليه المجلس وبما يمكن أن يقوم به ويحققه، ولا سيما أن الحكومة عجزت عن تحديد وظائف المجلس، كما أن كل مندوب كان يمثل «جميع» مواطني عمان بدلاً من أن يمثل كل مندوب إقليماً معيناً. وقد يسهل فهم ذلك وإدراكه بالنظر إلى تعقد العلاقات القبلية بالسلطنة وصعوبة تصنيف كل «دائرة» تابعة لكل مندوب. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود تعداد رسمي للدولة وسكانها جعل من التمثيل النسبي أمراً غير واقعي في أوائل الثمانينيات. وهكذا، فإن نقص التواصل بين أهالي عمان عوقل التقدم الممكن للمجلس. وبإدراكنا المتأخر لحقائق الأمور ـ وبسبب محدودية صلاحيات المجلس ـ يجب ألا يكون المقصود منه مجرد ديكور ثابت على الساحة السياسية، بل يجب أن يكون لبنة جديدة في بناء مؤسسات الدولة، وهو أمر ضروري لأية دولة تفتقد بشدة وجود المؤسسات. وليس المهم هنا أن قابوس قد قام بدراسة مجموعة متكاملة من مؤسسات الدولة بقدر ما هو مهم أن يتبع السياسات التي تعمل على إيجاد واستحداث هذه المؤسسات. وخلاصة القول، من المؤكد أن رؤى قابوس المستقبلية هي التي جعلته يتخذ خطوات أثبتت فشلها في بناء مؤسسات الدولة من أجل العمانيين وعلى أيديهم. كذلك أدرك قابوس أنه يمكن الاحتفاظ بمصالح السلطنة على المدى الطويل من خلال منهج تدريجي يعترف بنقاط

قوته وضعفه ويأخذها في الاعتبار. وبالتالي فقد انتهج سياسات كانت تهدف إلى إحداث تغيير تدريجي؛ على كلا الصعيدين الدولي والداخلي. وطوال السبعينيات والثمانينيات، كانت مسقط تسعى إلى توفير الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات المتعلمين، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. ونظراً إلى أن عمان تخضع لحكم فرد يتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة، قام نقاد النظام بالتعبير عن معارضتهم لصلف واستبداد قابوس في التحكم في أي نقاش يجري في السلطنة. وكان قابوس على دراية بمطالب الشعب وحاجاته، وكان يألم لها، وعندما شعر بأن معدل التعليم في عمان قد وصل إلى مستوى عال، بدأ بواحد من أهم إصلاحاته السياسية في تاريخ البلاد، وذلك بإقامة مجلس شورى مكتمل الأركان.

مجلس الشورى

أعلن قابوس عند افتتاح مجلس الشورى في ٢١ ديسمبر ١٩٩١ «أن هذا المجلس يبدأ عهداً جديداً وتبدأ تجربة جديدة في عمان»[٤١]. في غير سابقة من حيث نطاقها وجوهرها، دعا العمانيين للإسهام في دفع عجلة التقدم بالبلد. وأفصح أن من مهمات المجلس تلمس احتياجات المواطنين، من حيث المقارنة، مثل ذلك نوع من التناغم وفي عدة أوجه، فإن إعلان ٢١ ديسمبر كان إنجازاً لعهد قطعه السلطان على نفسه في ما سلف بإقامة مؤسسة قوية يمثل فيها جميع الولايات[٤٢]. وبعد ذلك قام قابوس بوضع الأطر العامة لذلك المجلس الذي تصوره، وطالب الحكومة والمجلس بتكثيف جهود التنسيق لتطوير اساليب التعاون بين الأجهزة التابعة لهما. إنشاء المجلس في ذروة أزمة ١٩٩٠ في الخليج عندما كانت عمان توازن بين تبعات الحرب على العراق ـ تحت انتداب الأمم المتحدة، أثار هذا الأمر دهشة الكثيرين في كل أنحاء المنطقة. ولكن في وقت إلى أخر احتذى آخرون بقرارات قابوس التطلعية الطموحة في محاولة لتقليده. ومع ذلك، وبالنسبة عمان، فإن إقامة المجلس لم تكن سوى خطوة عملاقة نحو الأمام، خطوة كانت جزءاً من خطة عميقة الجذور طويلة الأمد لتحريك البلاد إلى الأمام على الطريق نحو مشاركة سياسية مكتملة الأركان. وبالتأكيد، كان تقويم قابوس الصريح تجسيداً للأحداث التي وقعت في المنطقة. ومع ذلك، فقد كانت السياسات تعتمد على إرث الثمانينيات من القرن الماضي.

عيّن قابوس عبد الله بن علي القتبي رئيساً للمجلس الجديد. وكان لدى القتبي، الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الداخلية ـ وكان آخر رئيس للمجلس الاستشاري ـ آراء حصيفة أيضاً. وكان مجلس الشورى يختلف عن المجلس الاستشاري وكان على رئيسه أن يكون مستعداً لتحمل المسؤوليات الجديدة[٤٣].

اختتم القتبي أول جلسة لمجلس الشورى بقوله إن تأسيس المجلس كان «بداية عهد جديد للعمل الوطني المشترك»، مشيراً إلى أنّ من المرجح القيام بالمزيد من عمليات الإصلاح السياسي قبيل استكمال الفترة الأولى للمجلس التي تستغرق ثلاثة أعوام[٤٤]. ولقد كان الآخرون على ثقة أيضاً بأن التغييرات المستدامة كانت وشيكة. وعلق نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية ـ السيد فهد بن محمود آل سعيد ـ إلى بأنه يتوقع من المجلس القيام بالمزيد أيضاً، وأن «عدم وجود أعضاء من النساء [في هذا المجلس الأول] كانت مصادفة بحتة فقط»[٤٥]. ولقد كان في ذلك إشارة واضحة إلى أن عمان لم تكن تحظى فقط بحكومة تتمتع بحقوق المشاركة السياسية، ولكنها ولم تكن تتخذ التدابير الملائمة كي تبقى على رأس المبادرة وتكون ممن يواكب الظروف المتغيرة ويسبقها. ولم تكن دعوة المرأة للاضطلاع بدورها الحقيقي في المجتمع من أجل تحقيق أهداف سطحية، ولكن لأن ذلك كان في مصلحة عمان. في واقع الأمر، فقد حاز السلطان إعجاب الشعب في هذه المسألة أثناء جولاته السنوية للسلطنة.

في ظل الأوضاع غير الرسمية، أنصت قابوس جيداً في بداية الأمر إلى شكاوى ومظالم شعبه ومقترحاته، والتي غالباً ما تناقضت ـ طبقاً لمصادر خبيرة ـ مع الصورة التي رسمها له المستشارون المقربون في ما يتعلق بشؤون البلاد المختلفة[٤٦]. وفي حال وجود أية مظلمة تستحق النظر، غالباً ما كان السلطان يستدعي الوزير المختص والمسؤول ويكلفه التعامل معها على الفور. هذه التفاعلات واللقاءات بين قابوس وشعبه هي التي أدت في مجموعها إلى إقناع قابوس بضرورة دعوة الشعب للمشاركة بفعالية أكبر في صناعة القرار.

وعلى خلافاً المجلس الاستشاري الذي لم يكن سوى مجلس استشاري بحت، طالب مجلس الشورى أعضاءه بالاضطلاع «بمسؤولياتهم». وفي الحقيقة كانت لوائح المجلس محددة تماماً، قياساً بالمعايير العمانية على الأقل، ولم تكن تنقصها عناصر الحداثة

والتغيير. فعلى سبيل المثال، نصت المادة رقم ٧٨ من المرسوم الذي أقر إنشاء المجلس بأن الأعضاء يمكنهم توجيه الأسئلة لوزارء الخدمات، وهي ميزة تم تفعيلها على نحو واسع النطاق[٤٧].

وعلى نحو مفاجئ وجريء، ألقت مسقط الضوء على تقاليد السلطنة العميقة الجذور، واختارت مواصلة طريقها بإيقاع يتماشى مع الحيوية التي تتمتع به عمان؛ فطالب الحاكم الأعضاء بالإخلاص والتفاني في القيام بواجباتهم وايلاء عناية خاصة بخدمة مجتمعهم وتطويره وتلمس احتياجات المواطنين وعرضها في إطار من الواقعية والموضوعية. وبالرغم من حداثة أعضاء المجلس في هذا المضمار، إلا أنهم تمسكوا «بحقهم» في استجواب الوزراء ومساءلتهم وتقويم برامج الدولة وصياغة التشريع والمساعدة في وضع خطط التنمية. وفي البداية، اختير أعضاء المجلس بموجب نظام انتخابي ثنائي المراحل كان يهدف إلى «تحقيق التوازن في عملية التمثيل في كل أنحاء الوطن على النحو المطلوب»[٤٨]. وفيما كان المرشحون الثلاثة يُختارون من بين الأشخاص المعروفين في كل ولاية، كان السلطان يعين واحدا منهم ليخدم دورة واحدة تستغرق ثلاثة أعوام. وجرت زيادة عدد الأعضاء إلى ثمانين في الدورة الثانية عام ١٩٩٤، حيث إن الدوائر الانتخابية المختلفة بلغت ٣٠٠٠٠ أو ما يزيد ممن حصلوا على مقعدين، وذلك تماشياً مع تعداد عام ١٩٩٣[٤٩].

وعلى مر السنين، مر مجلس الشورى بعدة تعديلات وإصلاحات رئيسية كبرى، أهمها عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٣ (كما تم الاتفاق على عقد الانتخابات الجديدة في أواخر عام ٢٠٠٧). وفي ١٦ أكتوبر ١٩٩٧، قام ما يقارب ٥١ ألف شخصية بالاقتراع السري لتعيين ٧٣٦ مرشحاً من بينهم ٢٧ امرأة. ولأول مرة في التاريخ العماني، سمح للمرأة بالانتخاب في جميع ولايات الدولة البالغة ٥٩ ولاية، وليس فقط في منطقة العاصمة. وبالتأكيد ظهر ٧٣٦ مرشحاً ينتمون إلى «فئة اجتماعية» معينة ويخضعون لمراقبة وزارة الداخلية. ومع ذلك أُجريت تغييرات ملحوظة، فيما تقدمت مجموعة انتخابية أخرى. وبكل بساطة فإن وجود عدد كبير من العمانيين المتحمسين في العملية الانتخابية كان بمثابة كسر للممارسات السابقة التي اعتادها العمانيون. وبالمثل، أعيدت الطريقة نفسها في انتخابات مجلس الشورى الرابعة في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٠ مع

إدخال تعديلات أكثر أهمية. وشهد مجلس الألفية الثالثة ارتفاع العدد الاجمالي من العمانيين الذين يحق لهم بالتصويت إلى ٩٣٤,١١٤، ثلثهم من النساء. وأُدخل تغيير أخر مهم ألا وهو ضرورة تسجيل المنتخبين لدى الولاة بدلاً من رؤساء القبائل كما جرى في الانتخابات السابقة. وتمكن ٥٦١ مرشحاً من ترشيح أنفسهم في انتخابات ٢٠٠٠، بمن فيهم ٢١ امرأة. أصدر السلطان مرسوماً سلطانياً بالفائزين وهم المرشحون الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات للمجلس الذي يتكون من ٨٣ عضواً (والذي ارتفع من ٨٢ عضواً حيث تجاوزت محافظة أخرى حد ٣٠٠٠٠ نسمة). وبالتالي كان هذا أول استفتاء مباشر يقرره صندوق الاقتراع. وأخيراً في أكتوبر ٢٠٠٣، عقدت عمان أولى انتخاباتها العامة، بمشاركة نحو ٨٢٢٠٠٠ مواطن بلغوا سن الحادية والعشرين فما فوق (بمن إجمالي عدد السكان البالغ نحو ١٩٦٠٠٠٠ نسمة) ممن يسمح لهم بالاقتراع[٥٠]. وفي تلك المرحلة، ورغم الحملة الإعلامية المستخدمة للترويج وتشجيع المشاركة، قام بالتسجيل للانتخابات نحو ٢٦٢٠٠٠ (بمن فيهم ١٠٠٠٠٠ امرأة) صوت منهم أقل من ٢٠٠٠٠٠ شخص فعلياً. ووصل إجمالي عدد المرشحين في الانتخابات إلى ٥٠٦ (بما فيهم ١٥ امرأة) حيث جرى اختيار المرشحين الثلاثة والثمانين منهم، ومن بينهم السيدتان، وكانت كلتاهما من العاصمة، الأمر الذي أكد التمسك بالتقاليد المحافظة[٥١]. وواحدة من بين المرشحات الإناث الفائزات في الانتخابات أعلنت أن الظهور الرث والضئيل للنساء كان «نتيجة ضعف الثقة بالمرأة باعتبارها قائداً، وكان هذا هو نمط التفكير السائد بين الشعب»[٥٢]. هل كانت هذه النتائج تحدث نتيجة التطبيق السريع للديموقراطية في البلاد، أم أن العمانيين كانوا أكثر واقعية بصفة عامة؟

وبقدر ما كان حق التصويت العام حدثاً فريداً في منطقة الخليج، فإن مبادرات السلطان قابوس لم تكن تنقصها الحداثة. والمثال الحي في هذا الصدد، عندما أصدر السلطان في ما بعد مرسوماً بحق المرأة في أن تصبح عضواً في مجلس الشورى، تقدم المرشحون للتنافس في الأجواء التي كانت لا تزال تمثل بصفة عامة مناخاً أبوياً. لقد كان في هذا تحرك غير مسبوق في كل أنحاء شبه الجزيرة العربية، بما فيها الكويت، وهي أكثر دول المنطقة تحرراً من النواحي السياسية. ومما لا شك فيه، أن المشاركة الحية والفعالة للمرأة في مواقع المسؤولية جسدت رغبة السلطان في مشاهدة المرأة العاملة تحظى بثقة الشعب واحترامه. وفي ما يلي ما جاء في حديثه:

«ندعو المرأة العمانية في كل مكان في القرية والمدينة في الحضر والبادية في السهل والجبل أن تشمر عن ساعد الجد وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية..... كما أن الأمل كبير في الفتاة العمانية التي حظيت بقسط من التعليم ان تعمل جاهدة على الاخذ بيد أخواتها في المجتمع المحلي والنهوض بهن وصقل مواهبهن والارتقاء بإمكاناتهن المادية والمعنوية لنهضة عمان الحديثة التي لا بد وأن تتضافر جميع القوى من أجل استمرار تقدمها نحو غايات المجد والعزة والازدهار. إننا ننادي المرأة العمانية من فوق هذا المنبر لتقوم بدورها الحيوي في المجتمع ونحن على يقين تام بأنها ستلبي النداء»[٥٣].

ومع ذلك، لم تبل المرشحات الإناث بلاءً حسناً في انتخابات مجلس الشورى، حيث تطلبت الأعراف والتقاليد الدينية والاجتماعية إيقاعاً أبطأ. وبصورة لا تقل أهمية عن ذلك، فإن الأداء الإجمالي للاستفتاء العام لعام ٢٠٠٣ عكس إحباطاً واسع النطاق لدور المجلس ذاته. وبالنسبة إلى أحد المراقبين، فإن المؤسسة (مجلس الشورى) «لم يكن لها سلطات وصلاحيات على الإطلاق»، ليس فقط بسبب القيود الجوهرية التي كانت مفروضة على إطلاق الحملات الانتخابية، ولكن لأنها افتقرت أيضاً إلى وجود صلاحيات جوهرية تسمح بإزاحة أي مسؤول وزاري أو إعاقة أي تشريع لا يحظى بأية شعبية[٥٤]. وذكر مصدر آخر أن «مواطنين عمانيين شباباً مثقفين ومتعلمين» رغبوا في «بسط نطاق أوسع من الديموقراطية ولا سيما ... إعطاء الحق للمؤسسة بإصدار تشريعات بشأن بعض الموضوعات ذات الاهتمام الوطني»[٥٥]. وبالنظر إلى الصلاحيات المحدودة الحالية للمؤسسة، فقد يتعذر تماماً في واقع الأمر توقع أي جدل على الصعيد الوطني من الصفوف المختلفة، رغم أنه قد يتعذر على البعض الاستهانة بعمل الدوائر الانتخابية المهمة الجاري حالياً. وأعاد تأكيد هذه النقطة عضوان اثنان ناشداً من أجل فهم ما إذا كانت الإيقاعات التي تتخذ بها السلطنة مواقفها وردود فعلها سريعة بشكل لم يتماش مع الإيقاع المتبع في أماكن أخرى في منطقة الخليج، أو في كل أنحاء العالم أجمع. أكد رئيس مجلس الشورى، الشيخ عبد الله بن علي القتبي، الحاجة إلى بناء الثقة الشعبية بالمؤسسة وتقدير المهمات المتعددة التي يكلف بها الأعضاء تجاه دوائرهم الانتخابية باعتبارها لبنات البناء لبلوغ الأهداف على المدى الطويل[٥٦]. وهناك أيضاً من ممثلات الشعب قياديات شغوفات بالمثل أيضاً لإلقاء الضوء على حاجات مناطقهم

والدور الذي يمكن أن يؤدينه في سبيل إنجاز الأهداف قدر الإمكان[٥٧].حتى وإن سيطرت قضايا لقمة العيش الأساسية على الاعتبارات الداخلية، فقد كانت السلطنة في سبيلها نحو التوسيع الثابت لرقعة المشاركة الشعبية في الحكومة، وذلك من أجل العمل على نزع فتيل النزاعات الحكومية الداخلية.

مجلس الدولة

عندما قام السلطان قابوس في البداية بتعيين أربعين عضواً في مجلس الدولة الجديد في عام ٢٠٠٠، اعتبرالأغلبية من المتابعين الأمر أنه إضافة ذات قيمة، بالرغم من عدم اكتمال الصورة التي سيكون عليها المجلس واضحة.

كان من المقرر أن يتمتع المجلس الجديد، الذي اعتبر كهيئة أعلى من مجلس الشورى، بمهمة نادرة وهي مساعدة العمانيين على مناقشة كافة الموضوعات والاستفسار عن المشاكل المثيرة للجدل والتي تواجه المجتمع العماني بأكمله. وبخلاف المجلس الأقل درجة، الذي رحب بقيام مسؤولي الوزارة «بمحاسبة» واضحة وصريحة حول أنشطتهم المختلفة، وكان من المفترض أن مجلس الدولة هذا عليه أن يؤكد «روح عمان ونبضها». ولم يكن من المفترض أن يقدم مجلس الدولة فقط النصح والمشورة للحكومة بشأن الأمور المتعلقة بالسياسة العامة، ولكن كان من المفترض عليه أيضاً العمل باعتباره ضميراً لها.

كان أحدث مجلس للدولة ـ الذي تم تشكيله في أكتوبر ٢٠٠٦ ـ يتكون من سبعة وخمسين عضواً، وهو أكثر عدداً من ذلك المجلس الذي عُيّن في عام ٢٠٠٠ بسبعة عشر عضواً من بينهم تسع نساء. وتحت رئاسة يحيى بن محفوظ المنذري، فإن أعضاء المجلس يخدمون لمدة ثلاثة أعوام. جميع الأعضاء كانوا وزراء في الحكومة السابقة بصفة عامة، ومسؤولين كباراً بالإضافة إلى شخصيات بارزة وهامة من القبائل المختلفة ويتمتعون بالخبرة الهائلة والخدمة العامة[٥٨]. أما إذا كان السلطان كان ينوي تشكيل زمرة من النخبة لتقوية الوحدة الوطنية فإن الأمر ما زال غير معروف. ومع ذلك فإن مجلس الدولة يعتبر منتدى استشارياً أكثر من كونه نظاماً تمثيلياً، الأمر الذي يدعم الافتراض أنه يعمل كهيئة وطنية.

لماذا اختار السلطان قابوس هذا التحرك فيما لم يتم بعد الاستقرار على مجلس الشورى؟ من بين عدد كبير من الإجابات، فإن أرجحها هو أن السلطان قابوس سعى إلى الحد من «الاستقلالية» المتنامية لمجلس الوزراء. وبالطبع سيسعد الوزراء كثيراً بأن يخدموا حاكمهم، ولكن الأخير وجد ذلك ملائماً كي ينظر بطريقة أخرى إلى الأمر عندما كان في ذلك الوقت العديد مشغوليين في أنشطة قد توصف بأنها أنشطة منحرفة. كان نائب رئيس الوزراء الأسبق للشؤون الاقتصادية طوال حياته معروفاً بالسيطرة على الامتيازات الاقتصادية والتجارية الرئيسية، والتي تراوح في ما بين السيارات الفارهة إلى مشروعات الإسكان المختلفة. ولقد كانت مشترياته للتحف الغربية والإسلامية الفنية النادرة للغاية والتي تجاوزت قيمتها ملايين الدولارات مثار جدل وحديث أيضاً. من ثم أشار العمانيون بغضب وسخط إلى الفيلات التي تتجاوز قيمتها ملايين الدولارات وتطل على العاصمة، والتي يمتلكها الوزراء ويحاولون التنافس في ما بينهم كل يريد التفوق على جاره. وطبقاً لعدد من أعضاء مجلس الدولة، فقد كان الهدف من الجدل المتواصل وإلقاء الضوء على هذا الترف هو المبالغة والتضخيم، وبالتالي طالبوا الأعضاء البارزين في المجتمع بالتزام معايير وسلوك مقبولة[٥٩]. وبالطبع يوافق الوزراء على استراتيجية حين يلزم الأمر، ولكنهم تنافسوا واختلفوا بشأن التكتيكات المستخدمة. وحتى حين عجز الحاكم عن توقيع العقوبات علناً على هؤلاء الذين أساؤوا استخدام السلطة والمميزات الممنوحة لهم، إلا أنه كان يتوقع قيام نظام للمحاسبة في الظهور تدريجياً في السلطات العليا.

وبالدرجة نفسها من الأهمية أيضاً، دار القلق حول وجود اختلافات في السياسات العامة بين كبار صانعي القرار بشأن الكيفية التي سيكون بها التصدي لتلك الاختلافات على الملأ. وعلى سبيل المثال، فقد قاد وزير الدولة للشؤون الخارجية، يوسف بن علوي بن عبد الله، الاستراتيجية التي ترى أن مصالح السلطنة كانت تتطلب تنسيقاً ملائماً بين موقف السلطنة وموقف المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بسياسات الدولتين حيال اليمن[٦٠]. وعلى الجانب الآخر جادل عبد العزيز الرواس، الذي شغل سنوات منصب وزير الإعلام والذي أصبح الآن مستشاراً للسلطان للشؤون الثقافية، بأن مصالح السلطنة على الأجل الطويل كانت تستلزم سياسة شبه مستقلة عن جميع الاطراف من أجل التعبير بصورة أفضل عن المصلحة الوطنية[٦١]. وبالمثل، وبالرغم من أن وزير الاقتصاد، أحمد عبد النبي المكي، كان يرى أن التنافس مع دبي ليس أمراً محبذاً، فقد عمد قادة

النشاط التجاري الظفاريون إلى بناء مراكز ضخمة على الموانئ في صلالة من أجل منافسة الاحتكار السائد في مجال الشحن في الشمال على الساحل الإماراتي. وكان يتعذر بالطبع تحديد أي الموقفين يجب أن يطغى على الآخر، ولكن يكفي القول بأن العمانيين كانوا «يناقشون» هذه الموضوعات بصورة سرية خاصة جداً وعاتبوا السلطان قابوس لعدم حزمه في مثل هذه القضايا. كذلك تساءل البعض عمّا إذا كان مجلس الدولة قادراً على مواكبة المستوى المطلوب منه والتعبير عن «حس الأمة العمانية» التي لطالما أرادها الحاكم والشعب على حدٍّ سواء. ولم يكن من المستبعد أن تتضاءل السرية، بمرور الوقت، وأن تظهر المزيد من المنتديات المفتوحة للتصدي للمشكلات والاعتبارات الوطنية ذات الطابع القومي لدى الشعب. ورغم توقع قلة قليلة أن هذه العملية ستسير بإيقاع متباطئ، إلا أن مسقط قامت بصورة دائمة بتنظيم إصلاحات فريدة تميزت بأنها تدريجية في طبيعتها وجوهرها. واختلف الشعب العماني حول الإجراءات، مع انتظار الغالبية العظمى للنتائج الإيجابية القوية في شغف، بينما تجمعت الجماعات ذات المصالح المشتركة وضغطت على الحاكم للحصول على مزيد من الوقت.

أما الموضوع الرئيسي الذي سيكون مطروحاً في المستقبل أمام مجلس الدولة، فسيتمثل في الفساد والآثار الناتجة منه التي تنهش وتأكل في جسد المجتمع بصفة عامة؛ ففي الماضي، ربما كان الحاكم يفضل إغفال الدعوات المتعددة للتصدي لهذه المشكلة، ربما للحفاظ على تماسك نسيج الحكومة. ومع ذلك، من الممكن التغاضي عن الاستغلالية إن كان الاقتصاد مزدهراً، ولكن ليس خلال فتراته الصعبة. ويمكن أيضاً الجدل هنا بأن السبب وراء هذا التغاضي في ما مضى كان من أجل الحفاظ على وحدة الدولة نفسها. وحين تنافس كبار مسؤولو الحكومة، كانت النتيجة النهائية تضاؤل الثقة في النظام أجمع، ما أدى إلى احتكار المصالح في يد فئة قليلة[٦٢]. وبالنسبة إلى العمانيين، كان هذا منهجاً غير مرغوب فيه، حتى وإن لم يكن الكثير منهم يستطيع الاعتراض على ذلك. وتعجب المواطنون من سماح السلطان قابوس لوقوع مثل هذه الفرقة، ولا سيما عندما علم الكثيرون بأن وطنيته، بالإضافة إلى دوافعه، كانت لا تقل عن وطنيتهم ودوافعهم. ومن دون توقع أي إجراء، نادى أحد المشرعين بنهضة جديدة، مطالباً السلطان بعمل انقلاب على إدارته للقضاء على أولئك الذين أساءوا استخدام تسامحه ونياته الطيبة[٦٣].

وحتى يومنا هذا، فإن البرامج المؤسساتية الجريئة للحاكم لم يتمخض عنها اهتمام كبير في ما بين أفراد الشعب بشكل عام، حيث اعتبر عدد كبير من العمانيين المجلسين مؤسستين لا حول لهما ولا قوة، رغم اعتراض عدد قليل منهم على الإجراءات. وبصورة تدعو إلى التناقض، فإن رفضهم للمجلسين ربما كان يرجع إلى حقيقة لا يمكن إنكارها، هي أن أغلبية الشعب العماني تثق بالسلطان أكثر بكثير من ثقتها بأيٍّ من أعضاء المجلس أو مسؤولي الوزارة. ومع ذلك فإنه بغض النظر عن العلاقات الشخصية الحميمة، كان السلطان قابوس على دراية تامة بأن السلطنة قد بدأت فعلاً عملية الديموقراطية. وقد استغرقت أقل من ثلاثة عقود من أجل أن يقوم هذا المجتمع القبائلي بالاقتراع العام، والذي أدى إلى المزيد من المتنافسين على السلطة بشكل أكثر من المتوقع؛ فإذا تمكن الحاكم بشخصيته القوية من كبت مخيلة بعض العمانيين، شباباً وشيوخاً، فإنهم يعتقدون أن الزمن سوف يغير بكل تأكيد المناخ العام ليكون بمقدورهم المطالبة بالتقدم لحمل المسؤولية. وفي تناقض حاد مع ما وقع عام ١٩٧٠، فإن مستوى المشاركة السياسية في السلطنة اليوم عال جداً، حتى وإن لم تدَّعِ مسقط أنها لديها ديموقراطية على غرار الديموقراطية السائدة في الغرب[٦٤]. فهي ليست دولة ديكتاتورية على غرار ديكتاتوريات العالم الثالث ممن لا يتمتعون بحقوق ومميزات. وفي واقع الأمر، وطبقاً لدراسة أجرتها وحدة الاستخبارات الاقتصادية عام ٢٠٠٧، فقد صنفت عمان في الترتيب الثاني والعشرين (والأولى في الشرق الأوسط) في مؤشر السلام العالمي، الأمر الذي يجسد بوضوح كيف تتجاوز عمان الآخرين في سلم التنافس، ولكن ببطء[٦٥].

دور المرأة المتقدم

كما أوضحنا سلفاً، فإن قابوس بن سعيد نادى المرأة العمانية بأن «تشمر عن ساعد الجد وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية»؛ وليس مستغرباً على الإطلاق أننا وجدنا الكثيرات منهن يلبين نداءه بكل حماسة. وبالنسبة إلى مجتمع محافظ بشدة، فإن هذا النداء لم يكن سوى نداء ثوري، يمكنه أن يهدد التناغم الجنسي للمجتمع. والحق يقال، إن العمانيين كانوا على مستوى المسؤولية وعلى مستوى الحدث، فقد أدخلوا سلسلة من الإصلاحات الهامة ـ التي حمت حقوق المرأة، ومنحتها المساواة الكاملة، ومنعت كافة أشكال التمييز ـ ورحبوا بالمرأة شريكة في بناء الأمة. ومن بين الممالك

المحافظة في منطقة الخليج العربي، الإنجاز والتقدم الذي أحرزته المرأة العمانية الفريد من نوعه بالفعل. ومع ذلك فقد كان دور المرأة ــ التي تمثّل ٤٩،٥ ٪ من السكان ـ حيوياً وضرورياً من أجل بقاء البلاد كمجتمع صحي يتمتع بالثروة والرفاهية.

حتى قبل أن يعترف النظام الأساسي لعام ١٩٩٦ بحقوقها القانونية، شاركت المرأة العمانية في الشؤون العامة، وقامت بتشكيل جمعيات واتحادات مختلفة، وشغلت المواقع العامة، وتفوقت في التعليم، والأهم أنها حققت دخلاً كبيراً واحتفظت بالممتلكات والثروة[٦٦]. وطوال هذه السنوات، قام الحاكم بتعيين عدد من النساء في مواقع رئيسية رفيعة، وبعد عام ٢٠٠٣ انتُخبت المرأة العمانية في مجلس الشورى. في عام ٢٠٠٥، خدمت ثلاث نساء في المجلس الوزاري (كوزيرات للتعليم العالي والسياحة والتنمية الاجتماعية)، وشغلت واحدة منهن موقع رئيس الهيئة العامة للصناعات الحرفية، وواحدة شغلت منصب وكيل وزارة، فيما نصبت أخرى سفيرة. كذلك ركز مسؤولو عمان على أنه بموجب نظام الاقتراع العام، يملك جميع المواطنين الذين بلغوا الواحدة والعشرين حق التصويت، بمن فيهم النساء. علاوة على ذلك، فإنهن يمكنهن الترشّح لشغل المواقع العامة في الدولة في حالة بلوغهن الثلاثين على الأقل، وانتخُبت اثنتان منهن في اقتراع عام ٢٠٠٣. في واقع الأمر دخلت المرأة أول ما دخلت مجلس الشورى عام ١٩٩٤، عندما اقتصرت مشاركتها على محافظة مسقط، ثم امتدت لتشمل باقي البلاد عام ١٩٩٧. قام السلطان قابوس بتعيين تسع نساء في مجلس الدولة المؤلف من سبعة وخمسين عضواً في عام ٢٠٠٥[٦٧].

وأقل ما يقال أن هذه التعيينات والانتخابات كانت مذهلة. ومع ذلك، فإن المرأة العمانية عملت أيضاً في مواقع مثل الشرطة والأمن منذ عام ١٩٧٢. وفي عام ٢٠٠٤، ولأول مرة في أية دولة خليجية، كسابقة من نوعها، دخلت المرأة النيابة العامة. وبصورة متزايدة بدأت المرأة العمانية المتعلمة في التفوق والنبوغ في قطاع الصحة. وأوضح وزير الصحة أنه في عام ٢٠٠٠، كان ٥٤٪ من الكادر التمريضي كنّ الأطباء العاملين في مختلف القطاعات الطبية في كل أنحاء البلاد من الإناث، و٤٨٪ منهن يعملن طبيبات أسنان. وطبقاً لأرقام آخر تعداد في عام ٢٠٠٥، فإن المرأة مثلت ٨٥٪ من الكادر التمريضي كنّ من الممرضات ومساعدات الممرضات والفنيات[٦٨]. وبالمثل، مثلت المرأة ٥٦٪ من

الكوادر التدريسية في المدارس الحكومية، و٧١٪ من جميع مدرسي النظام بشكل أوسع. حتى إن هؤلاء الأفراد الذين كانوا يظهرون بين الحين والآخر لفتوا الانتباه بشكل مذهل بفضل عادات العمل الخاصة بهم التي شكلوا بها الفرق الهائل. في عام ٢٠٠٤، أصبحت فرح يحيى النعماني أول فتاة في السلطنة تعمل في مكافحة الحريق، لتكسر بذلك نمطاً عاماً سائداً بأن النساء لم يكن أقوياء بدرجة كافية تجعلهن يؤدين مثل هذه المهمات(٦٩). لقد كان من المثير ملاحظة أنه فيما مثلت المرأة قرابة ٣٣٪ من العاملات في الخدمة المدنية العامة في عام ٢٠٠٠، فإنهن شغلن ١٨٪ من العاملات في القطاع الخاص، وهي نسبة تميل للزيادة في السنوات القادمة. بالفعل فإنه يسهل إغفال المكاسب الثابتة التي حققتها المرأة كعضو مساهم في المجتمع نظراً إلى طبيعة المجتمع المحافظة. ومع ذلك فإن مثل هذا التقويم قد لا يكون صحيحاً بكل بساطة، وهذا ليس بسبب التغيرات السريعة على أرض الواقع، بل أيضاً بسبب العمانيين أنفسهم ـ ذكوراً وإناثاً ـ حيث إنهم لا يرون أي مانع في المشاركة في مناخ العمل بكل أريحية وبساطة، حتى وإن تطلب الأمر إجراء مزيد من الإصلاح والتحسينات.

النظام الأساسي

لقد جربت سلطنة عمان أوجهاً عديدة من الديموقراطية بعد عام ١٩٧٠، حتى وإن كان أكثر الإنجازات ظهوراً حتى يومنا هذا تلك التي صاحبت مجلس الدولة(٧٠). في نوفمبر ١٩٩٦، أعلن قابوس بن سعيد أنه ينوي إدخال نظام أساسي، ويعد ذلك بمثابة ثورة كبيرة في البلاد ويضع سابقة فريدة من نوعها لكل المنطقة(٧١). وهذا «الدستور» الكتابي قدم وثيقة بالحقوق، والحرية المضمونة للصحافة، وشجع على التسامح الديني، وركز على تطبيق المساواة من جميع النواحي الجنسية والعرقية، وقام بتعيين هيئة قضائية مستقلة ـ على غرار نظام المحكمة العليا ـ والتي قد تفسر النظام الأساسي وتعمل كوصي عليه(٧٢).

هذه المبادرة غير المسبوقة تنبئ بمستقبل عمان. وبمرور الوقت، قد يظهر السلطان أو ربما خليفته كأول ملك دستوري في شبه الجزيرة العربية. ومع ذلك، يبقى إيقاع الإصلاح بطيئاً رغم كل ذلك، ويظل مرتبطاً في عدة أمثلة ونواح مختلفة، بالأزمات المختلفة التي

تعصف بالبلاد. كذلك يدعي نقاد المنهج العماني أن مبادرات عام ١٩٩٦ اتُّخذت فقط بعد الانقلاب الفاشل الذي حدث في عام ١٩٩٤ والذي هزّ النظام بأكمله[٧٣].

ومع الإشارة بالتحديد إلى أمور الخلافة، فإن النظام الأساسي ينص بصفة خاصة على وضع طريقة خاصة للعائلة الحاكمة من أجل اختيار الخليفة، ولكن لا توضح بصورة حاسمة ما إذا كان الحاكم التالي للسلطنة ينبغي أن يأتي من فرع محدد من عائلة آل سعيد أو لا. كذلك فإنه ينص أيضاً على أنه، إذا لم يتمكن مجلس العائلة ـ لا العائلة كما قد يفترض البعض بصفة عامة ـ من الاتفاق على أي خليفة في خلال ثلاثة أيام من وفاة الحاكم، عندئذٍ ينبغي على مجلس الدفاع تعيين الشخص المحدد في خطاب يتركه السلطان قابوس. وفي مزيد من إجراءات التحول المؤسساتي في إطار الديموقراطية في عمان ولا سيما في ما يتعلق بأمر الخلافة، سعى السلطان قابوس إلى الحد من أي معارضة قد تتسلل إلى البعض، ولا سيما المعارضة التي استهدفت العائلة الحاكمة.

الحكام المعاصرون: آل سعيد في عمان

عندما اعتلى قابوس عرش البلاد، لم تكن عمان تلك الإمبراطورية الواسعة الأركان التي كانت تتكون من السلطنة ذاتها ودول الإمارات العربية المتحدة والبحرين وأجزاء من إيران وسواحل باكستان، وزنجبار، وسواحل أفريقيا الشرقية. تضاءلت الإمبراطورية كثيراً بسبب التدخلات الخارجية والإدارة الضعيفة. وقام ثلاثة حكام متتالين؛ وهم فيصل وتيمور وسعيد بتكوين صداقات محدودة في ما بين أخوتهم من العرب والمسلمين، واعتمدوا فقط على بريطانيا (وبنطاق أضيق على الهند) لتقود عمان وواجه قابوس بن سعيد، الزعيم الذي استنجدوا به من أجل وضع نهاية للعزلة التي فرضتها السلطنة على نفسها، مهمة ملحة للغاية، وهي إنقاذ حكم آل سعيد وإنعاش الأمة.

قابوس بن سعيد آل سعيد (حكم منذ عام ١٩٧٠ ـ)

الحق يقال، إن السلطان قابوس أدرك أن شعبيته كانت نتيجة سياسته الانفتاحية الجديدة، ولم تكن تنطوي بالضرورة على كلمات المواربة والنفاق، فقد كان يحتاج إلى إثبات

ذاته بسرعة في أعين رعاياه. وبدلاً من الابتعاد عن إرث والده، صرح على الملأ بأنه يختلف عن سعيد بن تيمور بإعلانه: «كنت ألاحظ بخوف متزايد وسخط شديد عجز والدي عن تولي زمام الأمور .. إن عائلتي وقواتي المسلحة قد تعهدوا لي بالطاعة والإخلاص.. إن السلطان السابق قد غادر السلطنة، وإني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ باسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية»[٧٤]. وعندها طار الحاكم الشاب إلى مسقط، ألزم نفسه وتعهد بالتغيير قائلاً: «أيها الشعب سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل وعلى كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب»[٧٥]. لقد قام بتعيين عمه السيد طارق بن تيمور رئيساً للوزراء، وخلع من السلطة رموزاً كبيرة كانت تعمل لدى النظام القديم، وقام بعزل الرائد ليزلي تشونسي (الذي كان يشغل وقتئذٍ القنصل البريطاني العام) نظراً «قصوره وعدم كفاءته» وأعلن تحرير العبيد والمساجين، وأيد افتتاح صحيفة أسبوعية مستقلة، اسمها «الوطن»، وصرح بإقامة محطتين إذاعيتين؛ واحدة في مسقط وأخرى في صلالة. كذلك عفا عن العمانيين الموجودين في المنفى للتواطؤ على السيد سعيد، وناشدهم الرجوع إلى الوطن والإسهام في إنعاشه، وتعهد بالاستثمار في برنامج لتعمين المواقع الوظيفية المختلفة يشمل إحلال وظائف «الضيوف» العاملين في مسقط[٧٦].

وفي خلال أشهر، عمل قابوس على تغيير اسم الدولة إلى «سلطنة عمان» (من «مسقط وعمان» وقد كان اسماً يعبر عن الفرقة)، وتبنت علماً جديداً، وكرس قدراً هائلاً من وقته ومجهوده في حرب ظفار. وأدرك أيضاً أن الحاجة إلى وجود رؤية واضحة كان أمراً ضرورياً، حيث إنه بدون رؤية ـ يشارك فيها أغلبية العمانيين ـ قد يتعذر بالتالي فرض الوحدة الوطنية.

ولد قابوس بن سعيد في صلالة في منطقة ظفار جنوب عمان في ١٨ نوفمبر ١٩٤٠. وهو الابن الوحيد للحاكم الراحل سعيد بن تيمور، والثامن مباشرة في سلسلة عائلة آل بو سعيدي. تأسست الأسرة في عام ١٧٤٤ على يد أحمد بن سعيد، وهو زعيم تمتع بالقدرة على توحيد البلاد بعد أن مزقتها الحرب الأهلية. قضى قابوس شبابه في صلالة، حيث تعلم الدراسات الإسلامية. وعندما بلغ السادسة عشرة، أرسله والده إلى مؤسسة تعليمية خاصة في إنكلترا، وفي عام ١٩٦٠، التحق بأكاديمية ساندهيرست الملكية

العسكرية كضابط تحت التدريب. بعد التخرج من ساندهيرست، التحق بكتيبة مشاة بريطانية عاملة في ألمانيا لمدة عام واحد، وشغل موقعاً داخل الجيش البريطاني كأحد الضباط. وبعد خدمته العسكرية، درس قابوس الحكومة المحلية في إنكلترا، وذهب في جولة حول العالم قبيل رجوعه إلى وطنه. وقضى الستة أعوام التالية في صلالة قيد الإقامة الجبرية في منزله يدرس الدين الإسلامي وتاريخ بلاده وشعبه. وفي نهاية الأمر أجبرت بريطانيا والده على التنحي والتنازل عن العرش، واعتلى قابوس العرش في ٢٣ يوليو ١٩٧٠. كما أنه وصل إلى مسقط بعد ذلك ببضعة أيام ـ ليرى عاصمة بلاده لأول مرة في حياته ـ ليبدأ مهمة إعادة بناء عمان. في ٩ أغسطس ١٩٧٠، ألقى قابوس أولى خطبة له حدد فيها رؤيته للشعب العماني وبلاده، وهي رؤية قام بدراستها وبلورتها بصورة لا تقبل الشك في صلالة إبان الفترة المظلمة من حياته.

تقويم لآخر أحداث تعاقب الحكم في عُمان

حتى بعد أن اعتلى السلطان قابوس عرش البلاد بثلاثة عقود ونصف، تظل الطريقة التي اعتلى بها عرش البلاد موضوعاً شديد الحساسية. ولم يحظ سعيد بن تيمور على وجه اليقين بالقبول أو الشعبية، فكان هناك استياء عام من حكمه، وكذلك في قدرته على القضاء على حركة المتمردين في ظفار. أصبح قابوس محور المعارضة داخل نطاق العائلة الحاكمة، وبمساعدة عدد من أهل البيت ذوي النفوذ، خطط لإطاحة والده[٧٧]. لقد أُعدَّ الانقلاب بحرص وبعناية بدعم من عدد من الشخصيات، بمن فيهم بريك بن حمود الغافري، إبن والي ظفار، وحمد بن حمود آلبو سعيدي، سكرتير السلطان سعيد بن تيمور؛ واللواء تيموثي لندن، وهو زميل سابق لقابوس في كلية ساندهيرست الحربية الذي أرسل في إعارة إلى الجيش كضابط مخابرات، وعدد من المسؤولين البارزين في شركة تنمية نفط عمان. وعلم كبار مسؤولي بريطانيا في الخليج، بمن فيهم القنصل العام في مسقط، دافيد سي. كراوفورد، والمقيم السياسي في منطقة الخليج العربي، جيفري آرثر، بجميع المناقشات وأبدوا استعدادهم لتقديم يد العون والدعم المعنوي. ولكن عارض ذلك البعض الآخر من المسؤولين البريطانيين، ولا سيما وزير الحربية التابع للسلطان، اللواء بات وترفيلد. ولقد قامت لندن بإعادة تعيين وترفيلد في منصب آخر في يناير ١٩٧٠، وهكذا تمكنت من القضاء على معضلة سياسية كبرى. وحل محله العقيد هيو أولدمان، الذي

ضمن استمرارية عمل الحكومة. في مايو ١٩٧٠، تلقى قابوس تأييداً من عمه، وفي يونيو ١٩٧٠، عندما سنحت الفرصة (هجوم من المتمردين على مدينة إزكي)، قام بتفويض مؤيديه باتخاذ الإجراءات المناسبة.

وفي ليلة ٢٣ يوليو ١٩٧٠ واجه بريك بن حمود سعيد بن تيمور الذي أطلق النار على نفسه بطريق الخطأ فأصاب قدمه قبل الموافقة على مغادرة القصر، وأجبر على التوقيع على تنازله عن الحكم لابنه الوحيد ثم ذهب جواً على متن طائرة تابعة للقوات الجوية الملكية إلى البحرين حيث اعتُني بجراحه[٧٨]. وأسرع به على طيران الخليج إلى لندن حيث تلقى المزيد من الرعاية قبل إقامته في فندق دورشستر[٧٩]. لقد كان من الواضح أن قابوس كان قاسياً في حق والده، وفي مقابلة سابقة صرح بأن والده «كان على معرفة بخمس لغات إلا أنه غير مثقف. فالمعرفة شيء والثقافة شي آخر. وأنه كان ينتهج سياسة لم يوافق على التخلي عنها لأنه اعتقد أن سياسته كانت الأفضل. وكان عنيداً ومتعصباً. ولم يكن يؤمن بالتغيير، وذهب تفكيره إلى الوراء إلى عهد يختلف عن عهدنا الحالي لذا فقد وجب إسقاطه عن السلطة وهذا ما حدث»[٨٠].

كان قابوس قد بلغ ثلاثين عاماً من العمر عندما وقعت عيناه للوهلة الأولى على مسقط، العاصمة التي كانت بعيدة الوصول عليه منذ عقود عدة باشر في الحال باتخاذ اللازم، حيث استدعى مدير فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في مسقط، إضافة إلى مدير شركة تنمية نفط عُمان ووزير الدفاع لتقديم إيجاز عن حالة البلاد. وما قاله هؤلاء المسؤولون الثلاثة لقابوس كان الحقيقة: إن وضع عُمان سليم من الناحية المالية، حتى وإن كانت في أزمة شديدة من الناحية التنموية، وعلى الرغم من التحديات، فإن الحاكم الشاب قد شجع الجماهير المتحمسة التي تجمعت لتحيته، واعداً إياهم بمستقبل زاهر. وكان الشيء الملحوظ هو التعبير الصادق للمساعدة الذي أظهره العديد تجاه الحاكم الجديد عندما عرفوه على حقيقته؛ فالقليل من الأفراد قد رأوه من قبل. وكانت الآمال عالية بين السكان، إلا أن موظفي الدولة لم تكن لديهم أدنى فكرة عما سيحدث أو ما يجب حدوثه في المستقبل في السلطنة، فزعماء الانقلاب لم يخططوا لليوم التالي.

وعلى الرغم من هذا الشك، فإن الوقت كان صحيحاً للتغيير الجذري في الشؤون

الداخلية لعُمان، فمسقط كانت متخلفة في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي التي تحدث في الخليج، وكان الخوف يتزايد من أن الخفض (في النفقات) المفروض ذاتياً في السلطنة قد يفسد فرص نجاحها. علاوة على ذلك، فإن إيرادات عُمان المتواضعة من البترول عقب عام ١٩٦٤م لم تخصص لمتطلبات التنمية الضرورية جداً، وإن حالة التوتر في ظفار كانت تعني أيضاً أن تورط السلطنة في الجنوب كان يستنزف مواردها المتواضعة. وكان البريطانيون قلقين على مبدأ المحافظة (النزوع إلى الإبقاء على ما هو قائم ومقاومة التجديد) القديم للسلطان وعناده حيال فتح السلطنة للاستثمارات الأجنبية. وأعلنت بريطانيا عن خططها للانسحاب من الخليج في عام ١٩٦٨م، إلا أنها لم ترغب في ترك بقعة سوداء خلفها. لقد كانت، بطريقة غريبة، مسؤولية بريطانية في وضع حد للصراع. عند وصول قابوس إلى مسقط كانت عُمان تفتقر إلى المؤسسات السياسية الحديثة. وفي الواقع، لم تكن فيها حكومة بحد ذاتها. والقليل من الأفراد في ما عدا السلطان كان لهم القليل من السلطة. ولم يكن هناك أي شخص آخر مجهز لصنع القرارات الروتينية حول معظم المسائل الحياتية التي تؤثر على السلطنة. وقد قضى قابوس، بعد مأساة طفولته الوحيدة و«تعاسة السنوات التي قضاها في ساندهرست حيث إن العادات البريطانية الاستثنائية التي شهدها هناك لم تخدمه في تعزيز ثقته بنفسه»، قضى سنوات صعبة عديدة في صلالة وكان يشاهده قلة من الزائرين لأن «والده» حجبه بشكل حذر (ولكن لم تكن درجة الحذر كافية) عن ضيوفه. وكان قابوس قليل التجربة عند توليه العرش، ولم يكن إعداده جيداً ليتولى القيادة الصارمة ويفرض سلطته. وبسبب معرفته بقليل من العمانيين، كان يحيط به مستشارون بريطانيون، «يتملقون له ويناصرونه»، ويعتمد عليهم سعياً وراء الحقيقة. وعرف الحاكم الشاب أنه «لم يكن باستطاعته اتخاذ قرار لوضع سياسة إيجابية دون مساعدتهم، وفي الواقع، دون قوتهم لضمان تنفيذها». وما كان ينقصه هو أصدقاء عُمانيون والمعارف في مسقط وبين القبائل على ساحل الباطنة. وكانت قواته المسلحة، أي، الجيش بقيادة بريطانية «تسيطر على المواصلات في كافة أرجاء البلاد، ومن خلال شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة، بين عُمان والعالم الخارجي». وخلص معلق ذكي إلى أنه «هرب من وضع لم يكن له به سلطة إلى وضع آخر»[٨١]. وتعجب القليل من أنه لم يستطع فوراً السيطرة على الموقف». ومن دون أن تكون لديه الخبرة، وتعوزه وسائل تحقيق الاستقلال عن

مستشاريه البريطانيين، شرع قابوس في معالجة مشاكل السلطنة الجمة على جبهات عدة. فقد عهد بتأسيس حكومة جديدة إلى عمه، وباستخلاصه درساً من تراث والده وماضيه، فقد كان يسعى إلى تحقيق استقلال اقتصادي لعمان. ولأن الحاكم كان يدرك أنه بحاجة إلى إثبات ذاته، تناول مشاكل حكومته مباشرة وبحزم وعالج ثورة ظفار بلا تحفظ، وبعزمه على وضع حد لهذه المشكلة المزعجة، فقد أخذ على نفسه عهداً لتسوية وحل الصراع بأي ثمن كان، حتى لو بمساعدة بريطانية إذا دعت الحاجة. وكان قابوس عازماً على عدم تفادي المهام الصعبة على الرغم من افتقاره إلى الخبرة وانعزاله إلى حد ما في بلده. وقد آمن الحاكم الشاب بقدرته على التغيير وفي المقام الأول وثوقه برعيته في تحمل نصيبهم من المسؤولية.

جدير بالقول أن الفراغ السياسي الذي أعقب الانقلاب هو بمثابة تصريح يصور الأمر على نحو أقل مما تقتضيه الحقيقة، وقد أبلغ المجلس الاستشاري المؤقت برئاسة عقيد بريطاني متقاعد ـ وزير الدفاع ـ السلطان بنشاطاته المستمرة، ولكن كان هؤلاء الرجال «مستشارين» بالاسم فقط. وفي الحقيقة، كانوا يديرون دفة الحكم، وخاصة عندما كان السلطان لا يزال يعمل على تحديد ما هو متوقع منه كملك حاكم.

وفي الوقت الذي كان قابوس يتمتع فيه بسلطة مطلقة عام ١٩٧٠، فإن السلطة الإدارية انتدبت للسلطنة واحداً وأربعين والياً، وسلطة قضائية يديرها قضاة من أهل الدين الذين كانوا يحكمون وفقاً للشريعة. في حقيقة الأمر، إن العلاقة بين السلطات السياسية والدينية في عُمان تأسست على نحو ثابت منذ القرن الثامن عند اعتناق غالبية العُمانيين لمذهب الإباضية، الآن الاختلاف في رغبة مسقط في السماح لعلماء الدين للحكم وفقاً للتفسيرات التي خضعت للتجربة من دون تدخل في السياسة[٨٢]. وإلى جانب قرارات أخرى، فسر هذا الإجراء الثقة المتزايدة للحاكم الشاب. وأصبح «العرش» دكتاتورياً في ظل قابوس الذي كرس اهتمامه للمهمة المعقدة، وبشكل أكثر لبناء «دولة».

وبإعلانه نياته في تحديث البلاد والقضاء على القيود الحكومية غير الضرورية التي فرضها والده، دعا قابوس عمه، طارق بن تيمور، إلى رئاسة أول مجلس وزراء حديث في شهر أغسطس من عام ١٩٧٠. السيد طارق، الشقيق الأصغر للحاكم المخلوع، سعيد بن تيمور، تلقى تعليمه في ألمانيا وتزوج سيدة ألمانية (وكانت والدته الشركسية مسيحية).

وكان ضليعاً في عالم المال والأعمال بإلمامه باللغة العربية والتركية والإنكليزية والألمانية إلى جانب إدراكه للتطورات التي تحدث في منطقة الخليج ونتيجة لتصوراته الواسعة في الأعمال التجارية، فقد جعلت منه مرشحاً مثالياً للمنصب المستحدث حديثاً. وأوضح هذا التعيين الحرج خيارات قابوس. ومن دون أدنى شك، كان الحاكم على وعي من أن عُمان لديها قدرة سياسية محدودة. وكان طارق بن تيمور فريداً، وعلى الرغم من ترفه (حيث كانت حياته الاجتماعية في بيروت معروفة جداً)، فإن ذكاءه كان بمثابة سلعة لها حاجة ماسة في مسقط. وبعلمه الغزير وذكائه، كان طارق حليفاً طبيعياً لابن أخيه لأن كليهما كانا يرثيان نكوص السلطان سعيد وعدم ثقة الشعب العُماني في قيادة حياة متطورة. وعلى خلاف أخيه، طارق كان محبوباً ويحظى بالاحترام من العُمانيين إلى جانب الكثير من الجاليات العُمانية المنفية في كافة أرجاء الشرق الأوسط، وهذان الأمران جعلا منه قائداً طبيعياً. ولهذه الأسباب، فإن بعض الأعضاء في لجنة التخطيط البريطانية نصحوا الحاكم في أن يكون عمه مساعداً له بشكل جزئي لتحييد سلطته المستقبلية الهائلة، وربما هذا هو السبب في التعيين، إلا أن التفسير المنطقي بصفة أكثر تركز على رغبة قابوس في الاستفادة من خبرات عمه في شؤون العالم وأحواله[٨٣].

أدرك الرجلان أن احتياجات عُمان الداخلية لا يمكن الوفاء بها بشكل مرضٍ إذا ظلت البلاد في عزلة، فعهد قابوس إلى طارق بمهمة ضخمة تكمن في الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بالبلاد في كافة أنحاء العالم، حتى وإن منعت الخلافات الإقليمية الحلول المتسارعة، وبعمل ذلك فإنه يكون قد حافظ على الحكم الملكي في السلطنة، وقد ساعد رئيس الوزراء حاكمه وعمل بجدٍّ للارتقاء بمكانة البلاد.

معضلة الخلافة لدى آل سعيد

تدرك الغالبية العظمى من الشعب العُماني في الوقت الحالي ـ وفي الحقيقة والواقع ـ أن قابوس يحكم بثقة بالنفس ورباطة جأش، وظل العُمانيون ممن هم في خريف العمر شاكرين ومقرين بالجميل، حتى بدأت حماسة النظام ــ وعلى وجه الخصوص في التسعينيات ــ تأتي بنتائجها العكسية[٨٤]. وأخذت العادات والتقاليد الراسخة بالتآكل بشيء من البطء. غالبية العُمانيين ــ في ما عدا العُمانيين بين سن الخامسة عشرة والثلاثين

الذين كانت توقعاتهم المختلفة أعلى من دون أدنى شك ــ كانوا على رضى من معرفتهم أن حاكمهم كان جديراً بالاعتماد عليه ووضع مصالح الدولة فوق مصلحته[٨٥].

ومع مرور الزمن، وعلى أية حال، بدأ العديد في التساؤل عما إذا كان خليفة قابوس قادراً وحكيماً بالقدر الكافي للحكم بنفس درجة الصلاح والكفاءة. وغيرهم من الصفوة والسكان بشكل عام كانوا حرصاء على التفكير بالخليفة المحتمل، مدركين جيداً أن السلطان قابوس لم يكن له وريث. السؤال القانوني عمّن سيخلف قابوس يبدو أنه قد وجد حلاً بصورة عملية على الرغم من اختلاف التأويلات. وقد نص النظام الأساسي الصادر في عام ١٩٩٦ بكثير من الترحيب على أسلوب الأسرة الحاكمة في اختيار خليفة للحكم إلا أنه لم يوضح ما إذا كان الحاكم القادم للسلطنة يجب أن ينحدر من فرع معين من الأسرة. وكما سبق ذكره، فإنه ينص أيضاً على ما إذا كان مجلس العائلة ـ وليس العائلة بمفهومها العام ـ غير قادرة على الموافقة على خليفة خلال ثلاثة أيام من وفاة الحاكم عندئذ يتعين على مجلس الدفاع تعيين الشخص الوارد اسمه في الخطاب الذي يتركه خلفه السلطان قابوس[٨٦]. وحسب أحد المصادر، فإن هذا الخطاب يظل في عهدة الفريق أول علي بن ماجد المعمري، وزير المكتب السلطاني ومحل ثقة السلطان قابوس منذ أمد بعيد، الذي يعتقد بأن في حوزته «قدرة سياسية كافية لفض المنازعات التي قد تنشأ»[٨٧]. والفريق المعمري الذي كان محل تقويم العديد من المراقبين في السلطنة قد يكون في حيازته في واقع الأمر هذا الخطاب الشهير، ولكن في الحقيقة لا يعرف أحد في هذا الأمر. علاوة على ذلك، فإن قدراته الجوهرية في فض المنازعات داخل العائلة، إن وجدت، من المحتمل أن تكون قد قدرت بأكبر من حجمها. وفي الحقيقة، قد لا يكون مشاركاً في مثل تلك التشاورات المفترضة إذا ما حدثتْ، عقب وفاة السلطان. إضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان ملاحظة أن التأثير العام لأي فرد بذاته قد تضاءل في السنوات الأخيرة، حيث ظهرت العديد من المؤسسات الشرعية، وحيث قام العديد من المنافسين بالمناورة بجد وحذر لتعزيز حرية الوصول عموماً إلى الحاكم. وحتى تاريخه، يؤكد العمانيون المطلعون أن هناك ثلاث نسخ من الخطاب الشهير ـ النسخة الثالثة توجد في لندن ـ تبين بشكل أكثر كيفية وجود العديد من الضوابط والتوازنات داخل العائلة.

بصرف النظر عن «الهوية» في خطاب السلطان قابوس، وبحسب مراقبين حسني

الاطلاع على السلطنة، فإن «المرشح» الذي من المرجح جداً أن يخلف السلطان قابوس يظل واحداً ممن يلي: فهد بن محمود، نائب رئيس الوزراء حالياً، هيثم بن طارق، وزير التراث والثقافة حالياً، شهاب بن طارق، مستشار السلطان حالياً (قائد البحرية السلطانية حتى شهر فبراير ٢٠٠٤)، وأسعد بن طارق، ممثل السلطان حالياً (سابقاً قائد اللواء المدرع التابع للسلطان) إحدى وحدات الجيش وأخيراً الأمين العام للجنة العليا للمؤتمرات[٨٨]. أخوة بن طارق الثلاثة هم أبناء السيد طارق بن تيمور، عم السلطان وأول رئيس وزراء. السيد فهد، ابن عم آخر للسلطان، الذي يرأس جلسات مؤسستها السياسية الرئيسية، مجلس الوزراء. ويمثل فهد البلاد في معظم المنتديات الدولية، ويرأس الوفود العُمانية إلى اجتماعات قمة جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، ويستقبل معظم كبار الشخصيات الزائرة. وبعهد هذه المسؤوليات الجمة له، فإنه يساير جيداً النبض السياسي للبلاد، وهو منصب يوفر نفاذ بصيرة نادرة. وإلى جانب السيد فهد، فإن نسل بن طارق هم أفراد يتمتعون بالقدرة، حتى إذا يفتقر الأربعة إلى القرابة أو الصلة من ناحية الأم التي يمتلكها السلطان قابوس مع قبائل ظفار الرئيسية من خلال والدته المتوفاة، مزون بنت أحمد المعشني والأربعة جميعاً على درجة عالية من التعليم، وضليعين في العديد من اللغات (بما في ذلك طلاقة في اللغة الإنجليزية كما لو كانوا من أهل اللغة)، ويتمتعون بالوفاء والإخلاص في القدرة على قيادة عُمان إذا ما اعتلى أحدهم العرش.

وعلى الرغم من اعتلاء قابوس العرش من دون مساعدة أو دعم آل سعيد على نطاق واسع، فإن السلطان عهد بسرعة بمراكز حساسة إلى الأقارب لتوسيع قاعدة دعمه فوراً، بخلاف والده الذي ترأس مجلساً حكومياً ضعيفاً مكوناً من أربعة أفراد. ومرة أخرى بخلاف والده، فإن قابوس كان يتمتع بالثبات والثقة، وسهلت هاتان الخاصيتان حكمه، لكنهما أدتا إلى أخطاء مؤسفة[٨٩].

ومن دون أدنى شك، احتفظ قابوس لنفسه بألقاب شرفية من قبيل رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الشؤون الخارجية، وزير المالية ورئيس البنك المركزي، لكن من دون إدارة أي من الأجهزة المعنية، وكان ينتدب لإدارة معظم الشؤون اليومية لهذه الوزارات مساعدين من ذوي الثقة والسادة من آل سعيد. وعلى النقيض من سلفه الذي اعتمد

على اثنين من أقاربه لمساعدته ـ أحمد بن إبراهيم بن قيس وشهاب بن فيصل بن تركي ـ والذي نفى إخوانه، بمن فيهم السيد طارق والسيد فهر، فإن قابوس قد تبنى استراتيجية مختلفة. وربما كانت إقامته الجبرية بالفعل في صلالة عند عودته من بريطانيا وخدمته العسكرية في ألمانيا قد أثرت على قراره، إلا أن الحقيقة هي قيامه بتغيير التكتيكات بشكل كبير.

ومن دون تجاهل للخبرة البريطانية الرئيسية، قام الحاكم تدريجياً بترقية أسرة آل سعيد ـ إضافة إلى أفراد أسرة آل بوسعيد الأقارب من ناحية النسب ـ إلى مناصب ذات سلطة وسيادة. وكما جاء أعلاه، فإن عمه السيد طارق، خدم رئيساً للوزراء. وعم آخر، السيد فهر، باشر معظم مسؤوليات وزارة الدفاع بالسلطنة؛ السيد ثويني بن شهاب، ابن عم وابن خال حاكم مسقط السابق، كان ممثلاً شخصياً؛ والسيد فهد بن محمود، ابن عم آخر أيضاً، ساعد قابوس في العديد من المهام، بما في ذلك، وفي الوقت الحاضر، منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء. وشغل السيد هيثم بن طارق المنصب الثاني في وزارة الشؤون الخارجية لعدة سنوات، وقد عُينِّ وزيراً للتراث والثقافة في عام ٢٠٠١، بينما يساعد شقيقاه حالياً السلطان في بعض المهام الخاصة ومن المقربين جداً من دائرته الداخلية، ومن الأهمية بمكان فإن مجلس الوزراء يتضمن العديد من أفراد آل بوسعيد، وعلى رأسهم علي بن حمود بصفته وزيراً للديوان السلطاني (البلاط السلطاني)، سعود بن إبراهيم بن سعود بصفته وزيراً للداخلية، راوية بنت سعود بصفتها وزيرة للتعليم العالي، وبدر بن سعود بن حارب بصفته وزيراً للدفاع.

قادة الجيل القادم

المتنافسون على السلطة في عُمان

عند اعتلاء قابوس بن سعيد العرش واجه تحديات ضخمة. إلا أنه على الرغم من ذلك وهب نفسه لإعادة بناء دولة عُمان القومية. وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، من هم المنافسون المحتملون للسلطة في عُمان، وما هي مراكز السلطة الصاعدة في السلطنة؟ وكيف تفاعل المسؤولون العُمانيون لإيجاد حل أفضل للعديد من النزاعات التي تشغلهم؟

وإذا ما وضعنا في الاعتبار مجموعة أفراد الأسرة الحاكمة، فإنّ من المخادعة إلى حد ما تأكيد أن السلطان قابوس يحتفظ بنفسه بكافة السلطات. قد يكون صحيحاً الافتراض أن من بين الخلفاء المحتملين قلة يشغلون مناصب علياً، لأنه يبدو ظاهرياً أن مثل هذا المقام فقط يسمح بالتعبير عن وجهات النظر السياسية. وفي حقيقة الأمر، إنّ الموظفين من آل سعيد يتحملون العديد من المسؤوليات المختلفة إلى جانب عبء السلطة. وفي مقابلات طويلة تنطوي على نفاذ بصيرة، كرر السيد فهد القول بأن المشاورات بين الحاكم ومجلس وزرائه أقرب كثيراً من المعتقد على وجه العموم، وأن السلطان ليس زعيماً لا يتدخل في شؤون الحكم كما يستنتج في بعض الأوقات. وعلى النقيض من ذلك، أكد أن السلطان قابوس يتابع العديد من المواضيع باهتمام ويعهد بمهمات محددة لمجلس الوزراء بالكامل[٩٠].

ما زال النقاد يشيرون إلى أن السلطان قابوس يحكم بقبضة حديدية، ولتوضيح ادعائهم يؤكدون أن السلطان ذات مرة خفض درجة أحد أقرب أقاربه أسعد بن طارق حيث فقد منصبه العسكري في عام ١٩٩٩ لأسباب معقدة وغالباً غير معروفة، وترقية نائبه إلى منصب قائد للجيش. وأدى ذلك إلى تصور الأمر كأنه صفعة ملكية، إلا أن أسعد أدى العديد من الأدوار البارزة عقب ذلك التاريخ، ولو أنه في واقع الأمر قد عُيِّن في منصب شرفي في بادئ الأمر، إلا أنه تدرج ليباشر مسؤوليات هامة متعلقة بمجلس التعاون الخليجي. وفي شهر فبراير ٢٠٠٢، عُيِّن «ممثلاً»، وهو منصب كان يشغله سابقاً السيد ثويني ابن شهاب آل سعيد، وهو منصب يتسم بسمعة عالية. ومع مرض السيد ثويني الذي أفقده الأهلية بشكل كبير، عهد السلطان قابوس بمهمات حرجة إلى ابن عمه ذي الشعبية الذي اتسم باللطف[٩١]. وعما كانت هنالك أطراف أخرى كانت ترغب بدقّ إسفين بين أبناء العمومة، فإنه يصعب تحديد ذلك، على الرغم من عدم إمكانية استبعاد هذا الاحتمال آخذين، في الاعتبار ما حدث سابقاً بين قابوس وعمه (والد السيد أسعد)، السيد طارق بن تيمور. وفي عام ٢٠٠١، احتفل أسعد بالذكرى السنوية الواحدة والثلاثين لاعتلاء السلطان للعرش بمدح ابن عمه على دوره في تطوير الاقتصاد العُماني، وقيادته للقوات المسلحة وحفاظها على الاستقرار والأمن الداخلي من التهديد الخارجي[٩٢]. وبالرغم من افتقار التصريح إلى اللمعان إلا أنه تناقلته وكالة الانباء الرسمية، مما أكد على أن ترشيح أسعد ليشغل منصباً كبيراً لم يُستبعد على الرغم من

تنزيل مرتبته العسكرية سابقاً. وربما بسبب النظرة العامة غير المناسبة التي أصابت أسعد فإن كلا أخويه، شهاب وهيثم، كانا حريصين وحذرين على وجه الخصوص أكثر مما يكون عليه خليفتان مفترضان.

•

الملاحظة الأخيرة المهمة التي تستحق الإسهاب هنا هي حقيقة غياب الإعلان والدعاية في وسائل الإعلام حول الأفراد القادة من الأسرة الحاكمة. وهذا لا يُعد عائقاً رئيسياً لأن قليلاً من العمانيين عرفوا السلطان قابوس حين كان وريثاً للعرش ــ على الرغم من أن ذلك كان منذ ما يزيد على أربعة عقود مضت ـ والمؤسف في الأمر أن الحاكم خطا خطواته الأولى إلى عاصمته فقط بعد عدة أيام من توليه رئاسة الدولة. وفي عام ٢٠٠٧، أصبح قليل من أفراد أسرة آل سعيد في الوضع نفسه، إلا أن شعبية المتنافسين على القيادة لم تكن عامة.

السيد فهد بن محمود وأبناء عم السلطان الثلاثة هم موضع النقاش كمرشحين لخلافة العرش لأن قليلاً من أفراد الأسرة الحاكمة الآخرين يتمتعون بمؤهلات تخولهم ممارسة الحكم على السلطنة، والبعض يفتقر إلى خواص ومواصفات العائلة المباشرة، وآخرين لديهم عوائق اجتماعية وسياسية على الأرجح تستبعدهم من كونهم منافسين على السلطة، ويمكن القول أيضاً إن العديد من كبار المسؤولين العمانيين يرغبون في الحفاظ على مناصبهم المستقبلية داخل السلطنة وذلك بواسطة التجمع خلف نائب رئيس الوزراء أو خلف أحد أبناء طارق. ومن وجهات نظرهم، فإن هؤلاء الرجال الأربعة ـ على وجه الخصوص إذا كانت تلك رغبة السلطان، قابوس ـ أفضل من أولئك الذين سيخفقون في ضمان وحدة السلطنة. إن هذا هو الأساس المنطقي الذي يشكل أساس الخلاف المشار إليه حيث سيقوم المجلس فوراً بفتح خطاب قابوس للاتفاق على المرشح المختار. فلماذا المراوغة إذا كان خليفة قابوس قد يواجه ـ على سبيل المثال ـ صعوبة تقبله من بعض زعماء القبائل؟ على سبيل المثال ولماذا يضاف إلى قائمة الخلافات احتمالية أن يواجه الحاكم القادم وأثناء حكمه ما يعوق رفاه العائلة الحاكمة؟ لماذا يدعم الشقاق بما يحمله من مخاطر، بما في ذلك التحديات من بعض الاتجاهات داخل المؤسسة الدينية، وقطاع الأعمال التجارية؟

إن السلطان قابوس يعلن بشكل متكرر أنه لن يذكر على الملأ اسم خليفة له. ويفكر العُمانيون بدورهم أن الحاكم لا يرغب في أن يعطي خليفته المفترض مجالاً لتقوية وتعزيز جمهوره، ومع مرور الزمن يعيق جهوده الخاصة بالعملية المؤسساتية المضنية لتجهيز السلطنة بآليات الحكومة التي تتسم بالصدقية والشفافية. وبصفته فرداً تواقاً لتعزيز وتقوية المنظمات المتعددة بالسلطنة، وعلى أية حال، فإن من المحتمل أن السلطان يفضل رؤية هذه الآليات تنمو وتتطور ليثق بإبداعاته ليعلن النتائج الفعالة في الوقت الصحيح، وأن عدم تعيين وريث شرعي للحكم بصفة رسمية قد يعني أن قابوس يثق بآل سعيد للوصول إلى قرار موفق بطريقة عقلانية وعلى الدرجة نفسها من الأهمية فإن العمانيين سيشعرون براحة كافية لقبول مثل هذا «الاختيار» لضمان الاستمرارية والاستقرار.

فهد بن محمود

فهد بن محمود آل سعيد، الابن الرابع للسيد محمود بن محمد آل سعيد (١٨٩٨ ـ ١٩٤٧)، والي مطرح السابق (١٩٣٥ ـ ١٩٣٧)، وبركاء (١٩٤٠ ـ ١٩٤٣) والحفيد الأكبر لتركي بن سعيد، سلطان مسقط وعُمان (١٨٧١ ـ ١٨٨٨) ولد في عام ١٩٤٤، وتلقى تعليمه الابتدائي في المدرسة السعيدية في مسقط قبل سفره إلى البحرين ليتلقى تعليمه الثانوي. وعاش فهد في ذلك الوقت في مصر حيث حصل على درجة الدبلوم من جامعة القاهرة، ودرجة أخرى من كلية الآداب حيث كان يعيش في لاهاي. وفي عام ١٩٧١ أصبح فهد أول مدير للشؤون الخارجية، وكان وزيراً للدولة من عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٢م، ووزيراً للإعلام والثقافة من عام ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠، ونائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية في عام ١٩٨٠. ومنذ عام ١٩٩٤ وفهد يشغل منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء، وهو يتبوأ بكل فعالية المنصب الثاني في عُمان.

أسعد بن طارق

السيد أسعد، الابن الثالث للسيد طارق بن تيمور آل سعيد، ولد في مسقط في ٢٠ يونيو ١٩٥٤. وفي عام ١٩٧٨م، تزوج اسعد ابنة السيد بدر بن سعيد، كذلك تزوج ابنه السيد تيمور بن أسعد ابنة الشيخ مستهيل المعشني، ابنة خال قابوس بن سعيد.

خدم أسعد في جيش عُمان السلطاني وحصل على أعلى الرتب العسكرية ليشغل منصب قائد كتيبة المدرعات السلطانية ــ والذي قدم خدمات تنظيمية موازية ـ بين عام ١٩٨٦ و١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٣ عُيِّن أميناً عاماً للجنة العليا للمؤتمرات. ومنذ عام ٢٠٠٢ ــ وعلى الخصوص بعد أن أصبح السيد ثويني فاقداً للأهلية ــ خدم أسعد السلطان قابوس بصفته ممثلاً شخصياً له.

هيثم بن طارق

السيد هيثم بن طارق، الابن الرابع لطارق بن تيمور بن سعيد، ولد في مسقط في ١٣ أكتوبر ١٩٥٤. وخدم وكيل وزارة في الشؤون الخارجية ابتداء من عام ١٩٨٦، وتدرج في الجهاز البيروقراطي ليتبوأ أخيراً منصب الأمين العام للوزارة في عام ١٩٩٦ بعد أن كان يشغل المنصب الثاني في وزارة الشؤون الخارجية، وعُين وزيراً للتراث والثقافة عام ٢٠٠٢ بعد استقالة السيد فيصل بن علي آل سعيد من منصبه لأسباب صحية.

شهاب بن طارق

السيد شهاب، الابن الخامس للسيد طارق بن تيمور آل سعيد، ولد في مسقط في ٥ مارس ١٩٥٦، وخدم في البحرية السلطانية حيث ترقى لرتب عالية على مدار عدة سنوات. وعُين قائداً للبحرية السلطانية في عام ١٩٩٠، ولكنه تقاعد في عام ٢٠٠٤، حيث عُيِّن مستشاراً للسلطان قابوس.

التحالفات المحتملة بين آل سعيد

إضافة إلى الشخصيات المذكورة أسماؤها أنفاً، فإن شخصيات قيادية أخرى من آل سعيد تتضمن السيدة أميمة بنت سعيد آل سعيد الأخت غير الشقيقة الكبرى لقابوس بن سعيد المولودة في قصر الحصن في صلالة عام ١٩٣٤، والسيد ثويني بن شهاب آل سعيد، الممثل الشخصي للسلطان الذي أودت به صحته الضعيفة إلى فقدان الأهلية على نحو كبير، والسيد طلال بن طارق آل سعيد، المولود في مسقط في ٢٧ يوليو ١٩٤٧

والذي تزوج من طاهرة ذات الأصل التركي، والسيد قيس بن طارق آل سعيد، المولود في مسقط في ٢٠ يناير ١٩٥٢؛ والسيد أدهم بن طارق آل سعيد، المولود في مسقط في عام ١٩٥٩؛ والسيد فارس بن طارق آل سعيد، المولود في مسقط في عام ١٩٦١، والسيدة أمل بنت طارق آل سعيد، المولودة في مسقط في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠، والسيدة نوال بنت طارق آل سعيد، المولودة في مسقط في ٢٠ نوفمبر ١٩٥١، والسيد علي بن حمود آلبوسعيدي، وزير ديوان البلاط السلطاني؛ والسيد بدر بن سعود بن حارب آلبوسعيدي، الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع، والسيد سعود بن إبراهيم آلبوسعيدي، وزير الداخلية.

وهناك شخصية مهمة أخرى: السيد شبيب بن تيمور آل سعيد الذي ولد في بومباي، الهند، في ٢٢ أغسطس ١٩٤٣، وتلقى تعليمه في مدرسة النحو في كراتشي، باكستان. ودرس السيد شبيب في كلية برنستون وكلية هندسة الطيران والسيارات في تشيلسي، لندن. وأثناء وجوده في بريطانيا، التحق أيضاً بكلية الملكة إليزابيث في أكسفورد، وخدم بوظيفة محاسب قانوني لدى هيجل ويتنجل وكومبر في لندن من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٠. وكان يعمل مديراً في وزارة الشؤون الخارجية ومساعداً لرئيس الوزراء من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧١ قبل تحمله مسؤوليات القائم بأعمال السفارة في لندن من عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٢ وواشنطن، دي. سي.، من عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، وخدم سفيراً في الباكستان من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٥. وكان يمثل عُمان في المغرب من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠، وكان وزيراً للدولة والمبعوث الشخصي للسلطان من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٣ ومساعد رئيس مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦، وزير البيئة من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠، ووزير الموارد المائية من عام ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩. وفي عام ١٩٨٤، كان السيد شبيب رئيس مجلس إدارة شركة الطاووس والشركات الفرعية التابعة لها، ورئيس اتحاد الفروسية العُماني. وفي عام ١٩٧٦، تزوج أمان آل سعيد، المولودة في جيردا فيرينا، سويسرا، ورزق منها طفلين وطفلة، وعلى الرغم من تقاعده من مهاته الرسمية إلا أنه ظل مستشاراً متميزاً.

كافة هؤلاء الرجال والنساء أدوا أدواراً مهمة في مختلف التحالفات في الشؤون العُمانية المعاصرة، وعلى الرغم من ذلك، فإن التقارب القبلي ونشوء تحالفات فريدة قد أوجب

جميع خواص التسامح التي يمكن العُمانيين حشدها، كما وجد في تفسيرات الإباضية للإسلام والتي تتبناها العديد من القبائل في الداخل حيث شكل الشعب هناك صلات وثيقة بالأرض. إن الترابط الوثيق بين الأسرة الحاكمة وأفراد المؤسسة الدينية قد غذت وعززت نوع التعاون الذي يمنع حدوث صدامات خطيرة. وبعد تحدي عام ٢٠٠٥ لسلطة الدولة الذي أظهر وجود قوى معارضة أهلية، فإن مسقط قاومت ذلك بهدوء رافضة فرض القانون العرفي وإعلان حالة الطوارئ بعد عملية إلقاء القبض على العديد من المعارضين. ولو كان التهديد يمثل نذير شؤم بالفعل لما ترددت مسقط في معالجة هذا التحدي. فلم يكن هناك تهديد للأمن الداخلي أو النظام السياسي، علماً بأن قوات إضافية من الجيش قد نُشرت في داخل البلاد وحتى اليوم وبشكل يدعو إلى الانتقاد، كما ظل السلطان قابوس في قصر الشموخ في منطقة نزوى لعدة شهور في أوائل عام ٢٠٠٥، وفي الواقع فإن الحاكم كان يرغب ببدء جولته السنوية لمقابلة الشعب ولم يوافق على إلغائها بالرغم من أنه نصح بذلك لاحتياطات أمنية. وبناءً على عادات وتقاليد الإمامة الراسخة في السلطنة، وفي ضوء مبادرات التحول إلى نظام المؤسساتية على مدار ثلاثة عقود في مسقط، وكيف يمكن النظر إلى المتنافسين المتدينين على السلطة، وهل كانوا طرفاً في ظهور التحالفات؟

لقد كان من الواضح أن زعماء الإباضية ابتداءً من المفتي العام إلى الشيوخ المحليين كانوا متناغمين تماماً مع نسيج بناء الأمة في المجتمع العُماني، ودون استبعاد إمكانية إحيائها، فإنه من الممكن توقع إقامة إمامة ملكية تخضع لأحد أفراد أسرة آل سعيد. وإن مثل هذا النظام قد يسمح للرئيس إقامة العدالة السياسية والاحتفاظ بلقب الزعيم الديني وأعراف الإباضية في الوقت نفسه، فإن هذا الملك العُماني سيسانده نظام قضائي شرعي، وذلك بتوطيد التناغم على أعلى المستويات بالدولة. وعلى الرغم من عدم قبول كافة العُمانيين لهذا الخيار البديل، فإنه لا يمكن استبعاد هذا الاحتمال، كما هو ثابت في سجل قابوس للإبداع. إن مثل هذه النتيجة من المحتمل أن تلقى موافقة شعبية لأنها ستدخل إصلاحات جوهرية في قصة تاريخ السلطنة، ومن المحتمل أن يدعم كل من السنة والشيعة مثل هذا المسعى لأن الأغلبية سينتفعون من الاستقرار الإضافي.

الهوامش

(١) J.C. Wilkinson, "The Origins of the Omani State," in Derek Hopwood, ed., The Arabian Peninsula: *Society and Politics*, London: George Allen and Unwin Ltd., 1972, p. 67 [Hereafter Wilkinson-Origins].

(٢) يستند هذا القسم على كتاب Joseph A. Kechichian, *Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy*, MR 680-RC, Santa Monica: RAND, December 1995, pp. 17-36.

(٣) Robert G. Landen, *Oman Since 1856: Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society*, Princeton: Princeton University Press, 1967, p. 365.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٩٦.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٩٨.

(٧) المرجع نفسه، ص ٤٠٣.

(٨) ساهمت عوامل عدة في نجاح معاهدة السيب بين السلطان والإمام، ولم تكن نتائج الضغوط التي مارسها السلطان على الإمام متوقعة. بالإضافة إلى أن اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي قد صعق من خلفه وأخيراً اكتسح الإمام الخليلي قلوب العديد من زعماء القبائل بسبب شخصيته المعتدلة. انظر Landen, المرجع نفسه p. 404.

(٩) Landen المرجع نفسه

(١٠) Dale F. Eickelman, "From Theocracy to Monarchy: Authority and Legitimacy in Inner Oman, 1935-1957," *International Journal of Middle East Studies* 17:1, February 1985, pp. 6-9.

(١١) Francis Hughes, "Oil in Oman: A Short Historical Note," in Brian Pridham, ed., *Oman: Economic, Social and Strategic Developments, London*: Croom Helm, 1987, pp. 168-176.

(١٢) Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, London*: Unwin Hyman, 1989 [First Edition], p. 112.

(١٣) Liesl Graz, The Omanis: *Sentinels of the Gulf*, London: Longman, 1982, p. 15.

(١٤) Majid Khadduri, *Arab Personalities in Politics*, Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1981, p. 250.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٢٥٣.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٢٥٨.

(١٧) المرجع نفسه ;p. 261 وللحصول على نقاش معمق عن الحرب الأهلية انظر: F.A. Clements, *Oman: The Reborn* Land, London: Longman, 1980, pp. 40-48. ويتوفر تفسير آخر فريد من نوعه وجدير بالاهتمام لدى Fred Halliday, *Arabia Without Sultans*, London: Penguin Books, 1974, pp. 101-30. لقد كُتب الكثير حول تمرد ظفار في السنوات الحالية تبحث في جذور الصراع وتطوراته. وللحصول على عينات من النقاشات المفيدة مرتبة ترتيباً زمنياً انظر: R.P. Owen, "Rebellion in Dhofar-A Threat to Western Interests in the Gulf," *The World Today* 29:6, June 1973, pp. 226-72; P. Rondot, "Le Sultanat d'Oman devant la rebellion du Dhofar," *Maghreb-Machrek* 70, Octobre-Décembre 1975, pp. 38-46; J.B. Kelly, "Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution," *Middle Eastern Studies* 12:5, May 1976, pp. 213-30; Fred Halliday, "Imperialism's Last Stand?," *The New Statesmen* 91:6-7, 2 January 1976; J.E. Peterson, "Britain and the Oman War: An Arabian Entanglement," *Asian Affairs* 63:3, October 1976, pp. 285-98; Idem, "Guerrilla Warfare and Ideological Confrontation in the Arabian Peninsula: The Rebellion in Dhufar," *World Affairs* 139:4, 1977, pp. 278-95; كذلك Howard M. Hensel, "Soviet Policy Towards the Rebellion in Dhofar," *Asian Affairs* 13:2, June 1982, pp. 183-207.

(١٨) تفترض دراسة حديثة بأن سعيد لم يكن مهملاً بل يمكن اعتباره الأب الصامت لـ «عُمان الجديدة». انظر: Uzi Rabi, *The Emergence of States in a Tribal Society*: Oman under Sa'id bin Taymur, 1932-1970, Brighton and Portland, OR: Sussex Academic Press, 2006.

(١٩) Khadduri, Arab Personalities, المرجع نفسه p. 263.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٢١) المرجع السابق Halliday, Arabia Without Sultans, pp. 274 - 98.

(٢٢) المرجع نفسه ص ١٥٣ ـ ٢٦٢، وللحصول على نقاش معمق للمنظمة وتغيراتها انظر «عبدالله النفيسي»، تثمين الصراع في ظفار، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

(٢٣) Halliday, المرجع نفسه pp. 314-18.

(٢٤) Khadduri, Arab Personalities, المرجع نفسه p. 265.

(٢٥) Halliday, المرجع نفسه pp. 361-65.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٣٦٦.

(٢٧) لقد ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي بظل التأثير القوي لحركة تمرد اليمن الشمالي والسوفيات والماويين في أواخر الستينيات. ومارست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمه بعض التأثير على الغشاني أيضاً، وقد يؤدي هذا التأثير إلى دفع الوطنيين الظفاريين لترك الجماعة الأساسية وقبول العفو الذي منحه السلطان قابوس. انظر، النفيسي، تثمين الصراع في ظفار، ص. ٥٢ ـ ٥٤.

(٢٨) Halliday, المرجع نفسه pp. 331-340, 353.

(٢٩) Khadduri, المرجع نفسه p. 271.

(٣٠) على الرغم من تميّز سعيد بن تيمور قديماً بما يعرف عنه من إهمال في شؤون عُمان الداخلية إلا أن هذا التكتم للتحرك بحذر شديد كانت له أصول في تجنيب السياسات. وكان شغله الشاغل مديونية السلطنة والتي وفقاً لفهم الحاكم سوف تصبح أسوأ وربما لتصبح عبئاً ثقيلاً يفوق قدرات البلد. انظر:
J.E. Peterson, *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State*, London and New York: Croom Helm and Barnes & Noble, 1978, pp. 143-44 [Hereafter Peterson-Oman]. انظر أيضاً : "The Word of Sultan Said bin Taimour," in John Beasant, Oman: *The True-Life Drama and Intrigue of an Arab State*, Edinburgh and London, 2002, pp. 209-14.

(٣١) Kechichian, المرجع نفسه pp. 47-54.

(٣٢) Nabil M. Kaylani, "Politics and Religion in 'Uman: A Historical Overview," *International Journal of Middle East Studies* 10:4, November 1979, pp. 567-79.

(٣٣) لابد من التأكيد على أن الصعوبات التي وجدت بين الرجلين لم تكن ترتكز على الظنون وقد وضع مستشارو السلطان الحقودون طارق بن تيمور تحت الأمر الواقع في أكثر القرارات تقنية بما فيها مشاريع تطوير المياه حول مطرح ومخطط البلد الديموغرافي (والذي تم تبويبه في سجل لمدة سنة بدون الاحتياطات الإحصائية الضرورية) للعناية الفورية، وحيث أن طارق بن تيمور لم يكن بإمكانه التعامل مع طوفان المسؤوليات الملقاة على عاتقه فقد كان سهلاً على الغرباء أن يسمموا العلاقة بين العم وابن أخيه.

(٣٤) Clements, المرجع نفسه pp. 65-75.

(٣٥) Clements, المرجع نفسه pp. 75-90.

(٣٦) Attia Adel Moneim Attia, "Oman," in Albert P. Blaustein and Gisbert H. Flanz, eds., *Constitutions of the Countries of the World*, Dobbs Ferry, New York: Oceana, 1974, p. 3.

(٣٧) Dale F. Eickelman, "Kings and People: Oman's State Consultative Council," *The Middle East Journal* 38:1, Winter 1984, pp. 51-71. عين السلطان قابوس جميع الأعضاء تحت رئاسة خلفان ناصر الوهيبي وفي ٢٨/١٠/١٩٨٣، سُلّمت رئاسة مجلس شورى السلطنة إلى حمود عبدالله الحارثي وهو عُماني من أصول شرق افريقية وتلقى تعليمه في جامعة بغداد.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ٥٦.

(٣٩) تمت زيادة عدد أعضاء مجلس شورى السلطنة بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٣ ليُصبح ٥٤. وبقي ١٥ من الأعضاء في مكتب الشورى وأضيف العدد الباقي (٣٠ عضو جديد) إلى القائمة. انظر ايكلمان، «الملوك والشعوب» ص٧١.

(٤٠) وقد كان ١٨ عضواً (من أصل ٤٤ ممثلاً في مجلس الشورى) من وزارة الداخلية ويمثلون قادة القبائل و١٨ من العاصمة مسقط ومن السهول الساحلية الباطنة و٨ مثلوا جزيرة مسندم وكذلك المستعمرات الشرق

افريقية السابقة وكان التوزيع الديني كما يلي: ٢٤ من الأباضيين ونسبتهم ٥٥٪ و١٣ من السنة ونسبتهم ٢٩٪ و٧ من الشيعة ونسبتهم ١٦٪. وكانت مستويات تعليم أعضاء مجلس شورى السلطنة كما يلي: ١٧ عضواً أكملوا التعليم الأساسي ونسبتهم ٣٩٪ و٥ أكملوا تعليماً تقليدياً متقدماً ونسبتهم ١١,٥٪ و٦ أتموا تعليماً أساسياً حديثاً ونسبتهم ١٣,٥٪ و٦ أكملوا تعليمهم المتوسط ونسبتهم ١٣,٥٪ وأكمل ٤ تعليمهم الثانوي ونسبتهم ٩٪ وآتمو تعليمهم الجامعي وكانت نسبتهم ١٣,٥٪. انظر ايكلمان، «الملوك والشعوب» ص. ٦٠ - ٦١، ٦٣.

(٤١) «نص الكتاب السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بمناسبة افتتاح الجلسة الأولى لمجلس الشورى»، ٢١/١٢/١٩٩١، ص. ١.

(٤٢) لقد قدم السلطان تعهده بشهر تشرين الثاني ١٩٩٠. انظر «كلمة جلالة السلطان قابوس بن سعيد بمناسبة اليوم الوطني العشرين، ١٨/١١/١٩٩٠» في خطب جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان، ١٩٧٠ - ١٩٩٠: *The Speeches of H.M. Sultan Qaboos bin Said, Sultan of Oman, 1970-1990*, Muscat: Ministry of Information, 1991, pp. 215-16; انظر أيضاً: "Oman Planning Democratic Step, Will Form Consultative Assembly," *The Los Angeles Times*, 19 November 1990, p. A14.

(٤٣) المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٤٤) مقابلة مع المتحدث نفسه عبدالله بن علي القتبي بموقع المجلس في السيب، ١٣/١٠/١٩٩٣.

(٤٥) مقابلة مع صاحب السمو السيد فهد بن محمود ال سعيد، نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية، مسقط، ١٤/١٠/١٩٩٢.

(٤٦) على الرغم من أن الجولات الحديثة قد أصبحت علاقاتها مفرطة التنظيم بمشاركة محفوفة بحذر شديد (لأسباب أمنية ظاهرياً)، إلا أن رحلات قابوس الوطنية الأولى كانت أصيلة إلى حد ما، إذ سمح له معظمهم ما كان وزراؤه خجلين من قوله.

(٤٧) الوثائق، ص. ٤٨.

(٤٨) *Oman: Political Development and the Majlis Ash-Shura*, Washington, D.C.: Independent Republican Institute, July 1999, pp. 17-18.

(٤٩) المرجع نفسه، ص. ٢٣. ولمزيد من التفاصيل انظر: Abdullah Juma Al-Haj, "The Politics of Participation in the Gulf Cooperation Council States: The Omani Consultative Council," *The Middle East Journal* 50:4, autumn 1996, pp. 559-71.

(٥٠) "Omanis Show Little Interest in Majlis Elections," *Country Report for Oman*, London: The Economist Intelligence Unit, 4-2003, December 2003, pp. 12-13 [Hereafter CR-Oman]. انظر أيضاً سلطنة عُمان، انتخابات مجلس الشورى: الجلسة الخامسة، ٢٠٠٣. مسقط. وزارة الداخلية

(٥١) مجلس الشورى، تشكيل مجلس الشورى وأجهزته الرئيسية في فترتها الخامسة (تشرين أول ٢٠٠٣ ـ أيلول ٢٠٠٧)، السيب: سلطنة عُمان، بدون تاريخ ب. ت.

(٥٢) "Omanis Show Little Interest," *CR-Oman* 4-03, December 2003, p. 13.

(٥٣) «الخطاب السلطاني لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد ال سعيد»، الاحتفالات الافتتاحية، الفترة الثانية لمجلس الشورى، ٢٦ كانون أول ١٩٩٤.

(٥٤) Michael Herb, "Parliaments in the Gulf Monarchies Are a Long Way From Democracy," *The Daily Star* [Lebanon], 4 December 2004, p. 10.

(٥٥) "The Limited Powers of the Majlis Frustrate Many," *CR-Oman* 4-2003, December 2003, p. 13.

(٥٦) مقابلة مع الشيخ عبدالله بن علي القتبي، الرئيس، مجلس الشورى، السيب، ٥ آذار ٢٠٠٥.

(٥٧) مقابلة مع رحيلة بنت عامر بن سلطان الريامي، عضو، مجلس الشورى، ٨ آذار ٢٠٠٥.

(٥٨) "New Members Are Named to State Council," *CR-Oman* 4-2003, December 2003, p. 14.

(٥٩) مقابلات سرية مع ثلاثة أعضاء من مجلس الدولة، مسقط، ٧ ـ ٨ آذار ٢٠٠٥.

(٦٠) مقابلة مع يوسف بن علوي بن عبدالله، وزير الدولة للشؤون الخارجية، شاطئ القرم، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

(٦١) مقابلة مع عبدالعزيز الرواس، المستشار الثقافي للسلطان، منطقة دوي ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

(٦٢) ولعرض الاختلافات حول الموضوع، انظر "Oman: Where's Our Sultan?," *The Economist* 344:8029, 9 August 1997, pp. 38-40.

(٦٣) مقابلات سرية مع عضو مجلس شورى عُماني، مسقط، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

(٦٤) Jeremy Jones and Nicholas Ridout, "Democratic Development in Oman," *The Middle East Journal* 59:3, Summer 2005, pp. 376-92.

(٦٥) For the Economist Intelligence Unit, *Global Peace Index*, Cammeray, Australia, 2007, available at www.visionofhumanity.com.

(٦٦) الحقائق المذهلة عن التطور وكذلك التحديات التي تواجه النساء في السلطنة، انظر: Sultanate of Oman, *Human Development Report in the Sultanate of Oman First Report 2003*, Muscat: Ministry of National Economy, 2003, pp. 145-81.

(٦٧) Sultanate of Oman, *Omani Women Contribution to Modern Development of the State Institutions: Facts and Figures*, Seeb: Majlis al-Shurah, May 2004.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل ومؤشرات الصحة الأساسية، انظر: Human Development Report 2003, *op. cit.*, pp. 115-27.

(٦٩) Hanan Janab, "Farah Extinguishes A Male Bastion," *Tribune of Oman*, 6 December 2004, p. 21.

(٧٠) Joseph A. Kéchichian, "Oman: A Council for the People," *Arabies Trends*, Number 19, April 1999, pp. 24-27.

(٧١) النظام الأساسي للدولة، مسقط: ديوان البلاط السلطاني، ١٩٩٦.

(٧٢) Nikolaus A. Siegfried, "Legislation and Legitimation in Oman: The Basic Law," *Islamic Law and Society* 7:2, 2000, pp. 359-397.

(٧٣) Beasant, المرجع نفسه pp. 14-21. انظر أيضاً Mark N. Katz, "Assessing the Political Stability of Oman," *Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal*, 8:3, September 2004, at http://meria.idc.ac.il.

(٧٤) Sultanate of Oman, Oman: *A Modern State*, Muscat: Ministry of Information, 1988, p. 7.

(٧٥) منقولة من Mohammed Ali Masoud Al-Hinai, *The Dynamics of Omani Foreign Policy: Omani-Gulf Relations* (1971-1985), Unpublished Doctoral Dissertation, University of Kent at Canterbury (UK), 1991, p. 58.

(٧٦) بالإضافة إلى هذه القرارات الرئيسية، أزال قابوس القيود البسيطة التي أزعجت الأغلبية الساحقة من الشعب الذين يعيشون في مسقط ومطرح ورفع حظر التجول في مسقط حيث كانت بوابات المدينة تغلق يوميا بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس مع ضرورة حمل مصابيح انارة، وكذلك اغلاق مركز الجمارك في روي حيث كان يتم فرض رسوم على البضائع التي تنقل من الداخل إلى العاصمة نموذجين لذلك. ومن المفارقات ان هذه الاجراءات التي نظر اليها بسلبية أضرت بسياسة السيد سعيد في التوحيد، حيث زادت من مجالات الفصل بين المناطق المختلفة من البلاد. ولمزيد من التفاصيل حول السلطان سعيد، انظر Peterson-Oman, *op. cit.*, pp. 52-59.

(٧٧) لقد كان احتجاز حاكم المستقبل قاسياً بشكل مفرط حتى لو أتاح هذا الاحتجاز لقابوس الفرصة لدراسة الشريعة الإسلامية. ومع استعداده للمساهمة في أية صيغة يرى والده أنها مناسبة، لقد سأل قابوس كبار أفراد العائلة التدخل لدى سعيد بن تيمور ولكن ذلك كان بلا جدوى، وقد وتر هذا الرفض الأمير الشاب «وبحلول عام ١٩٧٠ توصل ولي العهد إلى نتيجة مفادها ضرورة الإطاحة بحكم سعيد». على الرغم من فرضه للعزلة يجب التأكيد على أن قابوس كان مدركا التغيرات الهائلة التي تحصل بالجهة الأخرى من العالم وخصوصاً على الساحة العربية، كما كان مدركاً للمشاعر القومية في بلاده تماماً. وكانت أخبار التطورات في ظفار تصله بانتظام من خلال شبكة من العمانيين والزوار البريطانيين. انظر Peterson-Oman, *op. cit.*, pp. 201-2.

(٧٨) لا زال هناك بعض اللبس الذي يلف ما حدث في تلك الليلة، فقد ادعى سعيد بن تيمور بأن ضابط القوات المسلحة التابع للسلطان قد أطلق النار عليه، ولمّا أدرك الضباط البريطانيون في المطار بأن السلطان لم يوقع النسخة العربية من وثيقة التنازل عن العرش تم اقتياده للقصر ثم أعيد للطائرة التي تنتظره بعد ذلك. انظر رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، بيروت: النهار للخدمة الصحفية، ١٩٧٣، ص. ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٧٩) بقي سعيد بن تيمور في دورشستر لحين وفاته بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٢. ولم تتحقق المصالحة بينه وبين ابنه ولم تؤدي إلى لم الشمل. ولم يعرف أيضاً إذا ما كانت الاتصالات الخاصة بينهما يتوسطها طرف ثالث.

(٨٠) الوطن (مسقط)، ٦ نيسان ١٩٧١، كما اقتبسها John Townsend, *Oman: The Making of a Modern State*, London: Croom Helm, 1977, pp. 78-79, note 1.

(٨١) Townsend, المرجع نفسه p. 78.

(٨٢) Kaylani, المرجع نفسه pp. 567-79.

(٨٣) Joseph A. Kechichian, "The Throne in the Sultanate of Oman," in Joseph Kostiner, ed., *Middle East Monarchies: The Challenges of Modernity*, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2000, pp. 187-211.

(٨٤) للاطلاع على الانتقادات التي وجّهت لمبادرات السلطان التحديثية، انظر: Ian Skeet, *Oman: Politics and Development*, New York: St. Martin's Press, 1992. انظر أيضاً Beasant, op. cit.

(٨٥) في آذار ١٩٧٦ تزوج السلطان قابوس من ابنة عمه الكاملة بنت طارق ال سعيد إلا أن هذا الزواج لم يدم طويلاً وتبعه طلاق رسمي ثم تزوجت الأميرة مرة ثانية في عام ٢٠٠٥. ومن الممكن أن يكون السلطان قد تزوج قبل ذلك ابنة زعيم قبيلة الحارثي من المنطقة الشرقية وربما تكون هذه الخطبة لم تفسخ، بالرغم من عدم امكانية تأكيد هذه التوقعات.

(٨٦) توضح المادة ٦ من النظام الأساسي أن «يقوم مجلس العائلة الحاكمة في غضون ثلاثة أيام من شعور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم». وتضيف المادة أيضاً «يقوم مجلس العائلة الحاكمة خلال ثلاثة ايام من شغور منصب السلطان بتحديد من ينتقل اليه ولاية الحكم فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة» انظر: Sultanate of Oman, *The Basic Stature of the State*, Muscat: Diwan of Royal Court, 1996, p. 3 (ملحق ٨ ينسخ الأقسام ذات العلاقة)

بضع كلمات عن العائلة الحاكمة، «مجلس العائلة الحاكمة» و«مجلس الدفاع»: إن العائلة العمانية الحاكمة بحسب مقاييس العائلة الحاكمة في السعودية والكويت صغيرة نسبياً، وتقدّر أعداد الذكور لدى عائلة ال سعيد بِ ٥٠ تقريباً متضمنة صغار السن من العائلة. أما مجلس العائلة الحاكمة فيعتبر كياناً مقتصراً وربما يكون من أقل من ثمانية أفراد على الرغم من عدم استطاعة شخص خارجي من تحديد الرقم الحقيقي. ويتألف مجلس الدفاع بالإضافة للسلطان من رئيس مكتب القائد العام للقوات المسلحة ووزير المكتب السلطاني (ويشغل المنصبين حالياً الفريق أول علي بن ماجد المعمري) والمفتش العام للشرطة والجمارك (الفريق مالك بن سليمان المعمري) ورئيس الاركان (اللواء الركن أحمد بن حارث النبهاني) وقائد الجيش السلطاني (اللواء الركن سعيد بن ناصر بن سليمان السالمي) وقائد سلاح الجو (اللواء الركن طيار يحيى بن رشيد آل جمعة) وقائد الحرس السلطاني (اللواء الركن خليفة بن عبدالله بن سعيد الجنيبي) وقائد البحرية (اللواء الركن بحري سالم بن عبدالله العلوي) وكذلك رئيس جهاز الأمن الداخلي (اللواء الركن عبدالله بن صالح بن خلفان الحبسي) وقد اكتسب مجلس الدفاع وظائف تنفيذية حاسمة في السنوات الأخيرة بما فيها مهمة حل أية أزمة خلافة إلا أن دور المجلس ذا الصلة هو الحفاظ على أمن ودفاع السلطنة، وعليه فقد عمل المجلس على أنه شكل من أشكال مجلس الأمن القومي للسلطان قابوس. ويجدر بنا أن نلاحظ بأن السيد شهاب بن طارق ال سعيد مستشار السلطان قابوس حالياً كان نائب القائد ورئيس البحرية السلطانية حتى شباط ٢٠٠٤.

(٨٧) "Political change will be slow-and the succession is unlikely to be resolved," *CR-Oman*, 3-1999, p. 6.

(٨٨) "Domestic Politics," *CR-Oman*, 1-2001, January 2001, p. 7.

(٨٩) Dale F. Eickelman and M.G. Dennison, "Arabizing the Omani Intelligence Services: Clash of Cultures?," *International Journal of Intelligence and Counterintelligence* 7:1, Spring 1992, pp. 1-28, especially pp. 10-12.

(٩٠) مقابلة مع السيد فهد بن محمود ال سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء، مسقط،٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٤. ومن المعروف ايضاً ان السلطان يحافظ على علاقات وافرة مع افراد عائلة ال سعيد بصورة ملاحظات مكتوبة بخط اليد وتوضح اهتمامه الشديد بالمواضيع المختلفة. مقابلة سرية مع مسؤول عماني رفيع، مسقط، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٤. يعتمد هذا الجزء على كتاب Joseph A. Kéchichian, *Political Participation and Stability in the Sultanate of Oman*, 2nd ed., Dubai, UAE: Gulf Research Center, 2006, pp. 15-24.

(٩١) "Contenders for Succession Appointed to New Posts," *CR-Oman*, March 2002, pp. 12-13.

(٩٢) "Sayyid Assad Comments on the Sultan's Rule, *CR-Oman*, September 2001, p. 13.

دولة قطر

تمتعت قطر كدولة «محمية» في منطقة الخليج الأدنى بأنظمة حكم شبه مستقلة، يترأسها شيوخ محليون يتم اختيارهم برضا مجموعة من كبار السن ذوي الخبرة من أفراد العشائر المرموقة وموافقتهم، ولكن رحلة قطر الطويلة نحو وضعها الحالي كدولة كانت رحلة مؤلمة، فقد واجهت قطر من المحن والشدائد ما لا يخفى على العيان، وقد ساهم العديد من القادة في تشكيل تاريخ البلاد، إذ عملوا على ترسيخ شرعية حكم آل ثاني وسلطانهم في قطر.

النشوء والتماسك

على الرغم من أننا لا نعرف الكثير عن قطر قبيل القرن الثامن عشر، إلا أنّ بإمكاننا أن نرصد تاريخها الحديث بدءاً من ثلاثينيات ذلك القرن، حين استقرت قبيلة العتوب في الكويت والزبارة والبحرين[1]. فخلال الثلاثينيات جاء أفراد من قبيلة المعاضيد ـ وهي فخذ من أفخاذ عشيرة العتوب وإليها تنتمي أسرة آل ثاني ـ من نجد من قلب شبه الجزيرة العربية؛ ليسكنوا الجزء من اليابسة الناتئ في البحر من شبه جزيرة العرب (والمعروف حالياً بقطر)، واستقروا في بادئ الأمر في الجزء الشمالي الغربي، وهي منطقة جل سكانها من صيّادي اللؤلؤ. أدى التنافس مع قبيلة آل مسلم ـ التي كانت تجمع

الزكاة لصالح قبيلة بني خالد، وهي من التجمعات العشائرية الهامة جدّاً في منطقة الاحساء ـ إلى نشوء خلافات حادة بينهم، بالرغم من أن بني خالد كانوا يتمتعون بالسيادة على المنطقة التي تقع اليوم ضمن شمال شرق المملكة العربية السعودية، ولعل النزاع القائم بين بني خالد وآل ثاني أدى دوراً في جعل قبيلة العتوب تترك قطر، وتلجأ إلى الكويت حيث واصلت هناك تميزها في تجارة اللؤلؤ الناشئة(٢).

امتدت الخلافات في البحرين بين آل خليفة ـ الذين استقروا هناك من عام ١٧٦٦ ـ والجلاهمة وهم فخذ آخر من أفخاذ قبيلة العتوب، الذين كانوا قد ساعدوا آل خليفة في السيطرة على الجُزر. وكان سادة الجلاهمة يتوقون إلى اقتسام السلطة مع آل خليفة، ولكن آل خليفة رفضوا ذلك، مفترضين أن «الانتصار» على الإمبراطورية الفارسية كان انتصارهم هم وحدهم(٣).

ترك أحد أفراد الجلاهمة البارزين ـ وهو رحمة بن جابر الذي كان يمقت آل خليفة، والذي كان مستعداً للتحالف مع أي كان ضد هذا العدو ـ الجزيرة وذهب إلى قطر، واستقر رحمة وأتباعه في خور حسن شمال الزبارة، حيث ظلّوا يحيكون المؤامرات ضد آل خليفة من هناك طوال خمسين عاماً تلت. في بادئ الأمر تحالف رحمة مع آل سعود الذين كانوا يقيمون علاقات وثيقة مع القواسم في رأس الخيمة، وفي عامي ١٧٨٧ و١٧٨٨ شنت قوات آل سعود بقيادة سليمان بن عفيصان عدة غارات تجاه الزبارة، وقام رحمة بن جابر (بمساعدة ملاحي القواسم) بمضايقة السفن الخاصة بآل صباح وآل خليفة، بل حتى السفن التي تحمل أعلاماً فارسية، والتي تبحر في منطقة شبه جزيرة قطر، وأدت الغارة الفارسية عام ١٨٠٩ على خور حسن إلى هزيمة ساحقة(٤).

وإذا توخينا الدقة التامة في النقل يمكننا القول إن نجاح رحمة عام ١٨٠٩، في بسط السيطرة على الزبارة قد تم إحرازه بفضل طموح آل سعود، الذين كانوا يتوقون إلى بسط نفوذهم الكامل على خط الساحل كله. وفي الواقع كان نجاح آل سعود في بسط نفوذهم نتيجة حتمية، خصوصاً بعد أن نجحوا في هزيمة بني خالد والسيطرة على القطيف والاحساء. وقد كان عام ١٨٠٩ عاماً جديراً بالتذكر لدى آل سعود، الذين توغلوا في الجنوب وسيطروا على البريمي، التي كانت بمثابة بوابة إلى عُمان والخليج العربي(٥).

بعد أن تحالف آل خليفة مع آل سعود عام ١٨١٣ سارع رحمة بن جابر ـ الذي كان يتوق إلى اتخاذ أي موقع يجعله نداً وضداً لآل خليفة ـ إلى إعلان تحالفه ودعمه لعُمان. وفي عام ١٨١٦ شنّ رحمة هجوماً آخر على البحرين، ولكنه باء بالفشل كما كان متوقعاً، ولم يكن في وسع رحمة بعد أن تعدى على حلفائه السابقين (آل سعود) أن يطلب اللجوء إلى الدمام؛ لذلك فرّ هارباً إلى خور حسن، ولكنه سرعان ما وصل إلى بوشهر على الساحل الفارسي. ومن هناك جدد نشاطه العدائي (وقرصنته) ضد آل خليفة، معتمداً ــ هذه المرة ــ على الدعم والهبات التي منحتها له عائلة القواسم[٦].

عاد رحمة بن جابر إلى الدمام عام ١٨١٨، بعد أن فقد آل سعود نفوذهم عليها لصالح القوات العثمانية. وفي الواقع، اكتشف آل سعود أن تأثيرهم القوي على المنطقة قد ضعف وتضاءل، بعد مرور أربعة أعوام على وفاة سعود بن عبد العزيز عام ١٨١٤، وبسبب انشغالهم بالخلافات العائلية الداخلية خسر آل سعود الدرعية عام ١٨١٨، وتلتها قرى أخرى منتشرة في أنحاء شبة الجزيرة الواسعة. أُجبر رحمة أخيراً على الرضوخ للسيادة البريطانية واضطر عام ١٨٢٤ إلى القبول ـ على مضض ـ بعلاقة سلمية مع آل خليفة.

ولكن هذا لم يدم، فقد مات رحمة عام ١٨٢٦ في صراع له ضد أعدائه، من دون أن يكون له خليفة بالغ قادر على تحمل مسؤولية القيادة[٧].

حين أجبرت بريطانيا حكام الخليج الأدنى على توقيع معاهدة السلام العامة عام ١٨٢٠ لم يحظ مستقبل قطر بالنظر إليه كقضية منفصلة، وذلك لأن كلا الجانبين ـ بريطانيا وآل خليفة ـ كانا يعتبران شبه جزيرة قطر جزءاً من البحرين. وحين حطمت شركة فيستال ـ وهي شركة سفن بريطانية شرق هندية ـ الدوحة عام ١٨٢١ (وذلك بحجة اختباء قراصنة مناهضين لبريطانيا فيها)، لم يعر أحدهم أي اهتمام لاحتجاجات سكانها، وكان بحر بن جبران من قبيلة بوعينين هو القائد المحلي لأهالي المنطقة في ذلك الوقت، ولكنه لم يكن يتحلى بالقوة نفسها التي تمتع بها رحمة بن جابر. وظلت قطر بلا بطل يحمي حقوقها، ومن ثم ظلت متقوقعة ضمن شرنقة الحياة السياسية البحرينية طوال السنوات الخمسين التي تلت[٨].

الأسرة الحاكمة

بوفاة فيصل بن تركي عام ١٨٦٥، ومع فتح قناة السويس عام ١٨٦٦، خطا ملك السعودية الثاني خطوة تغيير خطيرة، فقد تحول آل سعود إلى الداخل، في الوقت الذي احتلت فيه الإمبراطورية العثمانية مدناً مهمة في كل من الحجاز وعسير. وفي عام ١٨٧١ توغلت الدولة العثمانية في قرى الأحساء في الجهة الشرقية مهددة كلاً من البحرين وقطر، اللتين كانتا تبعدان عنها خمسين ميلاً أو أقل[٩].

وبعد بضعة أشهر من وقوع الاحساء في يد الدولة العثمانية، وافق جاسم بن محمد آل ثاني على رفع العلم العثماني ودفع الإتاوة لإسطنبول، وكان هذا القرار بالتأكيد قراراً نفعياً على الرغم من أن والد جاسم، محمد بن ثاني، كان ضد هذا القرار. وبالنسبة إلى الأمير الشاب ـ الذي لم يكن قد أتم الأربعين آنذاك ـ كان انهيار حكم آل سعود سبباً في تعريض قطر لهجمات آل خليفة. ويقال إن ذكريات العنف التي شهدها عام ١٨٦٧ كانت لا تزال حية في ذهنه، وهي ذكريات لم يكن جاسم يرغب في أن يراها تقع ثانية. وقد كان جاسم في حقيقة الأمر قادراً، على مدى أربعين سنة، على تحقيق التوازن مع الدولة العثمانية ضد بريطانيا، وذلك أملاً في حماية مصالح قطر الناشئة. وكان من الطبيعي أن ترفض بريطانيا أية محاولة عثمانية لبسط النفوذ على شبة جزيرة قطر، ولكنها رفضت أن تضغط على إسطنبول التي كان نفوذها يتزايد في الخليج، وذلك لأنها ـ أي بريطانيا ـ أرادت أن تحافظ على مظاهر التوازن الخاصة بها ضمن القارة الأوروبية[١٠].

وفي تلك الفترة تقريباً كانت العلاقات تتدهور بين الحكومة الهندية في دلهي ـ التي كانت تتمنى أن يتحول الخليج العربي إلى «بحيرة بريطانية» ـ ووزارة الخارجية التي أرادت أن تنمي توازن القوة المهزوز، ولم تكن لندن ترغب في قبول قيام حكم عثماني ذي شرعية، ولكنها اعترفت لها بالسيطرة الفعلية على قطر[١١].

في عام ١٨٧٦ عُيِّنَ جاسم بن محمد آل ثاني قائمَ مقام (حاكم إقطاعية) على قطر، وهي منطقة تقع تحت الحكم الإداري العثماني في البصرة، ثم رَفعه الباب العالي ليكون والياً على الدوحة عام ١٨٧٩. وقد ساهمت هذه المناصب والألقاب التي أحرزها

جاسم، إلى جانب تلك الممنوحة له من بريطانيا، في تعزيز القبضة القطرية وتقويتها. فعلى سبيل المثال حين حاولت قبيلة آل خليفة أن تجدد أطماعها في الزبارة كان جاسم يعلم أن مواجهة ـ بريطانية عثمانية ـ تلوح في الأفق، وبعد أن هزمت القوات البريطانية آل خليفة هزيمة عسكرية نكراء عام ١٨٩٥، وجّه المندوب السامي البريطاني طلباً رسمياً إلى آل خليفة بعدم التدخل في شؤون قطر «الداخلية»، وقد نُفِّذ هذا الطلب حتى حلول عام ١٩٣٧. استطاع جاسم من خلال مناوراته الذكية ـ وحتى بعد أن تكبد خسارة ـ أن يفرض فكرة سيطرته على الزبارة، وهو إعلان رضي به حكام آل خليفة بعد عام ١٨٧١ (انظر ملحق ٩ لمعرفة حكام آل ثاني)، ونظراً إلى أن الزبارة صفقة غالية لدى البحرينيين، ولخوف بريطانيا من أن تتحول المواجهات المحلية الضيقة إلى تفاهم مزعوم مع الدول العثمانية، اختير جاسم بن محمد آل ثاني ليحمي المصالح القطرية ويعززها، وقد نجح بجدارة في التصدي للمطالب العثمانية المتعددة، وأنَّبَ جاسم في فورة حماسته الباب العالي إثر ادِّعاء أبوظبي أحقيتها في خور العديد، على الرغم من أن إسطنبول شجبت واستنكرت على جاسم مواقفه المنشقّة، وفي نهاية المطاف جابه الباب العالي جاسم بعد أن أعلن لنفسه حكماً ذاتياً مستقلاً[١٢].

أمرت إسطنبول حاكم البصرة بأن يزور الدوحة عام ١٨٩٣؛ كي يؤدب القائم مقام (جاسم)، ولكن جاسم لجأ إلى منطقة وجبة المجاورة ورفض مقابلة الرسول، ففقد الباب العالي العثماني صبره، وحبس علي وهو أخو حاكم المقاطعة، وفرض الحصار على الدوحة وانطلق إلى قرية وجبة، وبعكس ما توقع الكثيرون ـ بمن فيهم القوات العثمانية ـ أظهر جاسم ومعاونوه مقاومة صلبة؛ فعادت القوات العثمانية من وجبة منسحبة نحو الدوحة، فواصل جاسم تحديه واعتداءه وقطع إمدادات الماء عن المدينة الصغيرة وتقهقر الوالي المهزوم إلى الأحساء على الرغم من أن انتصار عدوه لم يكن أمراً مستهجناً[١٣].

الأمر المذهل والتاريخي، حقاً، كان اعتراف الدولة العثمانية بآل ثاني ورثةً شرعيين للحكم في قطر، الأمر الذي جعل لجاسم بن محمد سلطة أسطورية حتى بعد تنحيه عن العرش لمصلحة أخيه وأبنائه، فقد ظل صوته يحظى بالاحترام وظلت كلمته مسموعة تعلو سواها. وبناءً على ذلك، لم يقم جاسم فقط بوضع قطر على درب الاستقلال، بل تفهم أيضاً حاجات المدن والقرى ومطالبها وضرورة تزويدها بالمال اللازم لقيامها كدولة،

ولتحقيق هذا الهدف شُقّت الطرق شبه المرصوفة لتسهيل السفر والحركة بين المدن، وكذلك أُسست المدارس، ووزعت الأُعطيات ـ على الرغم من أنها كانت محدودة ـ بطريقة ثابتة على أفراد عائلة آل ثاني المنتشرين في شبه جزيرة قطر. كانت خطوات جاسم بلا شك هي العلامات الأولى لنشوء كيان سياسي، على الرغم من أن الاستقلال لم يأتِ إلا بعد عدة عقود تالية من الزمان.

وحين استعاد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ـ وهو حفيد فيصل بن تركي ـ سلطته على الرياض عام ١٩٠٢، سارع جاسم بن محمد في الدوحة للدخول في «تفاهم رسمي» فوري مع السعوديين، فجعل من آل سعود حلفاءه، وسرعان ما انصرف إلى الجماعة الموحدة الأكثر تحفظاً (وهي جماعة الوهابية)، وانخرط مع الجماعة الحنبلية السنية، وكان هذا تراجعاً مفاجئاً؛ وذلك لأن عشائر آل ثاني كانت تعيش قانعة بالتقاليد المالكية السنية. وفي الوقت الذي قرّب فيه هذا التحول الديني بين عشائر جاسم والوهابيين ـ في وقت كان من المؤكد فيه نشوب خصومات بسبب الخلافات القانونية ـ لم يغفل جاسم حلفاءه في الرياض، فكان يدفع إتاوة سنوية للرياض، وجدير بالذكر، هنا، أن جاسم كان على وعي تام بأن ارتباطه وتحالفه مع آل سعود سيغضب الدولة العثمانية، ولكنه كان حاذقاً في حساباته فقد كان يرى ذبول سطوة الباب العالي ونشوء قوى جديدة في شبة الجزيرة العربية. وعلاوة على ذلك، ومن وجهة نظر سعودية، فقد كان ارتباط جاسم بآل سعود بمثابة تحذير لعائلة آل نهيان في أبوظبي ـ وهم معارضون دائمون للوهابية ـ التي كان يعاديها جاسم بسبب خلافاتهما على ملكية منطقة خور العديد[١٤].

بعد مرور قرابة عقدين على هزيمة الدولة العثمانية في قطر، عملت ثلاثة تطورات إقليمية مهمة على التأثير في شؤون قطر المعاصرة، وأدت بشكل حتمي إلى فرض معطيات قيادية جديدة.

أولاً: تنامت شعبية آل سعود وامتدت عبر الخليج كله، بعد أن فقدت الدولة العثمانية واحة الاحساء المهمة لمصلحة آل سعود في مايو عام ١٩١٣.

ثانياً: بعد مرور أقل من شهرين خلف عبد الله بن جاسم أباه، منهياً بذلك حقبة حرجة

ومهمة من السياسة القطرية (١٩٠٥ ـ ١٩١٣)، فقد نجح آل ثاني في اللعب ببراعة على وتر سياسة الدولة العثمانية وبريطانيا، مشكلين بذلك هوية جديدة لقطر، ولكن في غمرة تلك الجهود، عملت بريطانيا ـ التي وضعت خططاً ذكية خاصة بها لتقوية قبضتها على منطقة الخليج ـ على دفع آل ثاني إلى التحرك. وبالتالي فإن التطور الثالث خلال هذه السنة كان: تبني اتفاقية بريطانية ـ تركية تعترف فيها الدولة العثمانية بتخليها عن كل حق لها في قطر[١٥].

ونتيجة لذلك، وبسبب بعد النظر من الجانب البريطاني، برزت قطر إلى الوجود ككيان مستقل نسبياً، وذلك لأن محاولات البحرينيين لاستعادة سيطرتهم على شبة جزيرة قطر كانت مرفوضة قانونياً[١٦]، وكانت هذه خطوة بريطانية ممتازة بينت، من دون أدنى شك، كيف تتدخل لندن في الشؤون الداخلية لدول الخليج، في الوقت الذي تدعي فيه أنها تعتني بمصالح الأسر الحاكمة المهمة. وفي منتصف عام ١٩١٣ كانت قطر منخرطة في الأجواء السياسية لكل من السعودية وبريطانيا في الوقت نفسه[١٧].

لقد شكلت هذه التجارب مع القوى الإقليمية والعالمية مثالاً أو عرفاً يحتذى بالنسبة إلى الحدس القطري خلال القرن العشرين، فقد كانت الدوحة تتبنى تكتيك الموازنة بين القوى ما بين الرياض والدول العالمية. مع حلول القرن العشرين حلت أميركا محل بريطانيا في مهمة حماية آل ثاني من أي عدو محتمل، بما في ذلك الرياض نفسها، وقد كان كل من جاسم بن محمد وعبد الله بن جاسم مثالاً للقادة الأفذاذ الذين يقتدي بهم القادة من بعدهم. وعلى الرغم من أن جاسم قد تم تحفيزه أو ربما إقناعه بقبول هذه الشروط، بسبب مصالح العمل الخاصة به شخصياً ـ كي يحافظ على تجارة اللؤلؤ الخاصة به ـ إلا أنه كان يعرف تماماً ـ ومن جاء بعده ـ دروساً عديدة في مجال الموازنة بين القوى، فيما كانت الدوحة تتمتع بالمزايا الكثيرة في منطقة تجاورها فيها قوى أخرى تفوقها.

وعلى الرغم من أن عبد الله بن جاسم تعلم كيف يوفق بين علاقاته الناشئة مع آل سعود من جهة وتلك التي عززها مع لندن من جهة أخرى، إلا أنه كان قلقاً حذراً حيال هاتين الجهتين. كانت بريطانيا تخشى النفوذ المتزايد لآل سعود في المنطقة وحذرت آل سعود

من التدخل في أية دولة من دول الخليج الأدنى، وتعهدت الرياض بعدم التدخل، ولكن، كان هذا فقط عام ١٩١٥، أي بعد مرور عام كامل على الحرب العالمية الأولى وما خلفته من دمار عالمي. ومنذ عام ١٩١٤ وقف عبد الله بن جاسم إلى جانب لندن متوقعاً انتصار هذا التحالف، وفي ظرف سنة انسحبت القوات العثمانية المضطربة من حامياتها في الدوحة، مخلفة وراءها ثلاثة مدافع و٥٠٠ قارب و١٠٠,٠٠٠ حلقة من حلقات الذخيرة. وبُعيد هذا الانسحاب بفترة وجيزة عرضت لندن على آل ثاني تعزيز علاقات الصداقة من خلال معاهدة جديدة، مع أن عبد الله كان يتوجس حذراً من هذه الخطوة[١٨].

كان عبد الله ـ بادعائه عدم اهتمامه بالسياسة ـ يخشى أن يوقع المندوب السامي بين أفراد العائلة، وكان قد قوّم التوترات الداخلية بدقة وجاء تقديره في محله. كان إخوة عبد الله الاثنا عشر طموحين، وكذلك كان أبناء عمومته ـ أي أبناء أحمد بن محمد ـ وكان كل واحد منهم يتوق إلى أن يكون هو خليفة عبد الله. استطاع عبد الله أن يروض أبناءه ولكن البقية من متنافسي العائلة عملوا على المماطلة في أية محاولة للوفاق. أصر العديد من إخوة عبد الله على أن آل ثاني قد استبدلوا الحكم البريطاني بالحكم العثماني، ولكن عبد الله كان يصب اهتمامه على بعض التقييدات المحددة التي تقضي بأن أية اتفاقية مع لندن هو في النهاية المسؤول عنها، وتحديداً حين بوغت عبد الله بإحدى العبارات الواردة في الاتفاقية مع لندن والتي تعطي للرعايا البريطانيين الحق في الاستقرار في الدوحة. ولكن، على الرغم من تحفظاته، إلا أنه اضطر، بدافع التملق، إلى توقيع معاهدة شاملة مع المندوب السامي الحاذق: بيرسي كوكس.

كانت معاهدة الثالث من نوفمبر عام ١٩١٦ مع قطر مشابهة لمثيلاتها الموقعة عام ١٨٩٢، والتي جرى وضعها بما يتناغم مع أوضاع دول الخليج المختلفة، وذلك لأنها قد عززت مفهوم «الحماية» المفروضة على المنطقة، حيث جرى التشديد بوضوح على ألاّ صلاحية لحكام قطر في التنازل عن أي جزء من إقليم دولتهم أو بيعه أو تأجيره أو رهنه إلا بموافقة بريطانية خاصة، وكذلك لا يمكن قطر أن تقيم أية علاقات دبلوماسية مع قوى أجنبية من دون موافقة بريطانية، وفي المقابل تقوم بريطانيا بتكثيف وجودها في شبة جزيرة قطر، وزيادة تسهيلات الحياة على رعاياها الذين يرغبون في الإقامة والعمل في

قطر، وإنشاء مقر لاسلكي في المدينة، وإدارة حركة الملاحة بما فيها حركة نقل العبيد والجيوش، وكلتا هاتين الحركتين كانتا محظورتين في الاتفاقية[١٩].

وعلاوة على كل المعاهدات الموقعة عام ١٨٩٢ بين دول الخليج وبريطانيا ـ والتي كانت تقضي باقتصار الصلاحيات البريطانية على صد الهجمات البحرية ـ عمل عبد الله بن جاسم على إدخال فقرة مهمة على اتفاقية عام ١٩١٦، التي كانت تنص على شيء جديد حقاً. ففي خطوة فريدة تعهدت الحكومة البريطانية «أن توفر (له، أي لعبد الله بن جاسم) الحماية الجيدة في حالة تعرضه (هو) أو رعيته لأي هجوم بري ضمن حدود قطر»[٢٠]، وقد كان هذا التعهد بالتدخل في حال وقوع هجمات برية محتملة امتيازاً هاماً، على الرغم من أنه لا يزال موضع تأويلات عديدة. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنه، بعد أن وقع عبد الله بن جاسم معاهدة عام ١٩١٦، تأكد أخيراً من أنه هو حاكم قطر، بل سُمي عام ١٩١٩ «صاحب النظام الأبرز في الإمبراطورية الهندية»، وهو وسام بالغ الأهمية على الرغم من بساطته[٢١].

وعلى الرغم من هذا اللقب، إلا أن أياً من دلهي أو لندن لم تكن ترغب في إعلان كيان مستقل لقطر، فالمطلوب من آل ثاني، فقط، أن «يحكموا» البلاد بسلام، وأن يمتنعوا عن التورط في نشاطات القرصنة أو تشجيعها، وتأكيد استتباب الأمن أثناء أوقات الملاحة، وجرى ذلك على أحسن حال حتى عام ١٩٣٠ حين استحوذت عمليات التنقيب عن البترول على الاهتمام. تساءل عبد الله في مناسبات عدة عما إذا ما كانت بريطانيا ستساند أياً من إخوته إن قادوا انقلاباً عليه، أو عما إذا كانت بريطانيا ستدعم آل ثاني دعماً مادياً في حال قيام آل سعود بهجمات برية عليهم، وقد فاجأ المندوب السامي في الدوحة (آرثر برسكوت تريفر) عبد الله حين أعلن أن بريطانيا مستعدة لتقديم العون والمساندة الدبلوماسية له، مشيراً بذلك إلى «الحماية الجيدة» الوارد ذكرها في اتفاقيته عام ١٩١٦[٢٢].

وفي ما يتعلق بالخلافات العائلية، فقد تم الإيعاز إلى تريفر بضرورة التشديد على أن لندن لن تقدم أي دعم لأي طرف، وذلك لأنها تتبع سياسة عدم التدخل. والغريب في الأمر أن تريفر رفض أن يقرض عبد الله مبلغاً صغيراً من المال حين أفصح الأخير (أي عبد

الله) عن أنه لن يستطيع تسديد الديون المستحقة عليه جراء المشاكل الاقتصادية الحادة التي يمر بها. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان تريفر قادراً على تقديم مدفعين قديمين ـ من دون ذخيرة ـ هديةً من أجل إعادة الهدوء إلى الدوحة. كان هذا هوة النطاق الكامل لاتفاقية الحماية التي حصل عليها عبدالله: اتفاقية هزيلة في الفحوى خارجة عن النطاق الجوهري(٢٣).

ولم يكن القطري المحنك ليقبل الهزيمة، فسارع بالذهاب إلى البحرين ـ بحجة تسوية بعض العقود التجارية ـ وذلك كي يلتقي بالمندوب السامي البريطاني، ولأن الدوحة كانت مهددة بالهجوم من قبل آل سعود. عندئذٍ طلب عبد الله بن جاسم دعم بريطانيا له في هجومه المخطط على قرى الساحل، التي رفض قادة قبائلها المنشقّة دفع الإتاوة له، فأبلغ عبد الله المندوب السامي بنيته في شن هجوم بحري ـ ولكن مثل هذا الأمر كان محظوراً بموجب بنود اتفاقية ١٩١٦ ـ بمساعدة بريطانيا، وعلاوة على ذلك، حاول إقناع بريطانيا بالاعتراف بابنه وريثاً شرعياً، لا لشيء إلا ليعزز من شرعيته وشرعية سلطته، ولكن الحكومة البريطانية الهندية نصحت مندوبها السامي بأن يوضح لقطر أنها إذا تعرضت لهجمات سعودية، فإنها ستتلقى منها حماية دبلوماسية من دون إرسال أية مساعدات عسكرية. والغريب في الأمر أن بريطانيا تساهلت وتغاضت عن أمر الغارات البحرية التي شنها عبد الله بن جاسم على القرى القطرية، على أساس أن هذا الأمر يعد شأناً داخلياً، لا يقع ضمن نطاق المسؤوليات البريطانية.

ولا نحتاج أن نذكر هنا أن مثل هذه التأويلات كانت تباعد من المسافة بين بريطانيا وعبد الله، الذي كان قلقه وانزعاجه في تزايد(٢٤).

وحين أرادت بريطانيا عام ١٩٣٢ أن تبني مهبطاً جوياً لطائرات سلاح الجو الملكي التي تسافر بين بريطانيا والهند ـ وخاصة إن احتاجت تلك الطائرات إلى هبوط اضطراري ـ اعترض عبد الله على الفكرة، ما زاد من سوء العلاقات بينه وبين مسؤولي الانتداب الساخطين(٢٥)، واستُخدمت لغةٌ غير دبلوماسية حين هدد المندوب السامي بأنه سيعد عبد الله هو المسؤول عن أي تحطم قد يقع للطائرات على أرض شبه جزيرة قطر. وكان هذا الأمر شاهداً واضحاً على ازدراء ممثلي بريطانيا للعائلات الحاكمة في الخليج، وقلة

قليلة من البريطانيين استطاعت أن تتنبّأ بالمستقبل النفطي، الذي سيجعل من قادة القبائل المستعبدين سادة أغنياء وحلفاء «مقربين»، وأن قادة الغرب، على تعاقبهم، سوف يعمدون إلى «الدخول في عالم الأعمال والتجارة» مع القادة الخليجيين، حتى وإن كانت دوافعهم في أغلب الأحيان أنانية على حد تعبير رئيسة الوزراء البريطانية مرغريت تاتشر.

عملت لندن على تفعيل مجموعة من فقرات معاهدتها مع الحكام الخليجيين، أملاً في ضمان حصول الشركات البريطانية على الامتيازات النفطية. وفي ما يتعلق بقطر، فقد جرى تفعيل الفقرة الخامسة من معاهدة عام ١٩١٦، والتي تحرم قطر الحق في منح أي امتياز من دون موافقة بريطانية، وحاول فرانك هولمز الحصول على امتياز قطري من عبد الله بن جاسم منذ البدايات في عام ١٩٢٢، ولكن المندوب البريطاني في البحرين أقنع الحاكم برفض الطلب النيوزيلندي. امتعض عبد الله بعد أن خاب ظنه، واضطر تحت الضغط إلى أن يمنح امتيازاً لشركة (ذا أكري اكسبلوريشين)، وهي شركة تابعة لشركة النفط البريطانية الفارسية. وكما هو وارد وموثق توثيقاً كاملاً، فقد نسقت شركة النفط مع مثيلتها شركة النفط العراقية لإنشاء شركة الامتيازات النفطية المحدودة (قطر)، التي كانت، بدورها، صورة مماثلة لشركة النفط العراقية باستثناء فارق بسيط، هو أنها ليس لديها ممثلون عراقيون في مجلس إدارتها[٢٦].

ولا ندري إذا ما كان عبد الله بن جاسم قد قدّر أن الأثر الناتج من تأسيس شركة الامتيازات المحدودة (قطر) سيقع في النهاية على قطر. وقد كان على غير دراية وعلم بالثروة النفطية وثروة الغاز التي تملكها قطر، خصوصاً أن التنقيب كان ذا نتائج ضعيفة بين العامين ١٩٢٢ و١٩٣٤. ولكن، على الرغم من ذلك، وفي الفترة التي وافق فيها عبد الله على تجديد امتيازات شركة ذا أكري عام ١٩٤٣، انتشرت أنباء عن وجود النفط في أماكن أخرى في شبه الجزيرة العربية، ما أثار استياءه، وخصوصاً حين سمع عن الاكتشافات النفطية التي أحرزتها شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا بالقرب من البحرين، الأمر الذي أثار أيضاً دهشة المسؤولين البريطانيين، وسرعان ما انتشرت في الدوحة أنباء كرم شركة كاليفورنيا النموذجية.

هذا الأمر بعث الحيوية والانتعاش في مخيلة عبد الله الذي كان يطمح إلى تحسين

امتيازات شركة ذا أكري، وسرعان ما توصل إلى اختلاف جوهري بين الشركتين في النمط المتبع لدى كل شركة، ففيما كانت شركة كاليفورنيا النموذجية وممثلوها ـ وهولمز من قبلهم ـ يحرصون على تنمية العلاقات الودية بينها وبين آل خليفة، كانت شركة البترول العراقية وكل الشركات المنبثقة منها ومندوبوها المتعددون أقل كرماً مع آل ثاني وغيرهم من العائلات الحاكمة، وكانت أنباء سخاء الشركة النموذجية تعني أنه يجب الضغط على موظفي شركة البترول العراقية للحصول على مزايا إضافية جديدة، ولكن شركة النفط الإنجليزية ـ الفارسية رتبت ـ بموافقة بريطانية سياسية ـ لتوقيع اتفاقية نفط تدر أرباحاً طائلة مع عبد الله بن جاسم.

لم يكن مسار المفاوضات سهلاً، على الإطلاق، على الرغم من أنه تمخض في النهاية عن الموافقة على الاتفاقية، فقد عقد عبد الله صفقة صعبة. وبحلول منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، كان عبد الله على دراية تامة بالحاجات البريطانية المتنوعة: التشريع الخاص بالأجانب الذين يعيشون في شبة جزيرة قطر، فضلاً عن فقرات المعاهدة الموقعة عام ١٩١٦، وعددها ثلاث فقرات (إعطاء الرعايا البريطانيين الحق في العيش في قطر، والموافقة على وجود المندوب البريطاني في الدوحة، وتأسيس مكتب بريد وبرقيات بريطاني في قطر). كانت طلبات سلاح الجو الملكي تتمحور حول هذه القضايا المهمة في مقابل تقديمها للخدمات الجوية وبعثات الإنقاذ. وحين أدرك المندوب السياسي البريطاني أن عبد الله قد يلجأ إلى التفاوض والتعاون سراً مع آل سعود، قرر المندوب السامي أن يفعّل الفقرة الخامسة من اتفاقية عام ١٩١٦، التي تؤكد أن أي امتيازات تقدمها الدوحة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت لمصلحة شركة تكون بريطانيا طرفاً فيها[٢٧]. ولكي يحقق المندوب السامي نوعاً من الرضى والقبول لدى عبد الله بن جاسم، خولته بريطانيا أن يعرض على عبد الله الحماية التي كان هذا الأخير قد طلبها عام ١٩٢١.

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قد استمالت جانب عبد الله بن جاسم كي يوقع اتفاقية شركة النفط البريطانية الفارسية، إلا أن عبد الله فضّل التريث بعض الوقت في ما تلا ذلك، أملاً في الحصول على شروط أفضل. ولكن الأهم من ذلك كان المذكرة التي رفعها المكتب الهندي، والتي كانت تطرح سؤالاً مؤرقاً، وهو أن معاهدة عام ١٩١٦

كانت معاهدة «شخصية» تخاطب عبد الله وليست «ملزمة بالنسبة إلى وريثه وكل من سيخلفه»[٢٨]، ولن يكون أمام بريطانيا أي خيار سوى أن تتفاوض مرة أخرى مع من سيخلف عبد الله. لجأت بريطانيا إلى الضغط على قطر للحصول على امتيازات نفطية مدركة، في الوقت نفسه، ضرورة مناقشة مسألة الوريث الشرعي، وعملت بسريّة على الاستعداد لإعلان حمد بن عبد الله وريثاً لأبيه، شرط أن يقبل حمد معاهدة ١٩١٦[٢٩].

كانت مسألة الامتيازات عند عبد الله بن جاسم شأناً سياسياً أكثر منه مغامرةً تجاريةً بحتة، لأنه لم يكن على علم تام بثروة الدولة. وهناك سبب آخر للأهمية نفسها، هو أنه لم تكن لديه أية فكرة عن المكاسب المالية المحتملة التي كانت بانتظار عائلة آل ثاني الحاكمة، ومن ثم كان عبد الله يعقد الصفقة النفطية لأهداف ومكاسب سياسية، بما في ذلك الحصول على تعريف واضح لحدود قطر، وعلى التزام بريطاني بالوقوف إلى جانب عائلته ودعمها. وكانت هذه الأهداف أهم بكثير من أي عوائد مالية، حتى لو كانت هذه العوائد قادرة على تخليصه من قدر هائل من الديون.

ولذلك، أعدت لندن اتفاقية امتيازات نفطية ملائمة أعطت لعبد الله معظم مطالبه التي كان يرجو تحقيقها منذ عام ١٩٢١. وقبل أن يوقع الطرفان الاتفاقية في ١٧ مايو ١٩٣٥ جرت مراسلات مستفيضة بين عبد الله وفاولز، من أجل الالتزام البريطاني بتقديم الحماية لقطر، وكانت الحماية البريطانية لقطر «ضد أي هجمات خطيرة أو غير متوقعة من الخارج» هي الشرط الذي طلبته قطر لتوقيع معاهدة الامتيازات النفطية[٣٠]. وفي سابقة فريدة من نوعها سمحت الاتفاقية لآل ثاني برعاية مصالحهم وشؤونهم الداخلية بأنفسهم، فيما تركت الشأن الخارجي لسلاح الجو الملكي، الذي نال بعد طول انتظار مطالبه وتسهيلاته. وبموجب هذا الاتفاق ضمنت لندن لنفسها حق الهبوط لطائراتها، وتأسيس مركز تلغرافات لاسلكي، والسماح لموظفيها بالوجود القانوني في قطر، وأخيراً وليس آخراً السماح بتأسيس نواة لمنظمة استخبارات في الدوحة.

كرر عبد الله بن جاسم طلبه من لندن الاعتراف بابنه حمد وريثاً شرعياً، في رسالة منفصلة من ضمن مجموعة المراسلات التي سبقت اتفاقية الامتيازات النفطية، طالباً من

لندن الوقوف إلى جانب آل ثاني، الذين كانت تعتبرهم حلفاء مهمين من أجل السيطرة على الخلافات، التي قد تنشأ بخصوص الرعايا الأجانب الذين يعيشون في قطر. وقد رتبت لندن لتعويض مالي مضمون ألزمت فيه عبد الله بمنح لندن امتيازاً نفطياً مدة ٧٥ عاماً، في مقابل حصوله على شرعيته حاكماً واستقرار قطر «كدولة» ناشئة. وقد حُدِّدت الحقوق الحصرية لشركة النفط البريطانية ـ الفارسية في إنتاج البترول والغاز الطبيعي وكل المشتقات الأخرى للنفط ونقلها وتصفيتها وإعادة تصنيعها وتسويقها، وذلك على خريطة قطر (وربما كانت هذه الخريطة هي الأولى من نوعها التي توضع في يد آل ثاني). واللافت في الأمر أن الشروط المالية للامتياز كانت متواضعة زهيدة. اكتشفت شركة تنمية نفط قطر المحدودة ـ بوجود حمد بن عبد الله ممثلاً من أصل ممثلين محليين اثنين للشركة ـ النفط بالقرب من زكريت في أكتوبر عام ١٩٣٩، ولكن الإنتاج على نطاق واسع للبترول لم يبدأ حتى حلول عام ١٩٤٩. وعلى الرغم من أن هناك شركات نفط أخرى شاركت في ما بعد في الإنتاج النفطي في قطر، إلا أن عبد الله بن جاسم استخدم ذكاءه التجاري لتوفير الحماية للأهداف السياسية التي أرادها، وقد ضمن عبد الله ـ بمفاوضات ليست بالكثيرة ـ شرعية وريثه حمد ـ خصوصاً أن الطرف الثاني كان الجانب البريطاني، الذي كان بالمستوى نفسه من الحرص والدهاء ـ في وقت كانت فيه العلاقات المحلية المضطربة مع البحرين ومع العربية السعودية، تحديداً، قد زادت من عدم استقرار المنطقة. كان عبد الله يؤكد دائماً ضرورة منح أبنائه صلاحيات تفاوضية إضافية، ربما لأنه كان يعلم مدى احترام بريطانيا لأولئك الذين يجيدون فن الجلوس على طاولات الحوار.

حصل عبد الله بن جاسم على لقبه ووضعه كرجل دولة، بعد أن دفع ثمن ذلك تماماً كأبيه وجده، مضيفاً بذلك وزناً وأهمية لقطر، تلك المنطقة النائية المعزولة من شبه الجزيرة العربية. كان عبد الله متردداً في تسليم السلطة، وخصوصاً أن أعداد المتنافسين عليها في العائلة كان في تزايد، ولكن تعامله الحاذق أثناء المفاوضات التي سبقت اتفاقية ١٩١٦، والنقاشات التي كانت على نفس الدرجة من الأهمية والمتعلقة بامتيازات النفط، عززت من قراره وقوّت قدراته قائداً. دافع عبد الله عن مصالح قطر في الزبارة وحوار اللتين أثارتا جدلاً امتد عقوداً، ولكن، مع تقدمه في السن وحزمه، نجح في نقل العديد من المسؤوليات القيادية لابنه الثاني حمد. وبحلول عام ١٩٤٤ كان حمد هو الحاكم

الفعلي، بعد أن صار في مقدوره استخدام ختم أبيه[٣١]. ومن المدهش حقّاً أن عهد حمد قد سجل انحداراً حاداً في مستوى الأعطيات المالية العائلية، مع أن عدداً قليلاً فقط من أفراد عائلة آل ثاني اشتكوا من أنهم ليسوا مستفيدين من عوائد النفط.

وانقسمت عائلة آل ثاني، «عبد الله وأبناؤه في جبهة، وبعض إخوة عبد الله وتحديداً عبد العزيز وسلمان فضلاً عن بعض أبناء العمومة من أبناء أحمد في جبهة ثانية»[٣٢]. ولعلها كانت المرة الأولى في تاريخ قطر المكتوب التي يغادر فيها بعض أفراد العائلة الدوحة، كنتيجة مباشرة لعدم التوازن في العطاء المالي، فاستقر بعض منهم في العربية السعودية، فيما خرج بعضهم يسعى إلى الثروة في أرجاء منطقة الخليج الواسعة، وظل قسم من العائلة في قطر راضياً بالقليل وقانعاً بالبقاء على الولاء لعبد الله.

أما عبد الله فقد كان مطمئناً إلى أن شعبيته سوف تنتصر وتتفوق عند أية محاولة لانتزاعه من السلطة. وقعت الحرب العالمية الأولى وجرت أذيالها على الشعب الذي كان يعاني أصلاً من ظروف العيش المتدنية. من جهة أخرى كان يُسر الحياة البحرينية ورخاؤها النسبي عاملاً اجتذب عدداً من القطريين إلى جزيرة البحرين، ما قلل من سكان شبه جزيرة قطر أكثر فأكثر.

ومن المفارقات أن الحاكم الفعلي حمد كان في وضع متراجع، وكان يعاني من اعتلالات صحية كثيرة ـ بما فيها داء السكري ـ وهذه الأسباب هي نفسها التي جعلت أباه من قبله يتنحى جزئياً عن الحكم لولده. وعلى الرغم من أن عبد الله بن جاسم كان في الثمانينيات، إلا أنه كان لا يزال محتفظاً بتيقظه، وعاصر وفاة ولده حمد التي كانت عام ١٩٤٨. وبما أن ابن حمد كان لا يزال صغيراً على تسلم الحكم، استقر الرأي بأصحاب الخبرة من آل ثاني على اختيار علي بن عبد الله؛ ليكون وريثاً لسلفه، في تلك المرحلة التي كانت قطر تدخل فيها حقبة جديدة.

علي بن عبد الله (١٩٤٩ ـ ١٩٦٠)

لم يكن علي يتحلى بالمزايا القيادية التي كان يتحلى بها والده، وجاء اختياره كتسوية ليخلف، عام ١٩٤٩، عبد الله بن جاسم، الذي كان قد اعتزل بسبب تقدمه في السن،

وبعد ترتيبات معقدة تعهد علي بموجبها بالسماح لابن أخيه الراحل حمد أن يخلفه فور بلوغ ابن حمد السن القانونية. وحكم علي قطر مدة أحد عشر عاماً، وكانت تلك الفترة تجمع بين التراجيديا والأحداث السيئة والعديد من الأحداث السعيدة في الوقت نفسه[٣٣]. وعلى الرغم من أن عبد الله بن جاسم كان قد سعى لتأسيس مركز صحي صغير في الدوحة، إلا أن علي بن عبد الله هو الذي شهد قيام الخدمات الاجتماعية في البلاد، فأعيد فتح المدارس (القليلة) التي أُجبرت على إغلاق أبوابها عام ١٩٣٨ بسبب شح الموارد. وشهد عام ١٩٥٥ تأسيس قسم تربوي متواضع ترأسه مجموعة من «العلماء»، وتنامت أهمية هذا القسم مع السنين، فقفزت ميزانيته من ٤٠٠ ألف دولار أميركي عام ١٩٥٥ إلى ٦ ملايين دولار عام ١٩٦٤[٣٤].

وعلى الرغم من أن الشيخ علي كان يمتلك البصيرة النافذة لتزويد قطر بالمزيد من البُنى التحتية الاجتماعية، التي كانت البلاد في أمسّ الحاجة إليها، إلا أن مخصصاته الشخصية ـ إذ كان يعتبر جميع العوائد ثروة شخصية لنفسه ـ لم تجعله محبوباً لدى أتباعه؛ ففي بدايات الخمسينيات من القرن الماضي جنت قطر ما مقداره ٥٠ مليون دولار أميركي من إيرادات النفط، ذهب منها ١٢ مليون إلى محفظة علي الشخصية، ولكن سرعان ما غرق علي في الديون، خصوصاً بعد زياراته الصيفية الأسطورية لسويسرا ولبنان، فضلاً عن مزاجه في الإنفاق[٣٥]. وعلى الرغم من ولعه بكل ما هو رفيع الطراز إلا أنه أظهر شخصية مستقرة؛ لأنه أراد أن ينتفع أكبر عدد ممكن من القطريين من عائدات النفط. ولأن قطر لم تكن مستقلة وقعت تحت السيطرة البريطانية المباشرة، وكان المندوب السياسي هو صاحب القرار في معظم الأمور. وربما استطاع علي أن يشعر بالتغير الذي كانت تمر به المنطقة بأسرها ـ وقد أصبح تقويمه للوضع أكثر وضوحاً بسبب كثرة سفره وتنقلاته ـ فدعم حركة التغيير من أجل تسريع خطوات سيرها. وعلى الرغم من أن تبذير علي وإسرافه كان محط انتقاد بعضهم، إلا أنه كان شخصاً متديناً وحريصاً على تشجيع المصالح القطرية[٣٦].

وكثيراً ما سخِر النقاد من استشارات علي المتكررة للمفتي السعودي، وتراكمت هذه الانتقادات منتقصة من قدرته على الحكم، فأُجبر على التخلي عن العرش لمصلحة ولده عام ١٩٦٠، مخلاً، بذلك، بالعهد الذي قطعه على نفسه بتنصيب ابن أخيه حمد بن

عبد الله خلفاً له. وكان هذا الخرق للعهد مؤشراً مهماً يُظهر مقدار الخلافات بين أفراد الأسرة الحاكمة، هذه الخلافات التي لابد من أن تظهر على السطح، وتنتهي بوقوع الشقاق وانتشاره. أما الخليفة الجديد أحمد بن علي فقد حُمِّل عبء تحرير قطر سياسيّاً قبل الاستقلال.

أحمد بن علي (١٩٦٠ ـ ١٩٧٢)

لم يكن أحمد ذا جاهزية كافية لإدارة قطر، في الوقت الذي كان فيه الخليج الفارسي يترقب وقوع تطورات مهمة. ويجدر بالذكر أن لندن خلال فترة حكمه قررت الانسحاب من الخليج، منهية بذلك علاقات الحماية والأمن التي دامت زمناً طويلاً بينها وبين قطر، ومعلنة بذلك استقلال قطر. كان العالم العربي، في تلك الفترة أيضاً، منهمكاً في أحداث وتغييرات ثورية، فقبيل هذا الوقت أطاحت حركات ثورية نهضوية نظامي الحكم الملكيين في كل من مصر والعراق، فضلاً عن الاضطرابات التي شهدها الأردن ولبنان في تلك الفترة.

وكذلك واجهت الكويت، عام ١٩٦١، خطر العدوان العراقي، الذي استلزم وجود قوات بريطانية، ومن ثم وجود قوات من جامعة الدول العربية في نهاية الأمر ـ قبل أن تحصل على استقلالها وحكمها الذاتي، وسقطت اليمن في دوامة حرب أهلية طويلة منذ بدايات الستينيات، تدخلت فيها العربية السعودية ومصر، فدخلتا في دوامة سياسية ـ عسكرية هددت الأمن الإقليمي. وانتشرت أصداء الحركات الوطنية والثورية في أنحاء شبه الجزيرة العربية بين العامين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠، محركة «بذلك الرأي العربي العام بدءاً من البحرين وانتهاءً بعُمان، وقد تمخض عن هذه الحركات قيام ثورة معادية لبريطانيا عداءً صريحاً في ظفار عام ١٩٦٥، وأخيراً، نضيف إيران وتجديدها لادعاء حق لها في البحرين عام ١٩٦٨[٣٧].

كانت هذه هي الظروف الصعبة التي تخلى فيها علي بن عبد الله عن العرش لمصلحة ولده، ولكن أياً من هذه الأحداث لم يزعزع سلطة آل ثاني، كما زعزعها قرار بريطانيا بإنهاء التزامها بحماية قطر في منطقة شرق السويس مع نهاية عام ١٩٧١. وكذلك

كانت تسعينيات القرن الماضي سنوات حرجة لقطر، وذلك بعد أن حلف أحمد بن علي يمين الولاء العائلي، مع تعيين خليفة بن حمد ـ وهو ابن حمد بن عبد الله ـ وريثاً شرعياً ونائباً للحاكم في الوقت نفسه.

ومع تولي أحمد للحكم تراجع الأثر الذي كانت تتمتع به جماعة «العلماء» القطرية ـ التي كانت قد بدأت بوضع بصمتها وتأثيرها في المؤسسات التعليمية الناشئة ـ على العكس تماماً من وضعها السابق. ولكن، تسارعت في الوقت نفسه خطى الإصلاح، إذ أُسِّست جريدة رسمية «للبلاد» عام ١٩٦١، ونُشرت فيها المراسيم الحكومية (الصادرة عن المشيخة) كقانون للبلاد. كان أحمد بن علي عازماً على تزويد حاشيته بالبنى الوظيفية والتنفيذية التي يستفيد منها القطريون بفاعلية أكبر[٣٨]؛ فعلى سبيل المثال أصدر أحمد عام ١٩٦٢ قانوناً يرتب فيه إدارته. وتنص الفقرة الأولى من هذا القانون على أن صلاحيات نائب الحاكم تُعرَّف وفقاً لما أجمع عليه كل من الحاكم ومجلس الشورى، وفضلاً عن هذا حُدِّد وزير المالية ووزير التربية والتعليم بموجب القانون مع تحديد مسؤولياتهما بشكل واضح. وكان من الطبيعي أن يعهد أحمد بن علي بوزارة المالية لأحد من مساعديه المقربين جداً؛ فعهد بالمنصب إلى نائب الحاكم والوريث الشرعي خليفة بن حمد، معطياً إياه صلاحيات استثمار ثروة البلاد، على النحو الذي يراه ملائماً.

عمل خليفة على تسريع تأسيس المؤسسات والأقسام والدوائر المختلفة ـ الزراعية منها والاجتماعية والأشغال العامة وغيرها ـ التي تطورت مع الزمن، وتحولت إلى وزارات ناضجة، فقد أُنشئ قسم للشؤون القانونية عام ١٩٦٢، وسرعان ما تحول هذا القسم إلى وزارة للعدل، وقد حمل خليفة كل المسؤولية وكأنه كان رئيساً للوزراء[٣٩]، لكن، وعلى الرغم من هذه المبادرات العصرية، إلا أن أحمد بن علي ظل يجمع كل عوائد النفط بطريقة شخصية إلى حد ما، الأمر الذي انتهى، عام ١٩٧٣، بقيام التظاهرات والإضرابات عن العمل، التي وافق آل ثاني في إثرها على إعادة النظر في آليات توزيع عوائد النفط، فوُضِع ترتيب جديد لعملية التوزيع، ولكن ظلت العائلة الحاكمة هي المسؤولة عن الأمر.

تبنى آل ثاني رسمياً قاعدة لتقسيم العوائد تسمى «قاعدة الربع»، وتقضي هذه القاعدة بتخصيص ربع العوائد الكلية لتذهب إلى محفظة الحاكم الشخصية، ويُقسَّم الربع الثاني بين كبار أفراد العائلة الحاكمة، فيما يستخدم الربع الثالث لتغطية مصاريف بقية أفراد عائلة آل ثاني، أما الربع الرابع فيُخصَّص للخزينة العامة(٤٠).

ومن المعروف، بالتأكيد، أن هذه القاعدة لا تتماشى مع المعايير التجارية الغربية، ولكنها فرضت نمطاً جديداً في المعاملات التجارية. وبكل الأحوال فقد عمل هذا التعديل على تحقيق الطمأنينة لأحمد بن علي، ولكن، حتى هذه الإجراءات والتعديلات كانت غير كافية بحلول عام ١٩٦٣، إذ أدت الإضرابات التي شلت حركة التصدير ـ وأثرت من ثم في العوائد ـ إلى حثّ الحاكم على اتخاذ خطوات وقائية.

أصدر الحاكم مع بدايات عام ١٩٦٤ قانون تأسيس مجلس الشورى الذي طال انتظاره، وعلى الرغم من أنه خطوة صغيرة بالمقاييس العصرية، إلا أنها سمحت للعائلة الحاكمة بتشجيع المشاركة في عمليات صنع القرار، حتى ولو كان هذا الإجراء محصوراً في مجموعة مقيدة. كان المجلس في ذلك الوقت مكوناً من ١٥ عضواً ـ يُختارون جميعهم عن طريق الحاكم ـ مهمتهم الرئيسة هي تقديم النصح والإرشاد له. وكان كل من الحاكم ونائبه في منصب الرئاسة للمجلس، وكان ذلك من صميم التقاليد القطرية. كان يجب على كل قبيلة أن تؤدي «البيعة» للحاكم، سواء أكانت ممثَّلة في مجلس الشورى أم لا. وكل قبيلة ترفض أداء البيعة كانت تعتبر قبيلة غير مرحب بها، بل غالباً ما كان يُطلب منها مغادرة شبة جزيرة قطر، وكان هذا ما حصل مع قبيلة المهاندة والذخيرة في الخور، فقد لجأ أفرادها وهم يقدرون بستة آلاف شخص إلى الكويت واستقروا فيها(٤١). وكانت قبيلة المهاندة قد نقضت بيعتها إثر اتهام أحد أفرادها وهو ناصر المسند بتهمة باطلة وحبسه(٤٢).

لاحت في الأفق مجموعة من الطفرات الاجتماعية السياسية المهمة مع اقتراب موعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، وهددت هذه الطفرات الوضع السياسي لقطر. وعلى الرغم من ذلك، فإن غالبية التغييرات التي حدثت في ستينيات القرن الماضي كانت نتيجة للضغوطات الخارجية، وليست نتيجة لرغبة آل ثاني في الإصلاح السياسي، على

الرغم من أن العديد من القادة قد عملوا جاهدين من أجل بناء كيان سياسي متماسك. ولم تقع الإصلاحات السياسية الاجتماعية الضخمة إلا بعد الاستقلال التام عام ١٩٧١، حين جابه آل ثاني المهام الصعبة والضخمة التي رافقت عملية بناء الدولة؛ ففرض الوضع نفسه بشروطه الخاصة تماماً، كما هو الحال في الدول الناشئة المجاورة لقطر، فقد تصدى آل ثاني للحدث على الرغم من أن المسؤولية كانت ضخمة.

التسلسل الدستوري في قطر

امتعض آل ثاني ـ كغيرهم من الأسر الحاكمة في الخليج ـ من قرار بريطانيا في ١٦ يناير ١٩٦٨، بالانسحاب من منطقة شرق السويس مع نهاية عام ١٩٧٢، على الرغم من أن هذا الانسحاب النهائي كان أمراً يتوقعه الجميع. وكان الجميع يخشى من أن الفراغ الأمني الناتج من انسحاب بريطانيا سيشجع إيران والعربية السعودية وربما، أيضاً، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لمحاولة ملء هذا الفراغ.

في ذلك الوقت كانت هناك العديد من الخلافات بما في ذلك خلافات آل خليفة في البحرين (علماً بأن إيران كانت تدعي لنفسها حقاً في جزر البحرين) وملكية جزر أبو موسى وجزر طنب الصغرى والكبرى للشارقة ورأس الخيمة على الترتيب، فضلاً عن الخلافات الحدودية بين قطر وكل من السعودية والبحرين وأبوظبي[٤٣].

سارعت الأسر الحاكمة في الخليج في فبراير عام ١٩٦٨ من أجل توحيد المشايخ التسعة (البحرين وقطر وأبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة) في دولة واحدة، وتمت الموافقة على مقترح قطري طُرح في قمة عُقِدت في دبي في الشهر نفسه ـ وكان هذا المقترح يقضي بإنشاء اتحاد عربي فدرالي للإمارات، تحت رئاسة مجلس من الحكام ـ وكان الهدف من هذا الاقتراح هو سد الفراغ الذي خلفه انسحاب بريطانيا من المنطقة، ولكن قلة من الحكام كانت تقدّر ضخامة المهمة المطلوبة: كيف يمكن قيام اتحاد فدرالي فيما تعاني المشايخ التسع من الخلافات، وكيف يمكن أن يدار الاتحاد الفدرالي بعد إنشائه؟[٤٤].

الطريق نحو الاستقلال: ١٩٦٨ ـ ١٩٧١

كانت هناك العديد من التساؤلات ـ من المنظور القطري ـ التي عملت على إضعاف قرار الدوحة بالاستمرار في مقترح الاتحاد الفدرالي، فأي مدينة مثلاً ستكون عاصمة الاتحاد؟ وهل ستتمركز كل وزارات الاتحاد في هذه العاصمة؟ أم أنها ستتوزع على الخليج الأدنى؟ وهل ستعمل دول الاتحاد على وضع مسودة لقانون فدرالي ـ وهذه تعد سابقة في المنطقة ـ ومن الذي سيضع خطوطها العريضة؟ وهل ستكون هناك معاهدة دستورية؟ وأخيراً، كيف ستُتخذ القرارات المتعلقة بالسياسات الخارجية والدفاع والداخلية والمالية وشؤون المواطنين، وكيف ستُطبَّق هذه القرارات؟

وحين نوقشت هذه التساؤلات، ونتيجة للجدل الناتج منها انقسمت الأجواء إلى فريقين، كل فريق تقوده الدول الأقوى: فوقفت قطر في صف دبي وأخذت البحرين جانب أبوظبي. وقد شكل هذان الائتلافان ـ بأعضائهما الرئيسيين الأربعة ـ نمط الأحلاف التي قامت في منطقة الخليج؛ فعلى سبيل المثال أيد الحاكم القطري أحمد بن علي آل ثاني الفريق الثاني (البحرين ـ أبوظبي)؛ لأنه اعتقد أن هذا الفريق يحظى بفرصة أكبر للحصول على دعم بريطاني، بينما كان الوريث الشرعي خليفة بن حمد آل ثاني يرى أن الفريق الأول (قطر ـ دبي) هو الأفضل؛ لأن هذا الفريق يحظى بالدعم السعودي ضمنياً. أما العروض التي قدمها كلا الفريقين فتستحق التوضيح، وخصوصاً من أجل توضيح أثر التداخلات العائلية في المكاسب السياسية الإقليمية[٤٥].

وجدير بالذكر، هنا، أنه على الرغم من معرفة زايد بن سلطان آل نهيان لإمكانات إمارته، إلا أنه كان يعلم أن البحرين كانت تعلو الإمارات الثمانية في أهميتها، فقد كانت هي الأكبر من حيث الكثافة السكانية، والأهم من ذلك أنها تمتعت بكل المزايا المحلية بدءاً من الخبرات العملية التجارية، وانتهاءً بالبنى التحتية الوظيفية. فتقبل زايد فكرة رغبة المنامة في الحصول على دور قيادي، وعدّه مفيداً، على الرغم من أنه كان مدركاً أن «اهتمام آل خليفة بقيام الاتحاد كان مرجعه الرغبة في حماية [البحرين] من إطماع إيران المستمرة في البحرين»[٤٦]، ولكن قطر رفضت ـ بالتأكيد ـ هذه التأويلات، محتجة بأن موقعها المتوسط يوفر للاتحاد اتزاناً لا يمكن إنكاره من دون أن يقلب إمارات الخليج الأدنى إلى

الأعلى، وكذلك عملت الدوحة على تذكير جاراتها بأن تحقيق التسوية الحدودية بينها وبين السعودية سيكون بشيراً بتحقيق النجاح الدبلوماسي للاتحاد الفدرالي.

أيدت دبي رغبة الدوحة في الاضطلاع بالدور القيادي في الاتحاد، فدعمت قطر وكان هذا أمراً طبيعياً إذا ما استدعينا التحالف القائم بينهما بسبب العلاقات التعاونية القديمة. وتزايدت الروابط والاتصالات بين الطرفين في ما تلا الثلاثينيات من القرن الماضي، واستمرت هذه الروابط من دون أي انقطاع منذ ذلك الوقت حتى اليوم، وكذلك قويت العلاقات المالية والتجارية بين الطرفين أكثر فأكثر إثر زواج أحمد بن علي بإحدى بنات راشد بن سعيد حاكم دبي. وفي النهاية رغبت دبي في حماية البحرين ومساندتها؛ لأن البحرين كانت تريد موقفاً معادياً لإيران بقوة، ولم يكن راشد بن سعيد قلقاً على جاليته الإيرانية فحسب، بل رضي بالدور الإقليمي القيادي الذي تؤديه طهران، وسلم به كحقيقة واقعة لا يمكن إلغاؤها. أما أبوظبي فقد احتفظت، من جانبها، بدور النقد الصحي لمطالب قطر المتكررة حول ضرورة التوصل لاتفاقيات حدودية مع السعودية، وفي الواقع كان آل نهيان ببساطة قلقين بشأن مطالبة السعودية بواحة البريمي، التي دامت زمناً طويلاً، وكيفية مواجهة هذه المسألة الشائكة بوجود أو عدم وجود الدعم القطري أو دعم الاتحاد ككل. ولكن زايد في نهاية المطاف حسم الأمر وغير لهجة المحاولات ونمطها؛ ليقلبها إلى مصلحته، ولكن، بعد أن أعطى الإمارات التسع فرصة أخيرة بالبقاء كجزء من الاتحاد[٤٧].

أخر اجتماع للحكام التسعة عقد في أبوظبي في أكتوبر عام ١٩٦٩، وانتُخب زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للاتحاد وخليفة بن حمد آل ثاني، ولي العهد القطري، رئيساً للوزراء[٤٨]، ولكن، لم يجرِ التوصل إلى اتفاق إجماعي على جملة من القضايا المهمة، بما فيها الحاجة إلى وضع مسودة للدستور الاتحادي وتبنيها، وتأسيس المؤسسات والهيئات القانونية المناسبة، والاتفاق على نفقات كافية لأغراض الدفاع. وحين خاطب المندوب السياسي البريطاني اجتماع الدول التسع في أبوظبي، وعبر عن دعم حكومته لاتحاد الإمارات التسعة كان هذا التدخل الصريح أمراً مفاجئاً ومثالاً واضحاً على اقتحام بريطانيا لشؤون المشايخ، الأمر الذي حدا حاكمي رأس الخيمة وقطر على الخروج من الاجتماع، وبذلك كانت فكرة الاتحاد قد ذبلت. بخروج أحمد بن علي من الاجتماع بهذه الخطوة

غير المدروسة كان قد قوى قبضة ابن أخيه، ولكن، هل كان في نيته أن يدعم وريثه الشرعي أم أنها كانت خطوة مرتباً لها؟ ومهما كانت دوافع هذين الرجلين فقد عملت النتيجة، فعلاً، على تقوية يد خليفة بن حمد، حيث أدت دعوة رئيس الوزراء المنتخب (خليفة) إلى وضع دستور اتحادي فدرالي إلى جمع الزخم حوله. وفي بدايات عام ١٩٧٠، وبعد أن لانت إيران ورضيت بالاستفتاء الجماهيري الذي قدمته الأمم المتحدة أعلنت البحرين استقلالها. وحين تعثر وضع الاجتماع الفدرالي ومع انسحاب البحرين وقطر، قامت الدوحة بواحدة من أجرأ تجاربها حتى هذا التاريخ ـ وربما بتشجيع سببه مجموعة النشاطات التي كانت تقوم بها الأمم المتحدة في المنامة ـ حين أعلنت قطر تبنيها لدستور مرحلي مؤقت، وكان هذا بالتأكيد الأول من نوعه في الخليج الأدنى[٤٩].

أصدر أحمد بن علي آل ثاني مرسوماً يقضي بتبني دستور مؤقت مكون من ست وسبعين فقرة (وكان اسمه النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر)، وقد نقل صلاحيات الحكومة إلى يد خليفة بن حمد آل ثاني بتعيينه رئيساً للوزراء ونائباً للحاكم[٥٠]، كانت هذه الخطوة البريطانية قد جاءت لضمان البقاء السياسي لقطر وتعزيزه، ولمساعدة حكم الخليج الأدنى على تشكيل الاتحاد الفدرالي. وحسب ما جاء في مذكرة إيضاحية صدرت مع صدور الدستور المؤقت، فسوف يكون هناك مرحلة انتقالية «ريثما يوضَع ويُصاغ دستور دائم وكامل في ضوء الخبرات المكتسبة خلال هذه المرحلة الانتقالية». ونذكر، هنا، أنه حتى لو اعتمد آل ثاني على الدستور غير المكتوب الذي طالما حكم طبيعة العلاقات السائدة بين القبائل في قطر، فإن الدستور المؤقت يحترم ضرورة صياغة هذه العلاقات وتشكيلها، ضمن إطار بنيوي منظم، وفي الواقع فإن فكرة وضع الدستور جاءت بشكل خاص كأداة لتعزيز الاستقلال، فضلاً عن كونها أداة لتقوية شرعية آل ثاني وحكمهم، وقد ورد ذكر «السيادة» و«الدولة» في الدستور بما في ذلك الجهوزية للدفاع عن الأرض، وهي مفاهيم تتناقض كثيراً مع معاهدة ١٩١٦، التي التزم بموجبها عبد الله بن جاسم عدم التخلي عن أي جزء من الأرض أو منحه لأية جهة من دون موافقة بريطانيا[٥١].

وضع مسودة الدستور مستشار قانوني مصري يدعى حسن كامل، وكان قد اشترك في المناقشات التي سبقت تشكيل الاتحاد الفدرالي. وقد أشير في هذا الدستور إلى أن قطر

جزء من الإمارات العربية المتحدة، ولكن هذا الدستور المؤقت ميز الدوحة ككيان، وعرف دور العائلة الحاكمة في «الدولة»، وحدد «النشيد الوطني» لها، ووضع علماً خاصاً بها، والأهم من ذلك أنه في إحدى فقراته (الفقرة الرابعة) عرف مفهوم المواطنة. كان واضحاً وجلياً أن آل ثاني يخوضون مرحلة إعلان الاستقلال تحت سلطتهم الكاملة. وبحسب الدستور المؤقت كان سيُختار رئيس الدولة من بين أفراد عائلة آل ثاني، الأمر الذي جاء مفاجئاً لشركائهم في الاتحاد. وفي الواقع فقد حُدِّدت مهمات رئيس الدولة ومسؤولياته بشيء من التفصيل. وفي الحادي والثلاثين من مايو ١٩٧٧، أي بعد خمس سنوات من تولي خليفة للحكم جرى تعديل على الدستور تمت الموافقة عليه بموجب مرسوم رسمي، كان هذا التعديل يقضي بتعيين ابن خليفة، حمد بن خليفة، وريثاً شرعياً، وكان أمر تعاقب الحكم متروكاً لمجلس العائلة الذي كان مخولاً بتسوية النزاعات إن وجدت (الفقرة ٢٢)، حتى لو ارتأى المجلس الحاجة إلى قانون خاص ينظم مسائل تعاقب الحكم[٥٢].

ولأن الدستور القطري لم يناقش مسألة وراثة الابن الأكبر ـ التي غُيِّبت تغييباً مطلقاً، وخاصة إذا نظرنا إلى مسائل أخرى أقل أهمية من هذه المسألة، حظيت بالعناية المفصلة ـ فلم تبين الفقرة ٢٢ من هم الأعضاء الذين سيناقشون مسألة تعاقب الحكم أو الكيفية التي سيتم بها ذلك، وافترض الدستور بدلاً من ذلك أن التقاليد والأعراف القطرية ستساعد العائلة على التوصل إلى القرار الأصوب في تناغم وانسجام. وكان هذا ممكناً بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧١، ولكن سرعان ما اختُبر هذا الأمر حين عمل خليفة بن حمد على ليّ ذراع العائلة.

عمل خليفة بن حمد ـ بوصفه وريثاً شرعياً ورئيساً للوزراء ـ على تشكيل وزارة ناشئة فور إعلان الاستقلال، وكانت هذه الحكومة مكونة من ١٠ وزارات: المالية، والنفط، والتربية والتعليم، والداخلية، والعدل، والصناعة والزراعة، والاتصالات، والنقل، والكهرباء، والري. قام الحاكم بتعديل الفقرة رقم ٣٣ من الدستور المؤقت في ٢٤ مايو ١٩٧٠، من أجل تأسيس وزارة الاقتصاد والتجارة[٥٣].

ويمكن بموجب الفقرة ٤٣ تشكيل مجلس استشاري مهمته الأساسية ترشيح مبادرات

معينة، لمساعدة كل من الحاكم والوريث الشرعي، ويتكون هذا المجلس من عشرين عضواً منتخباً ـ عن طريق آلية انتخاب غير محددة ـ فضلاً عن كل أعضاء مجلس الوزارة، وإذا اقتضت الحاجة يعين الحاكم ثلاثة أشخاص إضافيين، علماً أن الفقرة ٤٥ تخوله الحق باختيار عشرين عضواً إضافياً، من بين قائمة مكونة من أربعين عضواً رسمياً منتخباً، وبما أن قطر كانت مقسمة إلى عشر دوائر انتخابية، كان الدستور المؤقت يختار أربعة ممثلين منتخبين عن كل دائرة، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد السياسي، من خلال الفرز الشعبي لأفراد القبائل المرموقة[٥٤].

كان الدستور المؤقت يفرض نوعاً من «عدم التناغم الداخلي»؛ لأنه كان يمنح رئيس الدولة امتيازات يسهل الطعن بها وتحديها. نصت الوثيقة السياسية (الفقرة ٢٠) على أن «شخصية الرئيس حرمة لا يجوز انتهاكها ويجب أن يحظى بالاحترام اللائق»[٥٥]. ولكن يمين البيعة الذي يقدمه القطريون للحاكم، وتوقعاتهم بأنه سيحكم حكماً جماعياً وفقاً لقوانين الشريعة، عززت ولاءهم للحاكم. وكما هو ظاهر في المذكرة التوضيحية المرافقة للدستور، فإن «الشريعة تفرض على كل من هو جزء من السلطة، وعلى الأمة ككل (من خلال ممثليها في السلطة) أن يدينوا بالولاء والطاعة المطلقة للحاكم مخافة من الله»[٥٦]. وقد علق أحد المعلقين المعروفين بأن هذه «الطاعة لا تتناقض، فحسب، مع الاحترام الوارد ذكره في الدستور نفسه (فقرة ٢٠)، ولكنها تتناقض أيضاً مع روح هذا الدستور بين الحكومة والشعب»[٥٧]. ويمكن الحاكم إلى جانب صلاحياته في التصديق على القوانين وتفعيلها (الفقرة رقم ٢٣) أن يقوم أيضاً بتعديل القوانين؛ وذلك بالإضافة إليها أو الحذف منها أو مراجعتها وتحسينها، «متى اقتضت المصلحة العامة» (الفقرة رقم ٧٤)[٥٨]. ومن ثم فإن هذا الخلط في هذه الوثيقة (التي تمثل مرحلة مهمة) جاء في عدم وضوح الحد الفاصل بين صلاحيات الحاكم وصلاحيات الدولة. كان الفارق بين الحاكم وعقلية أحمد بن علي فارقاً أكاديمياً، فقد كان حاكماً ورئيس دولة أيضاً، وقد ظهرت التعقيدات مع خلفه، الذي لم يكن قادراً على تحمل مسؤولية هذا التمثيل، التي تحملها سلفه حين واجه التحديات العديدة أمامه.

كان أول دستور قطري يناقش، على وجه الخصوص والأهمية، الحاجة إلى وضع نظام قضاء مستقل، بحيث يتم «تحديده بقوة القانون، وبما يتماشى مع مقتضيات الدستور

المؤقت» (الفقرة رقم ٧٣)، بينما يحتفظ هذا النظام باستقلاليته. وكان من المفترض ألاّ يُسمح لأي جهة بالتدخل في نطاق سلطة القضاء (الفقرة رقم ٧٢)، بحيث يُعدّ أي فرد بريئاً حتى تثبت إدانته (فقرة ١١)، مع ضرورة عدم التمييز في الجنس أو العرق أو المعتقد (فقرة ٩). وفي ضوء المزيد من التشريعات في هذا النطاق، بدا الدستور المؤقت صامداً على الرغم من التصورات المتأخرة[٥٩].

وفيما يتعلق بأحمد بن علي، الحاكم ورجل الدولة، فقد كانت شرعية حكمه تنبع من تطبيقه الحكيم للشريعة؛ وذلك لحماية العائلات والقبائل القطرية. وقد تعهدت الدولة الناشئة بأن تخدم مجتمعها في كل المجالات، وأن تعمل من أجل رفاه الشعب، وأن تندمج مع الجهات الصديقة بأعمال مشتركة، وأن تدافع عن الشعب ضد أعدائه. ولتحقيق تلك الغايات، أعلن الوريث الشرعي خليفة بن حمد في بث تلفزيوني في الثالث من سبتمبر عام ١٩٧١ أن قطر قد أنهت التزاماتها القديمة في اتفاقياتها مع بريطانيا، وأنها قد استبدلت بهذه الاتفاقية «اتفاقية صداقة وتعاون» أنجلو ـ قطرية. والغريب في الأمر أن الاحتفال لم يره الكثير من القطريين؛ لأن قلة منهم فقط كانت تملك أجهزة تلفاز، على الرغم من أن كبار قادة العشائر انضموا إلى مكان الاحتفال للمشاركة فيه. وكان أحمد بن علي في ذلك الوقت خارج البلاد في إجازة، ولم يكن يرغب في الرجوع إلى البلاد لحضور فعاليات الاستقلال. هكذا أعلن قيام الدوحة بسلام، على الرغم من بعض النتائج المنغصة لانسحاب بريطانيا من الخليج.

لم يلغ الاستقلال الامتياز الذي يتمتع به الحاكم ولم يغيره، بل على العكس فقد عزز سلطته ونظم سطوة آل ثاني وشكل البنى السياسية الثانوية[٦٠]. وقد ضم الدستور مجموعة من القضايا الأساسية، بما في ذلك الإشارة إلى احتمالية عدم تحديد مدة ولاية الحاكم، ما يعني ترسيخ تقاليد الرئاسة بوضعها الحالي. وظلت قطر مشيخة «تحكمها القوانين العشائرية» حتى وضعت في قالب أو نموذج قانوني، وطُوِّر نمط عشائري يهدف إلى ضمان سيادة الحاكم، ولكن، بغياب الفقرات الاحترازية كانت تلك المرحلة عرضة للصدمات غير المتوقعة. كان الإجماع على مسألة تعاقب الحكم والمسؤولية والأمانة المنوطة بالحاكم، تجاه العشائر التي بايعته على الطاعة، يعني أن على الحاكم أن يعمل ـ أو على الأقل أن يتظاهر بأنه يعمل ـ لمصلحة شعبه.

خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢ ـ ١٩٩٥)

انتظر خليفة بن حمد حلول الثاني والعشرين من فبراير عام ١٩٧٢ لكي يطيح الحاكم، وكان ذلك بدعم من كبار أفراد عائلة آل ثاني. وكان «اعتلاؤه» للعرش توجهه مجموعة من التطورات، بما في ذلك رغبة الحاكم المتكررة في تأمين منصب الوريث الشرعي لابنه. وفي تلك الأثناء استغل خليفة فرصة خروج أحمد بن علي في رحلة صيد إلى إيران من أجل تغيير المشهد السياسي القطري، وتلقى خليفة دعماً كبيراً من العربية السعودية التي دفعت بقواتها إلى «الحدود» إذا قرر أحمد بن علي اتخاذ أي إجراء لرد الضربة[٦١]. وكان هذا الانقلاب غير الدستوري معداً إعداداً جيداً، ونُفِّذ تماماً كما خُطط له، ولم يكد يعترض عليه أحد من القطريين؛ لأن أحمد بن علي خلال العامين اللذين قضاهما حاكماً بعد الاستقلال فشل في تحقيق الأحلام والطموحات القطرية، فقد أثبت فشله في الاضطلاع بالمهام العديدة التي يتطلبها منصبه. وكان رفضه لمناقشة هذه القضايا سبباً في استثارة غضب آل ثاني، فهو لم ير أي سبب حقيقي لتأسيس مجلس الشورى، على سبيل المثال، على الرغم من أن هذه الضرورة قد وردت بصراحة في نصوص الدستور.

وكذلك فالدستور المؤقت ظل مؤقتاً طوال فترة حكمه، على الرغم من أن هناك العديد من الأخطاء الفادحة التي اكتُشفت ضده. كان أحمد بن علي يريد التمتع بنمط الحياة الباذخ مستفيداً من ريع عوائد نفط الدوحة المتزايدة، التي ساهمت، بلا شك، في نشر الضيق والانزعاج بين القطريين، وعلاوة على ذلك، فقد كان ولع الرجل بالسفر وقضاء وقت طويل خارج البلاد سبباً في اتساع الشقة بينه وبين رجال القبائل، وكان ابتعاده عن الخوض في الشؤون الخارجية ـ الذي بدا جلياً حين لم يكن هناك مجلس وزارة في أول حكومة للبلاد يعهد إليها بالقيام بالمهام الصعبة ـ يعني، مع كل ما سبق ذكره، أنه كان يترك أمر صنع القرارات المهمة لغيره بدلاً منه. وبناءً على هذه الحقائق وعلى غيرها رحب قادة آل ثاني برغبة خليفة بن حمد في أن يحل محل الحاكم. والغريب في الأمر أن «إطاحة أحمد كانت متماشيةً ضمنيّاً مع نصوص الدستور»؛ لأن تصرفاته، حاكماً، كانت تعوق مصالح البلاد[٦٢].

وفيما استبدلت «الحركة التصحيحية» لعام ١٩٧٢ بالاتفاقية السائدة التي فرضتها بريطانيا دستوراً مؤقتاً معدلاً، لم يهدر خليفة بن حمد أية دقيقة لتغيير المشهد السياسي للبلاد[٦٣]. ففي الأول من مايو عام ١٩٧٢ أسس خليفة مجلساً استشارياً بأعضاء تم اختيارهم وتعيينهم بلا انتخاب؛ إذ لم يكن هناك وقت لإجراء انتخابات، ثم عمل في السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٧٥ على تمديد فترة ولاية ذلك المجلس، من ثلاث سنوات (كما هو منصوص عليه في الدستور) إلى ست سنوات، وكذلك زاد المرسوم الأميري لعام ١٩٧٥ عدد أعضاء المجلس من عشرين إلى ثلاثين عضواً، وعهد إلى الرجال من عائلة آل ثاني، وكان عددهم يقدر بخمسمئة رجل في ذلك الوقت، بالمزيد من المسؤوليات.

وعلى الرغم من أن الدوحة كانت تذخر بالثقة، إلا أنه كان من الضروري، في ذلك الوقت، ترتيب الشكل التاريخي للدستور الذي تأثر بالمعايير المحلية. عمل خليفة على رفع الرواتب العامة والعسكرية بنسبة ٢٠٪، وألغى قروض الإسكان القائمة، وقلل من «الراتب» الشخصي للحاكم، ووعد ـ بدافع تحقيق سابقة من نوعها ـ بتحديد مخصصاته لتبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي سنوياً؛ لتغطية حاجاته الخاصة وحدث هذا بالفعل، على الرغم من أن بعض أفراد العائلة احتج على صغر المبلغ، إذ لم يكن يغطي حتى نفقات القصر[٦٤]. ولكن، يظل هذا الخصم الكبير بالنسبة إلى المبلغ السنوي الذي كان يتقاضاه أحمد بن علي حدثاً مهماً، حتى ولو كان في وسع الحاكم أن يأخذ من خزينة الدولة كيفما يشاء، إلا أن هذا الإعلان الشعبي كان مؤشراً نادراً على الشفافية. وربما كان خليفة بن حمد أقدر من سلفه على استيعاب حقيقة أن حداثة البلاد في مجال أدوات السلطة هي التي أوجدت شرعية آل ثاني، في هذه المرحلة التي تحولت فيها قطر من مشيخة إلى دولة. وينبغي، هنا، ألاّ نغفل فضل آل ثاني الذين ميزوا أنفسهم، عبر تعريف دورهم المفترض تجاه قطر. وكانت مطالب الدوحة وحقوقها الدستورية، التي عمل على تعزيزها لتكون «أساساً ملائماً لتأسيس الديموقراطية الصحيحة» (فقرة ٥)، كانت مطالبَ جريئة، وربما كانت بشيراً للرؤية البعيدة الأمد التي يحظى بها بعض قادة آل ثاني[٦٥]. وكما أشرنا سابقاً فإن الازدواجية في الحكم ـ وذلك في ظل حاكم مطلق يعمل لتحقيق الصالح العام للشعب ـ يمكن اعتبارها مؤشراً على الضعف، ولكن الرغبة القوية في تتبع الديموقراطية كانت أيضاً مؤشراً على طريق فريد من نوعه

لأولئك الذين يريدون انتهاج طريق الديموقراطية. وربما كانت التأييدات لآل ثاني وقلة المعارضة التي وجهت لهم هي التي ألهمتهم البحث عن هذا المطلب. ولكن، وعلى صعيد آخر، كانت الدوحة على علم تام بأن هذا المطلب قد يرفع الحدود الفاصلة بين الحكام من جهة، والمواطنين القطريين العاديين من جهة أخرى.

ونظراً إلى قلة عدد السكان (أقل من ٧٠ ألف مواطن عام ١٩٨٤)، ووفرة الثروات التي وزعت بعدالة بعد عام ١٩٧٢، لم تواجه قطر أي شقاقات سياسية داخلية خارج حدود عائلة آل ثاني خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ومن ثم فقد خدم الدستور المؤقت المعدل هذه الدولة الناشئة، على الرغم من أن دور المجلس الاستشاري ظل محصوراً في نطاق مناقشة الحاكم وتقديم النصح إليه. وعلى الرغم من أن خليفة قد أجرى تعديلات على النصوص الخاصة بهذا المجلس فزاد عدد أعضائه ومدّد فترة صلاحيته، إلا أن أعضاءه كانوا يُختارون من علية أفراد آل ثاني، ولم يكن مجال الاختيار واسعاً أمام الحاكم ـ نظراً إلى ندرة الأفراد الأكفاء في المجتمع القطري ـ ولذلك كان اختياره يعكس ظرفاً غير صحي للبلاد[٦٦]، وكذلك كان الحاكم يضمن تجريد المجلس من أية سلطة حقيقية، من خلال ملئه بالمساعدين والتابعين.

تغاضى المسؤولون الرسميون عن القضايا المهمة، ولم يكن يسمح بإجراء أي نقاش حول المواضيع المهمة، ولم يكن غياب النقاش الصحي في ما يتعلق بشؤون البلاد المهمة هو ما يضلل هذا المجلس فحسب، بل كان، أيضاً، غياب أية فرصة للحكم بشفافية تامة، وبدلاً من تفحص الخيارات والمعطيات والاختلافات ـ إن وجدت ـ كان الحاكم يبلغ المجلس بالسياسات التي يريدها هو[٦٧]، وكان طبيعياً أن يتوقع من كل عضو من أعضاء المجلس أن يدعم ويوافق على قرارات الحاكم من دون أي تحفظ؛ فكان خليفة بن حمد يتعامل مع مجلسه الدستوري تماماً كما يعامل مجموعة عادية من رجال العشائر، الذين يضع لهم خطوطاً «أبوية» ليسيروا عليها؛ ولذلك لم يكن من المدهش أن تكون بنية السلطة الدستورية التي ورثها تماماً كتلك البنى التي تحكم بقية الدول في شبه الجزيرة العربية: تتناقض مع الأهداف الدستورية المرجوة. أما كيفية حل هذه التوترات، فترشدنا إلى درجة أهمية التغييرات السياسية التي يحتاج إليها المجتمع القطري.

التطورات التي سبقت انقلاب عام ١٩٩٥

عين خليفة بن حمد في ٣١ مايو ١٩٧٧ ابنه البكر، اللواء حمد بن خليفة آل ثاني (وهو خريج أكاديمية سانت هيرست العسكرية والقائد الأعلى للقوات المسلحة القطرية) وريثاً شرعياً له ووزيراً للدفاع. وكان من الضروري بقاء حمد بن خليفة في منصبه قائداً أعلى للقوات المسلحة، بفضل دعم القوات المسلحة له، وهناك سبب آخر بالدرجة نفسها من الأهمية، هو ضمان حصوله على مصدر للتعزيز والدعم في حال تعرض لأية معارضة عند توليه العرش بعد والده. وفي الواقع فقد جاء تعيين حمد؛ لينهي خلافه وجدلاً استمر طويلاً حول هوية ولي العهد، فقد كان يأمل أخوا الحاكم ـ وهما سحيم بن حمد وزير الخارجية وعبد العزيز بن حمد وزير المالية والنفط ـ أن يرثا المنصب، وعبر سحيم ـ تحديداً ـ عن عدم رضاه عن تعيين حمد وريثاً شرعياً، وذلك بتغيّبه المستمر عن مهمات منصبه. وعلى الرغم من أن الأمير تسامح مع تصرفات أخيه، إلا أنه غضب بسبب قيام الأخير بتعميق علاقاته مع العربية السعودية. ربما فعل سحيم ذلك كي يحصل على الدعم في حال وقوع نزاع على السلطة في الدوحة. وفي الحقيقة فقد كان تعيين خليفة لولده وريثاً شرعياً بمثابة درء لمثل هذه الأحداث، والأهم من ذلك أيضاً أن اللواء الشاب كان مدعوماً دعماً كاملاً من رئيس أركان القوات المسلحة حمد بن العطية، الذي كان ينحدر من واحدة من أهم العائلات القطرية، فضلاً عن أنه خال حمد آل ثاني. وفي غمرة الأحداث وافق سحيم على تعيين الوريث الشرعي شرط أن يكون هو رئيساً للوزراء[٦٨]. وأما أحمد بن علي، وهو متنافس آخر على المنصب، فقد مات في بريطانيا في نوفمبر عام ١٩٧٧. توصل الحاكم ورئيس الوزراء إلى تسوية مؤقتة، فيما أُعلن وضع قانون جديد، في ٨ أكتوبر ١٩٧٩، يحظر أية محاولة لانتقاد الحاكم أو الإشارة إلى أي أمور داخلية من شأنها أن تؤدي إلى عصيان أو ثورة، أو من شأنها أن تمس الشخصيات الدينية[٦٩]. وفي الثالث من سبتمبر ١٩٨١ احتفلت قطر بذكرى استقلالها العاشرة، وقد شهد هذا العقد «قطر [وهي تأخذ] خطوات جبارة وضخمة وغير مسبوقة في وضع أساسات استقلالها الوطني والاجتماعي»[٧٠]. لكن، بحلول سبتمبر عام ١٩٨٣ اكتشفت مصادر خليجية عديدة أن القوات القطرية كشفت النقاب عن مؤامرة إيرانية أو ليبية لاغتيال قادة مجلس التعاون الخليجي، الذين كانوا يُعدّون لاجتماع قمتهم السنوي في الدوحة، واعتُقل إثر ذلك أكثر من سبعين شخصاً بمن فيهم العديد من أفراد الجيش القطري ومسؤولون في

سلاح الجو. وجاء في بعض التقارير أن «بعض المحتجزين كانوا... من أقارب العائلة الحاكمة»، ما أدى إلى استنتاج أن هذه المؤامرة لم تكن خارجية، على الرغم من أن آثار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ والحرب الإيرانية ـ العراقية عام ١٩٨٠ كانت قد انتشرت في المنطقة. زعم بعض الخبراء البحرينيين أن المخطط كان «جزءاً من عداءات عائلية.. قادها أولئك الذين خسروا النزاع على السلطة عام ١٩٧٢ والنزاعات التي تلت ذلك حول [قضية] تعاقب الحكم»[٧١]. وإذا وضعنا الادعاءات الرسمية جانباً، نستطيع القول بأن الدوحة شهدت إجراءات أمنية مشددة في الشهور التي سبقت انعقاد القمة، وبعد مدة قصيرة أعلنت قطر «اعترافاتها» بوجود مؤامرة ليبية.

طلبت قطر من القائم بأعمال وزير الخارجية الليبي مغادرة الدوحة، على الرغم من أن قطر لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع طرابلس[٧٢]. ومن الممكن جداً أن تكون هذه المؤامرة قد حيكت في الخارج، ولكن خليفة بن حمد آل ثاني ظل منزعجاً، وتعهد بمواجهة التحديات الخطيرة بشدة أكبر، حتى لو تطلب الأمر مواجهة أفراد العائلة الغاضبين، بمن فيهم أخو الحاكم الأصغر.

نعى خليفة بن حمد وفاة أخيه غير المتوقعة في ٢١ أغسطس ١٩٨٥، وقد ترك وزير الخارجية ـ الذي كان في الثانية والخمسين فقط من عمره حين توفي ـ فراغاً كبيراً في العائلة، خصوصاً أنه كان أول من دعم تولية حمد للسلطة عام ١٩٧٢. وعلى الرغم من أن سحيم قد شهد سلسلة من خيبات الأمل، وخصوصاً قرار عام ١٩٧٧ بعدم توليته وريثاً شرعياً، إلاّ أن ما أزعجه فعلاً رفض خليفة بن حمد أن يعينه في منصب رئاسة الوزراء. وظل سحيم وزيراً للخارجية حتى وفاته، غاضباً وحزيناً، بل كانت لديه رغبة في الانقلاب على القصر. وحسب ما أوردت مصادر خليجية فقد عمل سحيم على «جمع المؤيدين من المنطقة الكائنة في شمال المشيخة، وجمع كمية كبيرة من الأسلحة» لخدمة ذلك الغرض، وأوردت التقارير أنه «بعد وفاة سحيم هاجم أولاده وزير الإعلام القطري عيسى غانم الكواري وأطلقوا النار عليه، إذ عدّوه مسؤولاً عن موت أبيهم»[٧٣]. وإذا وضعنا صدقية هذا التقرير جانباً، فلقد اعتقلت الدوحة عدداً من مؤيدي سحيم، وصادرت مخابئ كبيرة للسلاح، وأجّلت إعلان البديل لمنصب سحيم. ومن المرجح أن يكون عيسى غانم قد نجا من محاولة اغتيال رتبت له في مايو ١٩٨٦ ـ على

الرغم من أنكاره لها ـ فيما نُقل ناصر بن حمد آل ثاني وهو أخ آخر للحاكم إلى مستشفى في لندن وهو يعاني من أثر إطلاق النار عليه[٧٤]؛ ولم يفصح أحد عن كيفية إصابة أخ الحاكم بجراحه المميتة، بالرغم من إنكار الدوحة للتكهنات بوجود خلافات خطيرة في القصر.

وكان هناك تطور آخر، على الدرجة نفسها من الأهمية، وهو صواريخ ستينغر الغامضة، إذ تلقت قطر اثني عشر صاروخاً أمريكي الصنع (يحمل على الكتف) من المجاهدين الأفغان ـ شوهدت لأول مرة في مارس ١٩٨٨ في استعراض للقوى العسكرية في الدوحة ـ وكان يُخشى أن القوات القطرية لا يمكنها أن تضمن ألاّ تقع هذه الصواريخ في أيدٍ غير صديقة؛ ولذلك استقبل أعضاء رفيعو المستوى من العائلة الموفد الرئاسي الأميركي فيرنون والترز ومساعد وزير الخارجية الأمريكي رتشارد مورفي لمناقشة هذا الأمر. لم يتحرك خليفة بن حمد كثيراً في هذا الصدد، فردت واشنطن بأن «أوقفت أشكال التعاون العسكري والاقتصادي مع قطر»[٧٥]، وكان هذا الوضع صعباً على الوريث الشرعي الذي أعلن عدم توافقه مع أبيه الحاكم. كانت صواريخ ستينغر لا تستحق كل هذه الضجة من وجهة نظر حمد بن خليفة، الذي كان قلقاً ومضطرباً من أن تصبح قطر «دولة صغيرة»، يقودها أعضاء الكونغرس الأميركي[٧٦]. كانت الحاجة إلى التوصل إلى توازن مع البحرين ـ التي كانت قد حصلت على صواريخ ستينغر من الولايات المتحدة ـ أمراً غير مهم في مقاييس الحاجات العسكرية. وعارض حمد بن خليفة قرار أبيه بتجاوز القنوات المناسبة، وتحدث عن «أخطاء» كبار المستشارين[٧٧].

أعادت قطر النظر في جهازها التشريعي الخاص بصنع القرارات في عام ١٩٨٩، أي حين كان مجلس الوزراء الناشئ على وشك الخضوع لمجموعة من التغييرات. وفي ١٨ يوليو صدر المرسوم الذي يحدد هذه التغييرات، وقد تضمنت هذه التغييرات زيادة عدد الوزارات من إحدى عشرة وزارة إلى خمس عشرة (وكانت ثمانية منها يشغلها أفراد من عائلة آل ثاني)، محتفظين بالقديم منها، الذي ظل شاغراً لفترة طويلة مع إنشاء مراكز ومناصب جديدة، وظل كل من الشيخ حمد بن خليفة (وريث العرش ووزير الدفاع) والشيخ عبد العزيز بن خليفة (وزير المالية والنفط) في وزارتيهما. وعلى الرغم من أن معظم الذين عُيّنوا في المناصب الجديدة كانوا من التقنيين المهرة الصغار في السن، إلا أن

كثرة أعضاء آل ثاني في الحكومة الجديدة ـ مع أنها كانت تحقيقاً لرغبة الحاكم ـ كانت مؤشراً على أن الدوحة لا تزال «حكومة عائلية».

وعزز خليفة سلطته أكثر فأكثر حين عين أولاده في المناصب المهمة، فإلى جانب أن وريث العرش هو وزير الدفاع، كان ابنه الثاني عبد العزيز وزيراً للمالية والنفط، وكان الثالث ـ وهو عبد الله ـ وزيراً للداخلية، وهو مركز حساس كان يتطلب منه تحمل مسؤوليات أمنية جديدة، في ضوء التطورات التي سادت منطقة الخليج، وكان الرابع ـ وهو محمد ـ أميناً عاماً لوزارة المالية والنفط[٧٨].

وبالطبع كان الوريث الشرعي هو الشخص الذي اضطلع بأهم المسؤوليات، فقد تم تثبيته في وزارته (الدفاع)، فضلاً عن أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة القطرية. ولم يكتف حمد بن خليفة بذلك، ولكنه دفع بالعديد من مستشاريه لتعزيز وجوده السياسي ضمن عائلته، فقد شغل عبد الله بن خليفة آل ثاني ـ وهو المعاون الرئيسي لحمد ـ منصب وزير الخارجية، الذي كان شاغراً منذ عام ١٩٧٨ بسبب الخلافات العائلية. وازداد نفوذ حمد في مايو ١٩٨٩ حين عُيّن رئيساً للمجلس الأعلى للتخطيط الذي تأسس حديثاً، وكان الوريث الشرعي للعرش قد أسس هذا المجلس بميزانية مستقلة، وبموظفين مستقلين؛ آملا أن يمكنه هذا المجلس من التحكم بالشؤون الاقتصادية للبلاد، وكان يسانده في جهوده هذه حمد بن جاسم بن حمد آل ثاني، الذي عهد إليه بحقيبة وزارة الاقتصاد والتجارة التي كانت شاغرة حتى ملأها. وقد أعدّ «الحمدان» (حمد بن خليفة وحمد بن جاسم) مجموعة من الخطط التطويرية لقطر، وأشرفوا على تطبيق هذه الخطط ووضع مقترحات تشريعية لتسهيل إعادة ترتيب الحكومة وتنظيمها بشكل متكامل وكلي. وعلى الرغم من أن كل المشاريع الصناعية الأولية كانت تابعة لحقل غاز «القبة الشمالية»، إلا أن المجلس الأعلى للتخطيط الذي يترأسه حمد أطلق عدداً من المشاريع البعيدة المدى، التي تهدف إلى إعادة تشكيل الاقتصاد القطري، وكذلك شجع عقد الصفقات المربحة. وكان هذان المنصبان المهمان اللذان يشغلهما الحمدان (حمد بن خليفة رئيساً للمجلس الأعلى للتخطيط، وحمد بن جاسم وزيراً للاقتصاد والتجارة) يشيران إلى تناغم العلاقات بين الحاكم ووريثه الشرعي؛ ولكن هذا أظهر ـ من جانب آخر ـ مدى سيطرة حمد بن خليفة على شؤون البلاد. وكان مراقبو الشأن الداخلي القطري قد لاحظوا أن الوريث

الشرعي يتحرك ببطء وثبات نحو إثبات نفسه، ككيان مختلف عن والده الحاكم، فقد كان يظهر اختلافه الحاد في بعض وجهات النظر المتعلقة بالقضايا الحساسة، ويُعِدّ نفسه لليوم الذي سيتقلد فيه مقاليد الحكم كاملة[٧٩].

صدمت الحرب العراقية على الكويت في ١ أغسطس ١٩٩٠ حمد بن خليفة تماماً، كما صدمت كل المسؤولين الخليجيين الرفيعي المستوى. ولكن حمد كان مرتاحاً في الوقت نفسه؛ لأنه استبدل بالعلاقات العسكرية القطرية علاقات أخرى غربية، ذات قوة ومن بينها الولايات المتحدة. وكان خليفة بن حمد الحاكم قد خاطب شعبه مشدداً على الحاجة إلى «تأسيس نظام أمن أكثر فاعلية... لمواجهة التحديات التي تلت مرحلة ما بعد الأزمة[٨٠]. وكذلك شدد على أن الغزو العراقي قد «مَسّ كل المعايير والحقائق المأخوذة على شكل مسلمات بديهية، حول العلاقات بين الأمم العربية، وكذلك مس مفهوم الأمن في الخليج والأمن العربي[٨١]. وظل المسؤولون القطريون لأشهر تلت وقوع الغزو يشددون على عدم شرعية الفعل الذي قامت به بغداد، متهمين صدام حسين بالخيانة، ويؤيدون التعاون مع الأمم المتحدة وقواتها التي تجمعت في منطقة شبه الجزيرة العربية استعداداً للحرب. ولم يعد من «المحظورات» وجود قوة عسكرية ضد بلد عربي في المنطقة، على الرغم من قيام العديد من الجهود لحل المسألة بشكل سياسي. وكان الوضع في قطر تماماً كما هو الوضع في بقية دول الخليج، وكان حمد بن خليفة، بوصفه وزيراً للدفاع، على أتم استعداد لتحمل نصيبه من العبء الحربي. ولأن الدوحة كانت على ثقة بأن دول الخليج ستجتاز هذه الحرب بنجاح؛ فقد تُوقعت خسارة العراق في الكويت وتحرير الكويت تحريراً كاملاً، ولكن هذه الثقة لم تكن لدى الجميع، كما ظهر هذا في استقالة وزير الخارجية عبد الله بن خليفة آل ثاني، التي تقدم بها في مايو ١٩٩٠، وكان السبب «المعلن» لاستقالته هو عدم حصوله على الحرية في إدارة شؤون وزارته، وفي الحقيقة، فقد شهدت العائلة نزاعاً حول الكيفية التي يجب بها مناقشة مسألة الغزو العراقي، حتى أعلن الوريث الشرعي تبنيه موقفاً مناهضاً للعراق صراحة.

وبعد انتهاء الحرب وتحرير الكويت، أعاد آل ثاني تركيزهم على الشأن الداخلي والتحديات المحلية، بما في ذلك النزاع مع البحرين حول جزر حوار والحيد المرجاني المسمى «فشت دبل». واحتفل خليفة بن حمد بولايته عن طريق تدشين الطور الأول من

مشروع غاز «القبة الشمالية»، ولكنه تسلم في الوقت نفسه، تقريباً، التماساً شعبياً يطالبه بالانفتاح والالتزام بحمل المسؤولية. وكان القطريون الشباب يريدون نظام حكم أكثر انفتاحاً (بعيداً عن نظام الحكم «الأبوي»)، نظاماً يحترم حاجتهم المتزايدة للحصول على حقوقهم البدهية عبر الأسرة الحاكمة. .

حين تقدم قطريون (وعددهم خمسة وأربعون قطرياً بارزاً) بالتماسهم لخليفة بن حمد في عام ١٩٩١، مطالبين بتأسيس مؤسسات تشريعية فعلية بدلاً من المجالس المعينة، كانت الدوحة تواجه منعطفاً خطراً، فقد كان الالتماس يعبِّر عن قلق المتقدمين به وخيبة أملهم من سوء استخدام السلطة في قطر، وخصوصاً في الشأن الاقتصادي، الذي كان في صالح الأغنياء[٨٢]؛ وكذلك بين الالتماس غياب الحرية في الخطاب الذي يسود البلاد، علاوة على سوء النظام الصحي في المشيخة.

وشدد الالتماس على ضرورة تأسيس هيئة تشريعية تضمن المشاركة الشعبية الفاعلة في الحكم، وكان هذا الالتماس مما لا يمكن إغفاله أو تجاهله؛ لأنه كان يعكس توجهاً صادقاً وقوياً لدى النخبة من المفكرين القطريين. كانت هذه النخبة تريد مؤسسة حكم تنادي بالمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية، وتغير من وسائل الحكم «الأبوية» القائمة (الطريقة الأبوية هي طريقة حكم توفر للأفراد احتياجاتهم من دون إعطائهم حقوقاً أو مسؤوليات)، وخصوصاً إثر أصداء أزمة الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، التي صدمت الممالك الخليجية وهزتهم في الصميم. ولم تكن ظاهرة الالتماسات المكتوبة ظاهرة مقتصرة على الكيان القطري، على الإطلاق، بل كانت هناك جهود ومحاولات مماثلة في أرجاء دول الخليج العربي، ولكن، في الحقيقة، لم يكن خليفة بن حمد مستعداً للبدء بمثل تلك الإصلاحات، وكان متوجساً من أن هذه التوجهات المتحررة لن تساعد في تخفيف عبء الحكم، بل تهدد سطوة آل ثاني ورسوخهم.

قد يصعب تحديد التاريخ الذي قرر فيه حمد بن خليفة (الوريث الشرعي) القيام بانقلاب غير دستوري على أبيه، ولكن نستطيع رؤية أن رفض خليفة للالتماس الذي وقّعه خمسة وأربعون من نخبه القادة القطريين عام ١٩٩٢، كان له أكبر الأثر في بلورة الرغبة الصادقة في التغيير لدى جيل الشباب الناشئ. ولعل الحاكم كان يرى أن نداءات هؤلاء

النخبة لتأسيس مجلس تشريعي ورغبتهم الملحة في الإصلاحات الاقتصادية والتعليمية كلها نداءات متغطرسة. أما حمد فكان متفهماً لهذه النداءات ويرى فيها خطوات ضرورية تشكل الحد الأدنى من متطلبات الدولة. وحسب ما أفادت بعض المصادر الموثوقة فقد ناقش الأب والابن الأمر ملياً، واختلفا حول تسارع الخطوات التي أراد حمد أن يتبعها. ويذكر للحاكم هنا أنه وافق على أن يعهد بمسؤوليات الحكم اليومية لولي عهده، وربما كان هذا ليختبر قدرات ولده، ويفحص مدى قدرته على التعامل مع الشؤون الداخلية للشعب على اختلافها. وكرئيس للوزراء، كان حمد قد شرع باتخاذ خطوات نحو تبني سياسات كانت تتناقض مع فكر أبيه الحذر، وكان ولي العهد قد توصل في نهاية المطاف إلى ضرورة البدء بإصلاحات داخلية على وجه الخصوص، بما في ذلك السماح بقيام انتخابات على المستوى المناطق والدولة. وفي ما يتعلق بالسياسات الخارجية فقد عمل حمد على تسريع عملية تطبيع العلاقات القطرية الإيرانية، وكذلك الحال في ما يخص العلاقات مع العراق، وأسس، أيضاً، روابط اقتصادية أولية مع إسرائيل، وأبعد بلاده عن المملكة العربية السعودية؛ كي يقلل من تأثيرها على قطر.

حمد بن خليفة

عانت عائلة آل ثاني من الانقسامات؛ نظراً إلى كبر حجمها، فتصدى الإخوة وأولاد العمومة بعضهم بعض، ووقفوا بعضهم ضد بعض، وكانت الرغبة في تجنب مثل هذه النزاعات والشقاقات هي التي جعلت خليفة بن حمد يجري تعديلات دستورية ناجحة ـ خولته تلك التعديلات القيام بالتغييرات اللازمة على وصيته ـ عين إثرها ابنه الأكبر ولياً للعهد ووزيراً للدفاع في مايو ١٩٧٧، ولكن هذه التغييرات كانت بمنزلة درس لولي العهد.

وعلى الرغم من أن خليفة بن حمد أسند سلطات الحكم اليومية إلى ولي عهده تدريجياً، إلا أن وعوده لإخوته، التي لم ينجزها عملت على انعدام الثقة ضمن أفراد العائلة. أما حمد بن خليفة الذي ناصر أباه في انقلابه على أحمد بن علي، فلم يستطع أن يتعامى عن الوعود التي قطعها أبوه لعميه خالد وسحيم. وفي الواقع، كان الإخوة الثلاثة خليفة وخالد وسحيم فضلاً عن حمد بن خليفة متفاهمين على تقاسم الأعباء بعد انقلاب عام

١٩٧٢، إذ كان خالد وسحيم على استعداد لدعم الثورة على أحمد في حال قيام الحاكم الجديد بتعيين سحيم رئيساً للوزراء وولياً للعهد. ومما يثير الانتباه أن سحيم قد عُيِّن ـ بمعرفة سابقة لدى حمد بن خليفة ـ وزيراً للخارجية. وبعد مرور خمسة أعوام من توليه للسلطة عيَّن خليفة ولده حمد وريثاً شرعياً بدلاً من أخويه، ومرة أخرى رضي سحيم بنصيبه وأدى يمين الولاء للوريث الشرعي، شرط أن يكون هو رئيس الوزراء. وحسب ما أوردت مصادر موثوقة فإن سحيم كان غاضباً أشد الغضب؛ لأن رغبته لم تنفذ، وبدأ يتودد للمملكة العربية السعودية للحصول على دعمها من أجل قيامه بانقلاب على أخيه(٨٣).

كان حمد يعلم تماماً أنه لم يكن الخيار الأول كوريث شرعي لدى والده عام ١٩٧٧، وكان هذا أمراً مقلقاً لولي العهد الشاب، فلقد كان الخيار المفضل، حقّاً، هو أخوه عبد العزيز؛ ولذلك كان حمد يعلم أن اختياره هو قد جاء لتهدئة سحيم، ولإبعاد الرياض ـ بشكل غير مباشر ـ وإحباط أي مخططات سياسية لها في جارتها قطر. وبغض النظر عن كل هذه الاعتبارات فقد ظلت هذه النزاعات العائلية في ذهن حمد، الذي كان يواجه، بدوره، خيارات صعبة في السنوات العديدة التي تلت ذلك. وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي تسلم خريج كلية سانت هيرست مسؤولياته مكتسباً بذلك البصيرة والخبرة في شؤون الدولة، ولكن، باتباعه «لخطوات سلفه، [و] دونما إدراك للدروس التي يقدمها له التاريخ» أصبح خليفة بن حمد شيئاً فشيئاً «حاكماً اسمياً»، بينما تحول ابنه إلى «أمير البلاد الفعلي»(٨٤) ولم يُفاجأ أحد من مراقبي الأوضاع الخليجية حين انتهز حمد فرصة سفر والده، واستولى على السلطة في ٢٧ يونيو عام ١٩٩٥.

وسرعان ما بدأ حمد بن خليفة بمجموعة من الإصلاحات للنظام السياسي القطري، فعقدت، في عام ١٩٩٩، الانتخابات البلدية التي شارك فيها الرجال والنساء في التصويت والترشح أيضاً على حد سواء. وفي عام ٢٠٠٢ وضعت هيئة دستورية مسودة دستور محدَّثة، نادت بتأسيس هيئة تشريعية يُختار جزء من أعضائها عن طريق الانتخابات؛ وقد ضمن الدستور الحديث لكل المواطنين القطريين حق الانتخاب، وكذلك نص على ضرورة احترام الحقوق الفردية، بما في ذلك حرية التعبير عن النفس، وحرية تكوين التجمعات، والحرية الدينية، وحصلت هذه المسودة على موافقة ساحقة في

الاستفتاء الشعبي الذي جرى في أبريل عام ٢٠٠٣، على الرغم من أن البلاد كانت تشهد خلافات بين دعاة الإصلاح والعناصر الأكثر تحفظاً في البلاد.

رؤية حمد بن خليفة لقطر

يذكر لحمد بن خليفة أنه مهد للعديد من التغييرات المهمة على الكيان السياسي القطري، على نحو يتناقض مع التقاليد العريقة الراسخة. وكان التغيير الأخطر، على الإطلاق، هو ذلك التعديل الذي أجراه على الدستور في ما يتعلق بتعاقب الحكم، فعن طريق نقاشه الجريء لهذا الموضوع الحساس أراح حمد قطر من واحد من أهم أسباب النزاعات الداخلية. وعلاوة على ذلك فقد نجح في الفصل بين مهمات الحاكم ورئيس الوزراء في ثاني مجلس للوزراء في فترة حكمه. وكذلك أعلن قيام الانتخابات البلدية ودعمها وشجعها ـ وكانت هذه الأولى من نوعها خلال ثلاثة وخمسين عاماً ـ وحفز المرأة على ترشيح نفسها وعلى التصويت. وربما كانت المبادرة الأكثر إثارة للجدل هي تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية، والتي تركزت على إقامة العلاقات والودية مع الولايات المتحدة، فضلاً عن الانفتاح المثير للجدل مع إسرائيل، التي لا تزال تحتفظ بمكتب تجاري لها في الدوحة.

وعلى صعيد الشأن الداخلي سعى حمد، طوال فترة خلافته، إلى زيادة نفوذ آل ثاني في المجتمع القطري؛ ونتيجة لذلك نشأت علاقات جديدة بين العائلة الحاكمة والقطريين، إلى جانب اتفاق سياسي اجتماعي بينهم. وكان الاتفاق، في صميمه، يحمل فهماً سياسياً جديداً، مفاده أنه في وسع آل ثاني الازدهار، مادام كل القطريين يتقاسمون معاً خيرات البلاد. وكذلك عملت الاتفاقية على تعزيز المشاركة السياسية وجعلها متاحة للجميع، بحيث يمارس جميع المواطنين حق الانتخاب والتصويت؛ لتحقيق ما هو في مصلحتهم على المدى الطويل في البنية القطرية المتغيرة.

الدستور الجديد

توجه القطريون في التاسع والعشرين من أبريل عام ٢٠٠٣ للإدلاء بآرائهم، بخصوص الاستفتاء المتعلق بإقرار الدستور الجديد، الذي كان يَعِد بإعادة كتابة التاريخ القطري من

جديد. وعلى الرغم من أن موعد التصويت قد حُدِّد قبل عدة أشهر، إلا أن يوم التصويت تزامن بالمصادفة مع حدث آخر، فقد جاء قبل يوم واحد من إعلان وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد انتقال القوات العسكرية الأميركية من قاعدة «سلطان» الجوية، بالقرب من الخرج في المملكة العربية السعودية إلى قاعدة العديد بالقرب من الدوحة[٨٥]. وبغض النظر عن هذه المصادفة التي بينت تحول العلاقات، ونشوء علاقات جديدة بديلة في شبه الجزيرة العربية، فقد كانت المبادرة الدستورية القطرية، في ظل التقويم القضائي والإصلاح الرفيع المستوى منذ عام ١٩٩٨، جزءاً من أجندة الإصلاح الطويل المدى التي تبناها حمد بن خليفة.

كان الهدف من وثيقة الدستور الجديدة هو أن تحل محل دستور عام ١٩٧٢ المعدل؛ لأن الحاكم توصل إلى نتيجة مفادها أن الدستور المعدل لعام ١٩٧٢ لم يعد يخدم حاجات القطريين ومصالحهم. وقد نادى حمد بالشفافية، وخصوصاً لدى ترحيبه بإنشاء شبكة راديو تلفزيون «الجزيرة» في الدوحة، وهي ذات شعبية كبيرة. ونذكر، هنا أيضاً على الدرجة نفسها من الأهمية، أنه ألغى وزارة الإعلام في نوفمبر عام ١٩٩٦، موقداً بذلك جذوة الإبداعات المحلية الداخلية، ونتيجة لذلك تغيرت لهجة النقاش السياسي العربي، حتى لدى دول الخليج العربي المحافظة وبشكل دائم.

تحدث حمد لأول مرة عن الحاجة إلى دستور جديد في مارس عام ١٩٩٩، حين أطلق الحاكم الانتخابات البلدية عبر إعلانه حق التصويت العام، وسمح آنذاك للمرأة بالتصويت وبالترشح للانتخابات على حد سواء. وفي تلك الأثناء اقترح أن تقوم لجنة من الخبراء بإعداد مسودة لنص الدستور الرسمي، التي ستُعدل حسب الحاجة قبل طرحها للاستفتاء، وعلاوة على ذلك فقد أعلن الحاكم أن هذا الدستور سيمهد لقيام انتخابات برلمانية شاملة تعقد قبل عام ٢٠٠٥. وبخلاف الحال في البحرين والكويت فقد أُخذت كل مبادرة قطرية لسن القوانين أو تعديلها أو إقرارها في الاعتبار، في ظل الغياب شبه الكلي للحاجة الشعبية إلى التغيير. وفي الحقيقة فإن الديموقراطية القطرية انطلقت من القمة إلى القاعدة، وليس العكس، وكانت وقائية إلى أبعد الحدود. ومن المؤكد أن حمد كان على دراية تامة بالتوجهات الفكرية الإقليمية، متوقعاً حدوث صدامات، لا محالة، بين أولئك المتمسكين ببقايا السلطة القديمة والجيل الصاعد من شباب الخليج السياسي،

الذي ثقفته وسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك، فإن حمد يرى ـ كمراقب محنك للساحة الدولية ـ أن الدفع الغربي للدول لإنتاج الديموقراطية يعد بنداً أساسياً سوف يسيطر على معظم منتديات العالم وتجمعاته. فلماذا ينتظر آل ثاني نصل المقصلة الذي لا يعرفون متى سيضرب عنقهم، من دون أن يتبنوا خطوات قد تجنبهم مثل هذا الاحتمال العنيف؟ وبوجود الميل القطري للتحاور مع إسرائيل، فلا شك أن الإصلاحات الداخلية لآل ثاني قد عززت من الاستقرار الداخلي، فضلاً عن أثر هذا الأمر في زيادة علاقات المودة بين قطر وواشنطن، حتى وإن كانت قطر، على صعيد آخر، قد أضعفت علاقاتها مع النظام المتحفظ في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية المتحفظة.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات كانت جريئة وشاملة، إلا أن الدستور الجديد ـ كسابقه ـ أبقى على «الشريعة» بوصفها «المصدر الأساسي للتشريع» (المادة رقم ١)[٨٦]، وكذلك ناقش (أي الدستور) مسألة تعاقب الحكم في المشيخة بصراحة ووضوح، ضمن شروط مفروضة، فقد أقرت المادة رقم ٨ نظام وراثة تبديلياً للحكم بين أبناء الحاكم الذكور، وفي حال غيابهم، تكون وراثته بين النسل المذكر لفرع ملائم من فروع العائلة يحدده الحاكم (انظر ملحق رقم ١٠: مقتطفات من الدستور).

لعل الفرق الأساسي بين هذه الوثيقة ووثيقة عام ١٩٧٢ هو الدور الذي يؤديه المجلس الاستشاري، وعلى وجه الخصوص ما حدث بعد عام ٢٠٠٣، حين أُعطي هذا المجلس سلطة تشريعية، فاختير ثلاثون عضواً من أعضاء المجلس الخمسة والأربعين عن طريق انتخابات عامة، بحيث تكون مدة عضويتهم أربع سنوات؛ أما الأعضاء الخمسة عشر الباقون فيُرشحهم الحاكم (مادة رقم ٧٧). وهنا يجدر بنا أن نذكر أن كل أعضاء هذا المجلس يتمتعون بالحصانة البرلمانية (مادة ١١٣).

وحري بنا أن نذكر أيضاً بقية التفاصيل التي أدرجها القانون الجديد، فقد خُوِّل «البرلمانيون» القطريون ـ فضلاً عن الحاكم ـ صلاحية إجراء تعديلات معينة على الدستور، إن وافق ثلثا أعضاء المجلس على إجراء مثل ذلك التعديل، وكانت هذه خطوة جديدة من نوعها. وعلى الرغم من احتفاظ الحاكم لنفسه بحق الفيتو (نقض القرار) على أي تعديل قد يجرى، إلا أن هذه العملية أعطت للقطريين مزيداً من الحقوق، على الرغم

من أنه لم يسمح بإجراء أي تعديل في نطاقين اثنين، هما: اختصار حق التعبير وحرية الكلام، هذا إلى جانب البنود المتعلقة بوراثة السلطة وتعاقب الحكم ـ ولكن تظل هذه الخطوة التفويضية باهرة حقاً. وكذلك ضمن دستور ٢٠٠٥ خصوصية الانسان (مادة رقم ٣٧)، وافترض البراءة في المتهمين حتى تثبت ادانتهم (مادة ٣٩)، وضمن حرية الرأي وحرية الصحافة (مادة ٤٧ ومادة ٤٨)، والحق في التجمع وتكوين الجمعيات (مادة ٤٤ ومادة ٤٥)، وحظر إبعاد المواطنين عن البلاد (مادة ٣٨)، وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (مادة ٥٨).

وتعد حرية العبادة واحدة من أهم القضايا التي ناقشتها قطر في الوثيقة الجديدة، فقد كانت فكرة حرية العبادة، كضمان دستوري (مادة ٥٠) في دولة يعتنق غالبية سكانها المذهب السني الوهابي، فكرة جديدة وثورية.

وقد راعى هذا القانون ـ الذي أكد استقلال القضاء (مادة ١٣١) ـ حقوق الأفراد من دون أن يتجاهل حاجاتهم الاجتماعية. وكذلك ضمن الدستور بقاء آل ثاني متمتعين بامتيازاتهم الثابتة، فيما وضع البلاد على طريق الإصلاح الفعال والدائم. وتم رسمياً تبني الدستور في التاسع من يونيو عام ٢٠٠٥، على الرغم من أن انتخابات اختيار الأعضاء الثلاثين للمجلس الاستشاري قد أُجلت.

الحكام المعاصرون

آل ثاني في قطر

كانت عائلة آل ثاني مع بدايات التسعينيات من القرن الماضي تتكون من ثلاثة فروع رئيسة، هي: بنو حمد ويرأسها خليفة بن حمد، وبنو علي ويرأسها أحمد بن علي، وبنو خالد ويرأسها ناصر بن خالد (الذي خدم وزيراً للاقتصاد والتجارة عام ١٩٨٤ ولسنوات عديدة تلت ذلك). وقد قدرت مصادر موثوقة أن إجمالي عدد أفراد العائلة جميعاً يقارب ٢٠٠٠٠ فرد، وقد لا يمكننا تأكيد هذه المعلومة بشكل مستقل؛ لأن القليل حول الشؤون الداخلية للعائلة معروف لدينا. ويعد حمد بن خليفة، بالتأكيد، هو الفرد الأول بين أقرانه من العائلة.

حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥ ـ)

عمل حمد ـ بعد اعتلائه للسلطة إثر انقلاب ٢٧ يونيو ١٩٩٥ على والده ـ على إدخال الجيل الشاب من القادة إلى شؤون تعاقب الحكم القطرية. ولقد كان حمد بالتأكيد هو الحاكم الفعلي للمشيخة، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وكذلك كان هو المسيطر على كل قطاعات الحكومة باستثناء وزراة المالية. ولأن والده ـ خليفة بن حمد آل ثاني ـ فضّل أن يقضي وقته الطويل في أحد القصور الفرنسية الشهيرة؛ فقد وقعت مسؤولية رعاية النشاطات المحلية اليومية للبلاد على عاتق الوريث الشرعي، ولكن، لم يكن الأمير الصغير عندها قادراً على القيام بتغييرات ذات معنى، خصوصاً أن والده كان يمسك كل خيوط خزينة الدوحة بيده، ويحركها وفقاً لما يراه مناسباً. وربما أمكننا القول هنا إن هناك مستوى من الاستياء قد ظهر في عائلة آل ثاني، إلا أن معظمهم كانوا مضطرين للإذعان للحاكم، بدافع الاحترام واتباع البروتوكول. ولم يكن من المدهش أن يبعد الابن أباه عن السلطة، وقد دعمه في ذلك عدد من أفراد العائلة ذوي الشأن، والذين أقلقتهم المشاكل السياسية التي كان يمر بها البلد الصغير. وقد حظي حمد الوريث الشرعي بشعبية تفوق شعبية والده، وربما كان ذلك بفضل أجندته الواعدة، أو ربما بفضل كرمه، أو إيمانه بأن أجيال المستقبل تستحق دعماً أكبر من حكامها، فضلاً عن أن عقيلة الوريث الشرعي الشيخة موزة بنت ناصر آل مسند كانت تشارك زوجها فكره، فكانت رغبتها في تزويد قطر بالمؤسسات التعليمية الراقية الطراز قائمة، حتى قبل قيام الانقلاب الذي وضع زوجها في سدة الحكم[٨٧].

ولد حمد بن خليفة في الدوحة عام ١٩٥٢، وتلقى تعليمه في أكاديمية سانت هيرست الملكية العسكرية، وعين في منصب عقيد ركن عام ١٩٧١، وانخرط في القوات المسلحة القطرية الناشئة، رئيساً لأول فيلق عسكري متحرك، وحظي بترقيات منتظمة طوال فترة خدمته العسكرية، بدءاً من رتبة لواء في العام ١٩٧٢، ثم رتبة القائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٧٢، وهو منصب احتفظ به حتى عام ١٩٩٥؛ وإلى جانب هذه المسؤوليات فقد عُين وزيراً للدفاع عام ١٩٧٧، ورئيساً للوزراء بعد ذلك بعام. ولم يشك أحد بقدراته الذاتية على إدارة الشؤون القطرية، حين نُصب وريثاً شرعيّاً في الثلاثين من مايو عام ١٩٧٧. وفي الحقيقة، تنقل حمد للخدمة في مناصب عديدة،

وكان يحصد الثناء فيها، كقائد كان ينفذ ما تمليه عليه رؤيته. شغل حمد منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٩١ منصب رئيس المجلس الأعلى لرعاية الشباب، وشغل منصب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط منذ عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٥. وقد تزوج أولاً بالشيخة مريم بنت حمد آل ثاني وهي ابنة ابن عم له ـ وهو حمد بن محمد آل ثاني ـ ثم تزوج، عام ١٩٧٧، بالشيخة موزة بنت ناصر آل مسند، الحاصلة على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر عام ١٩٨٦. وقد أسست عقيلة الحاكم الثانية عام ١٩٩٥ مؤسسة قطر للتربية والتعليم والعلوم وتطوير المجتمع، وبعد ذلك بثلاث سنوات ترأست المجلس الأعلى لشؤون العائلة، ثم شغلت عام ٢٠٠٢ منصب نائب رئيس المجلس الأعلى للتربية والتعليم، واختيرت ـ بوصفها السيدة الأولى ذات النشاط الفاعل ـ مبعوثاً خاصاً للتعليم الأساسي والعالي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والعلوم والثقافة عام ٢٠٠٢، وكذلك حصلت على الدكتوراه الفخرية من جامعة كومنولث فيرجينيا عام ٢٠٠٣[٨٨].

وكرجل شديد الحماسة للتغيير الإيجابي، كان حمد بن خليفة يرى أن خطوات التحسينات الإقليمية البطيئة ضمن منطقة الخليج تشكل إعاقة في طريق تطوير قطر؛ ولذلك نقل علاقات التحالف التقليدية بين الدوحة ودول منطقة الخليج، لتصبح علاقات الدوحة مع الولايات المتحدة علاقات تحالف قوية مع الحفاظ، في الوقت نفسه، على علاقات جيدة مع إيران. وعلى الرغم من أن الفترة التي تلت عام ١٩٩٥ كانت حافلة بالمشاكل لدى الحاكم، إلا أنه ظل يؤكد ضرورة قيام الإصلاحات الداخلية، بوصفها الطريقة المثلى لمناقشة التغييرات في العلاقة بين المواطن والأسرة الحاكمة. وكانت هذه هي الحقيقة البديهية التي سمحت للقطريين بتسويغ، بل قبول الانقلاب الذي حصل.

تقويم لآخر أحداث تعاقب الحكم

كان انقلاب حمد قيد التحضير خلال سنوات عديدة، في الفترة التي أدى فيها تغييران اثنان لمجلس الوزراء إلى إعادة صياغة شكل التحالفات العائلية في عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٢، وفي ذلك الوقت عمل حمد على إعادة تنظيم الحكومة بحذر شديد، وذلك بتعيين حلفائه وأنصاره في المناصب المهمة، وفقد أربعة من شيوخ آل ثاني عام ١٩٨٩

حقائبهم الوزارية ـ وهم خالد بن حمد بن عبد الله، ومحمد بن حمد بن عبد الله وفيصل بن ثاني بن جاسم وجاسم بن محمد بن جاسم ـ وكان ثلاثة من هؤلاء الأشخاص من أنصار خليفة المهمين، الذين دعموه في ثورته على ابن عمه عام ١٩٧٢. وحل محل هؤلاء الشيوخ الأربعة المخلوعين من مناصبهم خمسة من الشيوخ المناصرين لحمد، منهم أخو ولي العهد عبد العزيز بن خليفة وزيراً للمالية والنفط. وقد أوردت التقارير أن حمد وعبد العزيز قد اختلفا حول أساليب الحكم، حيث كان الأخير (أي عبد العزيز) يقف جانب أبيه ضد الوريث الشرعي؛ وحسب أحد المحللين الموثوقين، قام حمد بتعيين أخ آخر له أميناً عاماً لوزارة المالية، يكون عيناً له على عبد العزيز، الذي كان ـ لأسباب شديدة التعقيد ـ غير قريب من الحاكم[٨٩]. كذلك عهد لعبد الله ابن خليفة وهو ابن آخر للحاكم، بوزارة الداخلية، فيما رُفّع أحد أبناء العمومة ـ وهو رئيس سابق للشرطة ـ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني ليشغل منصب وزير الاقتصاد والتجارة. أما التعديل الذي جرى عام ١٩٨٩ فاشتمل على تعيين حمد بن سحيم وزيراً للإعلام والثقافة ـ وكان ذلك مؤشراً إضافياً على مدى رغبة حمد بن خليفة في إيجاد تحالفات جديدة ـ مع أن الحاكم فيما بعد عمل على إلغاء هذه الوزارة.

وبعد مرور ثلاثة أعوام، عزز الوريث الشرعي حمد بن خليفة قوة حلفائه، عندما أجرى أربعة تبديلات على حكومته، فقد أُعفي عبد العزيز بن خليفة من وزارة المالية والنفط، وترك قطر إثر ذلك ليسكن بشكل دائم في فرنسا. وقد أُلغيت الوزارة نفسها وحل مكانها وزارتان اثنتان، هما: وزارة الطاقة والصناعة ووزارة المالية والاقتصاد والتجارة. وعلى الرغم من أن القصد من هذه التحركات كان تحديث السياسات المتبعة، إلاّ أنها، في الحقيقة، قدمت للوريث الشرعي حمد فرصتين جديدتين كي يضيف إلى مجلس الوزارة حليفين موثوقين؛ فقد رُقي محمد بن خليفة آل عطية من منصب مدير في وزارة الداخلية إلى وزير للطاقة والصناعة، ثم انضم إلى مجلس الوزارة عام ١٩٩٢ ثلاثة أفراد بارزين من آل ثاني وهم: فهد بن حمد (ابن الوريث الشرعي) وزيراً للشؤون البلدية والزراعة، وحمد بن عبد الله بن خليفة (وهو ابن أخي الوريث الشرعي) وزيراً للدولة لشؤون الدفاع ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة، وعبد الله بن خليفة وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية نُقل حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني من وزارة الاقتصاد والتجارة إلى وزارة الخارجية، أي أن هذا المنصب الأخير قد عاد

إلى حوزة آل ثاني، هذا إلى جانب الاحتفاظ بعلاقة فريدة مع الوريث الشرعي، استمرت إلى ما بعد محاولة إطاحة الحاكم التي وقعت عام ١٩٩٥[٩٠].

وعلى الرغم من هذه المكاسب الملموسة، فإن خليفة بن حمد ـ الذي حكم بفطنة نادرة حول تصوره لحقوقه المالية ـ وتحكمه في الموارد، قد كان هذا سبباً في الكثير من الأحيان لشل العمليات الحكومية وعرقلتها، فقد كانت الشركات والعمال يرفضون القيام بأي مشاريع جديدة، حتى يُدفع ما لهم من حقوق متأخرة. وعلى صعيد آخر تفاقمت الخلافات العائلية الداخلية حول أمور ليست ذات وزن حقيقي، وكان من الأهمية حل هذه الخلافات، وحتى بعد مرور كل هذه السنوات يصعب علينا فهم السبب الذي كسر التناغم والانسجام العائلي. ولكن يبدو أن إصرار الحاكم على إعادة ابنه عبد العزيز إلى البلاد، وإصرار الوريث الشرعي على المماطلة في الاستجابة لمطلب والده قد أديا دوراً في انعدام الانسجام العائلي المذكور.

وفي السابع والعشرين من يونيو عام ١٩٩٥، أرسل حمد خبراً إلى والده، الذي كان يقضي إجازته في «كان» بفرنسا، مفادها أن حكمه الذي دام ثلاثة وعشرين عاماً قد انتهى، وأنه الآن سيحل محله. وطُلب من أفراد عائلة آل ثاني ـ وعلى رأسهم عبد الله بن حمد بن خليفة أخو الحاكم الجديد ـ أداء يمين البيعة بالولاء لحمد بن خليفة، وقام معظم أفراد العائلة بذلك طواعية.

تخلف عن البيعة عدد قليل من الشيوخ، وكان هذا مؤشراً على شغب قليل، ولكن هذا الانقلاب لم يثر دهشة أحد في قطر. وكان هذا الحدث حاضراً في أذهانهم؛ إذ كان يذكرهم بثورة عام ١٩٧٢ التي اعتلى إثرها الشيخ خليفة العرش بالطريقة نفسها. وأُعلن عن مجلس وزارة جديد في ظرف أسبوعين اثنين، وكان فيه ما لا يقل عن ثلاثة عشر شخصاً من عائلة آل ثاني. والغريب في الأمر أنه على الرغم من أن الحاكم المعزول كان خارج البلاد، إلا أن حمد بن خليفة واجه طيف والده الذي ظل موجوداً، إذ سرعان ما أكدت الدوحة أن الحاكم المعزول يسيطر على جزء كبير جداً من مدخرات الدولة الخارجية ـ التي تقدر بنحو ثلاثة بلايين دولار أمريكي ـ الأمر الذي سبب للحاكم الجديد مشاكل في السيولة المالية. وكذلك كان الاهتمام الذي حظي به خليفة بن حمد

في منطقة الخليج يوازي ما يحظى به حمد؛ فقد حظي الحاكم المعزول بترحيب واضح يليق بحاكم دولة، في كل من البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة[٩١]. وفي كل محطة كان خليفة يتوقف فيها كان يعرب عن رفضه للتنازل عن السلطة، وكان يرسل البرقيات التي تفيد بأنه ينوي العودة. وكان جميع حكام الخليج المحافظين ـ باستثناء سلطان عُمان ـ يفصحون عن انزعاجهم من الحاكم القطري الشاب، الذي كان قراره عام ١٩٩٥ بتنحية والده منافياً لأعراف القبائل البدوية.

وعلى الرغم من أن العديد من حكام دول الخليج العربي قد أبدوا عدم ارتياحهم لحمد ابن خليفة، وذلك من خلال ترحيبهم الحار بالحاكم المعزول، إلا أن حمد استمر من دون تردد في مهاجمة التوجهات السائدة في المنطقة. ولم تكن المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة جاهزة لتقبل فرد انشقاقي في ما بينها، وهذا هو ما يفسر ترحيبهما بخليفة. وبذلك يمكننا اعتبار هذا التعاقب في الحكم نوعاً جديداً ومختلفاً كلياً في المنطقة، بحيث أدخل متغيرات جديدة على التناغم العائلي. وحتى لو كانت الغالبية العظمى من آل ثاني تقف إلى جانب حمد، إلا أنه ـ أي الحاكم الجديد ـ كان يتوقع أن يواجه معارضة إثر عزله والده. وكذلك لم يعجب بعض أفراد العائلة انضباط حمد وتوجهاته؛ فعبروا عن غضبهم عن طريق ثورة مضادة قامت عام ١٩٩٦، وكان الهدف الظاهري لهذه الثورة هو إعادة السلطة إلى خليفة، ولكن أحداً لم يتوقع أن تنجح المجموعة المنشقة ـ التي لم تكن تتكون من أكثر من ٣٠٠٠ بدوي مأجور ـ في تحقيق هدفها، فقد كان النظام الجديد ـ بإمكاناته الاستخبارية القوية نسبياً ـ قد علم بتفاصيل المكيدة وحرك قواته بناءً على ذلك، وسرعان ما أُلقي القبض على مئة رجل مسلح، فيما حاول الضباط القطريون إلقاء القبض على حمد بن جاسم بن حمد آل ثاني (ذكرنا الاسم الكامل لئلا يختلط باسم حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني وزير الخارجية الحالي). وكان قد شاع أن أحد أفراد العائلة الحاكمة وهو الوزير الأسبق للاقتصاد ورئيس الشرطة الأسبق ـ حمد بن جاسم بن حمد آل ثاني ـ هو الذي خطط لهذه الثورة. ووفقاً للمصادر فقد قام بالثورة إنابة عن الحاكم السابق الذي كان «ينتظر على الحدود السعودية القطرية ليرى إذا ما كان سينجح الانقلاب أو لا»[٩٢]. وقد أشارت العديد من المصادر الدبلوماسية إلى أن الشخص المخطط للانقلاب تلقى الدعم

من المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات، على الرغم من أن هذا لم يتم إثباته. وخلال تلك الأثناء كان الحاكم السابق قد لجأ إلى أبوظبي، وطلب الإقامة فيها، وحظي هناك بحسن الاستقبال والضيافة لشهور عدة، تلت محاولة الثورة السابقة الذكر. وظل التوتر شديداً بين الدوحة وعواصم العديد من دول الخليج العربي، ومما زاد الطين بلة قرار الحاكم القطري الخروج من قمة مجلس دول الخليج المنعقدة في مسقط عام ١٩٩٥. ويمكننا القول ـ بغض النظر عن الخلافات في السياسة التي قلبت الدوحة ضد بعض حلفائها، وعن سلوك حمد (حين أطاح أباه) الذي ضايق من حوله في اجتماع القمة ممن هم أكبر منه سناً ـ إن الضرر الذي وقع كان كبيراً، ومع ذلك فقد أصرت الدوحة على أن خروج حمد من قمة مسقط كان بسبب معارضته لتعيين شخص سعودي ـ هو جميل الحجيلان ـ أميناً عاماً لمجلس دول الخليج العربي، وإنه لم يقصد بذلك أي إساءة لأي حاكم بعينه. وفي الحقيقة، كانت المشاحنات الشخصية هي السبب الجذري لسخط حمد، الذي فقد صبره بسبب تساهل قادة دول الخليج وترحيبهم بوالده المعزول.

وعلى الصعيد المحلي تحرك حمد بسرعة، وعمل على تغيير الفقرة الدستورية المتعلقة بولاية العهد، ففيما نصت الفقرة ٢٢ على أن «الحكم وراثي في عائلة آل ثاني»، أصدر حمد مرسوماً يقضي بأن «الحكم ينتقل من الأب الحاكم إلى أحد أبنائه»[٩٣]. وفي أكتوبر ١٩٩٦ عين حمد ابنه الثالث جاسم (الابن الأكبر للشيخة موزة) وريثاً شرعياً، وعهد في الوقت نفسه برئاسة الوزراء إلى أخيه الأصغر عبد الله، بهدف توزيع سلطة الحكم على عدد من الأشخاص وعدم حصرها. ثم عمد إلى رفع دعوى قانونية بحق والده؛ لاستعادة الممتلكات المالية التي في حوزة الأخير. كان حمد مصراً على تعزيز قبضته في البلاد وتقويتها، مهما كان في أجندته من أعمال ومهمات، خصوصاً أنه كان مطمئناً إلى أنه حصل على يمين الولاء من عائلة آل ثاني، وهذا شجعه على عقد محاكمة عسكرية خاصة في الدوحة في نهايات عام ١٩٩٨؛ للنظر في قضية الثورة الفاشلة. وأعلن وزير الخارجية الذي كان يتصف باللطف أن «الحاكم يريد تحقيق العدالة والديموقراطية في البلاد»، حيث مثل أمام المحاكمة ١٢١ شخصاً. وكانت إفادات الشهود تنطوي إلى تفاصيل شخصية مهمة تتعلق بالعديد من أفراد عائلة آل ثاني، الأمر الذي حدا النائب العام إلى منع العامة من حضور المحاكمة. وشهد حمد بن جاسم ضد

الحاكم السابق، بعد أن طلب القاضي مسعود العمري شهادة تأكيدية رسمية؛ لأن وزير الخارجية اتهم خليفة بن حمد بتنظيم ثورة مضادة تستهدف ولده. كان هذا الأمر بمنزلة نشر الغسيل الوسخ على الملأ، ولكنه أكد رغبة الحاكم في انتهاج نهج من الشفافية التي أرادها.

معضلة الخلافة لدى آل ثاني

أوردت أرابيك نيوز دوت كم ـ وهي موقع على الشبكة العالمية ـ في السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٢ شائعات من مصر ومنطقة الخليج، مفادها أن السلطات القطرية قد اعتقلت ضباطاً رفيعي المستوى قبل أربعة أيام، وزعم التقرير أن الجيش الأميركي (موظفين عسكريين بثياب مدنية) في قطر قد ساعد السلطة في ذلك، بأن أغلق الطرقات وقام بحملات اعتقال واسعة، فاعتُقل عدد غير محدد من الجنود الباكستانيين واليمنيين العاملين في الجيش(٩٤). وأكدت مصادر موثوقة في الدوحة أن هؤلاء الأفراد متورطون في مؤامرة انقلاب جديدة على حمد بن خليفة. وبغض النظر عن الدوافع التي حدت هؤلاء المتآمرين إلى تنفيذ الانقلاب، فإن هذه الحادثة أتت لتبين مدى قوة الحلف القائم بين قطر والولايات المتحدة وتناميه. وبدهي أن تدافع الدوحة عن هذا الأمر بوصفه موازناً للحلف السعودي الإيراني؛ لأن الحاكم كان خاضعاً لتهديد داخلي لإبعاد قطر عن الحلف الناشئ، وساد جو من التعتيم الإعلامي على محاولة انقلاب عام ٢٠٠٢، على الرغم من أن كبار قادة آل ثاني كانوا يعلمون أن المتآمرين كانوا من الجيش، وربما كان منهم أفراد من العائلة الحاكمة. كانت الرسالة واضحة لحمد بن خليفة؛ أولاً: إن أنصار خليفة كانوا لا يزالون يخططون ضده، وثانياً: إن العلاقات المتدهورة بين الدوحة والرياض ـ وسببها الرئيسي رغبة الدوحة في المزيد من الإصلاحات التحررية الاجتماعية ـ هي التي شجعت الضباط والمسؤولين السعوديين على مناصرة خليفة وأنصاره المزعومين. وفي الوقت الذي لم يجد فيه حمد أي دليل ظاهري على العلاقة بين الطرفين قرر ـ وفقاً لما أورده مستشار مقرب من الحاكم الشاب ـ محاولة التوصل إلى مصالحة تامة وعلنية بينه وبين أبيه؛ لإنهاء هذا الشغب وإلى الأبد(٩٥).

سنحت الفرصة بالمصالحة العلنية بين الحاكم وأبيه حين عاد هذا الأخير إلى الدوحة ـ

بوجود المراسم التشريفية الكاملة من قبل أعضاء عائلة آل ثاني ـ في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤؛ لحضور تأبين زوجته الشيخة موزة بنت علي بن سعود بن عبد العزيز آل ثاني، وكانت هذه أول زيارة لخليفة إلى قطر بعد انقلاب القصر عام ١٩٩٥. واستُحدث لقب جديد له، آنذاك، وهو «الأمير الأب»[٩٦]، وكان هذا لقباً ملائماً لحاكم معزول في أحسن الظروف. وإذا وضعنا جانباً خصوصية تلك المناسبة ـ خصوصاً أن الشيخة موزة بنت علي ليست هي أم الحاكم الحالي ـ يمكننا القول إن هذه المصالحة العلنية قد وضعت نهاية للموقف المحرج بين الرجلين. وقد التقى الأب والابن في أوروبا لتسوية الخلافات المالية الباقية، حيث وافق الشيخ خليفة بن حمد على إعادة الصكوك والمستندات المالية إلى حوزة الشيخ حمد، وتعدى النقاش بينهما مسألة البلايين المالية ليصل أيضاً إلى حكم الإعدام، الذي صدر في مايو عام ٢٠٠١ في حق عدد من أفراد آل ثاني، وبهذه المصالحة العلنية تنازل خليفة عن أي حق له في السلطة، والأهم من ذلك أنه اعترف بابنه حمد حاكماً شرعياً لقطر، وبهذا النهج من المسامحة المتبادلة والدعم ساهم كلا الحاكمين في الحد من فرص قيام أي انقلاب آخر، ناتج من تهديدات الشؤون القطرية المحلية.

ومنذ ذلك الوقت يسعى حمد إلى نزع فتيل المنافسات العائلية الداخلية، عبر تبني جهود تحريرية شفافة، وكانت جهوده مميزة في المنطقة، وكانت أكثر النتائج الملموسة والمرئية من جهوده عقد العديد من انتخابات المجالس النيابية، التي شاركت فيها المرأة تصويتاً وترشحاً، فضلاً عن تبني دستور مكتوب. وكذلك أصدر الحاكم مرسوماً يقضي بأن الوريث الشرعي مستقبلاً سيكون من أبناء الأمير الحاكم فقط (انظر: الملحق ١٠)؛ ولعل هذا كان بهدف وضع نهاية للخلافات المتوقعة بين فروع عائلة آل ثاني، وكان المرسوم يعني أن أولاد الشيخ عبد الله، وهو أخو حمد ورئيس الوزراء، ليسوا من المتنافسين على الحكم، حتى لو احتفظ أبوهم بنفوذه السياسي والمالي الضخم. وقد فوجئ كثيرون حين عين حمد ثالث أبنائه الشيخ جاسم بن حمد ولياً للعهد، وهو لا يزال في الثامنة عشرة، وقد تم تخطي الأخوين الكبيرين وتعيين جاسم ـ وهو الابن الأكبر للشيخة موزة بنت ناصر آل مسند ـ الذي اضطلع بواجباته كولي للعهد، لكنه فاجأ الجميع بتقديم استقالته من المنصب بعد بضع سنوات، وكما سيظهر بالتفصيل أدناه فقد نودي بابن الحاكم الرابع الشيخ تميم ولياً للعهد في الخامس من أغسطس عام ٢٠٠٣، وبهذه الخطوة تعزز

حكم آل ثاني في قطر. وبما أنهم اتبعوا سياسة من الشفافية النادرة في المنطقة فقد ضمنوا لأنفسهم الديمومة. ويمكننا القول بثقة إن حكام آل ثاني قد تحملوا عبء مسؤوليات الحكم، التي كانت تتطلب كثيراً من التناغم والانسجام الداخلي.

قادة الجيل القادم

المتنافسون على السلطة في قطر

أعلن حمد بن خليفة، بعد اجتماع لمجلس العائلة في الخامس من أغسطس عام ٢٠٠٣، أن جاسم بن حمد قد طلب وحصل على الموافقة على التخلي عن منصب الوريث الشرعي للبلاد، وكان جاسم ـ الذي لم يكد يتم الخامسة والعشرين حين تقدم باستقالته ـ هو الابن الثالث للحاكم (انظر: الملحق ١١ للاطلاع على رسالة الاستقالة كاملة). أُعلن تميم بن حمد آل ثاني وريثاً شرعياً محل أخيه، وبايعه على الولاء والطاعة جمع من أفراد العائلة وأعيان البلاد، وعلى رأسهم خالد بن حمد آل ثاني، ورئيس الوزراء عبد الله بن خليفة آل ثاني ونائبه محمد بن خليفة آل ثاني.

وقد بين جاسم في رسالة للحاكم الأسباب التي أدت به إلى تقديم استقالته، معلناً أنه وافق على تحمل مسؤوليات ولي العهد عام ١٩٩٦ «في ضوء الظروف الحساسة والحرجة التي ظهرت، بعد المحاولات الفاشلة لزعزعة الأمن في البلاد»، كذلك أعلن أن نية والده في إجراء عملية جراحية خارج البلاد قد أدت دوراً في قراره، مذكراً الحاكم بأنه لم يسعَ يوماً للمنصب، على الرغم من اقتداره على الضلوع بمسؤولياته و«خدمة الوطن». وشدد الشيخ جاسم على ثقته الكاملة بأن الشيخ تميم «سيتحمل مسؤوليات منصب الوريث الشرعي بكفاءة واقتدار».

شكر حمد بن خليفة ولده على الجهود التي بذلها أثناء فترة خدمته في منصب الوريث الشرعي. وعلى الرغم من العديد من التعليقات الساخرة على الأمر، والتي بثتها قناة الجزيرة للتلفزة، إلا أن الحاكم أعلن أن ابنه قد اختير للمنصب عام ١٩٩٦، نظراً إلى تفرده بخصال قيادية مميزة ـ الكفاءة والإخلاص والأصالة ـ فاستحق بذلك الشكر على خدمته لقطر وشعبها، وكذلك بين الحاكم أن المحاولات التي بُذلت لثني الشاب عن قراره الاعتزال

لم تثمر أية نتيجة، وأنه قبل، بكل أسف، استقالته، على الرغم من أنه كان جزءاً أساسياً في تعزيز خلافته (انظر: الملحق ١٢ للاطلاع على نص الرسالة الكامل لرد حمد على رسالة ابنه). وعلى الرغم من أن عدداً من النقاط المتعلقة بهذا التغيير ظلت غامضة، إلا أن شعلة الحكم انتقلت إلى يد تميم بن حمد بعد أن رفض جاسم المنصب. ومن اللافت للنظر هنا أن جاسم قد خاطب الشعب القطري من خلال التلفزيون الرسمي؛ ليشرح قراره الاعتزال (انظر: الملحق ١٣ للاطلاع على نص الخطاب التلفزيوني).

تميم بن حمد

ولد تميم في ٣ يونيو ١٩٨٠ في الدوحة، وهو الابن الرابع للحاكم والشيخة موزة بنت ناصر آل مسند. تلقى تعليمه الأساسي في الشيربورن دورست (Sherbone Dorset) في بريطانيا، وتخرج من أكاديمية سانت هيرست العسكرية الملكية عام ١٩٩٨، وعُيّن بعد ذلك ملازماً ثانياً في القوات المسلحة القطرية، وكذلك شغل منصب رئيس اللجنة الأولمبية القطرية لسنوات عديدة، وترأس في ديسمبر عام ٢٠٠٦ الألعاب الآسيوية في الدوحة، وعُيّن وريثاً شرعياً في ٥ أغسطس ٢٠٠٣، وتعهد بمواصلة السير على نهج أبيه وسياساته. عمل كلا الرجلين على تعزيز العلاقات وتطويرها مع الولايات المتحدة؛ التي احتفظت لنفسها بالعديد من التسهيلات والقواعد العسكرية في قطر. وفي عام ٢٠٠٢ بدأت واشنطن تُرحِّل العديد من قواتها وتجهيزاتها العسكرية من العربية السعودية إلى قطر، وعملت الدوحة كمركز قيادة مهم وحساس للغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣.

تزوج تميم الشيخة جوهرة بنت حمد آل ثاني، وهي ابنة حمد بن سحيم آل ثاني، وقد كان وزير الخارجية الأسبق للبلاد، ولكن من دون منصب رسمي. يعد تميم المرشح الأهم لاعتلاء السلطة، وهو أيضاً القائد الرئيسي للحلف الناشئ، الذي يتمركز حوله أبناء الحاكم.

جاسم بن حمد

ولد جاسم بن حمد ـ وهو الوريث الشرعي السابق خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٣ ـ في الخامس والعشرين من أغسطس عام ١٩٧٨، وهو الابن الأكبر للحاكم والشيخة موزة

بنت ناصر آل مسند. تخرج جاسم من أكاديمية سانت هيرست العسكرية الملكية كأخيه الأصغر، وشغل بعد ذلك منصب ملازم ثان في القوات العسكرية القطرية عام ١٩٩٦ ثم عُيِّنَ وريثاً شرعياً في أكتوبر عام ١٩٩٦، ثم تنازل عن منصبه لأخيه الأصغر تميم في الخامس من أغسطس ٢٠٠٣، وعلى الرغم من استقالته، إلا أنه ظل ذا نفوذ كبير، وظل داعماً مهماً لأخيه في نطاق عائلة آل ثاني. ويترأس جاسم حالياً اللجنة العليا للتنسيق والمراقبة، وهو مركز شغله منذ عام ١٩٩٩. جاسم متزوج الشيخة بثينة بنت أحمد آل ثاني وهي ابنة أحمد بن علي آل ثاني.

عبد الله بن خليفة

ولد عبد الله بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم عام ١٩٥٩، وتخرج من أكاديمية سانت هيرست الملكية العسكرية عام ١٩٧٦، تعين بعدها ملازماً ثانياً في القوات العسكرية القطرية، ثم ترقى إلى رتبة مقدم ونائب للقائد العام للقوات المسلحة القطرية عام ١٩٨٩، وكذلك ترأس اللجنة الأولمبية القطرية من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩، وشغل منصب وزير الداخلية منذ عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠١، وشغل أيضاً منصب وزير الداخلية منذ عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠١، وكذلك شغل منصب نائب رئيس الوزراء من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، ثم شغل منصب رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٧، وهو حالياً مستشار خاص للأمير.

محمد بن خليفة

ولد محمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم عام ١٩٦٥، وتلقى تعليمه الابتدائي في مدارس طارق بن زياد واليرموك في الدوحة، ثم التحق بجامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة. شغل محمد منصب الأمين العام لوزارة المالية والنفط من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢، ومنصب وزير المالية والتجارة من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨، ووزير الاقتصاد من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨، ثم عُهد إليه منذ عام ١٩٩٨ بمنصب نائب رئيس الوزراء وهو منصب غاية في الأهمية، وكذلك كان مراقباً للنشاطات الحكومية اليومية في البلاد.

عبد العزيز بن خليفة

ولد عبد العزيز عام ١٩٤٨، وحصل على درجة الماجستير من جامعة نورث إنديانا في الولايات المتحدة. وحال عودته إلى قطر عام ١٩٧٢ شغل منصب نائب وزير المالية والنفط، واحتفظ بمنصبه هذا حتى عام ١٩٩٢. وكان عبد العزيز ممثلاً نشطاً لقطر في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وشغل منصب رئيس المنظمة منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٧، وفي عام ١٩٧٢ رُقّي ليترأس وكالة النقد القطرية، وهو يترأس حالياً شركة النفط الوطنية.

حمد بن جاسم بن جابر

ولد حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني عام ١٩٥٩، وشغل منصب وزير الكهرباء والماء عام ١٩٨٢، وكذلك شغل عدة مناصب على امتداد سنوات عدة، بما في ذلك رئاسة المجلس البلدي المركزي، ورئاسة شركة الكهرباء والماء القطرية، وإدارة مكتب المشاريع الخاصة بالحاكم، وكان أيضاً عضواً في شركة النفط القطرية العامة، وعضواً في المجلس الأعلى للتخطيط، ومديراً لمكتب وزير الشؤون البلدية والزراعة، وهو منصب ظل محتفظاً به حتى عام ١٩٩٢. وكذلك شغل في تلك الفترة نفسها ـ بدءاً من عام ١٩٩٠ ـ منصب وزير الكهرباء والماء، وخدم أيضاً منذ عام ١٩٩٢ وزيراً للخارجية، وانضم في عام ١٩٩٦ إلى المجلس الأعلى للدفاع بعضوية كاملة، وكذلك خدم في لجنة الدستور الدائم من عام ١٩٩٩، هذا إلى جانب خدمته في مجلس العائلة الحاكمة والمجلس الأعلى للاستثمار والادخار، منذ عام ٢٠٠٠، وهذا الأخير (أي مجلس الاستثمار والادخار) هو المسؤول عن الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للبلاد على المدى الطويل، ثم أصبح عام ٢٠٠٣ نائباً لرئيس الوزراء، وبعدها أصبح هو رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٧.

موزة بنت ناصر آل مسند

وهي الزوجة الثانية للحاكم. حصلت الشيخة موزة على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر الرسمية عام ١٩٨٦، وحصلت على الدكتوراه الفخرية في

الآداب من جامعة كومنولث فيرجينيا عاما ٢٠٠٣، ثم ترأست مؤسسة قطر للتربية والتعليم والعلوم وتطوير المجتمع، وهي مؤسسة تسعى إلى تغيير الوجه الاجتماعي للمشيخة. كما أنها تترأس المجلس الأعلى للشؤون العائلية، منذ عام ١٩٩٨، وهي نائبة رئيس المجلس الأعلى للتعليم منذ عام ٢٠٠٢، وهي أيضاً المبعوثة الخاصة للتربية والتعليم الأساسي والعالي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والعلوم والثقافة منذ عام ٢٠٠٣.

مياسة بنت حمد

وهي ابنة الحاكم والشيخة موزة، تلقت تعليمها في أكاديمية قطر في الدوحة، وحصلت على درجة البكالوريوس عام ٢٠٠٥ من جامعة دوك في دور هام شمال كاليفورنيا، وهي عضو فاعل في الأسرة الحاكمة. وقد انضمت الأميرة الشابة إلى وزارة الخارجية، وهي رئيسة مؤسسة الإعانة الآسيوية، التي تأسست بعد الزلزال المدمر في الباكستان عام ٢٠٠٥، وهي كذلك تترأس (راعياً فخريّاً) اتحاد الاتصالات الدولية، الذي يهدف إلى تأمين الاتصالات لبليون نسمة من الأشخاص المحرومين حقوق المواطنة بحلول عام ٢٠١٥[٩٧]. مياسة متزوجة جاسم بن عبد العزيز آل ثاني، وكان زواجها عام ٢٠٠٧.

عبد الرحمن بن سعود

ولد الشيخ عبد الرحمن بن سعود في ٢٠ فبراير عام ١٩٦٣، وانخرط في سلك الخارجية عام ١٩٨٤، فخدم في واشنطن من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٢، ثم أصبح سفيراً لقطر في الولايات المتحدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧، ثم أصبح مدير القسم السياسي للديوان الأميري، وهو منصب سياسي احتفظ به لمدة خمس سنوات، ثم أصبح الأمين العام لقسم البروتوكول في الديوان الأميري من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣، ثم شغل منصب السكرتير الخاص للحاكم من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥، ثم أصبح رئيس الديوان الأميري عام ٢٠٠٥. وبموجب هذا المنصب أصبح جزءاً مهماً من الشؤون السياسية في قطر، وهو متزوج ابنة عم له هي الشيخة تماضر آل ثاني.

التحالفات المحتملة بين آل ثاني

لم يكن وقوع الانشقاقات في عائلة آل ثاني سابقة من نوعها؛ لأن النزاعات القديمة هي التي أدت في النهاية إلى حدوث انقلاب في قطر فور حصولها على الاستقلال. وحتى ولو كان الحاكم الحالي قد أسس آلية جديدة لتفادي مثل هذه الأحداث في المستقبل، ففي عام ١٩٧٢ أطاح الشيخ خليفة ابن حمد آل ثاني ابن عمه أحمد بن علي. وعلى الرغم من أن كبار أفراد العائلة وافقوا على التغيير، إلا أن العديد منهم كانوا قلقين بخصوص أسلوب الملك ـ بما في ذلك أخذه بالقوة للحقائب الوزارية من أفراد العائلة المشاغبين ــ فضلاً عن رفضه تقسيم السلطة بواسطة التفويضات.

وبعد أن أطاح حمد والده الحاكم من خلال انقلاب هادئ غير دستوري عام ١٩٩٥، أطلق حمد بن خليفة خطاه نحو الديموقراطية، وشملت إجراءات حمد الإصلاحية المتعددة إشراك المرأة في المناصب الوزارية، وعقد انتخابات بلدية بشكل دوري منتظم، بدءاً من عام ١٩٩٩، بل وإنشاء برلمان وطني، عقب إجراء استفتاء شعبي حظي بقبول كبير عام ٢٠٠٣، فضلاً عن تبني دستور جديد. ولكن أعظم وأهم إنجاز له كان إعلانه للشيخ جاسم وريثاً شرعياً عام ١٩٩٦، موضحاً بذلك توجهاته المحافظة. ولم يكن أحد من آل ثاني ليتخلى عن السلطة الكلية، ولكن الشيخ حمد، بتعيينه لجاسم وريثاً شرعياً عام ١٩٩٦، كان يكسر نظام وراثة الابن الأكبر؛ لأن هذا النظام يفترض أن يعين الحاكم ابنه الأكبر مشعل ـ الذي عُيّن في ذلك الوقت وزيراً للخارجية ـ وريثاً شرعيّاً، ولكنه بدلاً من ذلك عين جاسم وريثاً للعرش؛ نظراً «لأن جاسم يفضل مشعل من الناحية التعليمية ومن ناحية المميزات والخصال القيادية»، وجاسم هو خريج أكاديمية سانت هيرست العسكرية الملكية[٩٨]. وكذلك تجاوز حمد عن ابنه الثاني محمد، «بسبب تحفظه الديني وقلة اهتمامه بأمور الدولة»[٩٩].

وكما أشرنا سابقاً فقد عملت التغييرات الحديثة على الدستور عام ١٩٩٥ على اقتصار تعاقب الحكم على الابن، الذي يختاره الحاكم وريثاً له، وأتاحت أيضاً هذه التغييرات للحاكم فرصة تنحية وريثه الشرعي، في حال فشله في تحقيق رضا الحاكم. وكانت هذه القرارات تثير مجموعة من التساؤلات عن مستقبل ولاية العهد في قطر، بما في ذلك

تشكيل التحالفات ضمن عائلة آل ثاني، وبالدرجة نفسها من الأهمية أيضاً التساؤلات عن الأدوار التي يمكن أن يؤديها أبناء الشيخ حمد.

إذا كان اختيار الحاكم لولي عهده لا يقتضي بالضرورة أن يكون الابن الأكبر هو صاحب هذا المنصب، فهل يعني هذا أن نظام حق الابن الأكبر في ولاية العهد لم يعد عملية أتوماتيكية في السياسة القطرية؟ بكلمات أخرى: إذا كان في وسع الحاكم أن يختار أي واحد من أبنائه ليخلفه، فما الذي يضمن ألاّ يعترض الأبناء الأكبر سناً، الذين تم تجاوزهم لاختيار من هو أصغر منهم؟ وهل سيكون اعتلاء الحاكم التالي للعرش دستورياً ـ بالنظر إلى نصوص معينة في القانون ـ وخصوصاً إذا أراد أحد أعضاء العائلة الطعن في الخيار المطروح؟ تنص المادة رقم ٨ من دستور عام ٢٠٠٥ على أن «الحكم يرثه ابن الأمير الذي يحدده الأمير ويسميه وريثاً شرعياً»، الأمر الذي يفتح المجال لمناقشة هذا الخيار، ما يؤدي في بعض الأحيان إلى انقسامات داخلية، إذا أراد أحد أفراد العائلة الحاكمة معارضة ذلك الخيار (انظر: الملحق ١٠ لمزيد من الفصول المتعلقة بالدستور). كيف يمكن هذا الإجراء أن يحد من النزاعات المحتملة على السلطة بين أبناء الحاكم المتنافسين على الحكم؟ وماذا يصبح مصير أبناء الحاكم الأسبق الطامحين إلى السلطة؟ ونذكر هنا أن عبد العزيز بن خليفة ـ وهو الابن الثاني للحاكم السابق ـ قد استُغني عنه في التشكيل الوزاري الجديد لعام ١٩٩٢، الذي كان حمد بن خليفة رئيسه (رئيس الوزراء في تلك الأثناء). وقد سافر عبد العزيز إثر هذا التهميش خارج بلاده، ولكنه عاد إلى الدوحة بعد بضع سنوات. وربما لم يستطع عبد العزيز ـ وهو صاحب الخبرة والباع الطويل، فقد خدم وزيراً للمالية بعد عام ١٩٧٢ ـ أن يقاوم الرغبة بالقيام بنشاطات مناهضة للحكومة، ولكن العمر والنضوج عملا بالتأكيد على كبح رغباته الشابة، وعلاوة على ذلك فلقد ضايق «الأب» الحاكم ابنه حمد عام ١٩٩٥ حين أصر على عودة عبد العزيز إلى وطنه؛ ليشغل جزءاً من مناصب المسؤولية في الدولة. وبغض النظر عما جرى بين الإخوة وأبيهم يكفي أن نقول إن حمد وعبد العزيز كانا ندين ولا يزالان كذلك.

ومن جهة أخرى نشأ تحالف قوي بين حمد وأخيه الأصغر عبد الله (وهو الابن الثالث لخليفة بن حمد)، الذي عينه أخوه رئيساً للوزراء عام ١٩٩٥. وكان عبد الله، بالطبع، محتفظاً بحقيبة وزارة الداخلية إلى جانب رئاسة الوزراء، ليسيطر على النشاطات

الداخلية في الدوحة والتي تعني بالضرورة رعاية مصالح آل ثاني. أما الابن الرابع لخليفة بن حمد، والذي كان وزيراً للمالية أثناء حدوث انقلاب عام ١٩٩٥، فكان يبدو أنه سيرافق والده في منفاه، ولكنه سرعان ما عاد إلى الدوحة؛ ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء، قبل أن يطلب منه أن يستقيل[١٠٠].

ويجدر بنا أيضاً أن نشير إلى أحد أهم الآثار التي ترتبت على محاكمة المناهضين للانقلاب عام ١٩٩٦، بعد أن قررت الدوحة محاكمة المتورطين في الأمر في عام ٢٠٠٠، وبعد جلسات طويلة في المحاكمة التي جعلت آل ثاني «ينشرون غسيلهم» أمام العامة، حُكم على ثلاثة وثلاثين متهماً بالسجن المؤبد، وعرفت الدوحة عندها أن «الانقلاب» كان ينطوي على محاولة القبض على مجنزرة يحرسها جماعة من البدو، استأجرهم الحاكم السابق، وكان يدعمهم الوزير الأسبق للتجارة والاقتصاد (ورئيس الشرطة) حمد بن جاسم بن حمد. وقد أظهرت المحاكمة أن بعض أفراد عائلة آل ثاني كان على استعداد لاستخدام القوة ضد الحاكم. وعلى الرغم من أن هذا التهديد قد عولج بسرعة وفاعلية، إلا أن هذا لم يكن يعني بالضرورة إجماع الجميع وموافقتهم لقائدهم الجديد. وقد أظهرت القضية وجود انقسامات عديدة في العائلة، وأن هذه الانقسامات يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات، هي: الحاكم وأبناؤه، ويدعمهم عدد من إخوته غير الأشقاء وأبناء عمومته الأباعد؛ أبناء الحاكم السابق المهمشون، ومسؤولو عائلة آل ثاني الطامحون إلى السلطة. والأهم من ذلك أن دستور عام ٢٠٠٥ ـ الذي استشرف المعضلات التي قد تصاحب نظام وراثة الحكم ـ يرى ضرورة وضع «قواعد للحكم في الدولة وأنظمة لاعتلاء العرش»، على الرغم من أن هذه القواعد لا تزال غير معلنة ويتوقع إعلانها مع نهايات عام ٢٠٠٧.

الهوامش

(١) Ahmad Mustafa Abu Hakima, *History of Eastern Arabia, 1750-1800: The Rise and Development of Bahrain and Kuwait*, Beirut: Khayat, 1965. انظر أيضاً محمد شريف الشيباني، **إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر**، بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٢؛ محمد بهجت سنان، **تاريخ قطر العام**، بغداد: مكتبة المعارف، ١٩٦٦؛ أحمد زكريا الشلق، **فصول من تاريخ قطر السياسي**، الدوحة: الدوحة الحديثة المحدودة، ١٩٩٩، ص ١ - ٦٠.

(٢) زاهية قدورة، **شبه الجزيرة العربية: كياناتها السياسية**، بيروت: دار النهضة العربية، ن. د، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٣) Anie Montigny-Kozlowska, "Histoire et Changements Sociaux au Qatar," in Paul Bonnenfant, ed., *La Péninsule Arabique D'Aujourd'hui*, vol. 2, Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1982, pp. 475-522, وخصوصاً pp. 477-78.

(٤) لتوضيحات أشمل، انظر: Rosemarie Said Zahlan, *The Creation of Qatar*, London and New York: Croom Helm and Barnes & Noble, 1979, p. 30 [Hereafter Zahlan-Qatar].

(٥) *The Buraimi Memorials 1955-The Territorial Dispute Concerning Buraimi, Liwa and Khor al-'Udayd: The Memorials Submitted to Arbitration by the Governments of Saudi Arabia and the United Kingdom*, vol. I, London: Archive Editions, 1987, pp. 127-30.

(٦) Jean-Louis Joulié, *A Connaître Le Qatar*, Paris: Édifra, Édition Française pour le Monde Arabe, 1994, pp. 57-60.

(٧) Ahmad Mustafa Abu-Hakima, *The Modern History of Kuwait*: 1750-1965, London: Luzac & Co., 1983, pp. 60-61.

(٨) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 33.

(٩) Frederick F. Anscombe, *The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia and Qatar*, New York: Columbia University Press, 1997, pp. 29-33.

(١٠) المرجع السابق، ص ٦٩ - ٧٤.

(١١) Briton C. Busch, *Britain and the Persian Gulf, 1894-1914*, Berkeley: University of California Press, 1967, p. 57.

(١٢) Anscombe, المرجع نفسه pp. 34-69.

(١٣) المرجع السابق، ص ٨٥ - ٩٠.

(١٤) Sinan, المرجع نفسه pp. 93-95.

(١٥) Anscombe, المرجع نفسه pp. 162-66.

(١٦) كما ورد في المادة «في المعاهدة: «تخلت حكومة الإمبراطورية العثمانية عن حقوقها المتعلقة بشبة جزيرة قطر، وكان من الواضح لدى الحكومتين أن شبة الجزيرة سوف تكون، مثلما كانت، تحت حكم الشيخ جاسم بن حمد بن ثاني ومن سيخلفه، ويصرح مجلس الحكومة البريطاني بأنه لن يسمح لشيخ البحرين بالتدخل في شؤون قطر الداخلية أو التعدي على حريتها واستقلالها أو ضمها إلى دولته»، انظر: John C. Wilkinson, *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert*, London: I.B. Tauris, 1991, pp. 62-63 [Hereafter Wilkinson-Arabia].

(١٧) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 55.

(١٨) مصطفى مراد الدباغ، قطر: ماضيها وحاضرها، بيروت: ن. ب، ١٩٦١، ص ١٩٨٧.

(١٩) (معاهدة سنة ١٩١٦ مذكورة في ص ١٤٤ - ١٤٧)، انظر أيضاً: Zahlan-Qatar, *op. cit.*, pp. 59-61 Wilkinson-Arabia, *op. cit.*, pp. 131-33 and 205-206.

(٢٠) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 146.

(٢١) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 61.

(٢٢) Albaharna, المرجع نفسه pp. 38-39.

(٢٣) Yousof Ibrahim Al-Abdulla, *A Study of Qatari-British Relations* 1914-1945, Doha: Orient Publishing & Translation, 1981, pp. 32-47.

(٢٤) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 64.

(٢٥) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 65. انظر أيضاً Al-Abdulla, المرجع نفسه pp. 36-40.

(٢٦) Wilkinson-Arabia, المرجع نفسه pp. 172-73.

(٢٧) Wilkinson-Arabia, المرجع نفسه p. 173.

(٢٨) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 74.

(٢٩) Joulié, *op. cit.*, pp. 90-91.

(٣٠) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 76. انظر أيضاً Al-Abdulla, المرجع نفسه pp. 74-77.

(٣١) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 95.

(٣٢) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 95.

(٣٣) الشلق، **فصول من تاريخ قطر السياسي**، ص ١٠٩ - ١١١.

(٣٤) Joulié, المرجع نفسه p. 105.

(٣٥) كان يملك قصر في لبنان يقدر ثمنه بمليون دولار وفقاً لأحد التقارير، وقد وهب في إحدى نزواته الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ست عشرة سيارة فارهة ذات مقابض مذهبة، انظر: Joulié، ص ١٠٦، انظر أيضاً: قدورة، **صاحب الجزيرة العربية**، ص ١١٠.

(٣٦) الشلق، **فصول من تاريخ قطر السياسي**، ص ١١٠.

(٣٧) Rouhollah K. Ramazani, *The Persian Gulf: Iran's Role*, Charlottesville: University Press of Virginia, 1972, pp. 45-56.

(٣٨) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 102.

(٣٩) الشلق، **فصول من تاريخ قطر السياسي**، ص١١١ - ١١٦.

(٤٠) Montigny-Kozlowska المرجع نفسه pp. 494-95. انظر أيضاً Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 112.

(٤١) Joulié, المرجع نفسه p. 109.

(٤٢) Ali Khalifah Kuwari, "Oil Revenues in the Gulf Emirates," in Howard Bowen-Jones, ed., *Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*, Epping, UK: Bowker, in association with the Centre for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, 1978.

(٤٣) Donald Hawley, *The Trucial States*, London: George Allen and Unwin, Ltd., 1970, pp. 256-67. See also John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum*, Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1975, pp. 219-26.

(٤٤) Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman*, London: Unwin Hyman, 1989, pp. 19-31 [Hereafter Zahlan-Modern Gulf States].

(٤٥) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 105.

(٤٦) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 105.

(٤٧) Rosemarie Said Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States*, London: MacMillan, 1978, pp. 190-98. [Hereafter Zahlan-Origins].

(٤٨) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 105.

(٤٩) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 107.

(٥٠) Herbert J. Liebesny, "Qatar," in A. P. Blaustein and G. H. Flanz, eds., *Constitutions of the Countries of the World,* Dobbs Ferry, July 1973. انظر ص ١٢ - ١٥ للاطلاع على «المذكرات التوضيحية لبعض مواد القانون المؤقت لقطر».

(٥١) تنص المادة رقم ١ من الدستور المؤقت على أن قطر دولة عربية مستقلة، وإن لم تعلن الإمارة استقلالها عن بريطانيا حتى الأول من سبتمر عام ١٩٧١، وأن «ديانتها الإسلام، وأن الدين الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع». انظر: لبسني «قطر» ص ٢.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٨. انظر أيضاً Zahlan-Qatar, p. 109.

(٥٥) Liebesny, المرجع نفسه p. 4.

(٥٦) "Explanatory Memorandum Regarding Some of the Articles of the Provisional

المرجع نفسه Zahlan-Qatar, انظر أيضاً .p. 13 المرجع نفسه Constitution of Qatar, " in Liebesny,
p. 109.

(٥٧) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 109.

(٥٨) Liebesny, المرجع نفسه pp. 5 and 11.

(٥٩) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 110.

(٦٠) Zahlan-Modern Gulf States, المرجع نفسه p. 103.

(٦١) Joulié, المرجع نفسه pp. 121-22.

(٦٢) Zahlan-Qatar, المرجع نفسه p. 112.

(٦٣) نُشِر الدستور المؤقت المعدل في ١٩ أبريل ١٩٧٢ في الجريدة الرسمية، عدد ٥، ٢٢ أبريل ١٩٧٢ كما هو وارد في: Husain Al-Baharna, *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and their International Problems, Beirut*: Librairie du Liban, 1978, p. xl.

(٦٤) Joulié, المرجع نفسه p. 122.

(٦٥) Liebesny, المرجع نفسه p. 2.

(٦٦) Montigny-Kozlowska, المرجع نفسه pp. 475-522.

(٦٧) افتتح الاجتماع السنوي العادي رقم ١٢ للمجلس، على سبيل المثال، أعماله في ١٧ ديسمبر ١٩٨٣، وقيل إن السياسة الخارجية (الحرب الإيرانية ـ العراقية، فلسطين، إلخ)، هي محور اهتمامه فضلاً عن المسائل الاقتصادية، ولكن لم يكن هناك أي جدل حول هذه المواضيع المهمة، للاطلاع على خطاب الافتتاح انظر: «خليفة بن حمد آل ثاني يخاطب المجلس»، **الجزيرة** (الرياض) عد ٤٠٩٨، ١٨ ديسمبر ١٩٨٣، ص ٢٦.

(٦٨) Colin Legum, ed., *Middle East Contemporary Survey, volume* 1 (1976-1977), New York and London: Holmes & Meier Publishers, Inc., 1978, pp. 354-55. [Hereafter Legum-MECS].

(٦٩) Legum-MECS, *Ibid.*, volume 4 (1979-1980), 1981, p. 423.

(٧٠) Legum-MECS, *Ibid.*, volume 6 (1981-1982), 1984, p. 519.

(٧١) Legum-MECS, *Ibid.*, volume 7 (1982-1983), 1985, p. 496; see also Zahlan-Qatar, *op. cit.*, pp. 134-41.

(٧٢) Legum-MECS, *op. cit.*, volume 8 (1983-1984), 1986, p. 417.

(٧٣) Itamar Rabinovich and Haim Shaked, eds., *Middle East Contemporary Survey, volume 9* (1984-1985), Boulder: Westview, 1987, p. 416.

(٧٤) *Ibid.*, volume 10 (1986), 1987, p. 317.

(٧٥) Amy Ayalon and Haim Shaked, eds., *Middle East Contemporary Survey*, vol. 12 (1988), Boulder: Westview Press, 1989, p. 459 [Hereafter Ayalon-MECS].

(٧٦) سأل عضو الكونغرس توم لانتوس (د. كاليفورنيا) بيتر بورليه وقد كان آنذاك نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، حول رد قطر على طلب واشنطن بإرجاع الصواريخ التي تم الحصول عليها بطريقة «غير قانونية». انظر: House of Representatives, 100th Congress, 2nd *Session*, *Proposed Arms Sales to Kuwait*, Hearings before the Subcommittee on Arms Control, International Security and Science, and on Europe and the Middle East, of the Committee on Foreign Relations, Washington, D.C.: US Government Printing Office, 7 July 1988, p. 38.

(٧٧) مقابلة خاصة مع مستشار رفيع المستوى للشيخ حمد بن خليفة، الدوحة، ٢٨ يناير ٢٠٠٦.

(٧٨) Ayalon-MECS, المرجع نفسه volume 13 (1989), 1990, pp. 567-68.

(٧٩) مقابلة خاصة مع مستشار رفيع المستوى للشيخ حمد بن خليفة، الدوحة، ٢٨ يناير ٢٠٠٦.

(٨٠) اقتباس من Ayalon-MECS, المرجع نفسه volume 14 (1990), 1991, p. 584.

(٨١) المصدر السابق.

(٨٢) أُعيدت صياغة التماس ديسمبر عام ١٩٩١ في: "Qatar Cracks Down on Democracy Advocates," *Arabia Monitor* 1:4, May-June 1992, p. 3.

(٨٣) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, Albany: State University of New York Press, 1999, p. 116.

(٨٤) Zahlan-Modern Gulf States, المرجع نفسه p. 104.

(٨٥) Michael R. Gordon and Eric Schmitt, "U.S. Will Move Air Operations to Qatar Base," *The New York Times*, 28 April 2003, p. A1.

(٨٦) State of Qatar, Ministry of Foreign Affairs, "The Constitution," at http://english.mofa.gov.qa/details.cfm?id=80.

(٨٧) ليست ظاهرة تتبع قطر لأسس التربية والتعليم بظاهرة حديثة. انظر: Carla Power, "Qatar: Hillary Clinton Stand Back," *Newsweek*, 10 November 2003, pp. 30-31.

(٨٨) تزوج الشيخ حمد خليفة من زوجته الثالثة عام ١٩٨٩، وكان قد خطب الشيخة نورة بنت خالد آل ثاني وهي ابنه خالد بن حمد آل ثاني وزير الداخلية الأسبق. لقد أنجبت زوجات الشيخ الثلاثة احد عشر ولدا وّستة بنات، مشعل وفهد أبناء مريم، وجاسم وتميم وجوعان ومحمد وخليفة ومياسة وحصة وهند هم أبناء وبنات موزة، وأما خالد وعبد الله وثاني وقعقاع ولولوة ومريم وعنود فهم أبناء وبنات نورة.

(٨٩) Herb, المرجع نفسه p. 118.

(٩٠) Uzi Rabi, "Qatar," in Ayalon-MECS, Volume 13-1989,المرجع نفسه pp. 567-71; and Idem., in Ayalon-MECS, Volume 16-1992, pp. 658-67.

(٩١) "The Emir's Father Vows to Return," *Country Report for Qatar*, London: The Economist Intelligence Unit, 1-1996, p. 24 [Hereafter CR-Qatar].

(٩٢) "A Coup Attempt is Foiled," *CR-Qatar* 1-1996, *op. cit.*, p. 23.

(٩٣) Liebesny, المرجع نفسه p. 4; انظر أيضاً Herb, المرجع نفسه p. 126.

(٩٤) على الرغم من أننا لا نعرف العدد الحقيقي، إلا أن ما يقارب نصف القوات القطرية هو من جنسيات أجنبية، وهو أمر لا يثير الدهشة في هذه المنطقة، فهناك العديد من الدول تعتمد على المساعدات الخارجية وذلك لندرة الأيدي العسكرية المحلية والعادات العشائرية وشؤون أخرى تتعلق بالثقة ككل.

(٩٥) مقابلة مع الشيخ عبد الرحمن بن سعود آل ثاني، السكرتير الخاص للحاكم، الدوحة، ٣١ يناير ٢٠٠٦.

(٩٦) Agence France Presse, "Deposed Emir Returns to Qatar for Wife's Funeral," *The Daily Star* (Beirut, Lebanon), 15 October 2004, p. 1.

(٩٧) "Sheikha Mayassa Appointed Honorary Patron of ITU," *Gulf Times*, 11 December 2006, p. 2.

(٩٨) J.E. Peterson, "The Nature of Succession in the Gulf," *The Middle East Journal* 55:4, Autumn 2001, pp. 591, note 21.

(٩٩) المصدر السابق.

(١٠٠) كل من عبد الله ومحمد بن خليفة أخوان شقيقان وقد ربت أمهما أيضاً حمد بن خليفة بعد وفاة أم هذا الأخير.

المؤلف

ـــ لبناني أميركي، ولد في بيروت

ـــ حاز شهادة الدكتوراه في الشؤون الخارجية من جامعة فرجينيا العام ١٩٨٥.

ثم تقلّد مناصب جامعية وتنفيذية عديدة منها:

ـــ باحث مشارك ومحاضر في الشؤون السياسية ونائب العمادة في مؤسسة «راند» في الولايات المتحدة الأميركية.

ـــ أستاذ مساعد في جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة.

ـــ القنصل الفخري لسلطنة عمان في لوس أنجيليس.

ـــ رئيس جمعية الدراسات الأرمنية.

حالياً: الرئيس التنفيذي لـــ «كشيشيان وشركاه» وهي شركة استشارية متخصصة في تقديم التحاليل والدراسات المتعلقة بمنطقة الخليج العربي.

ـــ كاتب عمود أسبوعي في Gulf News «باللغة الإنكليزية». وفي «Daily Oman» باللغة العربية.

ـــ يشارك في البرامج السياسية والتحليلية لقناتي «الجزيرة» و «بي بي سي».

كتب العديد من المقالات بالدوريات العالمية تتمحور حول الشؤون السياسية والاستراتيجية في الخليج والشرق الأوسط.

صدر له:

- *Succession in Saudi Arabia*, [New York: Palgrave (2001) (ترجم الى العربية)
- *Political Participation and Stability in the Sultanate of Oman*, Dubai: Gulf Research Center, 2005. (ترجم الى العربية)

- *Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy*, Santa Monica: RAND (1995),
- *A Century in Thirty Years: Shaykh Zayed and the United Arab Emirates*, Washington, D.C.: The Middle East Policy Council (2000), as well as Iran, Iraq, and the Arab Gulf States, New York: Palgrave (2001).
- In 2003, he co-authored (with R. Hrair Dekmejian) The Just Prince: A Manual of Leadership (London: Saqi Books), which includes a full translation of the Sulwan al-Muta' by Muhammad Ibn Zafar al-Siqilli.
- Power and Succession in Arab Monarchies, [Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, (2008)
- *Faysal: Saudi Arabia's King for All Seasons* [Gainesville, Florida: University Press of Florida 2012. (ترجم الى العربية)

فهرس الأعلام

أ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ط

ظ

ع

غ

ف

ق

ك

ل

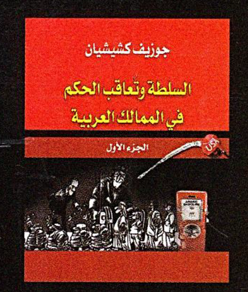
م

ن

هـ

و

ي



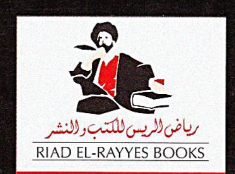
يشهد العالم العربي الكثير من التغيرات الدراماتيكية تطاول أنظمة الحكم والحكّام في غير دولة وخصوصاً إثر ثورات تونس واليمن ومصر وليبيا إلخ.

في هذا الكتاب (جزءان) يتناول الباحث والخبير في الشؤون الخليجية جوزيف كشيشيان أنظمة الحكم في كل من: السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، عُمان، وقطر (دول مجلس التعاون الخليجي) والمغرب والأردن. بدءاً بتأسيسها وكيفية الحكم فيها وتعاقب الملوك والأمراء في الحكم، مروراً بالمفاصل والمحطات التاريخية الحاسمة: الحرب الباردة بين القطبين ـ والحروب العربية ـ الإسرائيلية ـ الثورة الإيرانية ـ حروب الخليج وصولاً إلى «الربيع العربي» وتداعياته المستمرة.

تواجه هذه الدول تحديات قديمة ـ جديدة فرضت تغيرات جذرية في طبيعة حكمها وفتحت على احتمالات يصعب تكهن نتائجها. في هذا الكتاب عرض لأهم التحديات والأسئلة المصيرية وأهمها: النزاعات الاقليمية الحدودية، والانقسامات العربية، وأطماع الدول النافذة (إيران ـ العراق ـ تركيا)، الوحدة الاقتصادية والعسكرية، والأحلاف المتقابلة والمتواجهة (إيران ـ سورية ـ المقاومة/ تركيا ـ الخليج)، النزعات بل النزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية، تفاوت الدخول بين فئات الشعوب، التمسك بالسلطة والصراع على النفوذ لدى الحكّام، مسائل الديموقراطية والحرية والإصلاحات إلخ.

كتاب يؤرخ ويوصّف ويطرح الأسئلة المستقبلية حول مصير تلك الدول القريب أنظمة وشعوباً.

الناشر




ISBN 978-9953-21-523-5